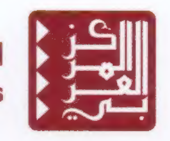
عبادة محمد التامر

سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية

(إيران - العراق - سورية - لبنان أنموذجًا)



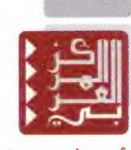
المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

هذا الكتاب

محاولة لفهم آليات عمل السياسة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط، ومدخل إلى دراسة التركيبة الثقافية والفكرية للإدارات الأميركية المتعاقبة. ويرى المؤلف أن دراسة هذه الآليات تساعد في رسم الخطوط العريضة لسلوك الولايات المتحدة في الشرق الأوسط واكتشاف دوافعها الأساسية، ولهذه الغاية يدرس هذا الكتاب مفهوم الأزمة الدولية، والمفهوم الأميركي لإدارة الأزمات الدولية، وكيفية صنع السياسة الخارجية الأميركية، ويستخدم في سبيل اكتشاف المحددات التي تنطلق منها الولايات المتحدة في إدارتها أزمات الشرق الأوسط منهج التحليل والمقارنة، أي التحليل الوصفي والتحليل المقارن معًا، ويعمد إلى مقارنة لغة المدرستين الجمهورية والديمقراطية وسياساتهما التطبيقية ليستنتج أن المدرستين تشتركان في التصور العام للغايات النهائية في السياسة الخارجية الأميركية، وتختلفان في الوسائل والأدوات واللغة السياسية.

عبادة محمد التامر

ولد في بلدة إحسم التابعة لمحافظة إدلب في سورية في عام 1978. حاز الإجازة في العلوم السياسية من جامعة دمشق في عام 2001، ثم الماجستير في العلاقات الدولية والدبلوماسية من الجامعة الإسلامية في لبنان في عام 2005، وكان عنوان رسالته "دور الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية: نموذج الأزمة العراقية 2002 – 2003"، ونال الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة دمشق في سنة 2012.



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

السعر: 12 دولارًا

ISBN 978-614-445-032-1



سياسة الولايات المتحدة
وإدارة الأزمات الدولية
(إيران - العراق - سورية - لبنان أنموذجًا)

سياسة الولايات المتحدة
وإدارة الأزمات الدولية
(إيران - العراق - سورية - لبنان أنموذجًا)

عبادة محمد التامر



الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

التامر، عبادة محمد

سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية : (إيران - العراق - سورية - لبنان أنموذجًا) / عبادة محمد التامر.

288 ص. ؛ 24 سم.

يشتمل على بيليوغرافية (ص.263-276) وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-032-1

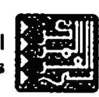
1. الولايات المتحدة الأمريكية - العلاقات الخارجية - الشرق الأوسط. 2. الشرق الأوسط - العلاقات الخارجية - الولايات المتحدة الأمريكية. 3. إدارة الأزمات - الولايات المتحدة الأمريكية. 4. السياسة الدولية. 5. إدارة الأزمات - الشرق الأوسط. أ. العنوان.

327.73056

العنوان بالإنكليزية

U.S. Policy and International Crisis Management
(The Cases of Iran, Iraq, Syria and Lebanon)
by Oubada al - Tamer

الناشر




شارع رقم: 826 منطقة 66
المنطقة الدبلوماسية الدفنة، ص. ب: 10277 الدوحة قطر
هاتف: 0097444199777 فاكس: 0097444831651

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 00961 1 991837 فاكس: 00961 1991839
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، نيسان/ أبريل 2015

المحتويات

موجز الكتاب

تُمثّل هذه الدراسة مدخلًا إضافيًا لفهم آليات عمل السياسة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط كونها تُعيدها إلى مرتكز قلّما أُعطي الأهمية اللازمة، ألا وهو التركيبة الثقافية والفكرية النظرية للإدارات الحاكمة في الولايات المتحدة وممارساتها السياسية؛ الأمر الذي يُساهم في التقليل من عدم اليقين التحليلي في شأن دوافع سياسة الولايات المتحدة وأدواتها في إدارتها أزمات المنطقة، اعتمادًا على الأرضية الفكرية والنظرية التي تُبنى عليها سياسة الحزبين الديمقراطي والجمهوري، وما يمثلانه من تيارين سياسيين فكريين.

تُساعد دراسة هذه المنطلقات والدوافع والسياسات في رسم خطوط عريضة لسلوك الولايات المتحدة المستقبلي تجاه أزمة ما في المنطقة، إذا ما أُخذ بالاعتبار سياقُها التاريخي والموضعي والظروف المحيطة بها وتركيبة الإدارة الحاكمة في الولايات المتحدة وتوجهاتها الفكرية.

تتجلّى إشكالية البحث الأساسية من خلال دراسة الأبعاد الاستراتيجية والسياسية لسلوك الولايات المتحدة في إدارة الأزمات الدولية في منطقة الشرق الأوسط، وذلك بتناول نماذج محددة لأزمات دولية في المنطقة تعاملت معها إدارتان أميركيتان، واحدة جمهورية وأخرى ديمقراطية.

يُطرح في البحث السؤال الإشكالي الأساس: ما هي المحددات التي تنطلق منها سياسة الولايات المتحدة في إدارتها أزمات الشرق الأوسط؟ وكيف تُترجم المقاربتان السياسيتان النظريتان للجمهوريين والديمقراطيين إلى

سياسات فعلية في ما يخص أزمات الشرق الأوسط؟ ويتفرع من هذه الإشكالية ثلاثة تساؤلات تغطي فصول البحث الثلاثة:

- ما الأرضية الفكرية والنظرية التي تُبنى عليها السياسة الأميركية في إدارة الأزمات الدولية؟

- ما الخصائص الداخلية والمؤثرات الخارجية التي تُميّز أزمات منطقة الشرق الأوسط؟

- ما هي نقاط الالتقاء والافتراق بين التوجهات الديمقراطية الليبرالية والجمهورية المحافظة تجاه أزمات المنطقة؟

انطلاقًا من إشكالية البحث وتساؤلاته نرى أن سياسة الولايات المتحدة في إدارة أزمات الشرق الأوسط يتقاسمها أسلوبان من المقاربات: **الأول**، المقاربة الديمقراطية النيوليبرالية القائمة على تغليف الغايات والأهداف بغطاء الدبلوماسية الناعمة المدعومة بسياسات استخدام القوة؛ والثاني، استخدام لغة القوة والتهديد بها، للوصول إلى الأهداف النهائية للسياسة الأميركية تجاه أزمات المنطقة، ويمثل هذا التوجه مدرسة الحزب الجمهوري وتيار المحافظين الجدد الذي يقود توجهاتها الفكرية والسياسية.

إن مبدأ المناهج المستخدمة في دراسة الظواهر السياسية هو التحليل والمقارنة، وبناءً عليه استُخدم في البحث منهج التحليل الوصفي والتحليل المقارن وأسلوب دراسة الحالة إلى جانب المنهج السلوكي. وبدأ بخطوات محددة استُهلت بالبحث في مفهوم الأزمة الدولية من وجهة النظر الأميركية، وصولًا إلى توصيف حال الأزمات الدولية في الشرق الأوسط، ومن ثم اختيار عيّنة محددة تُمثل أبرز هذه الأزمات في الوقت الراهن.

في الفصل الأول: «الأزمات الدولية وإدارتها وفق الرؤية السياسية الأميركية» بُحِثَت العوامل التي تُساهم في تكوين وجهة النظر الأميركية تجاه الأزمات الدولية، والنظريات التي تقوم عليها السياسة العامة لإدارة هذه الأزمات، وتحليل العوامل

التي تدخل في تركيب هذه السياسة، وصولًا إلى تحديدها وتوصيفها بالاعتماد على التحليل الوصفي، إضافة إلى المنهج السلوكي؛ فالبحث ينحو إلى اعتماد السلوكية باعتبارها منهجًا يساعد في تفسير سلوك الإدارات الأميركية المختلفة في إدارة الأزمات، من خلال دراسة الانتظام للسلوك السياسي للإدارتين الجمهورية والديمقراطية في ما يخص النظرية العامة في إدارة الأزمات وصولًا إلى تطبيقها على الأزمات موضوع البحث، مع التركيز على البنى الفكرية والمتغيرات المُسببة لهذا الانتظام، بهدف الوصول إلى المعالجة التحليلية العلمية لسلوك الإدارات الجمهورية والديمقراطية في تعاطيها مع أزمات الشرق الأوسط.

اعتُمد التحليل الوصفي في الفصل الثاني: «الأزمات الدولية في الشرق الأوسط» لتشخيص خصائص أزمات المنطقة ووصفها وأهميتها وتأثيرها في الولايات المتحدة. فعرضنا من خلاله وحلّلنا أبرز العوامل التي تسبب نشوء الأزمات في المنطقة وارتكاسها، وهي عوامل داخلية تتصل بالبيئة الثقافية والسياسية والاقتصادية للمنطقة، وترتكز على عوامل ديموغرافية وإثنية ودينية، إضافة إلى ظاهرة العسكرة وأثرها في هذه الأزمات، فضلًا عن مؤثرات خارجية تنشأ عن التنافس الدولي والإقليمي في المنطقة. وعلى هذا الأساس توصلنا إلى المُحددات العامة للرؤية الأميركية لأزمات المنطقة التي ترتكز على ثلاثة اعتبارات: النفط وأمن الخليج، أمن إسرائيل وعملية السلام، ظاهرة الإرهاب وتهديد المصالح الأميركية. إضافة إلى طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة والأدوار الدولية الأخرى في المنطقة، وإن كانت ترتكز على التعاون أم التنافس؟ ولا بد من الإشارة هنا إلى وجود إجماع من الحزبين الجمهوري والديمقراطي على المرتكزات التي تقوم عليها النظرة الأميركية إلى أزمات المنطقة، لكن الاختلاف بيّن في ماهية الأدوات السياسية التي ينبغي استخدامها لتحقيق هذه المصالح، وهو يرتكز في الأساس على الرؤية السياسية التي يمثلها كل من الحزبين في شأن قيادة العالم أو السيطرة عليه. ومن هذا الاعتبار تنشأ الممارسات السياسية لطريقة إدارة أزمات المنطقة وعلاقة الولايات المتحدة بالأدوار الدولية الأخرى تجاه أزمات المنطقة.

من أبرز خصائص المنهج المُستخدَم في هذا البحث هو إيجاد العلاقة بين الظواهر موضوع الدراسة، من خلال استخدام التحليل المقارن ودراسة الحالة بدراسة كل أزمة من الأزمات موضوع البحث، وتحليل القرارات التي اتخذتها والمقاربات السياسية التي انتهجتها إدارتا الرئيسين جورج بوش الابن وباراك أوباما لكل أزمة من الأزمات موضوع البحث، وتأثير العوامل الثقافية والأيديولوجية والسياسية والسلوكية في هذه القرارات والمقاربات. واستُخدمت هذه الخاصية في الفصل الثالث الذي حمل عنوان: «إدارة الأزمات (العراقية - الإيرانية - السورية - اللبنانية)» بين السياستين الجمهورية والديمقراطية.

في المبحث الأول من الفصل الثالث وصّفنا الأزمة العراقية وعرضنا مراحل تطورها، ومن ثم عرضنا خيارات إدارتي الرئيسين بوش الابن وباراك أوباما؛ إذ تعاطت إدارة الأول مع الأزمة على مرحلتين: الأولى اتسمت بقدر واضحٍ من الارتجال الأيديولوجي المثالي، وتعزيز مفهوم القوة في إدارة الأزمة حتى عام 2005. ونتيجة الإخفاق في تحقيق نتائج ملموسة لجأت إدارته إلى المرحلة الثانية التي ارتكزت على محاولة التوفيق بين الأيديولوجيا المثالية والبراغماتية السياسية، وبرز ذلك من خلال إعادة الاعتبار إلى نصائح وزارة الخارجية، وتأليف لجنة بيكر - هاملتون واعتماد عددٍ من توصياتها لإدارة الأزمة العراقية.

أما إدارة باراك أوباما فبدأت ولايتها بمحاولة إنهاء التورط الأميركي في القضايا اليومية للأمن في العراق، والعمل وفق منظومة متوازنة تضمن بشكل أكبر التوفيق بين المثالية والواقعية، الأمر الذي فشلت إدارة بوش في بلورته على الرغم من توقيعها معاهدة انسحاب القوات الأميركية من العراق في أواخر عام 2008. وكانت هذه الإدارة أكثر وضوحًا في تأكيد انسحاب القوات الأميركية من العراق وتوجيه الجهد العسكري الأميركي إلى محاربة الإرهاب في أفغانستان.

أما المبحث الثاني فخصصناه لأزمة البرنامج النووي الإيراني حيث عرضناها ووصّفناها، وتناولنا خيارات إدارة بوش للتعامل معها بعد تجربة

العراق؛ إذ تنبهت هذه الادارة إلى أن استخدام مفردات التعاطي السياسي والعسكري مع العراق لن يؤدي إلى أي نتيجة، فكانت خياراتها أكثر براغماتية، لكن باتباع تشدد واضح وتلويح مستمر باللجوء إلى الخيار العسكري لإنهاء البرنامج النووي الإيراني. بينما لجأت إدارة أوباما إلى إعادة تفعيل الأدوات الدبلوماسية والاستخبارية، واتباع الضغط السياسي والاقتصادي على إيران، إضافة إلى الحد من التهديد العلني باللجوء إلى الخيار العسكري باعتباره من بين الخيارات المتوفرة، واعتباره خيار اللحظة الأخيرة.

أما الأزمة السورية فكانت موضع دراسة المبحث الثالث، حيث بُحثت إشكالية توصيف الأزمة وعلاقتها بباقي أزمات المنطقة، ومن ثم تحديد خيارات كل من الإدارتين الأميركيتين تجاه سورية؛ فإدارة بوش عاودت انتهاج مفهوم القوة والتلويح باستخدامها لفرض مسارات محددة لعلاقتها بسورية في ما يخص القضايا الخلافية بين البلدين، وكثّفت سياسة العزل والضغط من دون بناء استراتيجية متكاملة تجاهها، إنْ لتغيير النظام سلوكه أو تغييره هو (النظام). في حين قاربت إدارة أوباما الأزمة السورية على مرحلتين: الأولى اعتمدت فيها سياسة الانخراط المشروط مع مسؤولين سوريين في حوارات مكثفة في شأن المنافع التي يُمكن تحقيقها في حال توصُّل الطرفين إلى تفاهمات ظرفية في شأن قضايا محددة. وأما المرحلة الثانية فتأثرت بحالات «الربيع العربي»؛ فبعد الحوادث التي مرت بها سورية منذ آذار/ مارس 2011، اعتمدت الولايات المتحدة سياسة تشجيع دول إقليمية لقيادة الجهد الدولي للتأثير في النظام من أجل إضعافه إلى حد يُمكّنها من تعزيز أدواتها في الضغط على حلفائه في إيران وجنوب لبنان، وبذلك تتمكن من إدارة ثلاث أزمات في الوقت نفسه، من خلال الضغط السياسي وقيادة الأدوار الدولية وتوزيعها للوصول إلى هذه الغاية، من دون الاضطرار إلى استخدام القوة، أو التهديد المباشر بها، أو حتى مضاعفة الضغط الدولي على روسيا، والتهديد بالعمل من خارج مجلس الأمن الدولي، كما هو مرجح أن يقوم به الجمهوريون في حال تولوا الحكم في مطلع عام 2013.

أما المبحث الرابع فخصّصناه للأزمة اللبنانية التي نشبت في إثر اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في عام 2005، وهي أزمة استغلتها إدارة بوش لتُعاود إنتاج سياسة العزل والضغط التي انتُهجت أصلًا تجاه سورية، لكنها تميّزت بتأثير عوامل عدة من خلال تفعيل التحرك الدبلوماسي في مجلس الأمن، والعمل على زيادة الضغط على سورية وحلفائها في لبنان من خلال مسارات القرارات الدولية والتحقيق في قضية اغتيال الحريري. لكنها ما لبثت أن أعادت الاعتبار إلى القوة العسكرية بموافقتها على شن إسرائيل حربًا على لبنان في عام 2006، واختبار مدى نجاح القوة في تحييد أبرز حلفاء إيران في المنطقة في ما لو أرادت شن عملية عسكرية ضد البرنامج النووي الإيراني.

أما إدارة أوباما فقاربت الأزمة في لبنان من خلال معاودة تكييف السياسة السابقة وذلك بتعزيز التناقضات السياسية بين القوى اللبنانية، فضلًا عن تفعيل بناء رأي عام دولي من خلال العمل مع دول أخرى لدعم فريق لبناني محدد لا يكون معها على طرفي نقيض، أو في تحالف مناقض بالضرورة لسياستها في المنطقة.

اعتمدنا في البحث أيضًا مستويات التحليل الثلاثة في العلاقات الدولية: المستوى الفردي من خلال دراسة تأثير شخصية الرئيس الأميركي في القرارات المتخذة حيال الأزمات. والمستوى الوطني من خلال دراسة تأثير الإطار القانوني والمؤسسي في صنع القرار في الولايات المتحدة. والمستوى النظمي من خلال دراسة تأثير توزع القوة الدولية والرؤية الجمهورية أو الديمقراطية لتأثير الأدوار الدولية وطبيعة العلاقة بها في ما يخص أزمات الشرق الأوسط.

توصلنا في نتيجة البحث إلى نتائج محددة تجاه كل أزمة على حدة، شكّلت بمجملها الرؤية العامة لطريقة تعاطي الحزبين الجمهوري المحافظ والديمقراطي الليبرالي مع أزمات الشرق الأوسط، بحيث أمكن التوصل إلى هذه النتيجة من خلال الانتظام السلوكي العام لتعاطي الإدارة الجمهورية مع

الأزمات الأربع موضوع البحث، وكذلك الانتظام السلوكي العام لتعاطي الإدارة الديمقراطية التالية مع الأزمات نفسها.

برز من خلال البحث في الخيارات التي اعتمدتها إدارتا الرئيسين بوش الابن وأوباما أن كلتيهما تنتهج بشكل عام نظرية الواقعية السياسية في إدارة الأزمات في المنطقة. بيد أن إدارة بوش الجمهورية اعتمدت على مفاهيم ورؤىً أيديولوجية في تعاملها مع أزمات المنطقة نتيجة تأثير تيار المحافظين الجدد في إدارته، فتراجعت الأبعاد البراغماتية نسبيًا لمصلحة النظرة الدينية التي ترى أن للولايات المتحدة رسالة يجب أن تبلغها إلى العالم، مستمدة من رؤية دينية وقومية متشددة.

في حين أدخلت إدارة أوباما مفردات أكثر براغماتية من سابقتها لطريقة تعاطي الولايات المتحدة مع أزمات الشرق الأوسط نتيجة تأثير تيار النيوليبرالية الذي يرى أن دور الولايات المتحدة يجب أن يتسم بقدرٍ من المرونة والحذر أكبر من استخدام القوة العسكرية في الأماكن التي يمكن أن يكون للأدوات الدبلوماسية والضغط السياسي والاقتصادي فاعلية أكبر في الأمد البعيد، الأمر الذي يقلل من التأثير السلبي لاستخدام القوة العسكرية في الولايات المتحدة، ما لم تتهدد مصالحها أو أمنها مباشرة.

إذًا، يمكن القول إن الممارسة السياسية في إدارة الأزمات تستند عند الجمهوريين إلى ما يُمكن تسميته «الواقعية المثالية» التي تتسم ببعض سمات البراغماتية، لكن ما يُميّزها هو البعد المثالي الأيديولوجي المتأثر بتيار المحافظين الجدد. بينما تستند ممارسة الديمقراطيين السياسية إلى ما يمكن تسميته «الواقعية البراغماتية» التي تتسم ببعض سمات المثالية الأيديولوجية، لكن يغلب عليها التصور البراغماتي المتأثر بالتيار النيوليبرالي.

على مستوى التحليل الجزئي لاحظنا أن الطرفين يستخدمان نظرية المباريات (Game Theory)، لكن الديمقراطيين أَكثر ميلًا إلى انتهاج «ورطة السجين» (Prisoner's Dilemma)، مع ما تُمثّله من مساومة وتهديد واتصال

وتفاوض. بينما يشير تحليل سلوك الجمهوريين السياسي إلى أنهم أَميَل إلى استخدام لعبة الكتكوت في ظل إحساسهم بقوة أميركا وقدرتها على ردع أي خصم من الوصول إلى نقطة اللاعودة في حال التصادم المباشر معها.

يضاف إلى ما سبق أهمية العامل الشخصي وأثره في القرارات المتعلقة بالأزمات، حيث يفرض كل رئيس أميركي نمطًا خاصًا لاستجابته أو استباقه الأزمات، وبذلك تؤدي شخصية الرئيس وعلاقته بالسلطة التشريعية وتأييد الرأي العام له دورًا كبيرًا في عملية صنع القرار المتعلّق بالأزمات.

نرى مما سبق أن الفرضية التي انطلق منها البحث مثبتة جزئيًا؛ فعلى الرغم من أن كلتا المدرستين الجمهورية والديمقراطية تشترك في التصور العام في شأن الغايات النهائية لسياسة الولايات المتحدة في إدارة أزمات الشرق الأوسط، إلا أنهما تختلفان في وسائل هذه السياسة وأدواتها؛ إذ إن الأسلوب يؤدي دورًا مهمًا في توجه الإدارات الديمقراطية، بينما يولي الجمهوريون التركيز الأكبر على هدف أو مادة ما تقوم به. لكنه في بعض الحالات يأخذ المحافظون الجدد ببعض صفات النيوليبراليين البراغماتية ليعودوا ويقيموا سياساتهم القائمة على المثالية في إطارٍ من النفعية البراغماتية. كما أن النيوليبراليين يتبنون رؤى مثالية، لكن مدى تطرّفهم في تطبيقها على أرض الواقع أقل بكثير من المحافظين؛ فالجذر العام للسياسة الأميركية في إدارة الأزمات في الشرق الأوسط يُستمد من نظرية الواقعية السياسية، وما تمثله من افتتانٍ بمفهوم القوة، لكن الديمقراطيين يولون تغليف القوة بغطاء الدبلوماسية الناعمة أهمية أكبر من الجمهوريين.

مقدمة

تتمتع الولايات المتحدة الأميركية منذ نهاية الحرب الباردة بتفوّق لم تحققه أعظم الإمبراطوريات في العهود الماضية، فمن صناعة الأسلحة والقدرات العسكرية إلى العلوم والتكنولوجيا والتعليم والاقتصاد تفرض الولايات المتحدة الأميركية هيمنتها على العالم بشكل لم يسبق له مثيل. وخلال العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين كان تفوّقها قد دفعها إلى أن تنظر إلى ذاتها على أنها الضامن للاستقرار العالمي، فأصبحت تتدخل في بؤر الاضطرابات الرئيسة في العالم، بعدما عدّت خريطة العالم ككل بُعدًا حيويًا لأمنها ومصالحها الحيوية.

تملك الولايات المتحدة ما يكفي من القوة للإصرار على وجهات نظرها في شأن العالم وأزماته، وتأثير هذه الأزمات في أمنها ومستقبلها المهيمن، لكن هذا الإصرار يظهر في المشهد الدولي بصيغة مزيج غريب من «الاحترام والخضوع» للقوة الأميركية، مصحوبًا بـ «الغضب والاستياء» من وصفاتها وأهدافها بعيدة المدى.

مع نهاية الحرب الباردة ظهر داخل أروقة التيارات الفكرية المؤثرة في صناعة السياسة الخارجية الأميركية اتجاهان: يرى الأول أن الولايات المتحدة الأميركية هي الحَكَم الأساس على التطورات الداخلية في أنحاء العالم كلها، وأن لديها الحل الديمقراطي لأي مجتمع آخر، عبر تقديم الوصفات الجاهزة لإعادة دمقرطة العالم وفق رؤاها. أما الاتجاه الثاني فيرى أن الحل

لمشكلات العالم وأزماته يكمن في الهيمنة الأميركية من خلال فرض حلولٍ أميركية في مناطق الاضطرابات والأزمات، انطلاقًا من المبدأ التالي: «جعل تكاليف الانتهاك أكبر من تكاليف الخضوع»، بمعنى ترتيب عواقب خطِرة جدًا على انتهاكات الدول لمصالح الولايات المتحدة الأميركية، حيث تردع أي دولة أخرى وتمنعها من التفكير في انتهاك هذه المصالح. ودار نقاش واسع في الولايات المتحدة في شأن السياسة التي يجب اتباعها تجاه أزمات العالم. فهل تأخذ الولايات المتحدة قراراتها منفردة (Unilateral)؟ أم تسعى إلى اتخاذ قراراتها من خلال النقاش والتشاور مع الحلفاء والأمم المتحدة (Multilateral)؟ وهل تقود العالم بما لديها من قوة تأثير ثقافي واقتصادي وسياسي (Soft Power)[1]؟ أم تستخدم القوة العسكرية المباشرة (Hard Power) لفرض ذاتها؟

الخلاصة النظرية من هذا النقاش الداخلي كانت على صورة وصفة تسعى إلى تحقيق توازنٍ دقيقٍ بين الدورين[2]. فالاتكال الحصري على التعاون المتعدد الأطراف يمكن أنْ يكون وصفة للخمول الاستراتيجي في عالم تتعاظم فيه التهديدات للأمن القومي الأميركي؛ لكن الاعتماد على الممارسة الأحادية للسلطة يمكن أن يتسبب بالعزلة الذاتية وتنامي رهاب الارتياب من الدور الأميركي وقابلية التعرض المتزايدة لحالات معاداة التوجهات الأميركية المنتشرة عالميًا. وأضاف اتجاه المحافظين الجدد الداعي إلى الهيمنة على العالم مفرداتٍ جديدة إلى أساليب إدارة الأزمات الدولية، ما شكل انعطافًا حادًا وخطرًا في نتائج هذه الأزمات التي تدار بهذه الوسائل، والتي كان من بينها الحروب الوقائية (Preventive War) والقوة الأميركية المتفوقة في المجالات كلها، لفرض رؤى الولايات المتحدة عن العالم واستخدام القوة لتعزيز القوة

---

(1) القوة الناعمة (Soft Power): هي مزيج من الوسائل الثقافية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية والإعلامية مترافقة مع التهديدات العسكرية للتأثير في مواقف الدول الأخرى.

(2) زبيغنيو بريجنسكي، الاختيار، السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2004)، ص 8.

(Power to Develop the Power)، باعتبار السعي إلى امتلاك القوة هدفًا قائمًا بحد ذاته (Power Is Always the Immediate Goal)[3].

طُبّقت المفردات الجديدة التي طورها اتجاه المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأميركية بشكل واسع في منطقة الشرق الأوسط التي تُعد من أهم المناطق الحيوية بالنسبة إلى السياسة الخارجية الأميركية، نظرًا إلى اعتبارات هناك من يُرجعها إلى عوامل اقتصادية وجيوسياسية، ويُضيف بعض آخر إليها بُعدًا ثقافيًا يستلهم مكنوناته من النظرة الدينية التي ساهمت في تكوين الوعي الثقافي والسياسي الأميركي تجاه الشرق الأوسط على وجه التحديد. ومن الملاحظ أن منطقة «الشرق الأوسط الكبير» الممتد من المغرب إلى أفغانستان تُعد القوس الأهم في العالم من حيث عدد الأزمات الدولية وتعقّدها وترابطها باستراتيجيات ومصالح الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية.

تجدر الإشارة إلى أن منطقة الشرق الأوسط حظيت بأولوية لدى الإدارات الأميركية كلها منذ عهد هاري ترومان (Harry Truman) (1945-1953) حتى الوقت الحالي، وتمثلت بدايات هذا الاهتمام بتوقيع ميثاق كوينسي في 14 شباط/ فبراير 1945 الذي كان بمنزلة بداية لتبني الولايات المتحدة سياسة محددة تجاه الشرق الأوسط[4]. حينذاك، اقترحت الولايات المتحدة على المملكة العربية السعودية ضمان الدفاع عن أراضيها في حال تعرّضها لاعتداء خارجي، في مقابل أن تستفيد الولايات المتحدة من الأفضلية في مجال الامتيازات النفطية.

---

(3) ثمة خلط بين مصطلحي «الحرب الوقائية» (Preventive War) و«الحرب الاستباقية» (Preemptive War)، فالأول يعني: استخدام القوة العسكرية للحيلولة دون وصول أي تهديد إلى مرحلة الخطر الأمني، من دون وجود دلائل واضحة على وجود هذا التهديد؛ في حين يعني مصطلح الحرب الاستباقية: استباق التهديد القائم والموصوف بخطوة على الأقل، أي وجود دلائل واضحة على استعداد الطرف الآخر لتشكيل تهديد واضح محدد والقيام بعمل عسكري ضده. للمزيد انظر: John Bottoms, «The Case for Preemptive Attack,» *Strike the Root*, 13/2/2003, on the Web: <http://www.strike-the-root.com/3/bottoms/bottoms1.html>, and Manfred F. Boemeke, «Anticipation Total War,» on the Web: <www.ess.vwc.ac.uk/genocide/reviewsw53>.

(4) براء ميكائيل، السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، ترجمة رندة بعث (دمشق: دار المركز الثقافي، 2007)، ص 12.

منذ ذلك الحين كان لكل رئيس أميركي خطة ما تتعلق بالمنطقة، ركيزتُها في البداية مسألة أمن إمدادات النفط إلى الولايات المتحدة، ومن ثم توسّعت هذه الركيزة لتشمل عددًا آخر من القضايا شكلت البُعد المصلحي لعلاقات الولايات المتحدة بدول المنطقة.

بدأت هذه القضايا تتوضح في الولاية الأولى للرئيس دوايت أيزنهاور (Dwight Eisenhower) (1953-1961)، وخطاب وزير الخارجية جون فوستر دالاس (John Foster Dulles) في عام 1955 أمام مجلس الشؤون الخارجية، وما مثلته تلك الحقبة من انطلاق الحرب الباردة بين الولايات المتحدة وبين الاتحاد السوفياتي. وتزامن عهد ليندون باينيس جونسون (Lyndon B. Johnson) (1963-1968)، مع عدوان حزيران/ يونيو 1967، والخطة التي أعدّها للسلام في المنطقة. بينما أثّرت حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 بين سورية ومصر من جهة و«إسرائيل» من جهة ثانية في عهد ريتشارد نيكسون (Richard Nixon) (1969-1974)، وأعادت إحياء جهد هذه الإدارة الأميركية لفرض تسوية ما في المنطقة. فيما كانت فترة إدارة جيرالد فورد (Gerald Ford) (1974-1977) امتدادًا لجهد الإدارة السابقة، بيد أن كلتا الفترتين الرئاسيتين أظهرت بوضوح مقدار نفوذ اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة[5].

بينما تُوّجت فترة رئاسة جيمي كارتر (Jimmy Carter) (1977-1981) بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد في عام 1978 ومعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية في عام 1979.

كما طبع عهد رونالد ريغان (Ronald Regan) (1981-1989) تفاعلات اجتياح «إسرائيل» لجنوب لبنان ووصولها إلى بيروت، وتبنّي ريغان أسلوبًا مباشرًا مغايرًا إلى حدٍ كبير للكياسة الدبلوماسية التقليدية التي تبنّتها الإدارات السابقة. الحرب العراقية - الإيرانية كانت أيضًا همًّا من هموم هذه الإدارة.

---

(5) حسني عايش، أمريكا الإسرائيلية وإسرائيل الأمريكية (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2006)، ص 171-172.

أما جورج بوش الأب (George W. Bush) (1989-1993) فاتسم عهده بتحرير الكويت في عام 1991، وإطلاق مفاوضات السلام العربية - الإسرائيلية في مدريد.

بينما اتسم عهد بيل كليتون (Bill Clinton) (1993-2001) بمحاولات إحياء عمليات السلام المتوقفة بين الأطراف العربية وإسرائيل.

بدأ جورج بوش الابن (George W. Bush) (2001-2009) عهده بتحديد الأعداء المعروفين والمحتملين لبلاده في المنطقة، وقرر بعد حوادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 وضع حسابات جديدة لقوس الأزمات الذي اتسع ليشمل، إضافة إلى أفغانستان، إيران والعراق وسورية ولبنان ومنطقة الخليج العربي وفلسطين. ولم تستثن هذه الحسابات البعد الثقافي الديني الذي أظهرته المواقف والتصريحات التي أطلقها بوش الابن وغيره من المسؤولين في إدارته. فكان أبرز مثال على ذلك خطابه في كانون الأول/ ديسمبر 2003 (State of The Union) حين أكد أن الأميركيين هم أدوات الرب لتخليص البشرية[6] وتطبيق الديمقراطية وإعلاء القيم الأميركية. كل ذلك ساهم في تبني نظريات متطرفة لإدارة الأزمات الدولية، فتراجعت أدوات «التعايش التوفيقية» أمام أدوات «الضغط الإكراهية»، ما أدى إلى تعقّد عدد كبير من هذه الأزمات.

في عام 2009 وصلت إدارة ديمقراطية إلى البيت الأبيض برئاسة باراك حسين أوباما (Barack H. Obama)، وبنى كثيرون آمالًا على نهجها السياسي وتعاملها مع أزمات الشرق الأوسط نتيجة البيئة الثقافية التي نشأ فيها الرئيس الجديد، وتأثيره في خيال المتلقين في المنطقة والعالم بعد الصورة السلبية التي خلّفتها فترة حكم الإدارة الجمهورية اليمينية السابقة. لكن السياق التاريخي

---

(6) «May He Guide Us Now, May He Talk to my Christian Constituency and in Turn May they Translate to Me what He Said to Them, and May God Continue to Bless the Moral Majority of the United States of America so that We Continue to Be Earth's Winners»: see: <http://whitehouse.georgewbush.org/news/2003/012803-SOTU.asp>.

لوصول هذه الإدارة الديمقراطية إلى الحكم فرض تنامي الاهتمام بسياسات الأمن القومي والاستمرار في تعريف العدو ومكامن الخطر على الأمن القومي الأميركي. فكلتا الإدارتين ترى في تنظيم «القاعدة» و«الإرهاب» الخطر الأبرز الذي يواجه الولايات المتحدة منذ مطلع الألفية الجديدة. لكن الاختلاف بينهما يكمن في طريقة حشد العالم خلف الولايات المتحدة الأميركية واستخدام نسبٍ مختلفة من خلطة (القوة والدبلوماسية) لتحقيق هذا الهدف. بينما تشترك كلتا المقاربتين - الجمهورية والديمقراطية - في إطلاق العنان للتناقضات الكامنة الدينية والعرقية والإثنية والطائفية في المنطقة، ومحاولة إعادة رسم حدودها وضبط الأزمات في الشرق الأوسط حيث لا تخرج عن سياق الفعل الأميركي المباشر. ومن واقع الدور العالمي للولايات المتحدة الأميركية وخصوصية منطقة الشرق الأوسط وأهميتها بالنسبة إلى مصالح الولايات المتحدة أو أمنها أو أمن أحد حلفائها، فإن أي أزمة من أزمات المنطقة تستأثر باهتمام الولايات المتحدة بغضّ النظر عن كونها أزمة لها أو أزمة لهذه الدولة أو تلك، فمجرد تصنيفها أزمة يطرحها بقوة على جدول أعمال سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وفي بعض الحالات قد لا تُصنّف الحالة أزمة في مرحلة ما، لكنَّ خصوصية مثل هذه الحالة تدفع الولايات المتحدة إلى التعامل معها من منطلق الواقع السياسي المأزوم، وبالتالي فإنها تستخدم أدوات ومفردات إدارة الأزمات في تعاملها معها.

أهمية البحث

تُمثّل دراسة سياسة الولايات المتحدة الأميركية في إدارة الأزمات الدولية في منطقة الشرق الأوسط مدخلًا إضافيًا لفهم آليات عمل السياسة الأميركية في المنطقة، ودوافعها ومنطلقاتها الفكرية المؤثرة في الرؤية السياسية لكلا الحزبين (الجمهوري والديمقراطي) بسبب ازدياد التنافس الحزبي داخل الولايات المتحدة في شأن القضايا الداخلية والخارجية وعلى المستويات كلها الرسمية والبحثية.

خلال القرن الماضي كان هناك بعض التعاون بين الحزبين، فضلًا عن الرؤى المشتركة التي ساهمت في إنشاء عدد من المؤسسات البحثية المشتركة وغير المُنحازة إلى أحدهما مثل معهد بروكينغز ومجلة *Foreign Affairs* وغيرهما.

كما يساهم البحث في تسليط الضوء على توجه الإدارات الأميركية المستقبلي وفق رؤية كلٍ منها الفكرية والسياسية في إدارة الأزمات الدولية ومعالجة حالات التوتر القائمة في المنطقة، أو تلك المُرشّحة للظهور؛ فمعرفة هذه الآليات والدوافع والمنطلقات يساعد في رسم الخطوط العريضة لسلوك الولايات المتحدة تجاه أزمة ما في المنطقة، إذا ما أُخذ بالاعتبار سياقها التاريخي والموضوعي والظروف المحيطة بها وتركيبة الإدارة التي تحكم في الولايات المتحدة الأميركية؛ فالدراسة العلمية للتركيبة الثقافية السياسية للإدارة الحاكمة في الولايات المتحدة تساهم إلى حدٍ بعيد في إنقاص عدم اليقين التحليلي في شأن دوافع سياسة الولايات المتحدة في إدارة الأزمات في الشرق الأوسط، وتطوير صورة تحليلية فعلية عن طبيعة هذه السياسة ومكوّناتها واستجابتها الحالية والمتوقعة اعتمادًا على المفردات السياسية التي تتعامل من خلالها الإدارات الأميركية المختلفة، أكانت جمهورية أم ديمقراطية، مع أزمات المنطقة.

اعتُمد في البحث على الابتعاد قدر الإمكان عن منظومات المقولات والمفاهيم السابقة أو نظم الإدراك المسبقة في شأن طبيعة سياسة الولايات المتحدة الأميركية في إدارة الأزمات في المنطقة، للوصول إلى رؤية علمية واضحة عن مكوّنات هذه السياسة ومرتكزاتها النظرية وممارساتها الفعلية على أرض الواقع.

يضاف إلى ذلك، يُمكن أن يعدَّ هذا البحث خطوة أولى على طريق طرح مواضيع أخرى عرض لها الباحث بشكلٍ ما للدراسة الأكاديمية المعمّقة، مثل طبيعة الأزمات في منطقة الشرق الأوسط أو الولايات المتحدة وأزمات المنطقة - تعاون أم تنافس مع الأدوار الدولية، والبيئة الثقافية الأميركية المؤسسة للتيارات السياسية الحاكمة ومستقبلها، أو تأثير العامل الاقتصادي

الداخلي في الولايات المتحدة الأميركية في انتهاجها سياسات محددة لإدارة أزمات الشرق الأوسط، بما يمثل سلسلة من الأبحاث الأكاديمية التي يُكمل بعضها بعضًا.

إشكالية البحث

إن السؤال الإشكالي الأساس للبحث: هل هناك فروق جوهرية بين الإدارات الأميركية الجمهورية والديمقراطية في نظرتها إلى هذه الأزمات وطريقة إدارتها؟ وكيف تترجم المقاربتان السياسيتان النظريتان للجمهوريين والديمقراطيين إلى سياسات فعلية في ما يخص أزمات الشرق الأوسط؟

تساؤلات البحث

يتفرع من الإشكالية الأساس ثلاثة تساؤلات تغطي فصول البحث الثلاثة:

- ما الأرضية الفكرية والنظرية التي تُبنى عليها السياسة الأميركية في إدارة الأزمات الدولية؟

- ما الخصائص الداخلية والمؤثرات الخارجية التي تميز أزمات منطقة الشرق الأوسط؟

- ما العوامل التي تساهم في صوغ سياسة الولايات المتحدة الأميركية لإدارة أزمات الشرق الأوسط؟ وما نقاط الالتقاء والافتراق بين التوجهات السياسية الأميركية (الديمقراطية والجمهورية) تجاه أزمات المنطقة؟

فرضية البحث

يتقاسم سياسة الولايات المتحدة الأميركية في إدارة الأزمات الدولية في الشرق الأوسط أسلوبان من المقاربات: **الأول**، المقاربة القائمة على تغليف الغايات والأهداف بغطاء الدبلوماسية الناعمة مدعومة بسياسات استخدام القوة. ويمثل هذه المدرسة الحزب الديمقراطي الأميركي وتيار الليبرالية الجديدة الذي يقود توجهاته السياسية والفكرية. **والثاني**، استخدام لغة القوة

والتهديد بها للوصول إلى الأهداف النهائية للسياسة الأميركية تجاه أزمات المنطقة. وتمثل هذا التوجه مدرسة الحزب الجمهوري وتيار المحافظين الذي يقود توجهاته السياسية والفكرية منذ مطلع القرن العشرين حتى الآن.

على الرغم من أن كلتا المدرستين الجمهورية والديمقراطية تشترك في التصور العام عن الغايات النهائية لسياسة الولايات المتحدة الأميركية في إدارة أزمات الشرق الأوسط، إلا أنهما تختلفان إلى حدٍ ما في وسائل هذه السياسة وأدواتها؛ فكل إدارة أميركية تضع أسلوبًا خاصًا بها لاتخاذ القرارات والتصرف تجاه الأزمات، لكنَّ كلتا المدرستين تتقاسم التوجهات العامة ذاتها المتمثلة في المصالح المتفق عليها بين كلا الحزبين، وكذلك التهديدات التي يرى كلا الحزبين أنها تنبع من الشرق الأوسط، في حين تغلف كل مدرسة توجهاتها ومقارباتها أزمات المنطقة بأشكال مختلفة؛ إذ يؤدي الأسلوب دورًا مهمًا في توجه الإدارات الأميركية الديمقراطية، بينما يولي الجمهوريون التركيز الأكبر على هدف أو مادة ما تقوم به.

إن أسلوب هذه الإدارة أو تلك مهم لأمرين: الأمر الأول أنه يعكس البعد الثقافي المؤثر في السياسية الأميركية تجاه أزمات المنطقة؛ كما أنه يؤدي دورًا في تفاقم الأزمات في الشرق الأوسط، ويعكس طبيعة العقلية السياسية التي ترسم الخطوط العريضة لتوجهات هذه الإدارة أو تلك، ما قد يساعد في التنبؤ العلمي بالخطوات التي قد تتخذها الولايات المتحدة الأميركية في ما يتعلق بأزمة ما في المنطقة.

منهجية البحث

يتخطى الهدف الرئيس لأي بحث علمي مجرد وصف المشكلة أو الظاهرة موضوع البحث إلى فهمها وتفسيرها من خلال التعرف إلى مكانها من الإطار الكلي لشبكة العلاقات التفاعلية التي تنتمي إليها.

في هذه الدراسة اعتمدنا لفهم وتفسير سياسة الولايات المتحدة في إدارة أزمات المنطقة على منهاج التحليل الوصفي والتحليل المقارن وأسلوب

دراسة الحالة إلى جانب المنهج السلوكي. وبدأنا بخطوات منهجية محددة استهلت بالبحث في مفهوم الأزمة الدولية من وجهة النظر الأميركية، وصولًا إلى توصيف حالة الأزمات الدولية في منطقة الشرق الأوسط، ومن ثم اختيار عيّنة محددة تمثل أبرز هذه الأزمات في الوقت الراهن؛ فعند استخدام منهج التحليل الوصفي، لا بد من جمع معلومات كافية ودقيقة عن الظاهرة موضوع الدراسة، لذلك قمنا بجمع المعلومات عن ماهية الأزمة الدولية من وجهة نظر الولايات المتحدة الأميركية، والنظرية التي تقوم عليها السياسة العامة لإدارة هذه الأزمات، وتحليل العوامل التي تدخل في تركيب هذه السياسة، وصولًا إلى تحديدها وتوصيفها.

في الفصل الأول بحثنا في العوامل التي تساهم في تكوين وجهة النظر الأميركية تجاه الأزمات الدولية، والنظريات التي تقوم عليها السياسة العامة لإدارة هذه الأزمات، وتحليل العوامل التي تدخل في تركيب هذه السياسة، وصولًا إلى تحديدها وتوصيفها بالاعتماد على التحليل الوصفي، إضافة إلى الاقتراب السلوكي؛ فالبحث ينحو إلى اعتماد السلوكية كمنهج مساعد في تفسير سلوك الإدارات الأميركية المختلفة في إدارة الأزمات، من خلال دراسة الانتظام للسلوك السياسي لكلتا الإدارتين الجمهورية والديمقراطية في ما يخص النظرية العامة في إدارة الأزمات وصولًا إلى تطبيقها على الأزمات موضوع البحث، مع التركيز على البنى الفكرية والمتغيرات المسببة لهذا الانتظام، بهدف الوصول إلى المعالجة التحليلية العلمية لسلوك الإدارات الجمهورية والديمقراطية في تعاطيها مع أزمات الشرق الأوسط. ومن ثم ليبنى على هذه الدراسة النظرية مقتضاها، لجهة تطبيق هذه النماذج النظرية على الممارسات السياسية تجاه الأزمات المحددة التي اخترناها.

كما اعتمدنا منهج التحليل الوصفي لتشخيص ووصف خصائص أزمات منطقة الشرق الأوسط وأهمية أزمات هذه المنطقة بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية ودوافعها نظرًا إلى اعتبار هذه الأزمات مؤثرة مباشرة في الأمن القومي الأميركي، كما عرضنا وحللنا أبرز العوامل التي تسبب نشوء

الأزمات في المنطقة وارتكاسها، وصولًا إلى إيجاد الصيغة التي تتعامل من خلالها الإدارات الأميركية المختلفة مع أزمات المنطقة في ضوء النظرية السياسية التي تبنى عليها قواعد الممارسة السياسية الأميركية في إدارتها الأزمات الدولية بشكل عام. ووجب التطرق إلى ما سبق، على اعتبار أن منطقة الشرق الأوسط تمثل منهجيًا «مجتمع العيّنة» التي اختيرت الحالاتُ المحددةُ للدراسة من ضمنها.

إن من أبرز خصائص منهج التحليل الوصفي هو إيجاد العلاقة بين الظواهر، واستُخدمت هذه الخاصية في الفصل الثالث، إضافة إلى استخدام التحليل المقارن وأسلوب دراسة الحالة، حيث عمدنا إلى اختيار أربعة نماذج (لأزمات) في المنطقة كانت موضع تدخلٍ أميركي مباشر خلال إدارتي الرئيسين بوش الابن وباراك أوباما، بهدف الوصولَ إلى فهم أعمق لسياسة الرئيسين وما يمثلانه من تيارٍ سياسي في الولايات المتحدة تجاهَ أزمات الشرق الأوسط، عبر دراسة كل أزمة من الأزمات موضوع البحث وتحليل القرارات التي اتخذتها إدارتا الرئيسين في كل أزمة من هذه الأزمات، وتأثير العوامل المختلفة (الثقافية والسياسية والسلوكية[7]) في هذه القرارات.

اخترنا هذه الأزمات لسببين: الأول موضوعي، حيث تُعد هذه الأزمات أبرز الحالات التي تتفاعل حاليًا على الساحة «الشرق أوسطية»، كما أنها تحمل قدرًا عاليًا من التشابك والتداخل نتيجة البيئة السياسية والثقافية القائمة في المنطقة. والثاني شكلي منهجي، فاختيار أربع حالات للدراسة يساعد في التقليل من عدم الدقة الاستقرائية، ويعطي الباحث قدرة أكبر على تعميم النتائج التي يمكن التوصل إليها.

---

(7) السلوكية (Behaviouriism): هي اعتماد مناهج الملاحظة الكمية والكيفية، مع الأخذ بالاعتبار العوامل الاقتصادية والسوسيولوجية لتفسير العلاقات الدولية من خلال البحث عن التناسق والتماثل، أي الانطلاق من فرضية بوجود انتظام في السلوكية موضع الدرس. واعتمدت السلوكية مقاربات نظرية مستفيدة من الدمج بين علم الاجتماع السياسي وعلم النفس الاجتماعي والرياضيات، وأهم هذه النظريات نظرية اللعبة ونظرية صنع القرار ونظرية النظم ونظريات الاندماج.

الدراسات السابقة

ركز معظم الدراسات السابقة على السياسة الخارجية الأميركية تجاه المنطقة عبر نظرة عامة من دون الخوض في تعقيد وتفاصيل السياسة التي تنتهجها كل من المدرستين الفكريتين اللتين تُسيطران على الحكم في الولايات المتحدة.

يقدم فواز جرجس في كتابه **أميركا والإسلام السياسي صدام الثقافات أم صدام المصالح** قراءة للنظرة الأميركية إلى منطقة الشرق الأوسط وعلاقة هذه النظرة بتعقيدات صوغ السياسة الخارجية الأميركية، والعناصر الداخلة في تكوين وصوغ هذه السياسة. محاولًا تفكيك تداخل البعد العقدي الثقافي مع البعد البراغماتي السياسي، وعلى وجه التحديد في حقب الإدارات الأميركية المتأخرة، والنتيجة الأساس التي يتوصل إليها جرجس هي غياب سياسة أميركية شاملة ومتكاملة تجاه المنطقة، على الرغم من ادعاءات بعض المسؤولين الأميركيين وجود مثل هذه السياسة. ويعزو هذا الأمر إلى أن معظم الإدارات الأميركية افتقد وجود سياسة خارجية بشكل عام ذات رؤية شاملة ومتماسكة تجاه العالم بأكمله، فضلًا عن أن تمتلك نظرة متماسكة تجاه الشرق الأوسط وتعقيداته[8].

من الدراسات الأخرى التي تطرقت إلى موضوع البحث كتاب هلال **الأزمات الاستراتيجية الأميركية - الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير**، وفيه يعرض عدد من الباحثين الأزمات الأكثر إلحاحًا بالنسبة إلى أوروبا والولايات المتحدة الأميركية في المنطقة، ويقدمون موجزاتٍ دقيقة عن هذه الأزمات، ويقارنون وجهات نظر الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تجاه كل أزمة على حدة، ويقترحون في النهاية طرائق لزيادة التعاون بين ضفتي الأطلسي في إدارة هذه الأزمات بعد أن أدى التباعد بين الاستراتيجيتين الأوروبية والأميركية

(8) Fawaz A. Gerges, *America and Political Islam: Clash of Cultures or Clash of Interests?* (Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 1999), p. 282.

إلى مقارباتٍ مختلفة لأزمات الشرق الأوسط ساهمت في إرجاء حل معظمها وزيادة التوتر الأوروبي - الأميركي[9].

كما أن هناك عددًا آخر من الدراسات تناول أزمة محددة بعينها مثل كتاب كينيث تيمرمان (Kenneth Timmerman) **العد العكسي للأزمة: المواجهة النووية المقبلة مع إيران**، وفيه يعرض تفاصيل رحلة البرنامج النووي الإيراني وخطورته على الولايات المتحدة الأميركية ومصالحها في منطقة الشرق الأوسط، والتدخل الأميركي لوقف هذا البرنامج[10].

بينما يطرح دنيس روس (Dennis Ross) فصلًا من كتابه: **فن الحكم: كيف تستعيد أميركا مكانتها في العالم** بعض الأمثلة عن الفروق الأساسية بين السياسة الخارجية الأميركية المحافظة والليبرالية. ويطرح وصفة لصنّاع السياسة الأميركيين لإعادة استخدام أدوات فن الحكم في تسويق السياسة الخارجية الأميركية[11].

هناك عدد من الكتب والدراسات التي تعكس وجهة نظر كلتا الرؤيتين الجمهورية والديمقراطية لكيفية معالجة المسائل والحالات التي تهتم بها السياسة الخارجية الأميركية، منها كتاب هنري كيسنجر **هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية؟: نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين**[12] الذي يعرض فيه الجدل الخاص بالسياسة الخارجية الأميركية المنقسم بين موقف الاستقامة التبشيرية من جانب والإحساس بأن تراكم القوة هو أداة تطبيق ذاتية، وأن

---

(9) أيفو دالدر، نيكول نيسوتو وفيليب غردون، **هلال الأزمات: الاستراتيجية الأميركية-الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير**، ترجمة حسان البستاني (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006).

(10) كينيث آر تيمرمان، **العد العكسي للأزمة: المواجهة النووية المقبلة مع إيران** (بيروت: دار العلم للملايين، 2006).

(11) دنيس روس، **فن الحكم: كيف تستعيد أميركا مكانتها في العالم**، ترجمة هاني تابري (بيروت: دار الكتاب العربي، 2008).

(12) هنري كيسنجر، **هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية؟: نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين**، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2002).

المناقشات تتركز على قضية تجريدية تتمثل في ما إذا كان يجب أن تركز السياسة الخارجية الأميركية على القيم أم المصالح، بمعنى على المثالية أم الواقعية. وهنا يتمثل التحدي الحقيقي في الدمج بين هذين العنصرين معًا في الوقت الذي لا يستطيع فيه صانع سياسة أميركي أن يغفل تقاليد الامتياز التي خصت الديمقراطية الأميركية بها نفسها، ومع ذلك لا يستطيع هذا السياسي الأميركي أن يتجاهل الظروف التي يتعيّن تطبيقها في ظل هذه التقاليد. ويناقش كتاب زبيغنيو بريجنسكي **الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم**[13] الخيارات التي يجب على الولايات المتحدة أن تُمارس هيمنتها وفقها، وكيف يمكن تقاسم هذه الهيمنة ومع من؟ وإلى أي أهداف نهائية يجب تكريس هذه الهيمنة؟ ويخلص إلى أن قيادة أميركا العالمية التي تحظى بالإجماع يمكن أن تزيد من تفوّقها العالمي، أما السيطرة فستستنزف مزيدًا من القوة الأميركية، وبذلك يقترب بريجنسكي من التماهي مع المفهوم النيوليبرالي للسيطرة على العالم عبر قيادته.

أما مادلين أولبرايت في كتابها **الجبروت والجبار تأملات في السلطة والدين والشؤون الدولية**[14] وجون بولتون في كتابه **الاستسلام ليس خيارنا**[15] فيعرض كل منهما لطريقة تفكير هاتين المدرستين في شأن العالم وشؤونه الدولية، يتطرقان لـ الشرق الأوسط بشيءٍ من التفصيل قل أو كثر؛ إذ تتبنى أولبرايت بشكل واضح نقل وجهة نظر المدرسة النيوليبرالية تجاه نظرة الولايات المتحدة إلى الشؤون الدولية وتعزيز موقع الولايات المتحدة العالمي وفق هذه الرؤية. بينما يُكرّس بولتون كتابه لنقد التوجه الديمقراطي النيوليبرالي وتوضيح أهمية استعادة الولايات المتحدة دورها المسيطر على العالم.

---

(13) زبيغنيو بريجينسكي، **الاختيار**.

(14) مادلين أولبرايت، **الجبروت والجبار: تأملات في السلطة والدين والشؤون الدولية**، مقدمة بقلم بيل كلينتون؛ ترجمة عمر الأيوبي (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007).

(15) جون بولتون، **الاستسلام ليس خيارنا دفاعًا عن أمريكا في الأمم المتحدة والعالم أجمع**، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2008).

من أبرز الكتابات أيضًا التي بحثت بتفصيلٍ معمّق في نظرية إدارة الأزمات وفق الرؤية الأميركية الكتاب الذي حرره ألكسندر ل. جورج **تجنب الحرب: صعوبات إدارة الأزمات** الذي يعرض فيه الكاتب الرؤية الأميركية لإدارة الأزمات الدولية خلال مرحلة الحرب الباردة، ويبحث في أقسامه السبعة على 581 صفحة بشكل دقيق معظم الأزمات الدولية التي كانت الولايات المتحدة الأميركية طرفًا فيها، أو تدخّلت لحلها أو أثرت فيها[16].

أما على الصعيد العربي، فالأبحاث والكتب التي تناولت هذا الموضوع (سياسة الولايات المتحدة الأميركية إزاء الشرق الأوسط) قليلة. ومن أهم الكتب العربية التي تناولته كتاب غسان سلامة **أميركا والعالم إغراء القوة ومداها**[17] الذي صدر في أوج قوة المحافظين الجدد وسيطرتهم على إدارة بوش، مركّزًا على مفاهيم القوة واستراتيجياتها كمنطلق للسياسة الأميركية تجاه العالم مع بعض الإشارات إلى التوجه النيوليبرالي في بناء استراتيجية أميركية تعتمد مقوماتٍ أخرى إضافة إلى القوة الصرفة في تعاطيها مع الشأن الدولي.

ما يُميّز دراستنا هذه أنها تُركّز على المختلف والمشترك في النظرة الكلية والجزئية لسياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه أزمات الشرق الأوسط وفق الرؤيتين السائدتين في الإدارات الأميركية المُتعاقبة على الحكم في الولايات المتحدة، ومقارنتهما بعضهما ببعض، وهاتان الرؤيتان كما ذكرنا سابقًا: الرؤية المحافظة المتمثلة بالحزب الجمهوري، والرؤية الليبرالية المتمثلة بالحزب الديمقراطي. وتبحث عددًا من العيّنات (الأزمات) المستمدة من مجتمع العيّنة ككل (الشرق الأوسط)، الأمر الذي يعطي صورة دقيقة وتفصيلية لمكوّنات سياسة الولايات المتحدة تجاه أزمات الشرق الأوسط، ويساعد في

---

(16) Alexander L. George, ed., *Avoiding War: Problems of Crisis Management*, with Contributions by Yaacov Bar-Siman-Tov [et al.] (Boulder, Colo.: Westview Press, 1991), p. 581.

(17) غسان سلامة، **أميركا والعالم: إغراء القوة ومداها**، ترجمة مصباح الصمد؛ مراجعة المؤلف ط 2 (بيروت: دار النهار، 2006). غسان سلامة: أستاذ العلاقات الدولية عميد كلية الشؤون الدولية في معهد العلوم السياسية في باريس، عمل وزيرًا للثقافة في لبنان 2000–2003، ومستشارًا خاصًا للأمين العام للأمم المتحدة عام 2003.

التنبؤ العلمي بالخطوط العريضة لهذه السياسة أو تلك، في الحالة نفسها أو في الحالات المشابهة، بما يُعزّز فرص صنّاع القرار في دول المنطقة لانتهاج سياساتٍ علمية معينة تقلل من الأثر السلبي لسياسات الولايات المتحدة تجاه أزمات المنطقة في هذه الدول.

أقسام البحث

قُسّم البحث إلى ثلاثة فصول مع مقدمة وخاتمة. يبحث الفصل الأول في الرؤية الأميركية لإدارة الأزمات الدولية، وقُسّم إلى مبحثين: يُحدد المبحث الأول الإطار النظري لمفهوم الأزمة الدولية وتعريفاتها المتعددة، وصولًا إلى تحديد ماهية الأزمة الدولية وفق الرؤية السياسية الأميركية. كما يعرض النظرية الأميركية في إدارة الأزمات الدولية، وتعتمد هذه النظرية في دراستها إدارة الأزمات الدولية على رؤيتين، كلية وجزئية تشكلان الأسس العامة لنظرية إدارة الأزمات الدولية من وجهة نظر الفكر الاستراتيجي الأميركي. في حين يركز المبحث الثاني على تطور الاستراتيجية الأميركية تجاه الأزمات الدولية ومنهجها العام في إدارتها.

يدرس الفصل الثاني الأزمات الدولية في منطقة الشرق الأوسط وتأثير هذه الأزمات في الولايات المتحدة الأميركية، ويُقسم إلى مبحثين: يركز المبحث الأول على العوامل التي تسبب نشوء الأزمات في المنطقة وتزيد من تعقيدها، أو تساعد في ارتكاس بعضها. ومن خلال هذا المبحث يدرس الباحث أثر العوامل الديموغرافية والإثنية والدينية وسياسات التسلح وعسكرة سياسات الولايات المتحدة في نشوء الأزمات وارتكاسها في المنطقة، وتزايد تعقيداتها. أما المبحث الثاني فيبحث في محددات الرؤية الأميركية لأزمات الشرق الأوسط والأسباب التي تدفع الولايات المتحدة إلى التدخل فيها. ويركز على مصالح الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة وأهدافها الاستراتيجية المتمثلة في أمن «إسرائيل» واستمرار إمدادات النفط وأمن الطاقة وظاهرة «الإرهاب» ومحاربته، وأي أزمة في المنطقة قد تُهدد إحدى هذه المصالح تستوجب

التدخل المباشر من الولايات المتحدة؛ إذ تنظر الولايات المتحدة الأميركية إلى الشرق الأوسط باعتباره منطقة مهمة لضمان أمنها القومي، ولذلك وجب عليها تأسيس صيغة ما للتعاطي مع الأطراف الدولية الكبرى التي تتقاسم مع الولايات المتحدة رؤيتها الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط وأزماتها. من هنا يركز هذا المبحث على مصالح الولايات المتحدة التي تدفعها إلى التدخل في أزمات المنطقة، وعلى الصيغة التي تتعاطى من خلالها مع الأدوار الدولية أو الإقليمية التي تهدد هذه المصالح، وهل تقوم هذه الصيغة على مبدأ التعاون مع هذه الأدوار أم التنافس معها؟

أما **الفصل الثالث** فيدرس ضمن أربعة مباحث، الحالات الأربع لطريقة التعاطي الأميركي مع الأزمات الدولية التي بُحثت، ويطرح تحليلًا للقرارات المتخذة من إدارتي الرئيسين الجمهوري بوش الابن والديمقراطي باراك أوباما تجاه كل أزمة من هذه الأزمات، وصولًا إلى تحديد المشترك والمختلف في الأهداف والوسائل والأدوات التي اتبعتها هاتان الإدارتان في مقارباتها الأزمات موضوع البحث، وإلى أي مدى طبّقت الإدارتان نظريات إدارة الأزمات في تعاطيهما مع أزمات الشرق الأوسط، وإلى أي مدى ساهمت العوامل الثقافية والبيئة المعرفية التي تكوّن الرؤية السياسية لكلا الحزبين (الجمهوري والديمقراطي) في صوغ البدائل السياسية لإدارة هذه الأزمات.

حاولنا صوغ الإجابات عن إشكالية البحث وتساؤلاته وإعادة قراءة الفرضية التي انطلق منها البحث وعرضنا النتائج التي توصلنا إليها في **الخاتمة**.

الفصل الأول

الأزمات الدولية وإدارتها
وفق الرؤية السياسية الأميركية

الأزمات قديمة قِدَم التاريخ الإنساني، فحياة الإنسان واجهت منذ القدم عددًا من المشكلات والصعوبات التي اعترضت طريقه بوصفه فردًا مستقلًا أو عضوًا في جماعة سياسية، واستُخدم هذا المصطلح على نطاق واسع لوصف حالة شائكة في العلاقات بين الدول، من هنا أصبحت دراسة «الأزمة الدولية وإدارتها» فرعًا من فروع علم العلاقات الدولية. إلا أن استخدام كلمة «أزمة» لم يقتصر على مجال العلاقات بين الدول، بل تعدّاه إلى عدد من المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية... وغيرها التي تناولته من زوايا عدة.

تعددت الدراسات التي تناولت عملية إدارة الأزمة الدولية في بحوث العلاقات الدولية الغربية عمومًا، والأميركية على وجهة الخصوص، وتنوّعت في تناولها مختلف أبعاد عملية إدارة الأزمة الدولية، وفي تحليلها أدوات إدارة الأزمة. وتأثر بعض هذه الدراسات بمفاهيم نظرية المباريات[1] التي انتقلت من علم الرياضيات والنفس والاقتصاد والاجتماع لتُطبّق في تحليل العلاقات الدولية. ومن هذه الدراسات ما تناول أصول عملية المساومة وقواعدها في إدارة الأزمة الدولية[2]، ومنها ما تناول تأثير متغيرات صنع القرار في عملية إدارة الأزمة الدولية، وبعضها ركّز على استراتيجية الردع واستخدام القوة في إدارة الأزمة الدولية[3]، وحلل بعضها الآخر دور الأحلاف في إدارة الأزمات الدولية. ودراسات أخرى ركزت على أزمات معينة، لكنها على كثرتها يُحيط بها قدر من

(1) مصطفى علوي، «نموذج الإدارة الرشيدة للأزمة الدولية،» الفكر الاستراتيجي العربي (بيروت)، العددان 6-7 (كانون الثاني/ يناير - أيار/ مايو 1983)، ص 185.

(2) Glenn H. Snyder, *International Crisis Bargaining: Crisis Insights from Behavioral Research* (New York: Free Press, 1972), pp. 58-217.

(3) Bruce M. Russett, «The Calculus of Deterrence,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 7, no. 2 (June 1963), pp. 79-109.

الغموض في تناولها مفهوم الأزمة وإدارتها في بحوث العلاقات الدولية كونها أتت في بعض الأحيان استجابة لمتغير دولي محدد، أو بيئة دولية سادت خلال فترة معيّنة، أو صدرت عن رؤية ثقافية ما لطبيعة العلاقات الدولية وأزماتها؛ فمعظم هذه الدراسات أتى في مرحلة دولية اتسمت بالثنائية القطبية، ما حدا بنا إلى التركيز على تطور المصطلح بشكل عام والرؤية الأميركية له بشكل خاص، نتيجة التغير الجذري في البيئة الدولية والتطورات التي رافقت هذا التغير. كما أن الدراسة النظرية للسياسة الأميركية في إدارة الأزمات تُساعد في إيجاد أساسٍ معياري لمقارنة النظرية بالممارسة السياسية عند البحث في الأزمات موضوعَ الدراسة واستخلاص النتائج عند تطبيق النظرية على الممارسة.

أولًا: الإطار النظري لدراسة الأزمات الدولية

يتناول هذا المبحث تطور مفهوم الأزمة الدولية، ومناقشة التعريفات المتعددة للأزمات الدولية وتحليلها، والتركيز على وجهة النظر الأميركية لمعرفة ما يُميّز هذه التعريفات وصولًا إلى تحديد ماهية الأزمة الدولية وفق الرؤية السياسية الأميركية. كما يعرض النظرية الأميركية في إدارة الأزمات الدولية التي تقوم على تبني رؤيتين: رؤية كلية تقوم على تطبيق نظرية الواقعية السياسية في إدارة الأزمات الدولية[4]؛ ورؤية جزئية تركز على نظرية المباراة أو نظرية صنع القرار.

1- الأزمة الدولية: المفهوم والتعريف

أ- المفهوم العلمي للأزمة وتطوره التاريخي

تضرب جذور التطور التاريخي لاستخدام مصطلح «الأزمة» (Crisis) بعمق في علم الطب الإغريقي القديم، حيث كان يصف تغيرًا مفاجئًا وقاطعًا من

---

(4) الواقعية السياسية (Realism): إحدى النظريات الكلاسيكية التي تتمتع برؤى كليّة وبمسلّمات أساسية موجودة في الفلسفات الاجتماعية، وبحكم ذلك كانت لها غايات تفسيرية وتوقعية جاءت ردًا على الطرح الأخلاقي المثالي للعلاقات الدولية. أعلت الواقعية السياسية دور سيادة الدولة وديناميةسياسة القوة وأثرهما في العلاقات بين الدول، كما اعتبرت أن التوازن بين الدول يؤدي دورًا أساسيًا في تثبيت عوامل الاستقرار الدولي أو فقدانه.

الممكن أن يقود إلى الشفاء أو الموت[5]. ويُعبّر المصطلح عن نقطة تحول مهمة أو لحظات مصيرية في تطور المرض يتوقف عليها إما شفاء المريض خلال فترة قصيرة وإما موته. وحدَّد الفيلسوف والطبيب اليوناني أبقراط (Hippocrate) (460 – 377 ق.م.) تعريفًا للأزمة الصحيّة بقوله: «إن الأزمة الصحيّة تحدث عندما تشتد حدة المرض أو تتسبب مضاعفاتها الجانبية في إصابة المريض بمرض آخر أو التلاشي كليًا»[6]. هذا، واستخدم الفيلسوف والمؤرخ الإغريقي ثوقيديدس (Thoukudidês) (460 – نحو 403 ق.م.) هذا المصطلح ست مرات في مؤلفه عن تاريخ حرب البيلوبونيز (Péloponnèse) للدلالة على حدوث منعطفات حادة في مسار الحرب[7].

تُعبّر الأزمة عن موقفٍ أو حالة يواجهها متخذ القرار في أحد الكيانات الإدارية والتنظيمية، حيث تتلاحق الحوادث، ما يؤدي إلى عدم وضوح في الرؤية الاستراتيجية للموقف، فيفقد متخذ القرار – إلى حدٍ ما – السيطرة على الحوادث وعلى مسار تطوّرها المستقبلي بشكل يُهدد البناء الإداري للمنظمة، أو الدولة أو النظام (الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي).

كما أن لكل أزمة دورة تسلكها، يُمكن تحديدها بشكل عام على النحو التالي: يُمثّل الاحتكاك (Friction) بداية الأزمة، وتمثل المواجهة (Encounter) حدوث الأزمة وظهورها[8]، وتحوّل الاحتكاك إلى صدام يشير إلى بداية التدهور السريع للأمور نتيجة رفض أو صعوبة استجابة الأطراف المعنية لمحاولات منع التدهور، أو ترشيد عمليات الاحتكاك وتخفيفها. ويؤدي الصدام إلى زيادة احتمال تكبّد أحد الطرفين خسائر تفوق خسائر الآخر، وتمثل الخسائر

---

(5) Raymond Tanter and Richard H. Ullman, eds., *Theory and Policy in International Relations* (Washington, DC: Center of International Studies, 1972), p. 126.

(6) عباس رشدي العماري، **إدارة الأزمات في عالم متغير** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1989)، ص 17.

(7) <www.en.wkipedia.org/wiki/history_of_the_peloponnesian_war>.

(8) حسن البزاز، **إدارة الأزمة بين نقطتي الغليان والتحول** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2001)، ص 55.

أهم عوامل الضغط التي تُمارَس على أطراف الأزمة لإعادة النظر في مواقفهم واستراتيجياتهم. ويُمثل هذا العامل أيضًا عنصر ضغط على طرفي الأزمة، حيث يتجاوز تأثيره الحلقة الأضعف في الأزمة ليمتد إلى الطرف الأقوى. وتؤدي الخسائر المتوقعة دورًا مهمًا في بناء استراتيجية شاملة أو مرحلية لتجاوز آثار الأزمة، وفي مرحلة التصادم تتخبط السياسات وتفقد السيطرة على مجرى الحوادث وتتفكك الوحدات المكوّنة لعناصر قوة كل طرف. وهنا تبدأ مرحلة إعادة التخطيط حيث تطرح وسائل بديلة (بدائل) لتجاوز نتائج الأزمة، وتُمثل البدائل أبرز عوامل التأثير في مجرى تطور الأزمة ونتائجها.

ب- تعريف الأزمة الدولية

ينطوي تعريف «الأزمة الدولية» (International Crisis) على أهمية علمية وعملية في آن، ويفرض تحديد تعريفٍ دقيق للأزمة الدولية عدم الخلط بينها وبين مصطلحات أخرى (مثل المشكلة والنزاع والصراع والكارثة) التي تصف ظواهر سياسية لا تُعدّ في حقيقتها أزمات دولية. ويُساعد وضع تعريف دقيق لـ «الأزمة الدولية» في وضع استراتيجيات واضحة للتعامل مع الأزمة، أو وقف تداعيات ظاهرة دولية ما تسبق الوصول إلى مرحلة الأزمة، ما يُمكّن من التعاطي معها بشكل علمي ومدروس ووفق استراتيجياتٍ وتكتيكات محددة.

تنبع صعوبة وضع تعريف محدد للأزمة الدولية من خصوصية المنظور الذي ينظر إليه كل من يتصدى لوضع تعريف لهذه الظاهرة. وخضع هذا المصطلح لتعريفات منوّعة، لكن معظمها ينطلق من أرضيات مختلفة تتعلق بالفترة التاريخية، أو بطبيعة العلاقات الدولية القائمة. وسينصب التركيز في هذا الجزء من البحث على التعريفات التي صدرت عن المفكرين والسياسيين الأميركيين، والتي تعكس رؤية الفكر السياسي الأميركي لماهية الأزمة الدولية وأبعادها وطرائق إدارتها.

يُعرّف إدوارد مورس (Edward L. Morse) الأزمة الدولية بأنها: «حالة طارئة ومفاجئة يُمكن أن تكون غير متوقعة تتطلّب خيارًا سياسيًا من دولة أو أكثر

وخلال فترة زمنية قصيرة نسبيًا»[9]. أما والتر ريموند (Walter Raymond) فيُعرّفها في معجمه للمصطلحات السياسية بأنها: «حدوث خلل جسيم في العلاقات الطبيعية بين الدول ذات السيادة بسبب عجزها عن حل نزاع قائم بينها»[10]. وهنا يُطلق تعريفًا عامًا لا يُحدّد فيه ميزات أو صفات ما دعاه أزمة، ويعدّها مجرد خلل جسيم في العلاقات الطبيعية بين الدول. أما مورس فيعُدّها بشكل قاطع حدثًا مفاجئًا، في حين قد يكون لها في كثير من الأحيان مقدّمات تُمهّد لها وتدل عليها، كما أن إدخاله عنصر الوقت في ما يتعلق بضرورة اتخاذ الخيار السياسي خلال فترة قصيرة لا يتوافق مع نماذج عديدة من الأزمات الدولية في عصرنا هذا، والأمثلة على ذلك كثيرة، ومنها أزمة البرنامج النووي الإيراني. وعندما نعرض مثالًا آخر عن التعريفات العامة للأزمة الدولية نجد تعريف الكاتب السياسي سيوم براون في كتابه **أزمة الحكم: السياسة الخارجية في عهد كيسنجر** الذي يطلق تسمية «أزمة» على مرحلة المحنة التي واجهتها السياسة العامة للولايات المتحدة بشقّيها الداخلي والخارجي في بداية عهد ريتشارد نيكسون، والتي اتسمت بالتخبط وغموض أهداف الدولة وغاياتها[11].

من جهته، يُعرّف أوران يونغ (Oran Young) في كتابه **الوسطاء** الأزمة بأنها: «تداعٍ سريع للحوادث يؤدي إلى تنشيط عناصر عدم الاستقرار في النظام الدولي أو في أنساقه الفرعية على نحو غير مألوف يزيد من احتمالات اللجوء إلى العنف»[12]. وهنا يُدخل يونغ أيضًا عامل الوقت لجهة التداعي السريع للحوادث من غير تحديد أو تفسير لهذه الحوادث وماهيتها، ويُدخِل في تعريفه بخلاف التعريفات الأخرى عنصر تأثير الأزمة الدولية في مجمل النظام الدولي واستقراره، أو على أحد أنساقه الفرعية.

---

(9) Tanter and Ullman, eds., p. 127.

(10) أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات السياسية والدولية : انجليزي - فرنسي - عربي، تقديم سعد الفطاطري (القاهرة: دار الكتاب المصري، 1989)، ص 67.

(11) العماري، ص 25-26.

(12) Oran R. Young, *The Intermediaries: Third Parties in International Crises* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1967), p. 10.

أما عند ألاستير بوكان (Alastair Buchan) فهي: «تحد مرتب (مقصود) يقابله رد فعل مدروس من طرفين أو عدة أطراف يحاول كل منهما تحويل مجرى الأحداث لصالحه»[13]، ويُعبّر هذا التعريف عن الأزمات المُفتعلة من خلال إطلاق صفة التحدي المرتب أو المقصود الذي ينتج منه ردة فعل مدروسة لأحد الأطراف، ما يُشير بشكل شبه قاطع إلى الأزمات المفتعلة أو الإدارة بالأزمات.

طبقًا لتعريف «مجمع سلوك الأزمات الدولية» (International Crisis Behavior) تُعبّر الأزمة عن «موقف ناجم عن حدوث تغير في البيئتين الخارجية والداخلية للقرار السياسي، يتسم بثلاث خصائص رئيسة في تصوّر السلطة العليا لصنع القرار السياسي»[14]:

- قيام تهديد للقيم والمصالح الأساسية للمجتمع أو الدولة.
- ترجيح الدخول في مواجهة عسكرية.
- إدراك أن هناك وقتًا محددًا للرد على هذا التهديد.

أما مايكل برتشر (Michael Brecher) فيقول: «إن الأزمة تحصل عندما يبلغ التفاعل بين دولتين حد علاقة الفصل أو القطيعة (Disruptive-Interaction)، ومن شأن هذا التفاعل أن يؤدي بأحد الطرفين أو كليهما إلى الوعي بتهديد قادم من الطرف الآخر، ما يرجّح احتمالات المواجهة العسكرية»[15].

كلا هذين التعريفين يُرجّح استخدام القوة العسكرية باعتبارها نتيجة للأزمة الدولية[16]، لكن مع الإقرار بحالة عدم الاستقرار الناتجة من الأزمات الدولية، إلا أن عددًا منها لا ينتهي بمواجهة عسكرية، وذلك تبعًا لنوع الأزمة وحدّتها.

---

(13) أمين هويدي، الفرص الضائعة: القرارات الحاسمة في حربي الاستنزاف وأكتوبر: حقائق تنشر لأول مرة مع ثماني وثائق سرية (بيروت: شركة المطبوعات، 1992)، ص 38.

(14) <www.cidm.umd.edu/icb/info/project_information.asp>.

(15) Michael Brecher and Jonathan Wilkenfeld, *A Study of Crisis* (Ann Arbor; [Great Britain]: University of Michigan Press, 2000), p. 35.

(16) في ما يتعلق بالمواجهة العسكرية والأزمات الدولية راجع: David Garnham, *Studies in International Conflict and Crisis Management* (Abu Dhabi, UAE: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2000), pp. 7-9.

يُلاحَظ من التعريفات السابقة، باستثناء تعريف يونغ عدم إدخالها عنصر النظام الدولي وعلاقته بالأزمة الدولية، هذا فضلًا عن عدِّ الأزمة الدولية مفهومًا عامًا مجردًا. وإذا ما عرضنا الأزمات الدولية في مرحلة الحرب الباردة وما بعدها فسنجد أنها تؤثر وتتأثر بمجمل النظام الدولي، لذا وجب إطلاق صفة «أزمة دولية» على الأزمات بين القطبين الدوليين في مرحلة الحرب الباردة. أما الأزمات التي تحدث بين دولتين متجاورتين ولا يتعدى تأثيرها منطقة معيّنة، فمن الأنسب تسميتها (أزمة إقليمية) بدلًا من أزمة دولية، أما إذا تطورت هذه الأزمة وأدّت إلى دخول أطراف أخرى وتفاعلت معها حيث تُلقي بظلالِها على مجمل الساحة الدولية، فلا بد من تصنيفها عندئذٍ «أزمة دولية»، خصوصًا إذا ما كانت ضمن منطقة استراتيجية أو تخضع لاعتباراتٍ حيوية تتعلق بمصالح القوى العظمى الأساسية.

تبدو التعريفات السابقة بمجملها تعريفات عامة وأكاديمية، لكنها قد لا تعكس بالضرورة وجهة نظر السياسية الأميركية تجاه الأزمات الدولية، ومن ثم فإن هذا البحث سيركز على تعريفين قد يؤشران بشكلٍ ما لوجهة النظر الأميركية للأزمات الدولية وإدارتها.

يُحدد هنري كيسنجر مفهوم الأزمة بأنها: «مجرد عَارض (Symptom) لوصول مشكلة ما إلى المرحلة السابقة مباشرة على الانفجار، ما يقتضي ضرورة المبادرة بحلها قبل أن تتفاقم عواقبها»[17]. يُشير هذا التعريف الصادر عن أحد أبرز المفكرين الاستراتيجيين الأميركيين إلى جملة من العناصر التي تعكس وجهة نظرٍ بارزة للمفهوم الأميركي للأزمة الدولية وإدارتها؛ فالأزمة الدولية في هذا التعريف هي «عَارض»، أي مؤشرٍ يشير إلى إحدى حالات التوتر في العلاقات الدولية، أو الشؤون الخارجية للولايات المتحدة الأميركية التي تؤثر في مصالحها وأمنها القوميين. فهي حالة ضاغطة لا تعدو كونها إحدى مفردات استراتيجية الشؤون الخارجية الأميركية، وبالتالي فإن التعامل معها ينبغي ألا

---

(17) العماري، ص 26.

يخرج عن المحددات العامة لاستراتيجية رسم السياسة الخارجية الأميركية القائمة على استعمال الوسائل المتوافرة كلها للحفاظ على الوضع الاستراتيجي الأميركي، بغضّ النظر عن أخلاقية هذه الوسائل. وهذا الأمر يشير إليه الشق الثاني من التعريف الذي يطرح ضرورة المبادرة عند أول إشارة لوصول مشكلة ما إلى المرحلة السابقة الانفجار، وهذا يعني التعامل مع أي أزمة من منطلق الإحساس أو التوقع بتحوّلها إلى أزمة، والمبادرة بحلها، أي التأسيس لمنطق التدخل المسبق أو الوقائي في حالات الشؤون الخارجية المُرشّحة لتحوّلها إلى أزمات دولية. إذًا يطرح هذا التوجه الفكري عدم تحديد حالة الأزمة لأن مجرد الوصول إلى تلك الحالة يقتضي تفاقم العواقب، وبالتالي خروجها من دائرة التأثير الإيجابي والدخول في معالجة انعكاساتها وتطوراتها.

تبنّت إدارة بوش بشكل عملي مفهوم الأزمة الدولية هذا، وطوّرته عبر عددٍ من النظريات، مثل نظرية الواحد في المئة التي طرحها نائب الرئيس ريتشارد (ديك) تشيني، وتصريحات وزير الدفاع دونالد رامسفيلد بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، وإبان احتلال العراق في عام 2003، وسنبحث هذا التوجه لدى إدارة بوش تفصيليًا في الفصل الثالث.

التعريف الثاني الذي يعكس مفهومًا آخر للأزمات الدولية وإدارتها يستمد فحواه من خاصتي «الخطر» و«الفرصة» اللتين تُعبّران عن طريقة كتابة كلمة الأزمة باللغة الصينية (wēijī)[18]. وتلقّف هذا المفهوم كل من ريتشارد نيكسون في كتابه **نصر بلا حرب**، والسفير إدوارد ب. دجيرجيان (Edward Djerejian)، في كتابه **الخطر والفرصة: رحلة سفير أميركي في الشرق الأوسط**. فرأى نيكسون أن مفهومه الأفضل للأزمة يتلخص في الطريقة التي يكتب بها الصينيون الكلمة بلغتهم؛ إذ يرمزون إليها بشكلين يُعبّر أحدهما عن الخطر، والآخر

---

(18) (wēijī) تعني أزمة وهي كلمة مؤلفة من مقطعين المقطع الأول wēi ويعني الخطر الناتج من الوصول إلى مراحل الحسم في الأزمة، و jī ويعني الفرصة، راجع: Victor H. Mair, «Danger+ Opportunity= Crisis,» (Pinyin.info, [September 2009]), on the Web: <www.pinyin.info/chinese/crisis.html>.

عن الفرصة[19]، لكن ما الذي يعكسه هذا المفهوم، وعن ماذا يُعبّر وفق الرؤية السياسية الأميركية للأزمات الدولية وإدارتها؟

يدمج هذا المفهوم الأميركي لطريقة كتابة مفردة الأزمة باللغة الصينية بين توصيف الأزمة الدولية وإدارتها، حيث يُعبّر الخطر عن الأزمة، بينما تُعبّر الفرصة عن إدارتها؛ فالخطر يتمثل في التهديدات التي تتعرّض لها مصالح الولايات المتحدة وأمنها، وينظر إليها على أنها «أي عمل ناشط وفاعل تقوم به دولة ما للتأثير في سلوك دولة أخرى»[20]. والتهديدات بحسب الفهم الأميركي تتمثل في العوامل الخارجية كلها التي قد تخفض مستوى تحقيق أي مصلحة إلى ما دون المستوى المقبول، كما أن لها صفات وخصائص متعددة حيث تختلف حدة وطريقة مواجهتها وفق هذه الخصائص. أولى هذه الخصائص الخطورة أو الضخامة التي تترتب عنها درجة الخطر الذي يُمكن توقّعه إذا تبلور التهديد. أما الخاصية الثانية فهي الاحتمال، أي احتمال أن يقع التهديد فعلًا. والخاصية الثالثة هي النيّة لدى الخصم في التأثير في مصالح الولايات المتحدة. وعلى هذا، فإن التهديدات يمكن إعطاؤها تراتبية وسُلّم أولويات، بحسب خطورتها أو قرب حدوثها أو إمكانية التعاطي معها[21].

وضع كل من آشتون كارتر (Ashton Carter) (مساعد وزير الدفاع الأميركي (1994-1998)) ووليم بيري (William Perry) (وزير الدفاع الأميركي (1994-1997))، في كتابهما **الدفاع الوقائي** نظامًا تراتبيًا لتصنيف هذه الأخطار وفق ثلاثة مستويات مستندة إلى تراكيب متبدّلة الخطورة والاحتمال وقرب حدوث التهديد[22].

---

(19) ريتشارد نيكسون، **نصر بلا حرب، 1999**، إعداد وتقديم محمد عبد الحليم أبو غزالة، ط 3 (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات والنشر، 1991)، ص 35.

(20) تيري ل. ديبل، **استراتيجية الشؤون الخارجية: منطق الحكم الأمريكي**، ترجمة وليد شحادة (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009)، ص 258.

(21) المصدر نفسه، ص 262.

(22) أشتون كارتر ووليام بيري، **الدفاع الوقائي: استراتيجية أمريكية جديدة للأمن**، ترجمة أسعد حليم (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2001)، ص 16-24.

الشق الثاني من مفهوم الأزمة هذا هو الفرصة التي تعني استخدام حالة الأزمة أو الخطر لتعزيز المصلحة العليا. ومن هذا المنطلق تقتضي الفرصة ترتيب أولويات المصالح وإعادة إنتاجها وفق البيئة الراهنة للأزمة، وإدارة الأزمة وفق التعريف السياسي لمفهوم المصلحة وفئاتها[23]. والفرصة كما يُعرّفها تيري ل. ديبل (Terry L. Deibel) هي: «التعرف إلى مزايا خاصة في البيئة الدولية أو المحلية من شأنها أن تُمكّن صنّاع السياسة من الارتقاء بمصالحهم لمستويات عليا، وبطرق تنفرد للموقف الذي يعملون على دراسته، والتي قد لا تكون مُتاحة عادة أو يحتمل نجاحها»[24]. ويرى معظم الاستراتجيين الأميركيين أن التهديدات ذاتها قد تتيح الفرص، ومثال ذلك تشجيع الكونغرس من خلال التهديد على القيام بعمل ما، أو زيادة التأييد العام لإجراءات يعتقدون أنها ضرورية[25]. ويقود الربط بين الخطر والفرصة إلى ضرورة إدخال الوسائل في هذه المعادلة، حيث يتعيّن على صنّاع السياسة أن يأخذوا في اعتبارهم القوة والموارد والأدوات وطريقة تطبيقها في الدفاع عن المصالح أمام التهديدات، أو الإفادة من الفرص للسعي إلى هذه المصالح[26].

من خلال تحليل التعريفين السابقين للأزمة الدولية - تعريف كيسنجر ونيكسون - نستخلص عددًا من المؤشرات التي تؤسس للفهم السياسي الأميركي لمفهوم الأزمات الدولية وإدارتها، والتي ترتكز على النقاط التالية:

- عمومية النظرة إلى الأزمات الدولية، وعدّها إحدى حالات الشؤون الخارجية؛ فهي حالة ما قد تُعرّض المصالح الأميركية للخطر أو التهديد، الأمر الذي يتطلّب تعاملًا أكثر حساسية.

(23) للمزيد في شأن تعريف المصلحة العليا وفئاتها، انظر: ديبل، ص 231-243.
(24) المصدر نفسه، ص 267.
(25) المصدر نفسه، ص 268.
(26) المصدر نفسه، ص 281.

- ينبغي ألا يخرج التعامل مع أي أزمة عن المحددات العامة التي بُنيَت على أساسها استراتيجية الشؤون الخارجية الأميركية، وتُصنّف أي أزمة بحسب نمط وحدة التهديد الذي تؤثر به في أولويات مصالح الولايات المتحدة.

- يجب استباق الأزمات بالفعل المبادر قبل انفجارها، وخلال مراحلها الأولى لأن نضوج أي أزمة يستلزم وجود تهديد مادي محسوس، ما يعني خروجها عن دائرة التأثير المباشر نتيجة تفاقم عواقبها وتعقيدها.

- إن استباق تحول الأزمات إلى الوضع الخطر يحمل في طياته إمكانية الإفادة منها عبر تلقّف الفرص التي قد تحملها بما ينسجم مع مصالح الولايات المتحدة وتعزيز مكانتها ووضعها المسيطر.

- استخدام الوسائل كلها التي تملكها الولايات المتحدة للتعامل مع أي أزمة دولية، حيث تدفع الخطر وتحقق الفرصة.

- يقتضي توسع مفهوم المصلحة القومية الأميركية وعمومية مفهوم التهديد للوضع المسيطر للولايات المتحدة الأميركية أو طريقة الحياة الأميركية والعقلية الأميركية القائمة على تلقّف الفرص، تدخل الولايات المتحدة في معظم الأزمات التي تندلع في العالم.

2- المفهوم الأميركي لإدارة الأزمات الدولية

تلجأ الدول عادة إلى أداتين رئيستين لإدارة الأزمات، أداتي المساومة اللتين تشملان: الأدوات الضاغطة، أي التحركات كلها التي تقوم بها الدولة للضغط على الخصم كي يقبل مطالبها ويمتثل لإرادتها؛ والأدوات التوفيقية، أي التحركات التي تُعبّر عن رغبة الدولة في تخفيف الأزمة والاتجاه بها إلى التسوية[27]، وتُستخدَم هاتان الأداتان معًا في إدارة أي أزمة، لأن موقف الأزمة يجمع بين خصائص حالة الحرب وخصائص حالة السلم[28]. لكن الاستخدام

---

(27) Snyder, p. 58.

(28) المصدر نفسه، ص 218.

الرشيد لهاتين الأداتين لا يعني التساوي في استخدامهما في كل أزمة، بل تفرض طبيعة الأزمة وقوة الدولة وأهدافها العامة وهدفها المحدد مسبقًا التنسيق بين أدوات الضغط الإكراهي وأدوات التعايش التوفيقي.

إن التنسيق بين هذه الأدوات وربطها بعضها مع بعض بغية الوصول إلى الإدارة الرشيدة للأزمات الدولية يستند إلى نظريات محددة تنظر إلى الظاهرة من وجهة نظر التحليل الكلي (Macro Analysis)، أو وجهة نظر التحليل الجزئي (Micro Analysis)، أو كليهما معًا. وفي ضوء المفهوم الذي ترتكز عليه الاستراتيجية الأميركية للتعامل مع الأزمات الدولية تبنّى الباحثون والساسة الأميركيون نظريات محددة لتعاملهم مع الأزمات تنطلق من رؤيتهم الثقافية وتكوينهم الفكري ونظرتهم إلى الشؤون الدولية. فاعتمدوا نظرية الواقعية السياسية باعتبارها إحدى نظريات التحليل الكلي للظاهرة، ونظريتي اتخاذ القرار والمباراة في إطار التحليل الجزئي للأزمات الدولية.

أ- الواقعية السياسية

بدأت مضامين الواقعية السياسية تتبلور من خلال الحوار أو الجدال الذي جرى مع أتباع «المثالية» (Idealism)[29] في ثلاثينيات القرن العشرين، وبالتحديد ضد الطرح الأخلاقي الذي برز مع إنشاء عصبة الأمم؛ إذ كانت المثالية تعتمد على دور القواعد الدولية والمنظمة الدولية في إقامة تنظيم أفضل للعلاقات الدولية، وبالتالي حل المشكلات والأزمات الدولية عبر القواعد الدولية والقانون الدولي، وفي إطار المنظمات الدولية. لكن عصبة الأمم التي كانت الأنموذج للتنظيم الدولي في ذلك الوقت لم تستطع القيام بهذا الدور. ومع تصاعد الفاشية والنازية وعدم قدرة العصبة على معالجة عدد من القضايا العالقة في العلاقات الدولية، رأى الطرح الواقعي المقابل

---

(29) المثالية السياسية (Idealism) هي المذهب الفلسفي القائل بأن الحقيقة هي أفكار وتصورات عقلية ومثل عليا، يجب تطبيقها على أرض الواقع، وعلى هذه المثل العليا أن تحرك الفعل السياسي وتقوده وتوجه سلوكه.

أنه يجب رؤية العلاقات الدولية كما هي، لا كما يجب أن تكون، بعيدًا عن الاعتبارات الأخلاقيــة والقانونيــة والدينيــة[30]. واعتمدت الواقعية السياســـية على مصدرين رئيســـين[31]: الأول يرى الرجوع إلى الكتابات الفلسفية الأوروبية كما ظهرت مع توماس هوبس في كتابه **اللوياثان** (1651)، ونيقولا مكيافيلي في كتابه **الأمير** (1513)[32]؛ والثاني البراغماتية الأنغلوساكسونية[33].

إن أشهر الذين شاركوا في رفض المثالية وبعث الواقعية السياسية هم المفكــر الأميركي راينولد نيبور (R. Niebuhr) (1892-1971)، والمفكــر الفرنســـي فريدرك شومان (F. Schumann) (1886-1963)، والأميركـي نيكــولاس ســبــيكمان (N.Spykman) (1893-1947)، إذ عدّ هؤلاء أن السياسة الدولية تقوم على علاقات بين دول لا يجمعها أي وفاق وأن هذه حال الأشياء ولا يمكن تغييرها؛ فالنزاعات والحروب لا بد منها؛ والسلم لا يمكن أن يرتكز على القانون الدولي، ولا على المنظمات الدولية. فالتوازن هو الوحيد الذي يُحدّ من الجنوح نحو تحقيق الانتـصارات المتتالية أو التفكير في الحرب[34].

تنطلق الواقعية السياسية من أن الإنسان قادر وقابل للقيام بالأعمال الخطرة والشريرة، وأن السياسة الدولية لا يمكن أن تكون إلا على صورة

---

(30) عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، ط 2 (بيروت: دار أمواج، 2003)، ص 52.

(31) ريمون حداد، **العلاقات الدولية: نظرية العلاقات الدولية، أشخاص العلاقات الدولية، نظام أم فوضى في ظل العولمة**، تقديم الشاذلي القليبي (بيروت: دار الحقيقة، 2000)، ص 158.

(32) لمزيد انظر: جان جاك شفاليه، **المؤلفات السياسية الكبرى من ماكيافل إلى أيامنا**، ترجمة إلياس مرقص (بيروت: دار الحقيقة، 1980)، ص 9-39 و55-72.

(33) يرى بعض الباحثين أن جذور الفكر الواقعي يعود إلى أبعد ذلك، إذ يرجعه بعضهم رمزيًا إلى كتاب ثوقيديِس، **تاريخ حرب البيلوبونيز** الذي يعتبر محاولة لفهم أصول الصراعات الدولية ودور دينامية سياسات القوة فيها. انظر: أنور محمد فرج، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية** (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007)، ص 173-182.

(34) حداد، ص 158.

العلاقات بين الكائنات الإنسانية، ولا يحدّها إلا سياسات التوازن التي تُضعِف الميل إلى الأنانيات.

أما الدراسات المعاصرة في شأن الواقعية السياسية فتميزت بها كتابات هانس مورغانثو (Hans Morgenthau)، وريمون آرون (Raymond Aron) (1905-1983). ويُدافِع أنصار هذا المبدأ عن فكرة المجتمع الدولي المكوّن حصرًا من الدول المستقلة، مع الأخذ بفكرة السلطة السياسية أو السلطان باعتبارها ركيزة أساس للعلاقات بين الدول. كما أن المجتمع الدولي مجتمع غير منظم مقارنة بالمجتمعات الوطنية لافتقار الأول إلى السلطة التي يخضع لها أعضاؤه؛ إذ إن قواعد القانون الدولي التي تنظم العلاقات بين الدول هي قواعد قائمة على الرضا وعلى إرادة الدولة فحسب.

الميزة الأهم التي ينطلق منها أنصار هذه النظرية هي سيادة منطق القوة في العلاقات الدولية؛ إذ يُقسّم مورغانثو الدول إلى دول ساعية إلى إقرار الوضع القائم وإدامته، وفي هذه الحالة تهدف سياستها إلى الحفاظ على القوة؛ ودول ساعية إلى تنمية قوتها، أي تلك الدول التي تمارس سياسة إمبريالية، وبذلك تصبح سياستها توسعية[35]. ويرى أنصار هذه النظرية، خصوصًا مورغانثو، أن هناك ثلاثة أشكال لتحقيق السلام على الصعيد العالمي، وبالتالي حل أي أزمة دولية، وذلك إما عبر فرض السلام - الحل - من الرأي العام الدولي (الأحلاف الدولية)، أو من خلال القانون الدولي، أو عبر توازن القوى الذي يفرض تحقيق السلام والحد من الحروب[36]. ويرى مورغانثو أن الحل الأخير هو الممكن، لأن الحلول الأخرى تبدو له غير قابلة للتحقيق من الناحية العملية. وهذا المفهوم الأخير عقلاني وينسجم مع طبيعة الإنسان.

---

(35) لا تعني القوة - بحسب هذا المفهوم - القوة المادية المجردة (العسكرية) فحسب، بل تتضمن أي شيء يُقيم سيادة الإنسان على الإنسان ويضمن الحفاظ عليها. وبالتالي فإن الواقعية في العلاقات الدولية بمفهوم القوة القومية (National Power) بمفهومها الشامل من عناصرها ومكوّناتها المادية وغير المادية.

(36) Hans J. Morgenthau, *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace* (New York: Macgrawhill, 1948), pp. 57-69.

يقسم مورغانثو توازن القوى إلى ثلاثة مستويات[37]:

– المستوى الأول: هو الموقف النظري المنظومي الذي يعتبر أن توازن القوى يصف حالة يُعاد فيها توزيع السلطة بشكل متساوٍ إلى حد ما بين مختلف أقطاب المنظومة الدولية.

– المستوى الثاني: النظري الوطني الذي يعتبر أن توازن القوى هو سياسة خاصة، أي السياسة التي تتبعها الدول لتحقيق هذا التوازن.

– المستوى الثالث: النظري للمؤرخين الرسميين الذي يستخدم مصطلح توازن القوى لوصف حالة توازن أو عدم توازن.

يرى أنصار الواقعية السياسية أيضًا أن مفهوم توازن القوى فرصة للحد من الأزمات الدولية لأسباب عدة تتعلق بالنتائج المترتبة عن خرق التوازن الدولي، والخسائر المحتملة التي قد يقود إليها مضيّ أي طرف إلى النهاية في استخدام قوته، ما يترتب عليه إحلال سلام دولي. إلا أن الانتقادات العديدة التي وُجّهت إلى هذه النظرية استدعت ظهور نظرية الواقعية الجديدة على يد كينث والتز (Kenneth Waltz) في كتابه **نظرية السياسات الدولية** (*Theory of International Politics*)، حيث ينطلق من معطى يتمتع عنده بالأهمية القصوى هو المنظومة؛ إذ إن السياسة الخارجية للدول ليست أهم العناصر في تفسير العلاقات الدولية، وإن المنظومة العالمية وهي مجموعة الدول وقراراتها وأفعالها المتبادلة تشكل أساس العلاقات الدولية[38]. وهو بذلك يعتبر أن المنظومة الدولية بنية تفرض ذاتها على مكوّناتها على الرغم من أنها صنيعة هذه الدول بصورة غير مباشرة عن طريق نتائج سياسات هذه الدول، خصوصًا الكبرى منها. لكن البنية الدولية تؤدي دورًا كبيرًا في التأثير في أنماط سلوك الدول، وتعتمد على عدد القوى الكبرى ومدى قوتها والتغيرات التي تطرأ على هذه القوة؛ فأي دولة داخل

---

(37) Morgenthau, pp .103-109.

(38) Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics* (New York: Macgrawhill, 1979), p. 250.

المنظومة تنطلق من اعتبارات تُحدّد سلوكها وتفرضها على وحداتها. فكلما كانت هذه المنظومة أقوى، كانت درجة السيطرة على أزماتها أكبر. وتأتي قوة المنظومة من قوة وتأثير الدول الكبرى فيها التي تصوغ بنيتها وسلوك أعضائها كنتيجة لصوغ بنيتها، أي كلما كانت الدولة الكبرى أقوى كانت أقدر على صوغ البنية وإدارتها. ويقف والتز ضد الرؤية التي ترى أن المنظومة المتعددة الأقطاب يُمكن أن تكون أكثر استقرارًا من المنظومة ذات القطبين أو أحادية القطب؛ فمرونة الأولى تسمح بإعادة تشكيل التوازن الدولي لما لها من سرعة جوهرية، ولا سيما إذا ما اختارت دولة ما من نوع «بيضة القبان» (Balancer) أن تتبع سياسة توازن القوى. ويرى أيضًا أن المرونة تؤدي إلى الريبة والوقوع في حسابات خاطئة؛ وبالتالي ازدياد الاحتكاكات الدولية بما يُشكل فرصة لإيجاد أزمات دولية تؤثر في استقرار المنظومة ككل[39]. أما المنظومة التي تتمتع بدرجة أقل من المرونة وقدر أعلى من الضبط لسلوك الدول الأخرى فهي على العكس تمامًا، أكثر استقرارًا وأقل عرضة لاندلاع الأزمات الدولية.

يتبنّى الفكر الاستراتيجي الأميركي بشكل عام نظرية الواقعية الجديدة (Neorealism) في رسم استراتيجية الشؤون الخارجية وتفصيلاتها المتعلقة بالأزمات الدولية، عبر الإقرار بمفهوم التوازن الدولي ومنطق القوة المتفرع منه من خلال العمل على إيجاد توازن مستقر في النظام الدولي ينتج من ترسيخ عوامل القوة المختلفة للولايات المتحدة وعلى الصعد الجيوسياسية والاقتصادية والعسكرية كلها، ما يؤدي إلى ميل الدول الأخرى إلى الانحياز للقوة الكبرى بدلًا من محاولتها الموازنة ضدها[40]. ويأتي ذلك من ضرورة إبراز وتوضيح أن التفوق الأميركي يشكل بيئة مستقرة دوليًا، وأن غياب هذا الاستقرار قد يدفع العالم نحو أتون علاقاتٍ تصارعية بين الدول لإعادة إنتاج هذا التوازن المستقر الموجود حاليًا. ولذلك على الولايات المتحدة أن تُقلل ما أمكن من فرص إحداث التوازن ضدها، بأن تُظهر قدر الإمكان

---

(39) Kenneth N. Waltz, *Realism and International Politics* (London: Routledge, 2008), p. 370.

(40) ديبل، ص 107.

للدول الكبرى الأخرى بأن هذا التفوق غير خطر عليها، وأنها غير مُهددة من الولايات المتحدة؛ فالدول الكبرى تحاول إحداث التوازن ضد التهديدات لا ضد قوة الدولة العظمى[41]. لذلك على صنّاع السياسة في الولايات المتحدة الحذر في ما يخص تطبيق علاقات القوة على الدول الكبرى الأخرى، مع الاستمرار في تطبيق منطق القوة إقليميًا، وفي أي مكان تقتضي المصالح الأميركية التدخل فيه[42].

من هنا، تبنّت النظرية الأميركية في إدارة الأزمات الدولية بشكل عام مفهوم الواقعية السياسية القائم على محاولة إدامة التوازن المستقر لمصلحة الولايات المتحدة عبر التدخل في الأزمات الدولية التي تؤثر في هذا التوازن، أو تنحو نحو تحويله إلى توازن غير مستقر عبر استخدام الوسائل والأدوات المتاحة لها كلها، من خلال مزيجٍ دقيقٍ تغلب عليه أدوات التعايش التوفيقية مع الدول الكبرى، وأدوات الضغط الإكراهية في الأزمات الدولية التي يكون طرفها الآخر دولة إقليمية لا تشكل تهديدًا مباشرًا للتوازن المستقر مع الولايات المتحدة.

ب- نظرية صنع القرار

تتميز هذه النظرية بتركيزها على الدوافع والأسباب الداعية إلى اتخاذ القرار في أثناء الأزمات الدولية بعد أن كانت في ظل الواقعية السياسية تعتمد على تفسير اتخاذ القرارات انطلاقًا من المصلحة القومية. وبهذا، تعتمد هذه النظرية على دراسة العوامل الداخلية ومدى تأثيرها في اتخاذ القرار، وهو ما يُسميه جيمس روزنو «عامل الربط» (Linkage Politics). وتُحلل في هذا المجال الأسباب المختلفة التي تدخل في تفسير القرار والمحيط الذي يؤثر في صاحب القرار وأجهزة اتخاذ القرار والآليات المرتبطة بها، ويُركّز على ثلاثة

---

(41) ديبل، ص 109.

(42) Robert J. Lieber, «Existential Realism after the Cold War,» *Washington Quarterly*, vol. 16, no. 1 (Winter 1993), p. 155.

نماذج في اتخاذ القرار: النموذج العقلاني والنموذج الاجتماعي والنموذج النفسي[43]. واتخاذ القرار في تعريف مبسط يعني «الاختيار بين عدد من البدائل المُتاحة التي تتسم بعدم اليقينية في نتائجها»[44]. لذا، تعني نظرية صنع القرار الدراسة المتفحصة والشاملة لمختلف العناصر التي يجب أن تؤخذ بالاعتبار عند تحليل أزمة معينة، أي إن النظرية تعمل على تحديد عدد كبير من المتغيّرات المتعلقة بالموقف، ثم تسعى إلى تحديد العلاقة بين هذه المتغيرات.

تُغلِّب نظرية صنع القرار البعد العقلاني على اللاعقلاني، مع العلم أن بعض قرارات السياسة الخارجية للدول قد تكون لاعقلانية. ويلاحظ أن الدول التي تعاني مشكلات حادة تُضحّي في بعض الأحيان بمسألة التوازن بين السلوك ونتائجه أو القاعدة التي تقول: «أقل ما يمكن من الكلفة وأكثر ما يمكن من المردود». لكن ما هي العناصر التي يقوم عليها القرار العقلاني؟ هذه العناصر:

- تحديد المشكلة.
- تحديد الأهداف.
- تحديد الخيارات والبدائل المُتاحة.
- دراسة الخيارات كل على حدة.
- اختيار الخيار الأفضل.
- اتخاذ القرار.

يُتّخذ أي قرار وفق حسابات الربح والخسارة (Cost-Benefit)، وضمن بيئة معينة تُسمى بيئة القرار التي تعني الوضعية الداخلية والخارجية التي يُتّخذ القرار في نطاقها. بمعنى هل النظام الذي يعمل في إطاره صانع القرار يستمد توجهاته

---

(43) لمزيد من هذه النماذج، انظر: حداد، ص 195-196.

(44) James E. Dougherty and Robert L. Pfaltzgraff, *Contending Theories of International Relations* (Philadelphia: Lippincott, 1971), p. 303.

الرئيسة من الأعلى (قائد - أيديولوجيا) أم يستمدها من القاعدة (رأي عام - جماعات ضغط) أم أن كليهما معًا في حالة تكامل تُعبّر عن توجهاتٍ وأهدافٍ مشتركة لكلا البناءين الفوقي والتحتي. كما تضم بيئة القرار، إضافة إلى ما سبق البيئة النفسية لمتخذ القرار واللحظة التاريخية التي اتُّخذ فيها.

تُبرز نظرية صنع القرار أهمية الوحدة التي ستتخذ القرار، وعلى هذا يمكن اعتبار عملية اتخاذ القرار أنها وظيفة من وظائف هيئة معينة، ويتشكل سلوك أو حركة النظام طبقًا لهذه الوظيفة[45]. ويربط القرار العقلاني بين الوسائل والأهداف ويفكر في النتائج، لكن لا تفترض العقلانية في إطار نظرية صنع القرار توفر معلومات كاملة بشكل مسبق، كما أنها ترى الأزمة كما هي في ذهن متخذ القرار، فمثلًا قد يتخذ مركز القرار في دولة (أ) قرارًا بتحريك قواته العسكرية على حدود دولة (ب) ليردعها بعد شعوره أو تحليله، وفق المعطيات المتوافرة، بأنها تعتزم القيام بعمل ما ضد بلاده، وهنا ربما يكون تحليل مركز القرار في الدولة (أ) خاطئًا، فيكون قراره قد استفز الدولة. (ب) ودفعها إلى اتخاذ موقف معيّن قد يؤدي إلى نشوب أزمة بين الدولتين بسبب عدم رؤية الواقع كما هو.

إن عملية صنع القرار في أثناء الأزمة الدولية ليست عملية فكرية تتمثل بملاحظة الوضع وإدراكه والقدرة على التخمين أو الحدس فحسب، بل هي عملية اجتماعية تعتمد آليات محددة كونها تُعد في الأساس عملية تفاعلية بين النسق السياسي وبيئته بمختلف أنساقها الفرعية. ومن الضروري أن نعرف أن عملية صنع القرار لا تعني النهاية، إذ يجب أن يستمر مركز القرار في مراقبة وتقويم النتائج التي ترتبت عن البديل الذي اختاره، ويبدأ بإعادة النظر في معلوماته والفرضيات التي وضعها، ثم تعديل القرارات استنادًا إلى هذه المعطيات كلها. لكن ما المشكلات التي تعترض عملية صنع القرار؟ تتعلق هذه المشكلات باختصار بإيجاد مكان وسط بين عدم كفاية المُعطيات ووفرتها

(45) Dougherty and Pfaltzgraff, p. 315.

وترجيح عقلانية القرار المُتخذ. وبالتالي، التمييز بين نمطين مختلفين لشكل القرار: القرار المعرفي الذي يعتمد وضوح المعلومات المتوافرة في شأن تحركات وقرارات الطرف الآخر من الأزمة؛ إضافة إلى التحديد الدقيق لهدف متخذ القرار. والقرار العقلاني الذي يفترض توافر سلسلة منطقية من التحركات والأفعال، إضافة إلى كمٍ قليل من المعلومات اليقينية[46].

القرارات المتعلقة بالأزمات يجب اتخاذها بوساطة مجموعة تشكل لبحث هذه الأزمة بالذات، أي إن لكل أزمة دولية مجموعتها الخاصة التي يجب أن تتولى وبدقة دراسة النواحي التاريخية والمادية كلها، والجوانب كلها أيضًا المحيطة بالأزمة ودراسة البدائل، وتقويم المعلومات المتوافرة وتحليلها.

كلما طالت مدة الأزمة، زادت كمية المعلومات المتوافرة عنها، وهذا قد يوفر اتخاذ القرار المعرفي الملائم بناءً على المعلومات الصحيحة المتوافرة عنها. وهنا قد تلجأ بعض مجموعات أو فرق إدارة أزمة دولية ما إلى تكتيك إطالة المدى الزمني للأزمة والمماطلة في اتخاذ القرار النهائي ريثما تتوافر المُعطيات الكاملة أو شبه الكاملة لتحركات الخصم وتكتيكاته. لكن ذلك قد يكون غير ملائم البتة في حالات معينة قد تتصف بالحِدّة، وضرورة اتخاذ قرار سريع بما يتوافر من معلومات، ما يؤدي إلى زيادة عوامل المخاطرة وعدم اليقين نتيجة اتخاذ القرار العقلاني.

ركز عدد من الدراسات والأبحاث الأميركية على نظرية صنع القرار والطبيعة الشخصية لمتخذ القرار والمعلومات المتوافرة عن الأزمة وتطوراتها؛ إذ يولي صنّاع السياسة الأميركيون أهمية قصوى لاتخاذ أفضل قرار تجاه أي أزمة، وربط المعلومات المتوافرة في شأنها لتحقيق أفضل النتائج[47]. ويجب أن يُبرز أي قرار يتخذه مركز القرار الأميركي أهمية ترجيح المصلحة القومية

---

(46) إكزافيه غيوم، «العلاقات الدولية،» ترجمة قاسم مقداد، الفكر السياسي (دمشق)، العددان 11-12 (خريف - شتاء 2001)، ص 84-85.

(47) Lorne Teitelbaum, *The Impact of the Information Revolution on Policymakers' Use of Intelligence Analysis*, Dissertation; RGSD-186 (Santa Monica, Calif.: RAND, 2005), p. 17.

في هذه الحالة الخاصة (الأزمة)، وأن يختار السياسة أو البديل الأكثر ملاءمة لتحقيق هذه المصلحة القومية، وفق تكلفة ومخاطرة مقبولتين وفي حدودهما الدنيا[48]. لتحقيق ذلك، على متخذ القرار أن يخوض في مهمة صعبة لمحاولة الموازنة في البحث عن القرارات الأفضل ضمن شرطين أساسيين: **الأول** الحاجة إلى تحقيق إجماعٍ كافٍ على القرار المتخذ؛ أما الثاني فيتطلّب حاجة ملحة للعمل وفق ضغطِ الوقت والمصادر المُتاحة للمعلومات[49]، وتحليل هذه المعلومات بشكلٍ كافٍ لتزويد متخذ القرار بتحليلٍ قاطعٍ وفاعل في شأن إيجابيات وسلبياتِ السياسة التي تشكل البديل المقترَح للتعامل مع أزمة محددة[50]. كما تولي هذه النظرية أهمية كبرى لشخصية متخذ القرار، وطريقة وصول المعلومات عن الأزمة إليه؛ فالمعلومات يمكن أن تصل إلى متخذ القرار مدفوعة من الدائرة المحيطة به (Pushed from Producer)، أو مسحوبة نتيجة فعلٍ مصدره متخذ القرار (Pulled by the Policymaker) كاستجابة لحاجاته أو طبيعته الشخصية[51]. وفي هذا الإطار يمكن تقسيم الطبيعة الشخصية لمتخذ القرار إلى ثلاثة أنماط[52]:

- **الأول** يبحث في مصادر المعلومات المتوافرة كلها، لكنه يضع مصافي انتقائية على تدفق المعلومات ليتخلص من الكم الكبير منها التي قد تُشكل عبئًا على عملية اتخاذ القرار، ويعتمد هذا النمط من الشخصيات على مزوّديه بالمعلومات لرسم مظهرٍ متكامل للأزمة.

- **الثاني** يتمثل في الشخصية التي تصنع القرار ضمن حلقة ضيقة أو ما يسمى «الصندوق الأسود» (Black Box)، ويستخدم مصافي مُحكمة وشديدة

(48) Teitelbaum, p. 18.

(49) المصدر نفسه، ص 18.

(50) Alexander L. George, *Presidential Decision Making in Foreign Policy: The Effective Use of Information and Advice*, Westview Special Studies in International Relations (Boulder, Colo.: Westview Press, 1980), p. 10.

(51) Teitelbaum, p. 19.

(52) المصدر نفسه، ص 20-21.

على تدفق المعلومات إليه، كما أنه يرتكز في قراراته على غرائزه وخبراته السابقة، ويعتمد على فريقٍ محدد لجمع المعلومات اللازمة وتحضير الخيارات السياسية المُتاحة.

- **الثالث** يغمر نفسه في المعلومات المتوافرة كلها، ويجمع أكبر قدرٍ ممكن منها، ويغوص عميقًا في تحليلاتها ليبلور أفضل خيار ممكن.

ج- نظرية المباراة

يطلق بعض الباحثين على هذه النظرية اسم «نظرية اللعب» (Game Theory)، بيد أن بعضهم يرى أن مصطلح نظرية اللعب يشكل نوعًا من الاستهانة بالظواهر التي تناقشها هذه النظرية، ومن أهم الذين يتبنون مصطلح «اللعب» المؤرخ الهولندي يوهان هويزنغا (Johan Huizinga) (1872-1945) الذي يرى أنه من الصعب فهم الثقافة الإنسانية إلا إذا تعاملنا مع الإنسان على أساس أنه لاعب (Player)، وينخرط الأفراد في اللعب منذ طفولتهم وطوال حياتهم وفي مختلف الجوانب ابتداءً من العلاقات العاطفية حتى العلاقات الحربية.

يُعرّف مارتن شوبيك (Marten Shopeek) نظرية المباراة بقوله: «طريقة لدراسة صناعة القرار في حالات الصراع». ويُعرّفها توماس شيلنغ (Thomas Schelling) أنها: «نظرية معنية بأوضاع يكون السلوك الأفضل لكل طرف معتمدًا على قدرته على توقع ما سيفعله الطرف الآخر»[53]. ويُعد هذان التعريفان نقطة انطلاق في ما يتعلق بتطبيق نظرية المباراة على إدارة الأزمات الدولية. وتقوم هذه النظرية على نوع من التفسير العقلاني المجرد الذي يجمع بين المنطق والرياضيات. لذا، تقوم النظرية على أساس تحديد السلوك العقلاني الذي يُمكّن اللاعب من الفوز. وتدرس هذه النظرية سلوك عدد من أشخاص

---

(53) جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي (الكويت: مؤسسة كاظمة للنشر، 1985)، ص 337.

العلاقات الدولية تجاه أزمة معينة[54]. لذلك، لا بد عند دراسة نظرية المباراة وتطبيقها في إدارة الأزمات الدولية من اعتبار أن عملية المباراة هي الأزمة الدولية، واعتبار اللاعب هو الدولة. وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم هذه النظرية إلى لعبتين أساسيتين:

- **المباراة ذات النتيجة الصفرية** (Zero Sum Game): في هذا النوع من المباريات، تكون المكاسب التي يحققها (أ) هي الخسائر التي يفقدها (ب).

- **المباراة غير الصفرية** (Non Zero Game) : في هذا النمط من المباريات قد يسلك الطرفان تجاه بعضهما بعضًا سلوكًا تعاونيًا، وفي حالة السلوك التعاوني يكون لدى الأطراف إمكانية الاتصال، وقد لا تكون المكاسب التي يُحققها (أ) هي خسائر لـ (ب)، واحتمال أن يكسب كلا الطرفين أمر وارد.

تسمى هاتان المباراتان في مصادر أخرى «مباريات المجموع الثابت، مباريات المجموع المتغير»[55]. وهناك عدد من المباريات على هذا النمط، منها:

- **لعبة الكتكوت (التهديدات المتبادلة):**

عند تطبيق هذه النظرية في أزمة دولية تفترض المواجهة بين الطرفين الوصول إلى أحد الخيارات التالية: إما الانتحار الكلي أو الخسارة الكلية لكليهما، أو التعادل في نسب الربح والخسارة، وأن التصور العقلاني يعمل على إقناع الأطراف المتنازعة بأن الأفضل هو الاقتناع بالنتيجة الأقل ربحًا والأكثر أمانًا، أو الأقل خسارة والأكثر أمانًا. وترجع جذور هذه النظرية إلى أن جماعة من المراهقين من الساحل الغربي للولايات المتحدة الأميركية لعبوها في وقت ما في الماضي، حيث يقود لاعبان سيارتيهما في طريق منفردة وبسرعة عالية،

---

(54) حداد، ص 192.

(55) كارل و. دويتش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة محمود نافع؛ مراجعة نور الدين الزراري (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1982)، ص 154-155.

كل منهما نحو الآخر مباشرة، وأول لاعب ينحرف كي يتفادى الصدام يطلق عليه لقب «كتكوت»، ويُعد في نظر بقية المجموعة أنه ارتكب فضيحة، أما اللاعب الأكثر تهورًا فهو البطل.

تشمل لعبة الكتكوت ثلاث استراتيجيات: يُمكن أن يتعاون اللاعب الأول مع اللاعب الآخر بأن ينحرف في الوقت ذاته أو ينسحب لمصلحته في البقاء على قيد الحياة؛ أو يقود سيارته إلى النصر أو الموت. وهنا، لا بد من الإشارة إلى أن كل لاعب يقرر لنفسه حركته، لكن نتيجة حركته لا تتوقف على قراره فحسب، وإنما أيضًا وبصفة قاطعة على القرار الذي يتخذه خصمه[56].

عند دراسة هذه اللعبة نرى أن كلًا من الطرفين يتعامل مع موقف الأزمة من منطلق التهور. كما في «نظرية المجنون» التي تبنّتها الولايات المتحدة، والتي طرحها نيكسون وجددتها دراسة نشرتها وكالة «أسوشييتد برس» في عام 1995، تقول النظرية الأساس: «ينبغي لأعداء الولايات المتحدة أن يفهموا أنهم بمواجهة مختلين لا يمكن التكهن بتصرفاتهم»[57]. وتعود الدراسة لتقول: «من الضار أن نقدم أنفسنا كأناس منطقيين عقلانيين يتمتعون بالكثير من برودة الأعصاب... ويجب إظهار بعض العناصر في الحكومة الفيدرالية مجنونة بالقوة، ويستحيل السيطرة عليها»، وأن ذلك قد يساعد في إيجاد أو تقوية المخاوف والخشية في أذهان أعدائنا.

لكن العقلانية في إدارة الأزمات الدولية لا تفترض ذلك «التهور»، لكن الإشارة إليه (التهور) والتهديد باستخدامه يؤديان دورًا في إدارة الأزمات الدولية، مع الأخذ بالاعتبار إمكانية الخصم تصعيد الموقف، وبالتالي الخسارة المحققة لكلا الطرفين في ما إذا كانا متساويين في القوة. لكن مع وجود توازنٍ مستقرٍ للقوة بحسب نظرية الواقعية السياسية الأميركية، فإن التهديد باستخدام

(56) دويتش، ص 159-161.

(57) نعوم تشومسكي، «واشنطن فوق القانون الدولي أميركا «الدولة المارقة»،» ترجمة رندة بعث، مجلة دراسات استراتيجية (جامعة دمشق)، العددان 6-7 (خريف 2002 - شتاء 2003)، ص 248.

القوة أو «التهور» يمكن أن يؤدي دورًا مهمًا في الأزمات التي تتدخل فيها الولايات المتحدة ويكون طرفها الآخر لا يوازي أو يقترب من مستوى القوة الأميركية، وبالتالي لا يؤثر في التوازن المستقر، ولا يُهدد أمن الولايات المتحدة ومكانتها على نحو خطير ومحسوس.

تقوم عوامل عدة في إمكانية تبني هذه النظرية، يمكن إجمالها في:

- توافر قدر كبير من القوة والقدرة على تحمل الخسائر الناتجة من اللعبة.

- تفاوت كبير في حجم الخسائر، وتأثر الطرف المقابل بصورة كلية جراء التصادم (بمعناه العام)، أو توافر معلومات أكيدة ناتجة من مصادر يقينية بعدم قدرة أو رغبة الطرف الآخر في الوصول إلى نهاية اللعبة؛ أو دراسة نفسية وسيكولوجية للطرف الآخر والتأكد من عدم إمكانية تصعيده الأزمة أو قدرته على ذلك، وهنا لا بد من تحمل جزء من المخاطرة.

- إمكانية الاتصال بالطرف المقابل في أي لحظة من لحظات تطور الأزمة، والوصول إلى اتفاق لتفادي النتائج المترتبة عن التصادم.

ولا بد من الإشارة هنا أيضًا إلى أن نظرة كل طرف إلى الخسائر المتوقعة تختلف من حالة إلى أخرى، ومن لحظة تاريخية إلى أخرى، وذلك نتيجة أهداف وتطلعات كل دولة على مجمل الساحة الدولية واستراتيجيتها العامة وتفادي خسائر أكبر قد تلحق بها إذا ما توانت عن تنفيذ تهديدها.

• لعبة ورطة السجناء (التهديدات والوعود):

يُعدّ هذا النموذج أكثر واقعية في محاولة تطبيقه على الأزمات الدولية، وبحسب القصة التي تصاحب تفسير هذا النموذج[58] «حدث ذات مرة أن كان سجينان (أ وب)، ولم يكن في إمكان مأمور السجن أن يشنقهما بغير اعتراف

(58) هذه القصة موجودة في معظم المراجع التي تبحث في نظرية العلاقات الدولية، راجع على سبيل المثال: حداد، ص 194، ودويتش، ص 161.

اختياري من واحد منهما على الأقل. وبناءً على ذلك استدعى السجين (أ) وعرض عليه حريته ومبلغًا من المال إذا اعترف قبل السجين (ب) بيوم على الأقل، حتى يتسنّى إعداد قرار العفو، وبحيث يمكن شنق السجين (ب)، لكن قيل للسجين (أ) إنه إذا اعترف (ب) قبله بيوم فسوف يُطلق سراح ذلك السجين ويكافأ، أما هو فسيشنق. وسأله السجين (أ): ماذا لو اعترفنا نحن الاثنين في اليوم نفسه؟ عندئذٍ أجاب السجان تظلان على قيد الحياة لكن تقضيان 10 سنوات سجن. وإذا لم يعترف أي منا؟ عندئذٍ يطلق سراحكما دون مكافأة بالطبع، لكن هل تراهن بحياتك أن زميلك وهو ذلك المجرم المخادع لن يسرع بالاعتراف وقبض المكافأة؟ اذهب الآن إلى زنزانتك وفكّر في ردك حتى الغد، وعندما التقى السجين (ب) مع المأمور قيل له الشيء ذاته».

سجين (ب)

سجين (أ)	اعترف	لا يعترف
يعترف	10 سنوات 10 سنوات	إعدام حرية
لا يعترف	حرية إعدام	حرية حرية

بناءً على هذه القصة لكل طرف استراتيجيتان للعب، عليه أن يختار بينهما: إما أن يُقدّم (أ) اعترافًا، ما يؤدي إلى تحقيق إحدى النتيجتين:

- النتيجة الأولى: اعتراف من السجين (ب) ← 10 سنوات سجن.

- النتيجة الثانية: عدم اعتراف من السجين (ب) ← حرية + مبلغ من المال.

أو لا يعترف (أ)، ما قد يؤدي إلى تحقيق إحدى النتيجتين:

- **النتيجة الأولى:** يعترف السجين (ب) ← إعدام.

- **النتيجة الثانية:** لا يعترف السجين (ب) ← حرية من دون مبلغ من المال.

في حالات عدم الاتصال، أي استراتيجية يجب أن يختار كل منهما بأكبر قدر من العقلانية؟ بحسب هذه النظرية، عليه أن يختار «الاعتراف» وهذا ما سيفعله الطرف الآخر في الوقت ذاته، وبما يترتب عن ذلك من مكافأة وعقوبة أقل. إذًا، الحل المعقول في هذه المباراة هو الحل الأحمق، لكن وبمجرد أن يحصل اتصال وتعاون أو تنسيق يمكننا رؤية احتمالات عدة: أن يتعرّض الطرف الذي أبدى التعاون لعقوبة شديدة نتيجة حركة الانسحاب من جانب الخصم. وأن ينجحا في الخروج من هذه الورطة كلاهما، لكن من دون ربح.

يتضح أن لشخصية اللاعبين علاقة كبيرة بنمط السلوك المتبع، كما أن أهدافهما الاستراتيجية تشكل دافعًا لا يقل أهمية عن الأهداف الشخصية، حيث يمكن أن يكون هدف أحدهما الحرية وحسب، وهدف الآخر «الحرية + المكافأة»، وهنا يختلف السلوك لاختلاف الأهداف. هذه الاحتمالات تُمكّن من مقارنة تطبيق هذه اللعبة في إدارة الأزمات الدولية، لكن ذلك يتطلّب ممن يتخذ قرارًا بهذا الشأن توفير جملة من العوامل:

- دراسة الجوانب السلوكية والاجتماعية المحيطة بالطرف الآخر بعمق، وسلوكه في الحالات المشابهة.

- توافر معلومات دقيقة عن أهدافه الاستراتيجية، وبالتالي توقع سلوكه المقبل.

- القدرة على الاتصال مع الطرف الآخر، القدرة الفاعلة والمؤثرة، وتحقيق عناصر الثقة معه.

- الاحتفاظ بإمكانية تغيير الحركة حتى آخر لحظة، مع الأخذ بالاعتبار عدم إثارة الشكوك في شأن هذه الإمكانية.

بشكل عام، تُعطي نظرية المباراة والتفسيرات والقصص المرافقة لها الانطباع أن هذه النظرية تعكس البيئة الفكرية البراغماتية الأميركية[59] وانعكاساتها على الممارسة السياسية تجاه الأزمات الدولية؛ إذ تتعامل السياسة العامة للولايات المتحدة مع الأزمات الدولية في العالم من منطلقين رئيسين: يعتمد المنطلق الأول على اللعبة غير صفرية النتيجة في حال كانت الأزمة التي تتدخل بها الولايات المتحدة تعكس توازنًا أو شبه توازن معها نتيجة وجود طرفٍ فيها قد يؤثر بوضوح في مصالح الولايات المتحدة. وبذلك تلجأ السياسة الأميركية إلى سلوكٍ متعاونٍ أو مرنٍ تستخدم فيه مزيجًا من أدوات التعايش التوفيقية وأدوات الضغط الإكراهية، ويكون الرجحان فيه لأدوات التعايش التوفيقية. أما في المنطلق الثاني فتلجأ الولايات المتحدة إلى اللعبة صفرية النتيجة في حال كانت الأزمة مع طرف لا يشكل تهديدًا مباشرًا ومحسوسًا لمصالح الولايات المتحدة وأمنها القومي، فتتقدم لديها أدوات الضغط الإكراهي على أدوات التعايش التوفيقي.

تُستمد النظرية أو النظريات الأميركية في إدارة الأزمات الدولية، وكذلك تعريفها، مما يمكن تسميته مجازًا «عقل الأمة»، أي الإطار الفكري السائد المتضمن المعارف والقيم المستندة إلى الثقافة الأميركية وخصائصها[60] التي ميّزت أمة المهاجرين التي استقرت في ما عرف بالولايات المتحدة الأميركية. إضافة إلى اعتقاد الأميركيين أن بلدهم «استثنائي» لأن «أمتهم» عرّفت هويتها بالمبادئ المستمدة من الثقافة الأنغلوبروتستانتية، بدلًا من المفهوم العام للأمة القائم على العرق[61]. من هنا يرى المفهوم السياسي الأميركي الأزمة الدولية

---

(59) البراغماتية (Pragmatism): مدرسة فلسفة سياسية نشأت في الولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر، ويعد مؤسسها تشارلز ساندر بيرس (1839-1914) أول من ابتكر كلمة براغماتية في الفلسفة السياسية المعاصرة. وتعتمد البراغماتية على فكرة أن المنفعة العملية هي مقياس صحة الأشياء، وأن فكرة ما قد تكون صادقة اعتمادًا على مدى فائدتها العملية.

(60) شوقي جلال، العقل الأميركي يفكر: من الحرية الفردية إلى مسخ الكائنات، ط 2 (بيروت: الانتشار العربي، 1997)، ص 8.

(61) لمزيد في شأن التأسيس الثقافي للاستثنائية الأميركية، انظر: المصدر نفسه، ص 224-236.

أنها «خطر» ينبغي استباقه بعمل فاعل يوجد فرصة للارتقاء بالمصلحة القومية الأميركية، وهي أحد أبعاد الشؤون الخارجية وجزء لا يتجزأ منها، لأنها تعبير عن البيئة العدائية العالمية التي يعتقد الأميركيون أنهم يعيشون ضمنها. ومن هذا المنطلق أو الفهم للأزمات الدولية طوّر الفكر السياسي الأميركي طريقة التعامل مع الأزمات وفق رؤيتين: رؤية تقوم على النظرة الكلية للظاهرة وتتعامل معها وفق منطق الواقعية السياسية القائم على التوازن الواجب توفيره لاستمرار القوة الأميركية الكفيلة بمعالجة أو التعامل مع الأزمات الدولية؛ ورؤية جزئية تعتمد المدرسة السلوكية، وتقوم على تطبيق تكتيكاتٍ محددة لإدارة الأزمات الدولية في إطار النظرة الكلية القائمة على الواقعية السياسية. مع الأخذ بالاعتبار أن هذه التكتيكات متبدلة ومتغيرة وتراعي اللحظة التاريخية والعوامل السيكولوجية في كثير من الأحيان؛ فللعوامل الشخصية لرئيس السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة ولفريقه دور كبير في ترجيح وسائل أو استثناء بعضها، ولذلك كله أهمية كبرى في توقع هذه التكتيكات المتمحورة حول النظرية الأساس والتنبؤ بالمسارات السياسية التي قد تتخذها هذه الإدارة أو تلك تجاه أزمة أو أزمات معينة.

ثانيًا: الاستراتيجية الأميركية لإدارة الأزمات الدولية

يُبرِز الفهم السياسي الأميركي للأزمات الدولية جملة من العناصر تشير إلى اعتبارها حالة سياسية خارجية تتطلب مبادرة أو تعاملًا خاصًا إلى حدٍ ما. ولذا، فإن القواعد العامة للتعامل مع الأزمات الدولية قد لا تخرج كثيرًا عن مفردات إدارة الشؤون الدولية والبيئة الفكرية والثقافية الناظمة لها وتوزيع السلطات داخل المؤسسة السياسية الحاكمة في الولايات المتحدة الأميركية. لذلك، وجب البحث في دور المؤسسات المختلفة التشريعية والتنفيذية في رسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة وتنفيذها، ودور كلٍ منها في أوقات الأزمات، أو الأوقات التي تسبقها من خلال رسم استراتيجية الشؤون الخارجية التي تُعنى بتوقع مثل هذه الأزمات والإعداد لها.

1- صنع السياسة الخارجية في الولايات المتحدة

تُظهر وجهة النظر العامة أن السياسة الخارجية الأميركية تُصنع من «الأعلى إلى الأسفل»، وتدل وجهة النظر هذه على أن القلة القليلة من السياسيين الموجودين في قمة الحكم يصنعون السياسة الخارجية ويسوّقونها من خلال العملية السياسية المرافقة. لكنَّ النظرة الأكثر عمقًا لصنع السياسة الخارجية في الولايات المتحدة تُظهِر أنها تُصنَع أيضًا من «الأسفل إلى الأعلى» من خلال جماعات المصالح وممثليهم في الكونغرس. وبناءً على هذا، تأخذ استراتيجية الشؤون الخارجية في الحسبان منذ لحظة بنائها الأولى ما يُمكن تسويقه للرأي العام والكونغرس[62]. كما أن عوامل عدة، ثقافية وفكرية وسياسية، تساهم بدرجات متفاوتة في عملية صنع السياسة الخارجية وإدارة الأزمات المرافقة لها، وسنبحث هنا جملة هذه العناصر، إضافة إلى مساهمة السلطتين التشريعية والتنفيذية في صنعها وتسويقها داخليًا وخارجيًا.

أ- الإطار القانوني والمؤسسي لصنع القرار في الولايات المتحدة

يُعدّ النظام السياسي القائم في الولايات المتحدة الأميركية منذ عام 1789 - تاريخ سريان تطبيق الدستور الأميركي الذي أُقر في عام 1787 - النموذج الأساس للنظام الرئاسي القائم على الفصل الجامد بين السلطتين التشريعية والتنفيذية اللتين تُختاران بالانتخاب المباشر وغير المباشر من خلال المجمع الانتخابي (Electoral College) الذي يتألف من 538 ممثلًا عن الشعب يمثلون الولايات الأميركية كلها، كل ولاية بحسب عدد أعضائها في مجلس النواب، حيث يقومون رسميًا باختيار الرئيس ونائبه.

وضع الدستور الأميركي قواعد ومبادئ محددة لعمل كلٍ من السلطتين التشريعية والتنفيذية حيث تضمّن فصل السلطات. لكن عددًا من الممارسات السياسية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم يشير إلى تضخم دور مؤسسة

---

(62) ديبل، ص 151.

الرئاسة في رسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة وتنفيذها وإعلان حالة الحرب واستخدام القوة العسكرية في الخارج.

(1) **السلطة التشريعية (الكونغرس)**: قد تكون انتخابات الكونغرس مساوية في الأهمية تقريبًا للانتخابات الرئاسية من حيث وتيرة المنافسة بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، لما للكونغرس من دور مركزي في عملية سن القوانين. فمع أن للرئيس الذي يتولّى السلطة التنفيذية الحق في اقتراح قوانين على الكونغرس، لكن هذه القوانين يجب أن تُقرَّ في الكونغرس ويُوافق عليها فيه.

من السهل نسبيًا على أعضاء الكونغرس التصويت على السياسات كما يحلو لهم، وما يرون أنه الأفضل لضمان معاودة انتخابهم. وبناءً عليه، يبني قادة الكونغرس ائتلافات وتحالفات خاصة تضمن إعادة انتخابهم بالتوازي مع الدعم التلقائي من أحزابهم. لذلك، فانتخابات الكونغرس مهمة جدًا في الولايات المتحدة لأن صلاحيات الكونغرس (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) أساسية في رسم معالم السياسة الخارجية أو التأثير فيها[63]. ويحظى مجلسا النواب والشيوخ بسلطات متساوية تقريبًا، لكن طريقة انتخابهما تختلف كليًا؛ إذ أراد واضعو الدستور الأميركي أن يكون أعضاء مجلس النواب أقرب إلى عامة الناس ويمثلون الشعب الأميركي، بينما كان الهدف من مجلس الشيوخ هو تمثيل وحدة الأمة. فطبيعة نظام الحكم في الولايات المتحدة الأميركية يقوم على مبدأ الاتحاد الفدرالي الذي فرض أن يكون الكونغرس بمجلسين بسبب الخلاف بين الاتحاديين الذين أرادوا أن يكون النظام اتحاديًا، والانفصاليين الذين أرادوا أن يكون النظام كونفدراليًا. وللتوفيق بين هذين الاتجاهين أصبح الكونغرس يتألف من مجلسين، فبذا يكون ممثلو الولايات في مجلس النواب على أساس عدد السكان. بينما تتساوى الولايات في عدد ممثليها في مجلس الشيوخ، فيكون لكل ولاية ممثلان اثنان مهما كان عدد سكانها. ويتمتع

(63) لمزيد من المعلومات في شأن مجلسي النواب والشيوخ، وطرائق وشروط انتخاب أعضائهما والصلاحيات وعدد الأعضاء. راجع: دستور الولايات المتحدة الأميركية، المادة الأولى، الفقرات 1-8.

الكونغرس بمجلسيه بصلاحيات واسعة ذكرها الدستور الأميركي، تبدأ بفرض الضرائب وعقد القروض وتنظيم التجارة الداخلية والخارجية، إلى تنظيم قضايا الدفاع الوطني ومسائل الحرب والسلم. واستفاد الكونغرس من نظرية الصلاحيات الضمنية ليوسع نطاق صلاحياته التشريعية لتشمل معظم النواحي الاقتصادية والمالية والدفاعية[64]. كما خص الدستور الاتحادي مجلس الشيوخ بصلاحيات المصادقة على المعاهدات والاتفاقات الدولية التي يوقعها الرئيس، ولا تُعدّ هذه المعاهدات قابلة للتنفيذ إلا بعد موافقة مجلس الشيوخ عليها بأغلبية ثلثي الأعضاء. ونص الدستور أيضًا على ضرورة موافقة مجلس الشيوخ على تعيين كبار موظفي الدولة الذين يختارهم الرئيس، ولا سيما في قضايا الأمن والاقتصاد والسياسة الخارجية[65].

يرى المتمعن في صلاحيات الكونغرس الأميركي بوضوح أهمية هذا الدور في صوغ القرارات والقوانين واختيار الشخصيات الرسمية التي تؤدي أدوارًا سياسية وأمنية، لذلك كان لزامًا على الرئيس أن يُقنِع الكونغرس بسياساته والأشخاص الذين يختارهم لتنفيذ هذه السياسات؛ فوجود أغلبية حزبية من حزب الرئيس، أكان جمهوريًا أم ديمقراطيًا في الكونغرس يساعد في تسهيل عملية صنع القرار السياسي، وهذا ما بدا واضحًا عقب حوادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، حين فُوِّض بوش الابن بصلاحيات واسعة تشمل إعلان الحرب الذي هو من صميم اختصاصات السلطة التشريعية[66].

دار جدل كبير في الساحة القانونية في الولايات المتحدة في شأن السلطات المشتركة بين الرئيس والكونغرس في إعلان الحرب والحد من العمليات

---

(64) لمزيد من المعومات، انظر: محمد عرب صاصيلا، **أنظمة الحكم المعاصرة**، ط 2 (دمشق: جامعة دمشق، 1998)، ص 64-69.

(65) راجع: **دستور الولايات المتحدة الأميركية**، المادة الثانية، الفقرة الثانية.

(66) رون سسكند، **نظرية الواحد في المئة: بحث في العمق في تعقب الولايات المتحدة الأمريكية لأعدائها عبر تطبيق نظرية الواحد في المئة التي ابتدعها نائب الرئيس الأمريكي ديك شيني في الحرب على الإرهاب**، ترجمة ميشيل دانو (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007)، ص 25.

العسكرية في الخارج، والعلاقة المتداخلة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في رسم السياسة الخارجية وأدواتها وصنع قراراتها، وإعلان الحرب هو مثال على تأثير السلطتين وتداخلهما. وأصدر مركز خدمة بحوث الكونغرس (مركز بحوث تابع للكونغرس يعمل على توفير الأبحاث العلمية التي يحتاج إليها أعضاء الكونغرس في بناء قراراتهم) تقريرًا في الرابع والعشرين من نيسان/ أبريل 2007 ليُسلّط الضوء على قضية مهمة في تلك الفترة هي مساعي الكونغرس إلى وضع قيود على العمليات العسكرية. كما سعى التقرير إلى الإجابة عن سؤال على قدر كبير من التخصص والصعوبة: مدى الصلاحيات التي يمنحها الدستور للكونغرس للحد من العمليات العسكرية في الخارج، وهذا سؤال قانوني في الأساس تتطلّب الإجابة عنه التعرض للدستور الأميركي والسوابق التاريخية المُحددة العلاقةَ بين الكونغرس والرئيس في قضايا الحرب وسلطاتها. وخلص التقرير إلى أن قدرة الكونغرس على الحد من العمليات العسكرية أو إعلان الحرب أو استخدام القوة العسكرية في إدارة الأزمات الدولية ليست قضية سياسية فحسب، بل إنها دستورية إلى حد كبير تتعلق بنصوص الدستور الأميركي ورؤيته طبيعة العلاقة بين الكونغرس والرئيس في فترات الحروب[67]. فالدستور الأميركي - كما يرى التقرير - يُقسم سلطات الحرب بين الكونغرس والرئيس بشكل متشابك ومركب يهدف إلى فرض الرقابة المتبادلة بين المؤسستين، ومنع انفراد إحداهما بالسلطة، خصوصًا في قضية مهمة مثل قضية الحرب. لكن مؤسسة الرئاسة نمت وغدت أكثر قوة من الكونغرس في ما يتعلق بالسياسة الخارجية وحالاتها الطارئة على وجه التحديد، ولا سيما حين تبرز الحاجة إلى القيام بفعل ما، ما يؤدي إلى إعطاء الرئيس مزيدًا من الصلاحيات في أوقات الأزمات أو الحروب[68]، ومن ثم يستعيد الكونغرس هذه الصلاحيات بعد انقضاء الأزمة وانتهائها، كما يستطيع

---

(67) لمزيد من المعلومات في شأن التقرير، انظر: جينيفر إيلسيا [وآخرون]، **سلطة الكونغرس في الحد من العمليات العسكرية** (واشنطن: خدمة أبحاث الكونغرس، 2007)، ص 6-46.

(68) ديبل، ص 159.

الرئيس أن يدخل الحرب لمدة 60 يومًا من دون الرجوع إلى الكونغرس. وكانت الولايات المتحدة خاضت عددًا من الحروب في تاريخها، لم يُعلن سوى عن خمسٍ منها فقط من خلال الكونغرس[69].

تُمثّل البيئة الدولية وسياسة الولايات المتحدة الخارجية وتعريفها المصالح الحيوية والأمن القومي الأميركي بيئة شبه مستمرة لتنامي دور مؤسسة الرئاسة الأميركية على حساب الكونغرس، وذلك ضمن آلية معقدة يؤدي فيها الكونغرس دور الضابط إلى حدٍ ما للتوجهات الشخصية للإدارات الأميركية، وتعريف المصالح الحيوية والتدخل عبر آليات جزئية أو كلية في تكوين رأي عام يدعم السياسات الخارجية أو يُشكّل ضغطًا ما عليها بُغية إعادة ضبطها من جديد.

(2) السلطة التنفيذية (مؤسسة الرئاسة): منح الدستور الأميركي الرئيس الذي يُمارس السلطة التنفيذية صلاحيات واسعة تجعل منه الشخصية المركزية في النظام الأميركي[70]؛ إذ يتولّى مهام تنفيذ القوانين الاتحادية، ويقوم بقيادة السياسة الخارجية بمساعدة وزارة الخارجية وتوقيع المعاهدات وتعيين السفراء وكبار المسؤولين في وزارة الخارجية، بعد مصادقة مجلس الشيوخ عليها. ويُعدّ الرئيس القائد الأعلى للقوات المسلحة ويتولّى بهذه الصفة مهمة تحديد الاستراتيجية العسكرية وقيادة العمليات العسكرية في الخارج، إضافة إلى مهمة إصدار القرارات في شأن إنتاج أسلحة جديدة واستخدامها وتصدير السلاح إلى الدول الأخرى[71]. كما ناط الاجتهاد الفقهي الدستوري بالرئيس صلاحيات أخرى أيضًا لم ينص عليها الدستور؛ فهو يتمتع في أوقات الأزمات والحروب بصلاحيات استثنائية واسعة، فيستطيع اتخاذ قرارات يعود اختصاصها إلى

---

(69) <http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/422.htm>.

(70) لمزيد عن طريقة انتخاب الرؤساء الأميركيين وصلاحياتهم والعملية الانتخابية، انظر: منار الشوربجي، **كيف ينتخب الرئيس الأمريكي؟: قيود وتعقيدات وأشياء أخرى** (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2008).

(71) لمزيد من المعلومات عن صلاحيات الرئيس، انظر: **دستور الولايات المتحدة الأميركية**، المادة الثانية، الفقرات 1-4.

الكونغرس. ويمكن اعتبار الخطوات والقرارات التي أقدم عليها بوش الابن عقب حوادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 من هذه الاستثناءات التي يُتاح للرئيس تنفيذها في أوقات الأزمات[72].

يساعد الرئيس في عملية صنع القرار عدد من المؤسسات الأخرى، حيث يُعدّ مجلس الأمن القومي الذي يرئس جلساته الرئيس نفسه من أبرز هذه الوكالات، ويضم في عضويته، إضافة إلى الرئيس ونائبه، وزيري الدفاع والخارجية ومستشار الأمن القومي ومدير وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) ورئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات العسكرية. ويسعى مجلس الأمن القومي بشكل أساس إلى التنسيق العملياتي للسياسات؛ إذ يُعدّ البوتقة التي تجمع المحتوى الأساس للسياسة الخارجية المسؤول عن إعدادها مجلس تخطيط السياسات في وزارة الخارجية، والمحتوى العسكري الذي ينتجه مجلس تخطيط السياسات التابع لوزارة الدفاع، فيتولى المجلس بذلك مهمة التخطيط الاستراتيجي المنهجي، وتتأثر وجهته بمصالح الرئيس السياسية، وينتج من العملية السابقة منتج يظهر إلى العلن باعتباره سياسة الرئيس[73]. وتُحدد مصالح الرئيس السياسية، إلى حدٍ كبير، تغليب أحد شقَّي هذه السياسة، فربما تنحو باتجاه وزارة الخارجية أو وزارة الدفاع. كما أن الرئيس بحاجة إلى دعم الرأي العام؛ ففقدان الدعم المحلي من داخل الحكومة أو خارجها قد يؤدي إلى إخفاقات كبيرة، لأن الرئيس الذي يفشل خارج بلاده يفقد القوة السياسية الضرورية والأساسية للنجاحات المقبلة ولمستقبل برنامجه الداخلي الذي يضمن إعادة انتخابه أو انتخاب خلفٍ له من الحزب نفسه. كما تؤدي شخصية الرئيس - إضافة إلى الصلاحيات الممنوحة له -

---

(72) لمزيد من التفصيل عن القرارات التي اتخذها بوش الابن بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، انظر: بوب ودورد، بوش محاربًا، ترجمة سمر القاضي (الرياض: مكتبة العبيكان، 2003)، ص 61-108.

(73) زبيغنيو بريجنسكي، الاختيار، السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2004)، ص 226-227.

دورًا في سلوكه في أثناء الأزمات الدولية، أو افتعالها، فعلى سبيل المثال، تُصنِّف الدراسات سلوك بوش الأب وشخصيته بأنها من نمط «الفاعل الإيجابي» الذي يمتاز برغبة في الفعل وصنع المجد الشخصي وتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب[74]. في حين يمثل بيل كلينتون في شخصيته وسلوكه نمط «المنفعل الإيجابي» الذي يمتاز بمرونته وبراغماتيته وقدرته على المناورة وتوظيفها للتهرب من المواجهات[75]، الأمر الذي جعله يترك أغلبية الأزمات التي ورثها عن سلفه بوش الأب من دون حلول، ما حوّلها إلى أزمات مزمنة. وكانت مقاربته أزمة كوسوفو في عام 1995 دليلًا على مرونته، حين أطال المناورة وتجنّب تسميتها حربًا كي يتهرّب من مواجهة الكونغرس ذي الأغلبية الجمهورية في حينه[76]. وهكذا، عالج كليتون الأزمات الدولية من منطلق خصوصية كل حالة وتأثيرها في المصالح الأميركية. لكن مع تسلّم بوش الابن الرئاسة في عام 2000 انقلبت هذه الاستراتيجية حتى قبل حوادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، حين بدأت فورًا مقارنته بالرئيس رونالد ريغان. كما احتفظ بأبرز رموز إدارته السابقة التي تشاركه في نظرته إلى العالم المقسوم بين معسكرين: «معسكر الخير» و«معسكر الشر». إلا أن هناك فارقًا كبيرًا في شخصية بوش الابن ورونالد ريغان؛ فالأول من نمط «المنفعل السلبي» الذي يتميز بالتسرع والانقياد للمستشارين والنظرة الكلية إلى قضايا السياسة الخارجية؛ أما الثاني فمن نمط «المنفعل الإيجابي» الذي يمتاز بالمرونة البراغماتية.

يولي أي رئيس أميركي أهمية كبرى للتعاطي مع الرأي العام ورأي الكونغرس؛ إذ يتبنى استراتيجية مختلفة عن غيره للتعامل مع الرأي العام تنبع

---

(74) محمد النابلسي، «العلاقات العربية - الإيرانية بعد الحرب الأفغانية،» شؤون الأوسط (بيروت)، العدد 109 (شتاء 2003)، ص 183.

(75) المصدر نفسه، ص 184.

(76) انظر: دنيس روس، فن الحكم: كيف تستعيد أميركا مكانتها في العالم، ترجمة هاني تابري (بيروت: دار الكتاب العربي، 2008)، ص 76-95.

من شخصيته وتكوينه الثقافي وطبيعة المرحلة التي تمرّ بها الولايات المتحدة الأميركية[77].

ب- البيئة الثقافية لصنع القرار الأميركي

يتأثر الرأي العام الأميركي في ما يخص الشؤون الخارجية بمجموعة من المعتقدات التأسيسية التي تُهيّئ الأميركيين للتفاعل مع الحوادث والتحديات الدولية بطرائق ذات خصائص معينة. بعض هذه الطرائق مشترك لدى بعض الأميركيين، وبعضها الآخر تؤمن به جماعات مختلفة في المجتمع الأميركي. لكنّ حصيلة مجموع هذه الطرائق تشير إلى أن جميعهم يعتقدون أن قيَمهم قابلة للتطبيق ومُرحّب بها عالميًا، وأن قوميتهم ذات تطلع مستقبلي ومتفائلة، نظرًا إلى استثنائية دولتهم المُقدّر لها قيادة العالم[78]. وإذا ما كانت هذه العناصر الثقافية تنطبق على الأميركيين بمعظمهم، فثمة معتقدات أخرى تؤمن بها طبقة السياسيين في الولايات المتحدة ومنها الانقسام بين الواقعية والمثالية الذي بدأ في أعقاب الحرب العالمية الثانية، والذي حسم لمصلحة طغيان الاتجاه الواقعي على الاتجاه المثالي في النظر إلى الشؤون الدولية، أو استخدام توليفة ملائمة من المفهومين لتسويق السياسة الخارجية الأميركية وفق مبدأ: «من المحتمل أن نكون مثاليين حين

---

(77) يقدم تيري ل. ديبل تحليلًا عامًا لطريقة تعاطي الرؤساء الأميركيين مع الرأي العام الأميركي منذ عهد ريتشارد نيكسون وحتى بوش الابن، ويشير إلى الفروق الشخصية في طريقة التعاطي هذه، راجع: ديبل، ص 206-211.

(78) حدد وزير العمل الأميركي السابق روبرت رايش (Robert B. Reich) أربع أساطير ثقافية تشكل أساس نظرة الأميركيين إلى الساحة الدولية:

- الرعاع عند البوابة التي تقول إن الولايات المتحدة هي منارة الفضيلة في عالم يسوده الطغيان.
- الفرد المنتصر المعتمد على نفسه والمجازف الذي لديه العناصر اللازمة كلها للنجاح في مواجهة النزاعات.
- المجتمع المُحِب للخير والتضحية ومجتمع الإباء والوطنية.
- الفساد والتعفن عند القمة المتمثلة بالمنظمات الدولية التي تُعرّض السيادة الأميركية للخطر.

لمزيد من التفصيل عن هذه الأساطير، انظر: Robert B. Reich, *Tales of a New America* (New York: Random House, 1987), pp. 8-13.

نستطيع، ويجب أن نكون واقعيين حين نضطر إلى ذلك»[79]. لكن مفهوم الاضطرار يُعدّ المفهوم الأكثر تداولًا في الرؤية السياسية الأميركية عمومًا، وفي الأزمات الدولية خصوصًا، وذلك في إطار البحث الدائم عن «العدو» الذي يُمثل المبرر للبقاء وتوسيع الهيمنة. ويُعبّر عن ذلك صاموئيل هنتنغتون بقوله إن وجود عدو ما للولايات المتحدة يُرجّح احتمالات الحرب أو يقود إليها؛ فالحرب تستطيع إحداث نتائج إيجابية، في حين أن السلم قد يقود إلى نتائج سلبية. فنتائج الحرب الإيجابية هي «تحويل الناس إلى أمة»، في حين يقود السلم الممتد إلى تشجيع التفرقة الداخلية[80]. وهذا ضروري في حالة الأمة الأميركية معقّدة التركيب[81]. وعبّرت وزيرة الخارجية الأميركية (1997-2001) مادلين أولبرايت عن هذا الأمر مُعتَبِرة أن السجال بين الواقعية والمثالية في الشؤون الخارجية يشبه حركة البندول في تنقّله من طرف إلى آخر، ذلك أن أيًا من الطرفين غير مستدام؛ فالسياسة الخارجية الناجحة يجب أن تبدأ بالعالم كما هو، مع العمل من أجل أن يكون كما نريده، وفي عالم بمثل هذا التعقيد يجب التخفيف من حدة المبادئ، إذ لو كان كل ما تنادي به أميركا هو الاستقرار فلن يتبعها أحد، والسبب هو أن الاستقرار لا يقود إلى التقدم بأي اتجاه[82].

إذًا، تشكلت بين الواقعية والمثالية العناصر التأسيسية للإطار الثقافي الذي يشكل الفهم العام للشؤون الدولية، من وجهة نظر الرأي العام الأميركي المؤثر في السياسة الخارجية، لكن مع بدايات سبعينيات القرن العشرين وفي إثر حرب فيتنام انهارت هذه العناصر التأسيسية ليحل محلها نظامان عقائديان مميزان يعكسان الانقسام في شأن آليات رسم استراتيجية الشؤون الخارجية وأزماتها.

---

(79) ديبل، ص 166.

(80) صموئيل ب. هنتنغتون، من نحن؟: التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية، ترجمة حسام الدين خضور (دمشق: دار الرأي، 2005)، ص 266.

(81) للمزيد عن تكوّن الأمة الأميركية وتركيبتها المعرفية الثقافية، انظر: المصدر نفسه، ص 51-70.

(82) Madeleine K. Albright, «A Realistic Idealism,» *Washington Post*, 8/5/2006.

ومنذ ذلك الحين تقاسمت الساحة السياسة والثقافية في الولايات المتحدة، إزاء السياسة الخارجية نظرتان: النظرة الليبرالية[83] والنظرة المحافظة[84].

كانت السياسة الخارجية الليبرالية المرتبطة تقليديًا بالحزب الديمقراطي تسير تقليديًا وفق مبادئ محددة، ترتكز على تشجيع الحوار ومكافحة العدوان عبر آليات أمنية جماعية بدلًا من اللعب على موازين القوى وتقوية المؤسسات الدولية لإدارة العلاقات الدولية والتوسط في النزاعات ودعم التدخلات الإنسانية عسكريًا وتصدير القيم الديمقراطية. وفي المقابل، كانت السياسة الخارجية المحافظة المرتبطة عادة بالجمهوريين تُفضّل تثبيت استقرار الدول أكثر من تشجيع الديمقراطية والحرص على ضبط ميدان المصالح الوطنية وتحديدها، واستخدام القوة غير المرهونة بالآخرين أو بالمؤسسات الدولية والانخراط في تدخلات توجهها مصالح وطنية واقعية ليست بالضرورة إنسانية[85].

يأخذ المحافظون على الليبراليين أنهم على استعداد لخوض مغامرات في السياسة الخارجية أرهقت موارد الولايات المتحدة البشرية والمادية، وقصّرت عن إدراك حقائق القوة وكلفة سوء استخدامها. ويتهم الليبراليون

---

(83) الليبرالية (Liberalism): مجموعة منوّعة من التيارات الفكرية الاقتصادية والسياسية يجمع بينها إعلاء شأن الفردية والحياة الخاصة فوق مقتضيات الجماعة أو الدولة، وترى أن الطبيعة لا تقدم توجيهًا أخلاقيًا إيجابيًا. كما أن للحرية الأولوية على السلطة، وترى أن النفعية تقدم أفضل تبرير للنماذج السياسية التي يجب على أي حكومة ناجحة تبنيها. يتهمها معارضوها باللامبالاة الأخلاقية، وأن الأخلاق مجرد شأن خاص لا يتعلق بالسياسة. ويتميز الوعي الديني الليبرالي بأولية الإيمان القائم على اختبار حضور الله في الحياة اليومية وفي قلوب الناس، بدلًا من ارتكازه على العقائد المجردة، كما يدعو الليبراليون إلى ضرورة عدم مقاومة التفكير النقدي في النصوص الدينية.

(84) الفكر المحافظ (Conservative): فلسفة للوجود الإنساني تتمحور حول فكرة أن الشرط الإنساني يتصف بتوترات يمكن العمل السياسي تخفيفها لا إلغاؤها، أي إن الشر والمعاناة غير قابلين للفصل عن الوجود، ومن غير المجدي أن يراد استبعادها بمخططات طوباوية يجب احتواء ضغطها وخفضه بفعل سياسات حذرة. وتستند هذه الفكرة إلى إيمان لاهوتي تشاؤمي في ما يتصل بالطبيعة البشرية التي تُعبّر عن نفسها في قصة «الخروج والخطيئة». واهتم المحافظون بالحفاظ على ثبات الحقائق في وجه المتغيرات، وهم مقتنعون بأن الماضي مفتاح لفهم المستقبل.

(85) روس، ص 26.

المحافظين بإدارة سياسة خارجية مجردة من القيم الأميركية والاعتماد على حكومات غير ديمقراطية فرضت استقرارها الداخلي بالقمع والإكراه[86]. وفي موضوع استخدام القوة لم يكن الخلاف على فائدة القوة بقدر ما كان في شأن أهدافها، لربما كان الليبراليون أكثر ميلًا من المحافظين إلى وضع تدخلات الولايات المتحدة ضمن جهدٍ جماعي، وذلك لقيادة العالم نحو القيام بواجباته؛ فمسؤوليات الولايات المتحدة بالنسبة إلى الليبراليين هي أن تنقذ العالم وتُعيد صوغه. في حين يرى المحافظون أن تلك المحاولات غير مفيدة، بل مُضرّة، وكانوا مقتنعين بأن التحالفات لا تهدف إلى تحويل الدول، بل إلى مقاومة المعتدين والتغلّب عليهم. ويمكن القول هنا إن هذه الفروق بين النظرتين بدأت بالتداخل عقب انتهاء الحرب الباردة؛ فالليبراليون اليوم يأخذون ببعض خصائص المحافظين التقليدية، والمحافظون يتبنون بعض دوافع التدخل التي ميّزت الليبراليين، ما أدى إلى إعادة فرزٍ وتشكيل لكلتا النظريتين، وإلى نشوء فكر المحافظين الجدد الذي وجد البيئة السياسية الحاضنة داخل الحزب الجمهوري وتيار الليبرالية الجديدة المتمثل بالحزب الديمقراطي.

أفرزت فترة ما بعد الحرب الباردة انفجار التحالف بين المحافظين التقليدين والمحافظين الجدد داخل الحزب الجمهوري نتيجة السياسات التي اتخذها بوش الأب في ما يتعلق بترتيبات ما بعد الحرب الباردة، الأمر الذي تسبب في تسليط الضوء على الفكر اليميني المحافظ داخل الإدارة الأميركية الجمهورية، وبداية ترسيخ وجود المحافظين الجدد كواجهة سياسية لـ «التحالف المسيحي» (Christian Coalition) الذي أضحى كتلة لا يمكن تجاهلها داخل الحزب الجمهوري[87]. وتمثلت أدبيات التحالف بمحاولة إضفاء المعنى الروحي على الاعتزاز القومي الأميركي، وأن أميركا بمنزلة أمة ذات أفضلية في عين الله شرط أن تحكم بحسب قيم الدين، في محاولة لتسييس الهوية الدينية باعتبارها

---

(86) روس، ص 26.

(87) طارق متري، مدينة على جبل؟: عن الدين والسياسة في أميركا، مقدمة غسان تويني، ط 2 (بيروت: دار النهار، 2005)، ص 77.

المكوّن الأساس للهوية القومية الأميركية. ونجح المحافظون الجدد في الدمج بين إعلاء القومية الأميركية وتقديسها، والجذور الدينية اليمينية المحافظة التي يستمد منها تيارهم قاعدته الشعبية المؤثرة، فهم ويلسونيون إلى حد التعصب[88] وريغانيون بحماسة[89] لا يتورّعون عن إطلاق صفة الانعزالية على من يشكك في فاعلية نزعتهم التدخلية الجامحة[90]، مؤمنون بأحادية القطب ومتمسكون بحرية التدخل المنفرد[91]. كما أن معظمهم تحوّل من اليسار الليبرالي إلى اليمين المحافظ[92]، نتيجة تأثرهم بالفكر الديني الإنجيلي وتصاعده في العقد الأخير من القرن العشرين، ويؤمنون بشدة بأهمية استخدام القوة لحماية تفوّق النموذج الأميركي، وهم ليسوا ضد مبدأ المجتمع الدولي أو التحالفات الدولية، كما يقول أحد أبرز منظريهم ماكس بوت (Max Boot)، لكنهم ضد أن يَحُدَّ المجتمع الدولي أو أي تحالف ما أو معاهدة دولية من قدرة الولايات المتحدة على القيام بأي عمل من شأنه ضمان مصالحها ونموذجها وأمنها القومي، ولا يمانعون في العمل مع الأمم المتحدة إذا كان ذلك يخدم المصالح الأميركية[93]، ولا يعترضون على مفهوم التحالفات الدولية، بل يضعون شروطًا عليها تتمثل بحسب أحد أبرز منظّريهم الذي كان من مؤسسي «مشروع قرن أميركي جديد» روبرت كاغان (Robert Kagan) بـ «رابطة الدول الديمقراطية» التي تتزعمها الولايات المتحدة، نتيجة الاعتقاد الراسخ لديهم

---

(88) الويلسونية نسبة إلى الرئيس الأميركي ودرو ويلسون (Woodrow Wilson) (1913-1921) التي تشير إلى نهج سياسي يتسم بالمثالية القائمة على الاستثنائية الأميركية وتوسيع مجتمع الخير ليضم العالم أجمع وتصدير القيم الديمقراطية إلى الأمم الأخرى.

(89) يشير ذلك إلى تأييدهم استراتيجية الرئيس رونالد ريغان القائمة على المواجهة مع الاتحاد السوفياتي ورفضهم سياسة الانفراج أو التعاون معه.

(90) الانعزالية تيار فكري يعود إلى التوجه الذي أسس له الرئيس توماس جيفرسون (Thomas Jefferson) (1801-1809) الذي يدعو إلى تقليل التدخل في الشؤون الدولية إلى أدنى حدٍ ممكن.

(91) غسان سلامة، أميركا والعالم: إغراء القوة ومداها، ترجمة مصباح الصمد؛ مراجعة المؤلف ط 2 (بيروت: دار النهار، 2006)، ص 113-114.

(92) للمزيد، انظر: المصدر نفسه، ص 116 و125-130.

(93) Max Boot, «Think Again: Neocons,» *Foreign Policy* (Washington) (January-February 2004), pp. 24-25.

بمحورية الدور الأميركي ودور القوة في تغيير سلوك الآخرين وتحويل الدول والتدخل فيها بما يخدم مصالح الولايات المتحدة و«مصالح» العالم في النهاية[94]. ويصب طرح المحافظين الجدد مباشرة في الحرب الوقائية، انطلاقًا من مسلّمة أساس أنه «لا يجدر تقييم الحروب اعتمادًا على ما تُحققه بقدر ما تتيح تجنّبه»[95]. لذلك، يجب القضاء على كل تهديدٍ محتمل في مهده، الأمر الذي يشير إلى توجه عريض للتدخل في الدول الأخرى وفي الأماكن التي قد تحمل إشارات تهديدٍ قد لا تكون واضحة لما يعتبرونه مصالح حيوية. ويتمثل هدف المحافظين الجدد النهائي بتحويل فترة الأحادية القطبية إلى فترة طويلة تقوم على تفوّق عسكري ومثال أخلاقي تؤسس له معتقداتهم الدينية وقوميتهم المتعصبة عبر التدخل في كل مكان من العالم الذي تحكمه أنظمة لا تسير في الركب الأميركي. إلا أنهم واقعيون في النهاية ويقرأون موازين القوى بشكل جيد ويدرسون تدخلهم في المناطق الأقل كلفة والأكثر فائدة، فهم على حد تعبير بوت «واقعيون ويلسونيون»[96].

الفكر الآخر الذي يتقاسم الجزء الأكبر من الساحة السياسية الأميركية مع المحافظين الجدد هو الطرح النيوليبرالي الذي أتى ردًا على التراجع في الخط الليبرالي نتيجة عوامل عدة داخلية وخارجية، مع أن العوامل الداخلية تُعدّ الأكثر تأثيرًا في تراجع هذا الخط بعد الاصطفاف الذي دفع بكثيرٍ من الأميركيين إلى مراجعة مفاهيمهم الدينية ونظرتهم إلى العالم[97]، فحدث ما يُشبه الالتفاف على الحداثة والرجوع إلى المقاربات الدينية لكسب التأييد الشعبي بعد أن نشط المحافظون في الأوساط الدينية وتزايد تأثير الكنيسة في الحياة السياسية وتراجع ما يُمثّله الليبراليون من «دينٍ مدني»[98].

(94) Robert Kagan, «End of Dreams, Return of History,» *Policy Review* (August-September 2007), on the Web: <www.hoover.org/publications/policyreview/85512>.

(95) سلامة، ص 135.

(96) Boot, p. 24.

(97) متري، ص 67.

(98) لمزيد عن هذا الموضوع، انظر: المصدر نفسه، ص 22-52.

انطلق النيوليبراليون في نظرتهم إلى السياسة الخارجية من ضرورة الملاءمة بين الأهداف والوسائل، والتناغم مع روح الشعب الأميركي ومزاجه العام؛ فالسياسة الخارجية الليبرالية الجديدة هي تلك التي تقودها المبادئ، أي مراقبة كيفية معاملة الأنظمة شعوبها والاهتمام بما يجري داخل الدول الأخرى. لكن يجب أن يأتي ذلك وفق اتفاقٍ عام مع الديمقراطيات الأخرى على المبادئ التي ترعى التصرفات الدولية. ويرى دنيس روس أن الليبرالية الجديدة هي أيضًا «ويلسونية واقعية» من حيث الاهتمام بما يجري داخل الدول، وملاءمة أدوات السياسة الخارجية مع تحقيق الغايات الديمقراطية[99]. فهذه السياسة يجب أن تأخذ بالجانب المثالي لأجندة المحافظين الجدد، لكن مع نظرة جديدة إلى التنمية والمؤسسات الدولية وعددٍ كبير من القضايا التي نادرًا ما أعارها المحافظون أي اهتمام أكانوا من الجدد أم القدماء[100]. ويولي النيوليبراليون أهمية كبرى لتطوير الوسائل والأدوات وطرائق التفكير للتمكّن من اتّباع المثالية، أي أن تُبنى السياسة الخارجية الأميركية على أساس قضية، لكنها يجب أن تعرف الحدود كي تقبل مواقفها دوليًا، وأن تمثل بدرجة أكبر من خلال المؤسسات الدولية لكسب المصداقية، عبر الاستعداد للحد جزئيًا من استخدامها القوة، وذلك بالعمل من خلال المؤسسات الدولية وتحمّل ما يفرضه ذلك من قيود[101]؛ إذ ليس من السهل بحسب فهمهم إيجاد التوازن بين استعمال القوة وفي الوقت عينه تقبُّل عدم استخدامها إذا لم يكن هناك إجماع على ذلك، ولا يمكن تقبُّل فكرة أن يمنعهم الآخرون من استخدام القوة في حال تعرّضت مصالحهم وأمنهم للخطر. وأن هناك فرقًا بين استعداد تقبل قيود الآخرين في حالة «الحرب بالاختيار»، وعدم تقبّل أي قيودٍ على «حرب الضرورة» أو الرد على اعتداء. وحتى مع حالة «حرب الاختيار» على

---

(99) روس، ص 398.

(100) Francis Fukuyama, *America at the Crossroads: Democracy, Power, and the Neoconservative Legacy*, Castle Lectures in Ethics, Politics, and Economics (New Haven: Yale University Press, 2006), p. 184.

(101) Peter Beinart, *The Good Fight: Why Liberals and Only Liberals Can Win the War on Terror and Make America Great Again* (New York: HarperCollins Publishers, 2006), pp. 35-36.

الولايات المتحدة ممارسة كامل نفوذها وأدواتها لإيجاد تأييدٍ دولي لها عبر إظهار الاحترام لآراء المجتمع الدولي وعدم تجاهل آرائهم، بل العمل معهم على تشكيل قناعة مشتركة بعد صوغ الأهداف الواضحة لاستخدام القوة، وتعديلها إن اقتضت الضرورة، ووضعها في إطارٍ يُسهّل على الأطراف الأخرى قبولها[102]. ويقتنع النيوليبراليون بأن ثروة الولايات المتحدة الأميركية وقوّتها يفرضان عليها تحمّل المسؤولية الدولية، أقَبِلها الرأي العام الداخلي أم لا، أو أقَبِلها الآخرون على الصعيد الدولي أم لا أيضًا، وهذا يفرض تحدّيًا يتمثل بتسويق هذه المسؤوليات وأدواتها لدى الرأي العام الأميركي، وضرورة حشد التأييد للغايات والوسائل الكفيلة بذلك. كما أن تعاون أو عدم معارضة الأطراف الفاعلة الدولية على الأقل يمثل حاجة مهمة تنبع من البراغماتية الأميركية؛ إذ إن التأييد الدولي يقلل الخسائر ويَحُدّ من الجهد المستنزف نتيجة معارضة التحرك أو التوجه الأميركي نحو تحقيق طموحاتها[103].

إذًا، تنطلق رؤية المحافظين الجدد من أهمية النفوذ والقوة في هذا العالم الذي تتزايد فيه الأخطار التي تُهدد مصالح الولايات المتحدة. والولايات المتحدة هي الدولة الأولى في العالم التي تضطّلع بمهمات وواجب أخلاقي، ما يفرض عليها استخدام قوتها من أجل الأهداف الخيّرة بحسب المنظور الأميركي. في حين تنطلق رؤية النيوليبراليين إلى العالم من أن التحولات لا تعني إزالة الأنظمة فحسب، وإنما الاهتمام بمن سيحل مكانها، ويعلمون أن العالم قد يكون شريرًا، وأن قوة أميركا أداة أساسية لمقاومة «الشر». وهم لا يُعارِضون مبدأ الاستباق، لكن ما يُميّز النيوليبراليين عن المحافظين الجدد شكوكهم في الأماكن التي يحتمل فيها أن تنجح القوة في إيجاد التحول

(102) روس، ص 394.

(103) يتميز الفكر السياسي الأميركي في ما يتعلق بالشؤون الخارجية عمومًا ببراغماتية واضحة وتحوُّل وتجديد دائم للأفكار والنظريات التي تستجيب للمتطلبات السياسية الداخلية والحاجات والأوضاع الدولية، كما أنه يعكس بُعدًا شخصيًا و«فردانية» تتميز بها الثقافة الأميركية؛ فهو ساحة للتجديد في بعض الخصائص مع الإبقاء على المسلّمات الأساسية في شأن دور الولايات المتحدة ومكانتها، أي إنه مثال واضح للمواءمة بين البراغماتية والواقعية والمثالية والأيديولوجية.

المطلوب، فهم يُدرِكون أنه يجب استخدام الوسائل المتاحة كلها في السياسة الخارجية، ابتداءً من الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية لإيجاد البيئات الجديدة، بما يتلاءم مع طبيعة كل أزمة أو بيئة. وهم ليسوا غافلين عن أهمية القيام بهذه الخطوات تحت مظلة المؤسسات الدولية على الرغم من إدراكهم عجزها. لكنهم يعلمون أن القيام بأي عمل تحت مظلة تلك المؤسسات يُكسبه قيمة وشرعية أوفر، فهم يدركون، على عكس المحافظين، المردود السيئ على الولايات المتحدة عندما تتحدى المجتمع الدولي. كما يؤمنون بأهمية استخدام القوة الذكية، أي ذلك المزيج من القوة الليّنة والقوة الصلبة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية وإدارة الأزمات الدولية. لكنهم متنبهون لأهمية استخدام القوة بما يكفل عدم خسارة المصداقية في القدرة على استخدامها. وبدا ذلك واضحًا في شهادة عضو مجلس الشيوخ (2001 - 2009) ووزيرة الخارجية هيلاري كليتون (Hillary Clinton) أمام الكونغرس حيث أعادت إطلاق هذا المفهوم من جديد باعتباره أحد أهم الأسس في سياسة أميركا الخارجية. ويستند مفهوم القوة الذكية بحسب كليتون إلى استخدام مختلف الآليات البراغماتية والدبلوماسية، وإحداث منعطف سياسي كبير يتمثل بالافتراق عن سياسة المحافظين الجدد في أثناء ولايتي إدارة بوش التي وصفتها «بالأيديولوجيا الصلبة والسياسة الانفرادية»، مؤكدة أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تحل الأزمات الضاغطة في العالم بشكل منفرد، كما لا يمكن أن يحل العالم تلك الأزمات من دون أميركا[104].

ما يجمع إذًا كلتا الرؤيتين على الرغم من التباين الظاهري والجزئي بينهما هو الرؤية الثقافية لمكانة الولايات المتحدة ودورها في العالم، وهذه الرؤية الثقافية القائمة على الاستثنائية الأميركية تُستمد بشكل واضح من البروتستانتية؛ فخلف الحس البروتستانتي بالغاية ونشر القيم والهداية بصمة عميقة في نظرتها إلى الشؤون الدولية. وما لا شك فيه أن السياسة الخارجية

(104) جويس كرم، «كليتون تطلق القوة الذكية في السياسة الخارجية،» الحياة (لندن)، 14/1/2009.

الأميركية تتأثر بعددٍ من العوامل المحلية والدولية، لكن لا شك أيضًا في أن ثمة نظرة أساسية إلى العالم وشؤونه تنظم طريقة إدراك وتصرف وردّات فعل السياسيين الأميركيين، خصوصًا إزاء الأزمات التي تُعيد بلورة هذه الرؤية الثقافية من جديد.

2- تطور الممارسة السياسية الأميركية في إدارة الأزمات الدولية

يسود اعتقاد كبير لدى صنّاع السياسة الأميركية أن مكانة الولايات المتحدة وقوّتها أهّلتاها لتكون لاعبًا أساسيًا في مختلف الأزمات الدولية في العالم. وتستخدم السياسة الخارجية الأميركية عددًا كبيرًا من وسائل إدارة الأزمات الدولية التي تراوح بين المفاوضات والوساطات وتقديم المُغرِيات الاقتصادية والمالية والتهديد بالعقوبات واستخدام القوة بما يخدم مصالحها الحيوية وأمنها؛ فمن حيث الجغرافيا، تنظر الاستراتيجية الأميركية إلى أوروبا وجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط باعتبارها مناطق تقوم فيها للولايات المتحدة مصالح أمنية حيوية، حيث تُعدّ أوروبا وآسيا منطقتين مهمتين يمكن أن تنبثق منهما دول قد تنافس الولايات المتحدة في قيادة العالم، كما أنهما حيويتان لازدهار الولايات المتحدة. أما الشرق الأوسط فيُعدّ مهمًا من الناحية الجيوبوليتكية والاستراتيجية لأسباب عدة: النفط، وتموضع قوس الأزمات العالمي الأبرز فيه. وتتركز في هذه المناطق مصالح الولايات المتحدة الحيوية، لكن مصالحها الأمنية ليست محصورة في هذه المناطق، باعتبار الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة تنظر إلى العالم كله على أنه ساحة جوار خلفي لأمن الولايات المتحدة ونفوذها.

إن التحدي الأبرز الذي يواجه الاستراتيجية الأميركية هو تحدٍّ مزدوج يتمثل بالأمن والمصالح، وتؤدي الجغرافيا فيه دورًا بارزًا، وتتطلّب هذه الاستراتيجية تعاملًا حاذقًا شبه يومي مع الأزمات التي تحدث في مناطق مختلفة من العالم، حيث تنظر الولايات المتحدة إلى العالم على أنه رقعة شطرنج تحتل

فيها مناطق، على حساب مناطق أخرى أهمية جيوستراتيجية أكثر من غيرها[105]، لكن ذلك لا يعني بأي حال أن تفاضل الأهمية الجيوستراتيجية لمناطق العالم يبرر إهمال المناطق الأقل أهمية في حسابات السياسة الأميركية، وبالتالي، على الولايات المتحدة التعامل مع الأزمات التي تنشأ في هذه المناطق بطريقة فاعلة، تمتزج فيها الأدوات المتاحة كلها، وتتأثر بتعريف المصالح أو التهديد الذي تتعرض له الولايات المتحدة، والجهة التي يحصل منها هذا التهديد. لكن الأزمات التي أوجدتها موجة «الإرهاب» العالمي أدخلت تطورات عدة إلى الاستراتيجية الأميركية في التعاطي مع الأزمات الدولية، وأحدثت قواعد جديدة لإدارة الأزمات الدولية ترتبط بالظروف التاريخية التي مر بها العالم.

أ- الأزمات الدولية في أثناء الحرب الباردة

طبعت مرحلة الحرب الباردة رؤيتين استراتيجيتين لإدارة الأزمات الدولية من وجهة النظر الأميركية: **الاستراتيجية الأولى** تنطلق من مبادئ نظرية الواقعية السياسية، وترتكز على مبدأ توازن القوة في إدارة الأزمات الدولية بين المعسكرين الغربي بقيادة الولايات المتحدة، والمعسكر الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفياتي.

ركزت هذه الاستراتيجية على الاحتواء والردع (Containment and Deterrence) للحفاظ على ميزان القوة، بعد أن تقدمت الولايات المتحدة في أواخر عام 1945 لملء الفراغ الناجم عن ضعف بريطانيا العظمى وانهيار النظام الأوروبي حيث توفر ثقلًا موازيًا لثقل الاتحاد السوفياتي.

مثّل مفهوم الاحتواء حجر الزاوية في هذه الاستراتيجية الذي هدف إلى حرمان الاتحاد السوفياتي من القدرة على توسيع دائرة نفوذه، عبر الوسائل كلها اللازمة لذلك، بما فيها التدخل العسكري في عدد من المناطق: كوريا

---

(105) لمزيد عن تقسيم العالم إلى مناطق جيوستراتيجية: زبيغنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى: الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية**، ترجمة أمل الشرقي (عمان: الدار الأهلية، 1999)، ص 47-67.

وفيتنام، أو عبر التحالفات في أوروبا والشرق الأوسط. كما كان الردع النووي حجر الزاوية الآخر في هذه الاستراتيجية لإدارة أزمات العالم ومنعها من الانفجار[106]. وتفترض هذه الاستراتيجية نظامًا مرنًا من المشاورات والاتفاقات لحل الأزمات؛ ذلك أن القوى العظمى على الرغم من تضارب استراتيجياتها ومحاولة فرض رؤيتها على العالم من خلال حلفائها تعامل بعضها بعضًا على أساس الاحترام المتبادل، بما لا يؤدي إلى الإضرار بمصالحها الحيوية[107]. وبما أن الحرب الشاملة بين المعسكرين أمر لا يمكن التفكير فيه، فإن السلوك السياسي الموزون وتوازن القوى وفّر في تلك الفترة إدارة واقعية للأزمات الدولية، حيث منعها من الانفجار الذي قد يؤدي إلى الحرب الشاملة، ما وفّر قدرًا ما من الاستقرار على الرغم من المنافسة المحمومة بين الطرفين.

من ناحية أخرى، اتبعت الولايات المتحدة استراتيجية موازية تتمثل بالسعي إلى بناء العلاقات السياسية بالاعتماد على اقتصادات السوق المتكاملة ودعم فتح الأسواق. ففي حين كانت الاستراتيجية الواقعية تهدف إلى مواجهة القوة السوفياتية هدفت الاستراتيجية الليبرالية إلى الحيلولة دون العودة إلى التكتلات الإقليمية وإيجاد مناطق موازية اقتصاديًا قد تؤدي دورًا ما في الضغط على المصالح الأميركية وتعقّد الأزمات التي تتطلب عاملًا اقتصاديًا أو ماليًا لإدارتها، ما أنتج في فترة الحرب الباردة ائتلافًا دوليًا من الدول الصديقة للولايات المتحدة ترتبط في ما بينها بوساطة الأسواق والمؤسسات والشراكات الأمنية[108].

استخدمت الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة، بمهارة، الردع وتوازن القوى وسياسات الأسواق الحرة، إضافة إلى استخدام دبلوماسية نشطة على

---

(106) للمزيد عن الردع النووي ودوره في إدارة الأزمات في تلك الفترة التاريخية، انظر: هنري كيسنجر، مذكرات كيسنجر في البيت الأبيض، 1968-1973، ترجمة خليل فليحان، 4 ج، ط 5 (دمشق: دار طلاس، 1999)، ج 3، ص 468-487.

(107) المصدر نفسه، ج 2، ص 70-71.

(108) جون أكنبري، «طموح أميركا الإمبريالي،» شؤون الأوسط، العدد 110 (ربيع 2003)، ص 23.

أعلى المستويات في معظم الأزمات التي عصفت بتلك الحقبة. كما استخدمت ببراعة دبلوماسية القنوات الخلفية والعلاقات الشخصية والثقة التي ربطت بين مسؤولي الصف الثاني في الإدارات المختلفة ونظرائهم في الطرف الآخر، إضافة إلى الجمع بين تطمين الأصدقاء والأنداد عبر القنوات السرية.

تُعد أزمة انهيار جدار برلين في عام 1989 المثال الأبرز على فاعلية التجاوب والحزم والدبلوماسية السرية والعلنية واستخدام القنوات الخلفية ودبلوماسية الصف الثاني وتوزيع الأدوار بين مؤسسة الرئاسة ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع، في إنجاح انهيار جدار برلين وإعادة توحيد ألمانيا التي كان ينظُر إليها بقلق أصدقاءُ الولايات المتحدة وعدوّها التقليدي[109].

بعض الدراسات التي تناولت السياسة الأميركية لإدارة الأزمات الدولية في الحرب الباردة ركّز على سلوك الرئيس الأميركي الشخصي في إدارة الأزمات الدولية؛ ففي دراسة دان كالدويل (Dan Caldwell) عن النموذج الأميركي في إدارة الأزمات الدولية[110] ركّز على سلوك الرئيس خلال أزمة الصواريخ الكوبية في عام 1962، إضافة إلى توزيع الأدوار وتشارك المعلومات بين وزارة الدفاع والاستخبارات ووضعها في تصرف الرئيس الذي اتخذ أسلوبًا محددًا جمع بين التهديد والردع والمفاوضات المباشرة مع الخصم. وخلُص إلى سبعة مبادئ تحكم المنهج الأميركي في إدارة الأزمات الدولية[111]:

- الافتراض المسبق بأن كل أزمة هي أزمة قابلة للحل.

- مع بداية أي أزمة تبدأ نزعة قوية لتجاهل الخطط والتوقعات المسبقة.

- خلال الأزمة على الرئيس أن يرئس مجموعة إدارة الأزمة، على أن يكون عدد محدد من المستشارين في هذه المجموعة التي تتولّى هذه الأزمة.

---

(109) لمزيد عن معالجة الولايات المتحدة أزمة انهيار جدار برلين، انظر: روس، ص 45-66.

(110) Dan Caldwell, «The Cuban Missile Affair and the American Style of Crisis Management,» (Washington, DC, March 1989), p. 49.

(111) المصدر نفسه، ص 50-54.

- إن استبعاد العناصر التي تكون أفكارهم غير متوافقة مع المزاج العام خلال الأزمة خيار صائب.

- على الرئيس أن يُمارس في الأزمة إدارة مباشرة على عمليات الوحدات العسكرية وتحركاتها.

- على صنّاع القرار الأميركي أن يحافظوا في الأزمات على قنوات اتصال شخصية مع الأطراف الأخرى.

- على الولايات المتحدة أن ترفع في الأزمات الكبرى وفي مرحلة محددة درجة جهوزية أسلحتها النووية لوضع الخصم في موقف حرج.

تُبيّن دراسة كالدويل أثر العوامل الشخصية والسيكولوجية في إدارة الأزمات، وأثر استخدام القوة وقنوات الاتصال السرية والعلنية والدبلوماسية جنبًا إلى جنب في إدارتها الأزمات في فترة الحرب الباردة، وعدَّت أن جميع ما يؤثّر في الأمن القومي الأميركي هو أزمة تهم الولايات المتحدة، وأن الأمن القومي للولايات المتحدة لا يقع داخل حدودها بل خارجها[112]. كما نظرت إلى نزاعات العالم كلها على أنها تؤثّر في الأمن الأميركي، وبناءً عليه، فإن على الولايات المتحدة أن تتوجه إلى كل نقطة ساخنة في العالم لتُعالج أزماتها.

ب - الأزمات الدولية بعد الحرب الباردة

شكلت نهاية الحرب الباردة مناسبة لإعادة صوغ بعض مفاهيم العلاقات الدولية، مثل التوازن والردع النووي، ما انعكس على بعض المفاهيم وآليات العمل السابقة في مجال إدارة الأزمات الدولية. وهكذا، فإن التغيير الذي مس معالم الحياة الدولية كلها بعد نهاية الحرب الباردة، كان لا بد له من التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في بعض النظريات والأفكار والممارسات. وإذا

---

(112) طلحة جبريل، «سياسة الأمن القومي.. هل يختلف أوباما عن بوش،» الشرق الأوسط (لندن)، 12/ 6/ 2009.

ما سلّمنا بأن التطورات المتسارعة على الساحة الدولية أدت إلى نشوء نظام جديد اختلت فيه موازين القوى لمصلحة الولايات المتحدة، ما أنتج نظامًا جديدًا بمفاهيمه الخاصة ونظرياته بعد غياب التوازن الاستراتيجي، وهو ما منح للولايات المتحدة فرصة لترسيخ نظرتها في شأن أزمات العالم وتأثيرها المباشر في الولايات المتحدة. ذلك كله أتى جراء تفكك الاتحاد السوفياتي والخوف من انتشار الأسلحة النووية، إضافة إلى محاولة إبقاء أوروبا داخل المنظومة الأميركية بعد زوال التهديد السوفياتي عنها.

حملت نهاية الحرب الباردة في طياتها تحولًا في تموضع الأزمات الدولية وأسبابها؛ فبعد أن كانت تنبع من مصدر واحد أو عدوٍ محدد هو الاتحاد السوفياتي السابق، أصبحت تكمن في نشأة ما سمّاه مستشار الأمن القومي الأميركي (1993-1997) أنطوني ليك (Anthony Lake) بـ «دول الارتداد» (Backlash States)، أي الارتداد عن النظام العالمي الجديد[113].

تنتج الأزمات - بحسب هذا الطرح - من غياب الضبط الذي من آثاره خروج عدد متزايد من الدول على «قواعد التأهيل الدولية» (International States Socialization) التي تصوغها الدول الأقوى، خصوصًا الولايات المتحدة الأميركية.

إذًا، لم يكن التغير الذي طرأ على الأزمات الدولية بعد الحرب الباردة في مفهوم الأزمة الدولية، وإنما في بعض مظاهرها المرافقة، ومنها خروج نطاق الأزمات الدولية من مناطق النفوذ المتبادلة في مراحل الحرب الباردة إلى نطاقات أخرى: «دول الارتداد»، أي الدول التي أصبحت بعد الحرب الباردة من وجهة النظر الأميركية مصدر الأزمات الدولية بدلًا من الاتحاد السوفياتي.

أوجد التغير السابق في بيئة العلاقات الدولية وخروج الولايات المتحدة منتصرة من الحرب الباردة وتزعّمها العالم، فهمًا سياسيًا جديدًا تبنّاه صنّاع

---

(113) فؤاد نهرا، «مفهوم الأزمة الدولية في النظام العالمي الجديد،» معلومات دولية (دمشق)، العدد 57 (1998)، ص 8.

القرار في الولايات المتحدة يتمحور حول أهمية التشاور وبناء التحالفات في مواجهة أزمات العالم، ومحاولة كسب المزيد من الحلفاء الذين يُقرّون بقيادة الولايات المتحدة السياسية والثقافية للعالم. وبدا ذلك واضحًا في المعالجة الأميركية لأزمة احتلال العراق الكويت في عام 1991، وأكد هذا المبدأ بوش الأب بقوله: «إن أركان النظام الدولي الجديد هي تسوية المنازعات بالوسائل السلمية والتضامن الدولي في مواجهة العدوان»[114]. لذلك، حاولت الولايات المتحدة في المرحلة الأولى التي تلت الحرب الباردة قيادة العالم بواسطة أدوات سياسية ودبلوماسية، والتشاور مع الدول الأخرى، والعمل ضمن مؤسسات المجتمع الدولي لمواجهة أزمات العالم بعد أن حسمت زعامتها الدولية، مُستغلة مظلة المجتمع الدولي لتوجيه السياسات الدولية بما يخدم مصالح أمنها القومي. لكن، في المقابل، أفهمتْ الإداراتُ المتعاقبة العالمَ أن الولايات المتحدة مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي بما لا يتعارض مع مصالحها، كما أنها على استعداد لتجاهل ذلك كله في حال أضرّ ذلك بمصالحها الأمنية أو الحيوية. وورد في دراسة عن استراتيجية الردع ما بعد الحرب الباردة، صدرت عن القيادة الاستراتيجية الأميركية في عام 1995 «أنه لمن المؤذي تصوير أنفسنا وكأننا عقلانيون جدًا وأصحاب رؤوس باردة، إذ إن الولايات المتحدة يمكن أن تُصبح غير عقلانية وحقودة إذا هوجمت مصالحها الحيوية»[115]. لكنها مع هذا هي بحاجة إلى الدعم الدولي لتصرفاتها على الساحة الدولية بما يُعطيها الشرعية الأخلاقية والسياسية لقيادة العالم، فهي بحاجة إلى بناء التحالفات والتصويت داخل المنظمات الدولية لمصلحتها، وهي تُدرِك صعوبة المواءمة بين العمل المنفرد والقيادة الثقافية للعالم[116].

---

(114) مفيد نجم، «النظام الدولي الجديد: الإمكانات وغياب الإستراتيجية والمعايير،» الفكر السياسي، العددان 4-5 (شتاء 1998-1999)، ص 207.

(115) ناصر ونوس، «توسيع الهيمنة الأميركية بأي وسيلة ممكنة (ميشيل ألبرت يحاور نعوم تشومسكي)،» مجلة دراسات إستراتيجية (جامعة دمشق)، العدد 5 (صيف 2002)، ص 174.

(116) Kristin M. Lord, *Voices of America: U.S. Public Diplomacy for the 21st Century* (Washington, DC: Brookings, 2008), on the Web: <www.brookings.edu>.

من أبرز الأمثلة على رؤية الولايات المتحدة الجديدة لأزمات العالم أزمة احتلال الكويت وحرب الخليج في عام 1991، حيث يمكن استخلاص عدد من القواعد التي حكمت السياسة الأميركية في تلك المرحلة؛ فخلال الساعات الأولى من الأزمة أعلن بوش الأب أن الولايات المتحدة ستقوم إما وحدها أو بالتعاون مع آخرين بالتحرك لضمان إخراج القوات العراقية من الكويت، كما سعت إلى وضع إطارٍ من الإجماع الدولي في شأن رفض خطوة احتلال الكويت، واستخدام مجلس الأمن للتعبير عن هذا الإجماع، إضافة إلى استخدام الدبلوماسية المكثفة والاتصالات الشخصية مع قادة العالم لحشد التأييد للخطوات الأميركية المقبلة.

ميّز الاستراتيجيةَ الأميركيةَ لإدارة الأزمات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة مبدأُ العمل الجماعي عندما يكون ذلك ممكنًا، والعملُ الفردي عندما يكون ذلك ضروريًا[117]. وتحت ثقل هذا المبدأ طوّعت الولايات المتحدة أجهزة الأمم المتحدة، وبنَت تحالفات عريضة استمرت حتى موجة «الحرب على الإرهاب».

المثال الآخر لسياسة الولايات المتحدة في إدارة الأزمات الدولية بعد الحرب الباردة: كوسوفو وأزمة البوسنة؛ إذ انزلقت يوغوسلافيا إلى النزاعات الداخلية والتفكك منذ عام 1991، وتمثلت النظرة الأميركية إلى الوضع في يوغسلافيا برؤيتين: **الأولى** كانت رؤية إدارة بوش الأب التي مثّلها قول وزير خارجيته جيمس بيكر: «كان النزاع في يوغسلافيا مستعصيًا، لكنه كان صراعًا إقليميًا، وكان لميلوسوفيتش مطامع مثل صدام حسين، لكن صربيا لا تملك إمكانات العراق، ولا قدرة التأثير في مصالح أميركا الحيوية»[118]. وبحسب هذه الرؤية كان للولايات المتحدة أولويات أخرى تتمثل بمرحلة التحول في

(117) نعوم تشومسكي، الدول المارقة: حكم القوة في الشؤون الدولية، ترجمة محمود علي عيسى (دمشق: دار الكتاب العربي، 2003)، ص 9.

(118) James A. Baker and Thomas M. DeFrank, *The Politics of Diplomacy: Revolution, War, and Peace, 1989-1992* (New York: Putnam, 1995), p. 636.

الاتحاد السوفياتي وحرب العراق ومحاولات وضع أطراف صراع الشرق الأوسط على طاولة المفاوضات وإطلاق عملية سلام مدريد. كما أن إدارة بوش الأب فضّلت التخلي عن معالجة هذه الأزمة لإثبات ضعف النظام الأوروبي في إدارة الأزمات حتى في القارة ذاتها بعد موجة التفاؤل التي سادت القارة الأوروبية بما تستطيع أوروبا تحقيقه. من جهة أخرى، كانت رؤية هيئة الأركان المشتركة، ورئيسها كولن باول في شأن خطورة التدخل العسكري في حرب أهلية، والانجرار نحو مستنقع من العمليات العسكرية التي يعرف كيف تبدأ، ولا يعرف كيف ستنتهي.

أما الرؤية الثانية فكانت رؤية الإدارة القادمة إلى البيت الأبيض، رؤية المرشح الرئاسي في ذلك الوقت بيل كليتنون الذي كان يدعو إلى سياسة «الرفع والضرب»، أي رفع حظر السلاح عن البوسنيين وضرب القوات الصربية باستخدام قوة جوية مكثفة. إلا أن هذه الرؤية لم تُطبّق حتى عام 1995، كما رافقها أيضًا دبلوماسية موازية تمثّلت بفريق مفاوض على الأرض يمتلك الصلاحيات اللازمة كلها للوصول إلى حل هذه الأزمة[119]. لذا كانت هذه الرؤية للأزمة في البلقان تقوم على عدّها أزمة تُهدد المصالح الأميركية - في حين لم ترَ إدارة سلفه الأمر كذلك - واتُّخِذ القرارُ بالتدخل الفاعل فيها من خلال تحالف دولي داعم. وتمت في هذه الأزمة مزاوجة القوة والدبلوماسية، فمورس ضغط كبير على الحلفاء الأوروبيين، وضربات عسكرية على مواقع الصرب تمهيدًا لجولات المفاوضات، وأحدثت ضغطًا مكثفًا على أطراف الأزمة، وقدّمت مكافآت على التصرفات الإيجابية، ووظّفت قنوات الاتصال وجمع المعلومات وتحليل مواقف الأطراف المختلفة وتوجهاتها أفضل توظيف، ما مكّن ريتشارد هولبروك (Richard Holbrooke)، مبعوث الولايات المتحدة لهذه الأزمة، من جمع الأطراف المختلفة في ما عُرِف بمفاوضات دايتون.

---

(119) للمزيد انظر: روس، ص 67-95.

انطلقت إدارة كلينتون في معالجتها هذه الأزمة من اعتبارات حماية المصالح الأميركية ومفهوم التدخل الإنساني الذي يُدافع عنه أنصار الليبرالية في السياسة الخارجية. وعلى الرغم من التحفظ الشديد على استراتيجية الولايات المتحدة هذه وانتقائيتها من عدد من المحللين والمفكرين السياسيين[120]، لكنها تُعدّ أحد أعمدة النظرة السياسة إلى العالم وأزماته بعد انتهاء الحرب الباردة من التيار الليبرالي الأميركي.

ج- الأزمات الدولية بعد 11/ 9

صاغت حوادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 من جديد أدوات الاستراتيجية الأميركية تجاه الأزمات الدولية، وبرزت مفاهيم جديدة إلى السطح كانت طي الأوراق البحثية وتوصيات مراكز الأبحاث، كل ذلك ترافق مع وصول إدارة جمهورية إلى البيت الأبيض تُعلي شأن القوة وتنظر إلى العالم باعتباره مكانًا خطرًا يجب التعامل معه بما يُمثله من خطر. وأول مرة تُضرب أرض الولايات المتحدة منذ الحرب الإسبانية - الأميركية في عام 1898، ما أطلق موجة من التفكير اليميني المستند إلى فكر المحافظين الجدد بأن أميركا ضحية بريئة لأعمال الشر التي تعصف بالعالم.

موجة التفكير هذه أطلقت أيضًا نظرة جديدة إلى ما يجب على الولايات المتحدة عمله في خضم الأخطار التي تفرضها المرحلة الجديدة، هذه النظرية أطلقها نائب الرئيس في ولاية بوش الابن ديك تشيني، تقول هذه النظرية إن على الولايات المتحدة أن تتحرك لمواجهة الأخطار حتى لو كان احتمال وقوعها واحد في المئة، ويجب التعامل مع هذا الاحتمال كما لو كان مؤكدًا[121].

هكذا، منذ حوادث أيلول/ سبتمبر 2001 برز افتراق واضح بين العقيدة الأميركية المعتَنقة منذ نهاية الحرب الباردة التي تقول بضرورة قيادة العالم من خلال الإقناع الذي يرافقه الضغط والحوافز، والعمل ما أمكن ضمن قواعد

---

(120) انظر: تشومسكي، ص 49-71.

(121) سسكند، ص 75.

القانون الدولي ومؤسساته، وبناء التحالفات الداعمة للتوجهات الأميركية في إدارة أزمات العالم، وما بين العقيدة الجديدة التي تنظر إلى القوة باعتبارها ضامنًا للمصالح الأميركية والأمن الأميركي، وأن الاتفاقيات الدولية باتت تشكل قيودًا على السياسة الخارجية الأميركية. لذلك، ليس على الولايات المتحدة أن تبذل جهدًا داخل الأمم المتحدة لحل أي أزمة، أو التفكير في تكوين تحالفات قد تُثقل قدرتها على المبادرة الفاعلة حيال الأزمات الدولية؛ فالأزمات كانت في الماضي تؤثر في مصالحها وأمنها في الخارج، أما اليوم فتمثل تهديدًا لأمنها الداخلي وسيادتها وموقعها في العالم. وهي ليست مُلزمة - بحسب هذه النظرة - بأخذ رأي المجتمع الدولي في ما يتعلق بأمنها وسيادتها الداخلية. ومنذ أن رأى الأميركيون أنفسهم ضحية سلكت سياسة رئيسهم بخُطى متسارعة طريق الترهيب واعتماد لغة القوة، واختار مؤيدوه من المحافظين الجدد أن يعززوا تسويغًا للسياسة المذكورة، فكرة المواجهة بين «الخير» و«الشر»[122].

أثّرت المُعطيات السابقة في صورة الولايات المتحدة في الخارج وفي تحالفاتها، ما أبرز اهتمامًا كبيرًا لدى منظري السياسة الخارجية بأهمية تنشيط الدبلوماسية العامة الأميركية، لكسب العقول وتغليف استراتيجيتها بدبلوماسية مكثفة تُقلل من استفزاز العالم بما بات يُعرف بالهيمنة والتفرد الأميركيين.

بعد موجة التعاطف مع الولايات المتحدة، وما وصف بأنه تضامن غير مشروط من الحلفاء، وصل الأمر إلى موجة عداءٍ استلزمت تغييرًا في السلوك السياسي وإعادة التفكير في الكيفية التي تصوغ فيها أميركا سياستها الخارجية تجاه أزمات العالم. وأتى ذلك واضحًا في التوصيات التي قدمها تقرير مجلس العلاقات الخارجية الأميركي: «استراتيجية لإعادة تنشيط الدبلوماسية العامة الأميركية»[123] الذي جاء فيه أن على السياسة الخارجية أن تكون أكثر حساسية لشواغل الدبلوماسية العامة، وبالتالي دمج عناصر الدبلوماسية العامة في مراحل

---

(122) متري، ص 90-91.

(123) بيتر بيترسون وأدوارد دجيرجيان، «استراتيجية لإعادة تنشيط الدبلوماسية العامة لأمريكا»، المستقبل العربي (بيروت)، السنة 26، العدد 297 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2003)، ص 89-102.

صنع القرار الأميركي، وأن تكون الولايات المتحدة أكثر استعدادًا لسماع الرأي العام الأجنبي، وأن تحشد في سبيل كسب الرأي العام لخطواتها في العالم الأدوات المتاحة كلها، الثقافية والإعلامية والاقتصادية، إضافة إلى تنشيط التواصل مع مجتمعات العالم.

حاولت إدارة بوش خلال فترتها الرئاسية الثانية تطبيق بعض هذه التوصيات، لكن التوجّه العام لها بقي متمثلًا بتغليب دبلوماسية القوة على قوة الدبلوماسية في معالجة الأزمات الدولية نتيجة تأثير المحافظين الجدد في الإدارة. وإذا ما كان من غير الصواب اعتبار أنهم يُمارسون نفوذًا مطلقًا على توجهات إدارة بوش، فإنه من الخطأ إنكار دورهم. ويعتبر المحافظون الجدد أن السياسة الخارجية ليست هدفًا بحد ذاتها، وأن هدفهم النهائي هو تسريع الوصول إلى بيئة عالمية تتمكن فيها الولايات المتحدة من السيطرة على العالم والالتفات إلى تحسين حياة الأميركيين وحماية أمنهم.

مع ظهور تيار المحافظين الجدد وتأثيره في إدارة بوش ظهر تيار الليبرالية الجديدة الذي أثّر في إدارة أوباما الديمقراطية[124] حيث اعتمدت الإدارة الجديدة فلسفة الليبرالية الجديدة في مجال الشؤون الخارجية المتمثلة بالتدخل لنشر «القيم الديمقراطية» في العالم، واستخدام الأدوات الكفيلة بإنجاح هذا التدخل بما فيها القوة إن لزم الأمر، لكن عبر حسابات دقيقة لمتى وكيف تُستَخدَم، وحشد تأييد دولي خلف الولايات المتحدة لتنفيذ سياساتها في مناطق الأزمات المشتعلة. كما أبقت هذه الفلسفة على مفهوم الحرب الاستباقية، لا الوقائية التي روّج لها تيار المحافظين الجدد، وذلك عبر استباق التهديدات لأمن ومصالح الولايات المتحدة، وليس شن الحروب لمجرد الإحساس بخطر ما قد يؤثّر في أمن الأميركيين ومصالحهم.

---

(124) ربما تكون أبرز إشارة على تبني أوباما النظرية الليبرالية الجديدة تعيينه دنيس روس مستشارًا له للسياسة الخارجية، حيث يُعدّ روس أحد أبرز منظري الليبرالية الجديدة. إضافة إلى البيئة الثقافية التي نشأ فيها أوباما وسلوكه التصويتي في فترة تمثيله ولاية ألينوي في مجلس الشيوخ. لمزيد عن سلوكه التصويتي في مجلس الشيوخ، انظر: Martin Dupuis and Keith Boeckelman, *Barack Obama, the New Face of American Politics*, Women and Minorities in Politics (Westport, Conn.: Praeger, 2008), pp. 99-100.

تُشير الممارسة السياسية الأميركية في إدارة الأزمات الدولية منذ الحرب الباردة وصولًا إلى الحرب على «الإرهاب» إلى تطور ملحوظ أثّر في أسلوب النظرة الأميركية إلى الأزمات الدولية ومحدداتها وطريقة إدارتها، فما عادت الأزمات الدولية تنشأ نتيجة التنافس المحموم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق على مواقع النفوذ في العالم، أو نتيجة تضارب المصالح بينهما، بل أصبحت في المرحلة التي تلت انهيار الاتحاد السوفياتي تتركز في البيئة المضطربة التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة في منطقة البلقان، وعددٍ من الدول الأخرى في جواره الجغرافي. ومن ثم أتت حوادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 لتُعاود تحديد قوس الأزمات في المناطق أو المنطقة التي يعتقد أنها قد تشكل بيئة مواتية للنشاط «الإرهابي» الموجّه ضد المصالح الأميركية في العالم وضد أمنها الداخلي. وبذلك احتلت منطقة الشرق الأوسط الصدارة في النظرة الأميركية إلى الأزمات الدولية، فبدت الرؤى السياسية للمحافظين الجدد والليبراليين الجدد كما لو أنها فصلت تحديدًا للتلاؤم مع أهمية منطقة الشرق الأوسط وحساسيتها وأزماتها. وترافق ذلك مع سلسلة من التطورات في الرؤية السياسية الأميركية تجاه الشؤون الخارجية وأزماتها، اعتمادًا على قضيتين رئيستين: الحاجة التي فرضتها التطورات الدولية لإيجاد هذا الحراك في الممارسة السياسية إزاء الأزمات الدولية؛ والحراك الثقافي والفكري داخل الولايات المتحدة ذاتها، وإنتاج أو تطوير نظريات ثقافية ذات أبعادٍ سياسية تهتم بإعلاء المصالح الأميركية وضمان نموذج الحياة والأمن للأميركيين.

شكل هذا الحراك الثقافي بيئة سياسية مواتية لتفسير النظرة الأميركية إلى العالم وشؤونه الدولية، فضلًا عن أزماته. فتأثرت منطقة الشرق الأوسط بهذه الرؤى أكثر من غيرها من المناطق نتيجة عددٍ من القضايا البنيوية التي تدخل في تركيب المنطقة وتتأثر بها من جهة، ومن جهة أخرى تزايد الاهتمام الأميركي بإعادة صوغ واقع الشرق الأوسط وما رافقه من سياسات مرتجلة وأيديولوجية بعد أن غدا «الإرهاب» عاملًا إضافيًا يدفع باتجاه نمو الاهتمام الأميركي بالمنطقة.

الفصل الثاني

الأزمات الدولية في الشرق الأوسط

ساهمت مجموعة من العناصر التاريخية والدينية والسياسية والاجتماعية في صوغ هوية الشرق الأوسط المعقدة، ما أكسبه ثراءً ثقافيًا أثار مطامع الدول الكبرى، إلى جانب الثراء المادي المتمثل بمنابع الطاقة والموقع الجيوسياسي. وورد مصطلح الشرق الأوسط[1] في عدد من الدراسات الأكاديمية والسياسة الغربية، إلا أن تحديد المنطقة الجغرافية التي يعنيها هذا المصطلح ظل تابعًا لرغبة الجهة التي تتناول هذه المنطقة من العالم، فتمتد أحيانًا لتشمل حيزًا كبيرًا من الدول، وتتقلّص في أحيان أخرى لتشمل مناطق محددة. ومع صعوبة التحديد العلمي الدقيق لمصطلح الشرق الأوسط جغرافيًا، يشير مُعظم الدراسات إلى المنطقة الممتدة من أفغانستان إلى المغرب على أنها الشرق الأوسط، ويشمل هذا المصطلح في ما يشمله الدول العربية، إضافة إلى تركيا وإيران وأفغانستان وباكستان و«إسرائيل». وتشترك هذه المنطقة بعدد من المزايا الجيوسياسية والديموغرافية والإثنية والدينية، حيث تتلاقى وتتشابك فيها مصالح الدول الكبرى، وتتموضع فيها أبرز حالات التوتر التي تحولت، أو هي في طريقها إلى التحول، إلى أزمات معقدة نتيجة العوامل السابقة. إضافة إلى احتوائها موارد مهمة للطاقة تُغذي اقتصادات الدول الصناعية الكبرى في العالم، ما أضاف عاملًا آخر إلى أهمية هذه المنطقة، وساهم في تعقّد أزماتها ومشكلاتها.

يشير بعض دارسي العلاقات الدولية إلى أن منطقة الشرق الأوسط هي إحدى أبرز الساحات التي تُمارِس فيها الولايات المتحدة سياستها الخارجية

---

(1) لمزيد عن مصطلح الشرق الأوسط ودلالاته الجغرافية والتاريخية، انظر: حسن عبد العال، «بريطانيا وفكرة الشرق الأوسط،» الفكر السياسي (دمشق)، العددان 11-12 (خريف - شتاء 2001)، ص 163-167.

بهدف الحفاظ على جملة من المصالح المرتبطة بهذه المنطقة على وجه التحديد، والتي تشكل أيضًا ساحة اختبار لنظرتها إلى علاقاتها مع باقي الدول الكبرى والإقليمية. وارتبطت هذه السياسة إلى حدٍ بعيد بمجمل المزايا الجيوسياسية والديموغرافية والإثنية والدينية، واستخدمت الإدارات الأميركية المختلفة (جمهورية أكانت أم ديمقراطية) في سياستها تجاه أزمات المنطقة هذه العوامل. وتنبع ضرورة عرض هذه العوامل من اعتماد السياسية الأميركية عليها في بعض تكتيكاتها لإدارتها الأزمات في المنطقة.

أولًا: العوامل المساعدة في نشوء الأزمات الدولية في الشرق الأوسط

يتشكل جوهر أزمات الشرق الأوسط من عنصرين أساسيين: ينبع الأول من عوامل داخلية تتأثر بتركيبة المنطقة الديموغرافية والإثنية والدينية، وعدد آخر من العوامل المرتبطة بالإصلاح السياسي، والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية المرافقة لها. أما الآخر، فيتعلق بالتدويل العميق للمنطقة، والظاهرة الأبرز المرافقة لهذا التدويل هي العسكرة المتنامية للمفاهيم التي تتعاطى مع أزماته الموجودة أصلًا أو التي يُتوقع نشوؤها؛ فالتدويل المترافق مع النظرة المستمدة من العنف لإدارة أزمات الشرق الأوسط أدى إلى ارتكاس أزمات المنطقة وتمدّدها إلى خارج مناطق نشوئها، وعبّر عن ذلك ما رافق حوادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 من حرب على «الإرهاب» أصبحت عرضًا من أعراض « فيض» الأزمات خارج حدود المنطقة.

1 - أثر العوامل الديموغرافية والإثنية والدينية

أ- العوامل الديموغرافية

تشترك منطقة الشرق الأوسط في عدد من القواسم المشتركة الديموغرافية والإثنية والدينية ساهمت إلى حد كبير في تعقيد أزمات المنطقة وجعلها مستعصية على الحل في كثير من الأحيان؛ فالشرق الأوسط - بحسب عدد من الدراسات

الاجتماعية - يواجه مشاكل مستعصية تتعلق بمشاركة الشباب في بناء المجتمع، إضافة إلى مشكلات التزايد السكاني وموجات البطالة والتعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتشترك دول الشرق الأوسط كلها في عدد من هذه المشكلات التي تؤثّر في صناعة القرار السياسي في هذه الدول، وتزيد من احتمالات تدخل الدول والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية الدولية في شؤونها. الأمر الذي أغراها لتقديم دراسات وتوصيات تتمحور حول التنمية والتعليم والرعاية الصحية في الشرق الأوسط، وتركز بشكل كبير على قضايا الشباب[2] أكثر من أي منطقة أخرى في العالم. ولا شك في أن أهمية المنطقة الاستراتيجية بالنسبة إلى الدول الكبرى ومستويات التنمية المنخفضة فيها هي من أبرز الأسباب التي تدفع هذه الدول إلى محاولة عرض رؤيتها لحل هذه المشكلات، أو النظر بعين القلق إلى منطقة تتعقد أزماتها نتيجة النمو الديموغرافي ومشكلات الشباب، ما يؤثّر في بيئة الاستقرار السياسي في المنطقة[3].

أشارت إلى هذه المشكلات كلها وأقرت بها تقارير التنمية البشرية العربية، لكنها ترى أن أزمات هذه المنطقة الموجودة نتيجة تأثير العوامل الخارجية هي ما يعوّق فرص النمو والحكم الرشيد ونوعية التعليم والوظائف. وفي هذا الصدد يؤكد تقرير المعرفة العربي لعام 2009 أن أهم التحديات التي تواجهها المنطقة تتلخص في الإصلاح المؤسسي والحكم الرشيد وتوفير فرص العمل والتنوّع في نُظم الاقتصاد. لكن التقرير يتبنّى فرضية أن للاحتلال والنزاعات والأجندات الخارجية بالغَ الأثر في إعاقة الوصول إلى مجتمع المعرفة في

---

(2) للمزيد، انظر: Navtej Dhillon and Tarik Yousef, eds., *Generation in Waiting: The Unfulfilled Promise of Young People in the Middle East* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2009), p. vii.

(3) هذه الفرضية هي من وجهة النظر الغربية التي تقول إن تحقيق التنمية والإصلاح السياسي وفرص العمل ستُحقق الاستقرار السياسي وتقلل من احتمالات الأزمات في المنطقة، أو تدفع باتجاه حلها. للمزيد، انظر: المصدر نفسه، ص 240-241؛ Hilary Silver, «Social Exclusion: Comparative Analysis of Europe and Middle East Youth,» (Working Paper; 1, Wolfensohn Center for Development at the Brookings Institution, Washington, DC; Dubai School of Government, Dubai, 2007), pp. 5-48, and Daniel Egel and Djavad Salehi-Isfahani, «Youth Exclusion in Iran: The State of Education, Employment and Family Formation,» (Middle East Youth Initiative Working Paper; 3, Wolfensohn Center for Development, School of Government, Washington, DC, September 2007), pp. 37-38.

المنطقة؛ إذ إنها تضرب البيئات التمكينية لإقامة مجتمع المعرفة في الصميم[4]. ولا يغفِل التقرير أثر جمود الإصلاح السياسي في البيئة التمكينية نحو مجتمع المعرفة، ويُقر بأن الإطار النظري للوصول إلى هدف التقرير هو تضافر عوامل عدة، منها الإصلاح السياسي وترشيد نظام الحكم. لكنَّ السؤال هنا: هل ساهمت أزمات المنطقة في الوصول إلى هذا الوضع من معدلات التنمية المتدنية وإرجاء بناء مجتمع المعرفة[5]؟ أم أن هذا الواقع ساهم في زيادة تعقيد هذه الأزمات ونشوء أزمات ارتدادية عنها في مختلف دول الشرق الأوسط؟

ربما تبدو الإجابة عن هذا السؤال مُعقّدة لأنها تُشكّل عوامل إضافية للحل أو الفشل في إدارة هذه الأزمات، أو حتى نشوء أزمات جديدة نتيجة التدخلات والمشاريع الخارجية في هذا المجال، وعلى رأسها المشاريع الأميركية تحت مسمى «دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط». ويضطلع بهذه المهمة عدد من المؤسسات والوكالات الأميركية الحكومية وغير الحكومية يبلغ عددها أكثر من ثلاثين مؤسسة ووكالة. وتتلقف هذه المؤسسات مشكلات التنمية والإصلاح السياسي والتعليم والشباب في الشرق الأوسط، لتقدم رؤى وبرامج محددة لمعالجتها، وتشترط لذلك عددًا من القضايا التي تدخل في صميم السيادة لدول المنطقة، كما أنها تفرض نمطًا محددًا من السياسات والتمويل على حكومات المنطقة، يزداد في حالة الإدارات الديمقراطية التي تصل إلى الحكم في الولايات، بينما لا يوليها الجمهوريون عادة الأهمية[6].

ب- العوامل الإثنية والدينية

يضاف إلى التعقيد الذي تُضفيه الديموغرافيا إلى أزمات الشرق الأوسط تعقيدًا آخر يتمثل بالمكوّن الإثني لشعوب هذه المنطقة، فمعظم دول المنطقة

(4) تقرير المعرفة العربي للعام 2009: نحو تواصل معرفي منتج (دبي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2009)، ص 11-12.

(5) عن مفهوم مجتمع المعرفة، انظر: المصدر نفسه، ص 26-35.

(6) لمزيد من التفصيل عن هذه المؤسسات وبرامجها وتمويلها، راجع: «فاعلون أميركيون يدعمون الديمقراطية في الشرق الأوسط،» على الموقع الإلكتروني: <www.CarnegieEndowment.org>.

يشهد حالة من حالات التوتر نتيجة تنامي ظاهرة الإحساس الجمعي بالمكوّن الإثني للجماعة، نتيجة ضعف الإحساس بالمواطنة لدى الأقليات الإثنية الموجودة في دول المنطقة، الأمر الذي أنتج ما يُمكن تسميته «المجتمعات المُجزّأة» التي لم يحدث فيها تجانس سكاني في التصرفات الأساسية، والتي بقيت قابلة للتأثر بالتقاليد الانتمائية الوراثية[7]. وأدى غياب «جماعة المواطنين»، أي المؤسسة السياسية الفاعلة المُعبّرة عن تطلّعات المواطنين وهمومهم، إلى أن تطمح كل إثنية لتشكل قومية، وبالتالي فإن نشوب حرب أهلية دائمة هي القدر الوحيد للمنطقة[8]. واستخدمت الولايات المتحدة بعض هذه الحالات لتبرير عددٍ من التدخلات السياسية في المنطقة تحت مُسمّيات حماية الأقليات أو دعم الديمقراطية، ما أدى في كثيرٍ من الأحيان إلى تزايد دور الانتماء الإثني في تشكيل الوعي السياسي لبعض الأقليات في المنطقة، وساهم هذا التدخل في معظم الحالات في تزايد حالة ضغط الأزمات على الأرض.

يؤدي الدين دورًا رئيسًا عند محاولة مقاربة هوية المنطقة ثقافيًا وسياسيًا[9]، ويُمثّل الدين الإسلامي العامل المشترك الأبرز بين معظم شعوب الشرق الأوسط، حتى إن بعض الدراسات اعتبر أن مصطلح الشرق الأوسط ليس إلا تفريغًا

---

(7) جورج قرم، انفجار المشرق العربي: من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق، 1956-2006، ترجمه عن الفرنسية محمد علي مقلد؛ حققه نسيب عون؛ راجعه المؤلف (بيروت: دار الفارابي، 2006)، ص 143.

(8) المصدر نفسه، ص 103.

(9) شكل الدين بشكل عام عاملًا ضعيفًا في الشؤون الدولية لأكثر من ثلاثة قرون خلت، إذ حاول الأوروبيون بعد معاهدة وستفاليا في عام 1648 تقليص تأثيره في السياسة واحتواءه، لكن في الربع الأخير من القرن العشرين انعكست هذه المسيرة باتجاه نهوض جديد للدين عالميًا. ومن أبرز الدول التي نما فيها تأثير الدين في السياسة الولايات المتحدة الأميركية وروسيا التي تحوّلت من دولة علمانية معادية للدين كما في عهد الشيوعيين إلى دولة ترى مركزية الأرثوذكسية في «تأسيس وتطوير روح روسيا وثقافتها». أما في تركيا فوصل إلى الحكم حزب سياسي ذو رؤية وجذورٍ إسلامية في دولة أتاتورك العلمانية القومية. وفي الهند تراجع تصور نهرو عن الهند كدولة علمانية ديمقراطية، ووصل إلى الحكم حزب بهاراتيا جاناتا (حزب الشعب الهندي) الهندوسي الديني. كما تراجع تأثير حزب العمل الإسرائيلي في الحياة السياسية في «إسرائيل»، وازداد تأثير الأحزاب اليمينية الدينية.

لمصطلحٍ أكثر اتساعًا هو مصطلح «العالم الإسلامي»[10]. وتُشير هذه المقاربة التي تتبناها أيضًا السياسة الخارجية الأميركية في نظرتها الثقافية إلى المنطقة إلى وجود انقساماتٍ مذهبية ضمن العالم الإسلامي، والعمل على توتير هذه الانقسامات بما يقوّض قدرته على الالتئام ليصبح خصمًا واحدًا هائلًا[11].

شكل بروز دور الحركات الإسلامية في الشرق الأوسط منذ نجاح الثورة الإسلامية في إيران (1979) الهاجس الأكبر للغرب والولايات المتحدة الأميركية على وجه التحديد. وتعزز هذا الهاجس بعد حوادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 التي أيقظت الأميركيين على حقيقة جديدة هي أن الجغرافيا وبُعد المسافة عن مناطق الأزمات ما عادت تعني عدم التعرض للخطر[12]، وتزايد تأثير النظرة التي تتعاطى مع الشرق الأوسط عند رسم الاستراتيجيات على أنه مفرخة «الإرهاب». وتحاول هذه النظرة الربط بين «الإرهاب» والتشدد الإسلامي والعنف السياسي، محاولة عبر وسائل عدة إبعاد هذا الخطر المفترض عنها. وقوبلت هذه الوسائل على اختلافها بنظرة مستهجنة من شعوب المنطقة، وأعادت إلى الذاكرة في كثير من الأحيان نظرة التوجس وعقلية المؤامرات التي يُحيكها الغرب على الدوام للمنطقة وشعوبها، ما عقّد إلى حدٍ بعيد الأزمات القائمة، بل وساهم في نشوء بعضها؛ فأصبحت في كثير من الأحيان مستعصية على الحل نتيجة الفعل وردة الفعل المتبادل، ونظرة التوجس من كلا الطرفين إلى الآخر، واعتبار أن كل طرف يستهدف أسس الطرف الآخر وطريقة حياته[13]. الأمر الذي أنتج سلسلة من الارتكاسات في معالجة أزمات قائمة أو نشوء أزمات جديدة، بعد أن طوّرت

---

(10) قرم، ص 53.

(11) فريد زكريا، عالم ما بعد أميركا، ترجمة بسام شيحا (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، ص 34.

(12) صموئيل ب. هنتنغتون، من نحن؟: التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية، ترجمة حسام الدين خضور (دمشق: دار الرأي، 2005)، ص 339.

(13) لمزيد عن نظرة الغرب إلى الإسلام ونظرة الإسلام إلى الغرب، انظر: أبو بكر باقادر، «الرؤية المتبادلة بين الإسلام والغرب من زاوية إنسانية،» شؤون الأوسط (بيروت)، العدد 108 (خريف 2002)، ص 35-49.

الولايات المتحدة الأميركية نظرتها إلى قضايا «الإرهاب» ومواجهته داخل منطقة الشرق الأوسط، من خلال تجفيف منابعه ومشاريع نشر «الديمقراطية» والعمليات الاستخباراتية والعمليات العسكرية الوقائية، وضرورة بناء التحالفات داخل المنطقة وخارجها لمواجهة هذا الخطر المُفترَض[14].

تكمن الخطورة إذًا في «التطرف» الذي أصبح أحد العناوين الكبيرة التي يوجد من يُلصقها بواقع المنطقة. ومع الإقرار بوجود تيارات متطرفة في المنطقة، فإننا نُصبح أمام التطرف في صوره المولِّدة لتطرف مضاد، الأمر الذي يحول دون الحوار والتواصل باعتبارهما أساس التفاهم والتشارك لحل الأزمات والمشكلات التي تعترض بكثرة منطقة الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن مجتمعات المنطقة شهدت منذ مطلع سبعينيات القرن العشرين موجات «أسلمة»، لكن مع نهايات القرن العشرين ظهر بوضوح «الشرط الإرهابي» أو ما يُمكن تسميته بالشرط «المولِّد للإرهاب» نتيجة تزايد استعمال العنف والقوة من الولايات المتحدة في المنطقة[15]. لكنّ الإسلام الذي استجاب «للشرط الإرهابي» ليس الإسلام المُمارس من أكثرية مجتمعات المنطقة، بل هو «إسلام» مُصاغ من هذا «الشرط الإرهابي» ذاته في بيئة شرق أوسطية تتسم بالتدويل وتفريغ المنطقة من تراكم عناصر القوة والاستقرار، وفي إطارٍ يضم تعددية من الأديان والطوائف والإثنيات. كما أن الشرق الأوسط يضم أكبر تجمع يهودي في العالم، «إسرائيل»؛ ففي هذه المنطقة من العالم التي ينظر إليها في كثير من الأوساط الأميركية على أنها خزان الحركات الإسلامية

---

(14) من أهم هذه الدراسات الدراسة التي أعدها مركز راند الأميركي: «ثلاث سنوات بعد الخطوة الثانية في الحرب على الإرهاب» حيث تجمع عدة أبحاث لأهم المفكرين الأميركيين الذين عملوا منذ أواخر القرن العشرين على تحليل ظاهرة «الإرهاب» ومنطقة الشرق الأوسط كمنبع مفترض لهذه الظاهرة. وتركز الدراسة على ضرورة تضافر الجهد الدولي لتجفيف منابع الإرهاب والسيطرة على مراكز التمويل والدعم من خلال العمليات المالية الاستخباراتية، وصولاً إلى حماية نمط الحياة الغربية. لمزيد من الاطلاع، انظر: David Aaron, ed., *Three Years after: Next Steps in the War on Terror*, Conference Proceedings (Santa Monica, CA: Rand, 2005), pp. 16-25.

(15) ياسين الحاج صالح، «سلطة وإرهاب وإسلام في الشرق الأوسط،» الآداب (بيروت)، السنة 51، العددان 1-2 (كانون الثاني/ يناير - شباط/ فبراير 2003)، ص 20.

من جهة؛ وموقع المواجهة الكبرى من جهة أخرى[16] تتعمّق نظرة الانقسام الواضحة وتغدو المسائل السياسية ذات صبغة دينية واضحة، فتتراجع فرص الحلول السياسية للأزمات، وينشأ بدلًا منها قواعد جديدة مستمدة من نصوص دينية لطريقة الحل القائمة في أغلب الأحيان على استئصال الطرف الآخر كليًا. الأمر الذي يؤدي إلى تزايد فرص ارتكاس الأزمات وتطوّرها إلى أشكال عنفية واضحة تعمل على توالي نشوء الأزمات واستفحالها عن الحل.

أضاف العامل «الإسرائيلي» مزيدًا من التعقيد على أزمات الشرق الأوسط، فأصبحت صراعات المنطقة تماثل إلى حد بعيد صراعات أوروبا في القرن السابع عشر، وأصبحت التسويات معقدة عندما لا تتعلق المسألة أو الأزمة بتظلّم محدد، وإنما بوجود الطرف الآخر وشرعيته. لذلك، فإن محاولات التوصل إلى حلولٍ لهذا الوضع المتأزم يحمل إمكانية عالية للارتداد[17]. والشرق الأوسط بحسب تعبير بريجنسكي «منطقة تعج بالأحقاد، ويُحيط بها الجيران الأقوياء، ومرشّحة لتكون ساحة للاضطرابات وبشكل أخص للعنف العرقي والديني»[18]. وعلى الرغم من الطابع الديني الذي يغلب على المنطقة، فإن التوترات العرقية والمذهبية موجودة، وتؤدي أدوارًا مؤثرة، وقد لا تخلو أيٌّ من دول الشرق الأوسط من مشكلات تستند إلى هذه الثنائية، وإن اختلفت حدتها، وأثرها في الحالة الأمنية في هذه المنطقة.

جعلت هذه العوامل وغيرها من منطقة الشرق الأوسط، بعد انتهاء الحرب الباردة، مسرح العلاقات الدولية؛ فبعد أن كانت أوروبا هي مسرح الصراع

---

(16) في عام 1999 كشف استطلاع للرأي أجرته مجلة نيوزويك أن أكثر من أربعين في المئة من الأميركيين يؤمنون بأن العالم سينتهي كما تتنبأ التوراة في معركة كبرى، انظر: مادلين أولبرايت، الجبروت والجبار: تأملات في السلطة والدين والشؤون الدولية، مقدمة بقلم بيل كلينتون؛ ترجمة عمر الأيوبي (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007)، ص 129.

(17) هنري كيسنجر، هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية؟: نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2002)، ص 16.

(18) زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة أمل الشرقي (عمان: الدار الأهلية، 1999)، ص 73.

الدولي في أثناء فترة الحرب الباردة، انتقل هذا المسرح بحكم العوامل السابقة إلى الشرق الأوسط الذي يعاني تخلفًا شديدًا وحالة تشرذم وتضارب سياسات داخلية واضح، الأمر الذي أغرى الولايات المتحدة بزيادة التدخل في شؤون هذه المنطقة انطلاقًا من المحددات السابقة التي تشكل بيئة ملائمة لنشوء الأزمات في الشرق الأوسط، فأصبح العمل على هذه العوامل سمة أساس لسياسة الولايات المتحدة في إدارتها أزمات المنطقة. وبذلك، أصبحت المنطقة مصدرًا للتهديد ومصدرًا للطاقة، فشكلت عوامل نشوء الأزمات فيها أوراقًا سياسية بيد صنّاع القرار السياسي في الولايات المتحدة لإدارة هذه الأزمات. ففي الحالة الإيرانية مثلًا، استغلت الولايات المتحدة الاستقطاب المذهبي بين إيران وجيرانها في الخليج العربي لتبني سياسات تدفع باتجاه تعميم هذا الاستقطاب ليشمل دولًا أخرى في المنطقة كسورية ولبنان والعراق. كما روّجت لحالة الاستقطاب السياسي من خلال الدعم المالي لمساعي «دعم الديمقراطية» داخل إيران[19] من خلال دعم التيار الإصلاحي الذي توضحت معالمه بعد الانتخابات الرئاسية الإيرانية في عام 2009 وما أعقبها من احتجاجات. إضافة إلى ذلك، يزداد إلحاح المسألة القومية في إيران إذا ما تقاطعت مصالحها مع الولايات المتحدة الأميركية في رسم خرائط جديدة للمنطقة، والقوميات المرشحة لطرح هذه المسألة هي ذاتها القوميات التي تخزن في ذاكرتها الجمعية تاريخًا من التواصل والاستقلالية عن المركز، وتجد لها في الوقت نفسه امتدادًا عرقيًا كبيرًا في دول الجوار، مثل العرب والآذريين والأكراد[20]، واكتسب هذا التحدي أبعادًا جديدة بعد استخدامه ورقة ضغط في أزمة الملف النووي الإيراني.

كذلك، لعبت الولايات المتحدة الأميركية بأوراق الحالة المذهبية في العراق في الفترة الممتدة بين عامي 2004 و2011 من خلال ضرب المكوّنات

(19) مارينا أوتاواي [وآخرون]، الشرق الأوسط الجديد (بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام، 2008)، ص 14.

(20) مصطفى اللباد، حدائق الأحزان: إيران وولاية الفقيه، ط 2 (القاهرة: دار الشروق، 2007)، ص 317.

المذهبية (السُنّية والشيعية) بعضها ببعض؛ ففي بياناته الأولى لم يأت تنظيم القاعدة على ذكر الشيعة، مكتفيًا بإدانة الاحتلال الأميركي وما يمثله من «حملة صليبية يهودية»، لكنَّ هذه الحالة تطورت بعد دخول «العداء السُنّي- الشيعي» على بياناته، الأمر الذي انعكس على صورة انخفاضٍ في الهجمات على قوات الاحتلال الأميركي[21]. ولا تزال هذه السياسة قائمة حتى الوقت الحالي؛ إذ تحاول الولايات المتحدة الأميركية طرح نفسها مباشرة أو من خلال بعض دول الجوار العراقي، كضامنٍ للتوازن بين مكوّنات الشعب العراقي وتدفع دولًا أخرى لأداء دورٍ موازنٍ للدور الإيراني في العراق. أما في الحالة السورية فدعمت الولايات المتحدة محاولات إضعاف النظام ومن ثم تغييره بعد حوادث آذار/ مارس 2011 عبر تقوية ودعم تدخل أطراف عربية وإقليمية ترى في إضعاف النظام أو إسقاطه كسرًا لما سمي بـ «الهلال الشيعي»[22].

2- العسكرة وأثرها في أزمات الشرق الأوسط

تُعدّ القوة العسكرية عمومًا أحد أهم المقاييس على قوة الدولة[23] وقدرتها على مواجهة مشكلات الأمن والأزمات، لما تعكسه وتتطلّبه من موارد اقتصادية وتكنولوجية وبشرية. وتؤدي القوة العسكرية دورًا كبيرًا في صنع القرار السياسي، وهي كما تصفها وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كونداليزا رايس بأنها «أداة خاصة صُمّمت لتكون مميتة، فهي ليست قوات حماية للمدنيين، وليست حَكَمًا سياسيًا، إنها الأداة الأفضل لدعم الأهداف السياسية الواضحة من دون حدود»[24].

(21) زكريا، ص 34.

(22) أول من استخدم هذا المصطلح الملك الأردني عبد الله الثاني في كلمة له في كانون الأول/ ديسمبر 2005 في الولايات المتحدة الأميركية، ثم تلاه الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك، راجع : أوتاواي [وآخرون]، ص 37.

(23) لمزيد عن دور القوة العسكرية في تحديد قوة الدولة، انظر: هيثم الكيلاني، «قياس قوة الدولة،» المستقبل العربي، السنة 13، العدد 146 (نيسان/ أبريل 1991)، ص 40-60.

(24) Lawrence Freedman, *A Choice of Enemies: America Confronts the Middle East* (London: Weidenfeld and Nicolson, 2008), pp. 376-377.

الغاية التي تسعى إليها الدولة بتسلّحها هي تحقيق أمنها، وتحقيق الأمن سيُنشئ حالة ارتياح شعبي متولّدة من حالة مادية أساسها التسلح الذي يُحقق القدرة والقابلية على استخدام القوة الناشئة وتوجيه تلك القوة نفسيًا بالردع أو فعليًا بالحرب لبلوغ الأهداف التي تُحدّدها الدولة. ولذا، فإن الإحساس بالقوة الكافية لتحقيق الأهداف بالحرب سيؤثّر في علاقات المساومة مع الخصوم في حالات الأزمات، وأن الدولة التي وصلت إلى درجة من القوة لن تكون مُجبرة على الخنوع والمساومة.

بناءً على ذلك، إن لدراسة العسكرة في الشرق الأوسط وأثرها في الأزمات في المنطقة أهمية لسببين أساسيين: تأثيرها في أزمات المنطقة لناحية نشوء هذه الأزمات وارتكاسها؛ واستخدام الولايات المتحدة الأميركية مظاهر متزايدة من العسكرة في سياستها في إدارة الأزمات في المنطقة.

أ- التوازن العسكري وتأثيره في أزمات المنطقة

يرتبط التوازن العسكري عمومًا بالتسابق على امتلاك أحدث الأسلحة وأشدها فتكًا، فسباق التسلح يولد أنماطًا متباينة من القوة بين الدول المتسابقة في لحظة زمنية معينة، ما يُنشئ علاقات متغيرة مع الخصم أو الخصم المحتمل أو حتى الدولة المجاورة، لأن التسلح هو الذي سينقل الرسالة الواضحة بأن الدولة المعنية ليست غنيمة سهلة، وستبقى رسالة الردع عاملة ما دامت مدرَكة من الجار أو الخصم. لكن لا يلبث أن يتولد من هذه العلاقة ردة فعل ثنائية الاتجاه، يعمل الاتجاه الأول باتجاه الذات ويُطلق عملية التحليل والتقويم والتخطيط، ما سيولد منه سياسة تسلح ذاتيه تهدف إلى الاستجابة لتحدي تسلح الطرف المقابل. ويعمل الاتجاه الثاني على إرسال رسالة مقابلة للطرف الآخر تتلاءم مع محصلة فعل القوة الذاتية المتولّدة من التسلح، فهي إما ستكون ردعية مضادة، أو باستخدامٍ فعلي للقوة إن فشل الردع، أو بالتوصل إلى حالة من التوافق.

مع تسلسل الحوادث التي تولد نتيجة التسلح المتبادل تنشأ ظاهرة مستمرة لدى أطراف العلاقة هدفها إدامة هامش محصلة فعل القوة المُعبّر عنها بالتفوق،

وستمثل هذه الظاهرة حالة تحد واستجابة مستمرة يُعبّر عنها فعليًا بنشوء سباق التسلح، حيث سيلجأ كل طرفٍ بشكل عقلاني ووظيفي نوعي ونمطي للإبقاء على هامش وعتبة التفوق لمصلحته[25]. ويولّد سباق التسلح في الشرق الأوسط حالة لامتناهية وتراكمية ومتعاظمة ودائمة بجميع ما لهذه الخصائص من تأثيرات خطِرة في التنمية من جهة، وفي الاستقرار الإقليمي من جهة أخرى.

تُشير الاستثمارات الضخمة في الشراء الأمني (أنظمة دعم لوجستي - أسلحة - قطع غيار) إلى أن الوضع الجيوسياسي شديد التعقيد في منطقة تتميز بعدد كبير من النزاعات الطويلة، وبقدر كبير من تدخل جهات من خارجها، وهو تدخّل ينبع من أهمية المنطقة الاستراتيجية.

تشكل الحالة السابقة من التسابق على التسلح بين دول الشرق الأوسط إحدى الحالات الجزئية للتوازن العسكري في المنطقة وتأثيره في الأزمات الدولية فيها في ضوء الخلل الكبير في التوازن العسكري بين دول المنطقة عمومًا و«إسرائيل» في ظل الوجود العسكري الأميركي المباشر في المنطقة. وارتبطت سياسات التسلح الإسرائيلي بالإدراك العميق للتهديدات الأمنية والعسكرية المتوقعة من بعض الدول في الشرق الأوسط. فعلى الرغم من أن أغلبية الدول تبني عقيدتها العسكرية وما يتّصل بها من تدريب وتسليح على التهديدات قريبة أو بعيدة المدى، فإن الحالة الإسرائيلية تختلف عنها كلها في أنها تعتقد بصورة مستمرة أن وجودها ذاته معرّض للخطر. لذلك، لجأت إلى تضخيم قوتها العسكرية لتتلاءم مع هذه الحالة. واعتمدت أيضًا على تطوير قدرات عسكرية غير تقليدية تضمّنت برامج نووية وقدرات كيميائية وبيولوجية[26]؛ فوجود «إسرائيل» بحد ذاته في قلب المنطقة يوجِد حالة توتر دائمة تساهم في إيجاد أزمات مُعقّدة في الشرق الأوسط، لكن الخلل الواضح في ميزان القوى لمصالحها شكل بيئة

(25) عبد الوهاب القصاب، «الأمم المتحدة والتسلح العراقي،» شؤون الأوسط، العدد 106 (ربيع 2002)، ص 112.

(26) لمزيد عن القدرات العسكرية الإسرائيلية غير التقليدية، انظر: عبد الغفار دويك، «سياسة التسلح في إسرائيل،» شؤون الأوسط، العدد 106 (ربيع 2002)، ص 80-84.

إضافية لتنامي إحساسها بالقوة المدعومة أميركيًا[27]، ما عمل على تزايد التوتر في المنطقة وتنامي ظاهرة تهديد بعض دول المنطقة عسكريًا، الأمر الذي أدى إلى نشوء حروبٍ محدودة أو عملياتٍ عسكرية في عددٍ من دول الشرق الأوسط، أو التهديد بالقيام بعمل عسكري ضد دولة أو أكثر. كما ساهمت البيئة المختلة للتوازن العسكري تلك في تبني بعض دول المنطقة سياسات تقوم على محاولة إحداث توازن ردع مع القوة الإسرائيلية، والاستجابة لهذا التحدي من خلال تطوير قدرات ردعية غير تقليدية.

لكنَّ أبرز ما يزيد من حالات التوتر في المنطقة هو الوجود الأميركي العسكري المباشر في عدد من دول الشرق الأوسط، الذي بدأ مع حرب الخليج العربي الثانية في عام 1991؛ ففي تسعينيات القرن العشرين بدأت عملية إعادة تأسيس للتكيف مع المتغيرات الدولية عقب انتهاء الحرب الباردة، وأصبحت مهام القوات العسكرية الأميركية في المنطقة تشمل التدخل في النزاعات وفرض منطق الوجود العسكري لحماية المصالح الأميركية في المنطقة. وترتكز عملية الانتشار الأميركي في الشرق الأوسط على فكرة التراجع عن بناء القواعد العسكرية الضخمة ذات الحشد الكبير من القوات على غرار القواعد العسكرية الأميركية في غرب أوروبا، إلى منهج القواعد العسكرية الصغيرة التي يمكن أن تستخدم كقواعد انطلاق للتحرك السريع أو السري نحو المناطق الساخنة في المنطقة أو ما يجاورها.

بحسب تقارير وزارة الدفاع الأميركية تتضمن خريطة تمركز الوحدات العسكرية التابعة للقيادة المركزية وتحركها ما يزيد على ثلاثة وستين موقعًا عسكريًا في إحدى عشرة دولة من دول الشرق الأوسط، تُضاف إليها التسهيلات واسعة النطاق الممنوحة لتلك القوات في عددٍ من الدول الأفريقية، وكذلك الحضور المكثف لهذه القوات في وسط آسيا وجنوبها؛ فمجال عمل القيادة

(27) لمزيد عن العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل، انظر: دويك، ص 73-75.

المركزية في الجيش الأميركي يشمل خمسًا وعشرين دولة تقع على المساحة الممتدة من باكستان وحتى المغرب، إضافة إلى طوق من القواعد العسكرية التي تُحيط بالشرق الأوسط في شمال البحر الأبيض المتوسط، وما تمثّله من دعم قريب للعمليات في الشرق الأوسط[28].

ساهمت عمليات التسلح في المنطقة، إضافة إلى الوجود العسكري الأميركي ووجود «إسرائيل»، في إيجاد بيئة ملائمة لارتكاس أزمات الشرق الأوسط في كثيرٍ من الأحيان. فمن جهة، تحاول بعض دول المنطقة إيجاد توازن عسكري في ما بينها نتيجة عدم الثقة المتبادل في نوايا وتحالفات بعضها بعضًا، الأمر الذي يدفع نحو حدوث تسابق على التسلح يؤدي إلى تزايد حالات التوتر القائمة أصلًا في ما بينها، وإيجاد بيئة من الريبة المتبادلة تؤثر بشكل مباشر في الأزمات القائمة، وتدفع باتجاه استدعاء التدخل الخارجي أو الاعتماد عليه في بعض الحالات. ويشير الانطباع السائد إلى وجود نمط من التسلّح موجّه إلى دول مجاورة تتعدى أهدافه الحفاظ على أمن الدولة المعنية إلى أهداف تتصل بوجود أزمات معلقة أو تحالفات تدفع إلى هذا النوع من التسلح المكثف. كما يضغط العامل المتعلق بمصالح الدول المورّدة الأسلحة باتجاه تغذية سباق التسلح في المنطقة، والسياسة المالية للدول الغربية المورّدة القائمة على ضرورة استرداد الأموال التي تدفعها هذه الدول لقاء نفط المنطقة، ويشير إلى ذلك ضخامة الصفقات العسكرية التي تُعدّ من الدول المورّدة «نعمة من السماء». لكنّ المؤشر الأخطر يكمن في تزايد رغبة بعض الدول في الحصول على قدراتٍ عسكرية غير تقليدية، نووية بالتحديد، ما يدفع إلى إثارة موجات جديدة من التوترات المتعلقة بوجود الأطراف التي ترى أنها مهددة من الطرف الآخر، وبالتالي إضافة موجة أخرى من عدم الاستقرار المفقود أصلًا[29]. كما

---

(28) محمود خليل، «إعادة توزيع القوات الأمريكية في الشرق الأوسط،» السياسة الدولية (القاهرة)، العدد 157 (تموز/ يوليو 2004)، ص 244.

(29) Thomas Fingar, ed., *Global Trends 2025: A Transformed World* (Washington, DC: National Intelligence Council, 2008), pp. 61-62.

أن هناك دولًا عديدة في المنطقة يرتبط تسلّحها بدوافع أمنية داخلية نتيجة الأوضاع المضطربة فيها. ومن جهة أخرى، شكل الوجود العسكري الأميركي في المنطقة أبرز سمات اختلال التوازن العسكري في الشرق الأوسط، وعسكرة حلول الأزمات وحالات التوتر القائمة. فأصبحت سياسة استخدام القوة أو التهديد الدائم بها أحد أبرز مرتكزات السياسة الأميركية في المنطقة. ورسم هذا الواقع إطار تهديد إضافي لاستقرار الشرق الأوسط؛ ففي ظل القوة العسكرية الأميركية الكبيرة الموجودة في المنطقة وجوارها بدأت تتزايد حالات رفض هذا الوجود على الأرض. وتجلّى ذلك في عمليات عسكرية قامت بها جماعات مسلحة ضد القوات الأميركية أو الدول التي تستضيف قواعد أميركية، بدأت بتفجيرات الخُبَر في المملكة العربية السعودية في عام 1996، وصولًا إلى تفجير المدمرة الأميركية (يو. إس. إس. كول) على شواطئ اليمن في عام 2000، ونشاط الحركات الإسلامية التي تدعو إلى الجهاد ضد الأميركيين.

ب- عسكرة السياسات الأميركية في إدارتها أزمات المنطقة

ارتبطت عسكرة سياسات الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة في إثر هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 بازدياد حدة الفعل العسكري في المنطقة؛ إذ تواجهت مقولتان، يتبنى الأولى «تنظيم القاعدة»، مفادها أن المسلمين يتعرضون للهجوم في كل مكان، وعليهم الرد بالقتال؛ في مقابل، المقولة الثانية التي تبنّتها الولايات المتحدة على المستوى الرسمي، والتي تعتبر أن تنظيم القاعدة يرتكب العمليات الإرهابية لأنه يكره الحرية، كما ردد بوش الابن أكثر من مرة في فترة رئاسته الأولى التي تبنّى فيها الحرب على «الإرهاب»، وعلى تنظيم القاعدة تحديدًا، من خلال رؤية أن «عندما يمضي الإرهابيون أيامهم ولياليهم في السعي لتجنب الموت أو الاعتقال يكونون أقل قدرة على التسلح والتدريب والتخطيط لهجمات جديدة»[30]. وبذلك، بدأت سلسلة من الأعمال العسكرية والاستخباراتية في معظم دول الشرق الأوسط

(30) أولبرايت، ص 174.

لملاحقة عناصر القاعدة. ورافق ذلك أيضًا، الضغط على الدول التي تنتشر فيها خلايا القاعدة وفق مبدأ «إذا لم تضربوا سنضرب»، و«إذا كانت ضرباتكم غير كافية سنضرب»، في تهديد لسيادة هذه الدول واستقرارها.

تسببت حوادث أيلول/ سبتمبر 2001 في إحداث تغيير في إدراك الأمن و«التهديد» الذي تشكله منطقة الشرق الأوسط على الولايات المتحدة، الأمر الذي ساعد في إعادة صوغ الاستراتيجية الأميركية، حيث حُسِم الجدل في شأن قضايا، مثل المقاربة المنفردة أو المقاربة متعددة الأطراف لمواجهة هذا التهديد الدولي، وأهمية استخدام القوة العسكرية والضربات الوقائية بديلًا من عقيدة الردع السابقة. فأصبحت الضربات العسكرية الوقائية سياسة معلنة ومنفذة في الشرق الأوسط، أو في أي منطقة تشكل ملاذًا لـ «الإرهاب». إضافة إلى سياسة الضغط على الأنظمة التي لا تُشارك الولايات المتحدة في حربها على «الإرهاب»، ومحاولة تغييرها بوسائل عدة، وعلى رأسها العمل العسكري. وفي خضم هذه التغيرات في استراتيجية الولايات المتحدة الخاصة بالأمن يأتي التغير الأكبر في مفهوم التهديد، حيث تحوّل من تهديد يُمثّله أعداء الماضي الذين كانوا يحتاجون إلى جيوش كبيرة وإمكانات صناعية هائلة لتهديد الولايات المتحدة الأميركية، إلى الشبكات من الأفراد التي في إمكانها إحداث الفوضى والمعاناة داخل الولايات المتحدة أو في مناطق وجودها. وتماشيًا مع تغير التهديد تغيرت وسائل مواجهته؛ إذ أكد بوش الابن في عام 2002 أنه «من أجل هزيمة هذا التهديد علينا أن نعمل على استخدام الأدوات كلها المُتاحة في ترسانة القوة العسكرية الخاصة بنا، وأن نعمل على تحسين وسائل الدفاع الداخلية وفرض القانون وتطوير العمليات الاستخبارية من أجل وقف تمويل الإرهاب»[31]. ولا يبدو أن المقصود من هذه الوثيقة عمومًا استراتيجية الحرب

---

(31) «The National Security Strategy,» (September 2002), on the Web: <www.georegebush_whitehouse.gov/nsc/nss/2002>.

لا يقتصر هذا التصور على إدارة بوش، بل يتعداه ليشمل إدارة أوباما، وذلك لعوامل عدة، منها أن أي إدارة أميركية تبقى في الحكم لدورتين متتاليتين تؤسس استراتيجيات قد يستمر تنفيذها عقودًا مقبلة، كما أن الإدارة التي تليها سترث عددًا من المسؤولين والبيروقراطيين في الإدارات الدنيا التي تؤثر بشكلٍ =

الوقائية ضد تنظيم القاعدة، أو المنظمات «الإرهابية» الأخرى فحسب، لكن الهدف منها هو محاولة تحديد العدو الجديد وحشد العالم خلفها في الحرب عليه لأن بيئة الاستقرار الدولي قد تؤدي إلى تطور القوى الصاعدة في العالم حيث تنافس الهيمنة الأميركية، وبالتالي فإن الحرب على «الإرهاب» ستضمن وجودًا ماديًا على الأرض في أكثر مناطق العالم سخونة وأهمية استراتيجية، في آسيا والشرق الأوسط وعلى تخوم روسيا، لمحاصرة أي تحول في ميزان القوى الذي قد ينقلب لغير مصلحة الولايات المتحدة.

نجد في هذه الوثيقة أيضًا أفكارًا عن الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة، وإعادة ترتيب العالم ذي القطب الواحد؛ فهي تدعو إلى شن حرب استباقية من جانب واحد حينًا، وإلى ضربات وقائية حينًا آخر، تساعدها الائتلافات إن أمكن، لكنها في النهاية لا تخضع لقواعد المجتمع الدولي وثوابته. وهذه الرؤية تجعل سيادة الولايات المتحدة الأميركية أكثر إطلاقية، في وقت تصبح فيه أكثر مشروطية للبلدان التي تتحدى المعايير الأميركية في السلوك داخليًا وخارجيًا[32]، وهي رؤية باتت ضرورية في نظر دُعاتها بفعل الطبيعة الجديدة والكارثية للتهديدات «الإرهابية»، وبفعل السيطرة الأميركية غير المسبوقة على العالم.

تقوم هذه الاستراتيجية لإدارة النظام الدولي على عدد من العناصر، تبدأ بالالتزام بالحفاظ على الوضع المهيمن للولايات المتحدة عبر سياسة الاختراق التي تقوم بها لتحقيق أفضليات في المجالات كلها، حيث تمنع أي دولة أو عدد من الدول من التفكير في منافسة الهيمنة الأميركية[33]. كما أن استئصال التهديدات الإرهابية ومنع حصولها أو حصول الدول التي تدعمها أو تؤويها

= أو بآخر في توجهات الإدارة الجديدة. كما أن القناعة العامة لدى الرأي العام بأن «الإرهاب» هو أخطر ما يواجه الولايات المتحدة يؤثر أيضًا في هذه الاستراتيجية. لكن قد يحصل بعض التمايز في أساليب تنفيذ هذه الاستراتيجية وأدواتها.

(32) جون أكنبري، «طموح أميركا الإمبريالي،» شؤون الأوسط، العدد 110 (ربيع 2003)، ص 19.

(33) المصدر نفسه، ص 24.

على أسلحة دمار شامل يمثل العنصر الآخر لهذه الاستراتيجية التي تقوم على التحرك لمواجهة احتمالات تكاد تقترب من الصفر نظرًا إلى طبيعة التهديدات المتغيرة في عصر «الإرهاب»[34]؛ فالولايات المتحدة، وفق هذه الاستراتيجية تملك «الحق» في استخدام القوة الوقائية حتى مع عدم وجود تهديد واضح، الأمر الذي يقلل من أهمية قواعد النظام الدولي والمعاهدات الدولية نظرًا إلى طبيعة المخاطر التي تتطلّب استجابة سريعة - بحسب وجهة النظر الأميركية - وغير مُقيّدة في الرد على التهديدات.

بدأت أولى تجليات عسكرة الحرب على «الإرهاب» بالهجوم على أفغانستان واحتلالها في أواخر عام 2001، وما تلا ذلك من عملية إعادة انتشارٍ للقاعدة وحركة طالبان على الحدود الأفغانية - الباكستانية، وتوسيع الرقعة الجغرافية لانتشار «التنظيمات الجهادية» في الأقاليم الشمالية من باكستان. كما أسفرت الحرب على العراق في عام 2003 واحتلاله عن فرصة مواتية لعدد من «التنظيمات الجهادية» لمواجهة الأميركيين في العراق، وشكّل العراق بعد الاحتلال الأميركي ساحة جاذبة لمختلف أنواع «الحركات الإسلامية الجهادية». ترافق ذلك كله مع عمليات عسكرية استخباراتية في عددٍ من دول الشرق الأوسط كاليمن وباكستان... وغيرهما[35]؛ إذ استثمرت الولايات المتحدة مليارات الدولارات لإعادة هيكلة أجهزة استخباراتها وتدريبها وتحسين قدرات المراقبة والفعل في الخارج بغية التوصل إلى أفضل السبل لمواجهة التهديد الإرهابي بعد

(34) عبّر عن ذلك وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، فقال: «هناك أشياء نعرف أننا نعرفها، وهناك أشياء نعرف أننا لا نعرفها... لكن هناك أشياء لا نعرف أننا لا نعرفها، وربما تشكل الخطر الأكبر على أمننا القومي». كما يأتي في هذا السياق نظرية الواحد في المئة التي تبنّاها نائب الرئيس في إدارة بوش ديك تشيني.

(35) لمزيد عن العمليات العسكرية السرية في دول الشرق الأوسط خلال موجة الحرب على «الإرهاب»، انظر: جورج تنيت، **في قلب العاصفة السنوات التي قضيتها في السي آي إيه**، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2007)، ص 122-292 و425-454، وتيم واينر، **إرث من الرماد: تاريخ السي آي إيه**، ترجمة أنطوان باسيل (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2010)، ص 583-659.

أن تبيّن أن النظريات العسكرية عن النزاع منخفض الشدة والحرب غير المتكافئة مع التنظيمات «الإرهابية» قد لا تفي بالغرض[36].

شكلت البيئة سابقة الذكر أرضية ملائمة لنشاط «الحركات الجهادية» ضد الولايات المتحدة، لكن على أراضي دول الشرق الأوسط، لذا تزايدت الأعمال العسكرية المتبادلة والعنفية والانتشار الأصولي في المنطقة، فأصبحت ساحة المواجهة الأميركية مع الحركات الإرهابية في المنطقة بعد أن استهدفت أرض الولايات المتحدة في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001. ونجحت الولايات المتحدة من خلال الحرب على «الإرهاب» في إعادة بناء تسلسل استهداف «التنظيمات الجهادية» للولايات المتحدة؛ فبعد أن بدأ هذا التسلسل بعملياتٍ ضد الوجود الأميركي في المنطقة (تفجيرات الخُبر وسفارتَي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا والمدمرة كول) وصولًا إلى استهداف أرض الولايات المتحدة الأميركية في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، تحوّل من جديد إلى دول الشرق الأوسط حيث تنتشر القوات الأميركية. ليس ذلك فحسب، بل تطور إلى استهداف الدول الحليفة للولايات المتحدة، وتزايد نشاط هذه الحركات في الدول العربية والإسلامية، حيث تبقى ساحة المواجهة مع «الإرهاب» ضمن حدود البيئة التي نشأ فيها، وإبعاده بالتالي عن استهداف الولايات المتحدة داخل حدودها، الأمر الذي عزز من عدم الاستقرار المفقود أصلًا في المنطقة، ونشوء حالات الفوضى والتأزم في مجمل دول الشرق الأوسط.

مع بداية ولاية باراك أوباما في مطلع عام 2009 استمرت الإدارة الجديدة في تعريف تنظيم القاعدة باعتباره العدو الأساس للولايات المتحدة، لكنها قاربت موضوعة محاربته عبر تخفيف حدة المواجهة في العراق، والالتزام بسحب قواتها العسكرية قبل 31/ 12/ 2011 والتفرغ لمواجهته في أفغانستان. كما اعتمدت هذه الإدارة بوضوح المقاربة الليبرالية الجديدة للسياسة الخارجية الأميركية، بما فيها استخدام القوة العسكرية، فحافظت من ناحية على أهمية

(36) أولبرايت، ص 175.

القوة العسكرية الفائقة، لكنها أدخلت استراتيجية جديدة على أساليب استخدام هذه القوة ومكوّناتها، فسعت إلى مزاوجة الفعل السياسي بالقوة العسكرية التي تدعمه ولا تقوده.

طرحت هذه الاستراتيجية أهمية عدم التورط في حروب كبيرة تحتاج إلى عديد قوات كبير على الأرض، وتطوير القوات العسكرية الأميركية تكنولوجيًا لتتمكن من شن عمليات عسكرية فائقة الدقة ومحددة الهدف، في ظل عدم وجود تهديد حاسم من دولة كبرى قد تنافس الهيمنة الأميركية أو تُهدد أمنها[37]. وبدأت هذه الإدارة الديمقراطية كما قال أوباما «بتخفيف حدة الحرب في أفغانستان، وسحب ثلاثة وعشرين ألف جندي من هناك مع نهاية هذا الصيف»، و«تحقيق شراكة سياسية مع أفغانستان تضمن عدم تهديدها أمن الولايات المتحدة»[38]، ودل على ذلك المحادثات السرية المكثفة التي استضافتها دولة قطر بين حركة طالبان الأفغانية والولايات المتحدة الأميركية في أواخر عام 2011 ومطلع عام 2012. لكن في الوقت نفسه حافظت إدارة أوباما على أولوية الشرق الأوسط من منظورها العسكري العام؛ فعلى الرغم من تقليص الموازنة العسكرية الأميركية وخفض إنفاقها[39]، فإن ذلك لا يشمل منطقة الشرق الأوسط كما أعلن وزير الدفاع ليون بانيتا (Leon Panetta) في مطلع عام 2012.

إضافة إلى ذلك، سرّبت صحيفة الواشنطن بوست الأميركية تقارير صحفية عن نيّة وزارة الدفاع إنشاء قاعدة عسكرية عائمة تضم نخبة من القوات الخاصة ومشاة البحرية سريعة الحركة ومروحيات هجومية وزوارق عسكرية سريعة، أي ما يمكن تسميته بقوة تدخلٍ سريع لتنفيذ عمليات عسكرية محددة على مبدأ «اضرب واهرب» (Hit &Run).

---

(37) Anthony H. Cordesman, «The New US Strategy, the FY2013 Defense Budget, Sequestration, and the Growing Strategy-Reality Gap,» (Report, Center for Strategic and International Studies, Washington, DC, 2012), on the Web: <www.csis.org>.

(38) «President Obama's State of the Union Address,» *New York Times*, 25/1/2012, on the Web: <www.nytimes.com>.

(39) المصدر نفسه.

إذًا، تعمل هذه الاستراتيجية العسكرية «اللينة والمرنة» كعامل مساعد للأدوات السياسية الأخرى التي يعتمدها الطرح النيوليبرالي في إدارة أزمات الشرق الأوسط، وتراوح هذه الأدوات بين خطط دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان اعتمادًا على المحركات الأساسية الموجودة في المنطقة من تيارات فكرية أو مذهبية أو إثنية، وتقديم خططٍ مُعدَّة سلفًا لفتح الأسواق وتطبيق معايير الحكم الرشيد في دولٍ محددة من المنطقة[40]. وتراوح النظرة العسكرية إلى المنطقة بين نظرة محافظة تعتمد إزالة التهديدات من جذورها من خلال العمل العسكري الواسع، إلى نظرة (ليبرالية جديدة) مرنة تعتمد تدخلًا مخططًا «آمنًا». ومع الأخذ بالاعتبار طبيعة الأزمات في المنطقة وعوامل الديموغرافيا والإثنية والدين[41] تعقدت جميع أزمات المنطقة وأصبحت مقاربة هذه الأزمات تشكل تحديًا واسع النطاق للمجتمع الدولي ولدول هذه المنطقة بعد أن سببت العمليات العسكرية قلقًا مبررًا لدى العديد من دول المنطقة للسير نحو زيادة مستويات التسلح أو تطوير القدرات العسكرية غير التقليدية[42]، بغية الحفاظ على أمنها بعد رؤية تجارب العمل العسكري وقلب الأنظمة خلال مرحلة الحرب على «الإرهاب»، وبعد الاضطرابات الداخلية التي سادت في عدد من دول الشرق الأوسط نتيجة العمليات العسكرية الأميركية، وما رافقها من استخدام أدوات التفرقة الدينية والإثنية، وتزايد النشاط العنفي «للحركات الجهادية» داخل حدود هذه الدول.

تشكل منطقة الشرق الأوسط حاليًا أهم مسارح الصراعات والنزاعات على الحدود والموارد، والحرب على «الإرهاب»، وتُعدّ المنطقة الجغرافية

(40) «President Obama's State of the Union Address,»: «We will Support Policies that Lead to Strong and Stable Democracies and Open Markets, Because Tyranny Is no Match for Liberty».

(41) استخدمت إدارة بوش هذه العوامل بصورة واضحة في العراق بعد احتلاله في عام 2003، إذ حول الحاكم المدني للعراق بول بريمر المذهبية في العراق إلى مسارٍ سياسي عبر إيجاد مسارات (مذهبية - عرقية) لتعامل المواطن مع مفهوم الدولة الجديد، وترسيخ البنية الطائفية للأحزاب في العراق.

(42) Freedman, pp. 67-68.

الوحيدة في العالم التي لم تشهد حالات هدوء منذ بداية القرن العشرين وحتى اليوم، وساهم في نشوء هذه البيئة المأزومة عدد من العوامل، أُضيف إليها عوامل أخرى ساهمت في ارتكاسها؛ فالشرق الأوسط يتميز بتنوّع إثني وعرقي ودرجات عالية من التخلف وضعف المشاركة الشعبية في الحكم، إضافة إلى انخفاض معدلات التنمية والفقر والتهميش الاجتماعي. كما أنه يحوي أكبر موارد العالم من الطاقة، ويقع في منطقة حيوية تشكل نقطة تواصل اقتصادي وتجاري عالمي. إضافة إلى التناقض بين دوله التي تنظر بعضها إلى بعض بعين الريبة والقلق، وما جرّ ذلك من استنزافٍ للموارد المالية في تسابقٍ على التسلح الموجّه إلى داخله، الأمر الذي أجّج حالات التوتر القائمة وأدى إلى نشوء أزمات بين دوله، ساهمت فيها استراتيجيات الدول الكبرى وعزّزتها، وفي مقدمها الولايات المتحدة، خصوصًا بعد حربها على «الإرهاب» التي نقلت فيها التوتر والخطر من الساحة الأميركية الداخلية إلى قلب المنطقة من جديد، من خلال عسكرة الحرب على «الإرهاب» ومحاولات تذكية حالات التوتر الداخلي في بعض دول المنطقة تحت شعار «نشر الديمقراطية» و«الفوضى الخلاقة» لإلهاء المنطقة بعضها ببعض، ودفع خطر «الإرهاب» بعيدًا عن الأراضي الأميركية. وكان «الإرهاب» قبل حوادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر شيئًا يحدث «هناك» أما الآن فإنه يحدث «هنا» و«هناك»[43]، ويجب إبقاؤه هناك ما أمكن، من منطلق أن منطقة الشرق الأوسط منبع لعدد من المشكلات التي كانت مثار اهتمام الولايات المتحدة وغيرها من القوى العالمية، يأتي تأثير الولايات المتحدة في أزمات الشرق الأوسط، نظرًا إلى الكم الكبير من المصالح والتهديدات التي تراها الولايات المتحدة موجودة فيها[44].

---

(43) تنيت، ص 121.

(44) في خاتمة كتاب ريتشارد هاس العصر الأمريكي في الشرق الأوسط (*The American Era in the Middle East*)، يؤكد أن الولايات المتحدة كانت تطرح رؤية للمنطقة تقوم على السلام والرخاء والديمقراطية، لكن بدلًا من ذلك أصبح الشرق الأوسط أكثر خطورة ومصدر أذى له وللولايات المتحدة وللعالم. راجع: Freedman, p. xxxv.

إذًا، للولايات المتحدة مصالح وتهديدات تنبع من الشرق الأوسط، وتركها من دون تدخل يؤثر في الأمن القومي للولايات المتحدة، وتؤدي بيئة الاستقرار في المنطقة إلى تنامي قوة بعض الدول المعادية للسياسات الأميركية في المنطقة، ما يؤثّر في مصالح الولايات المتحدة الحيوية. والاستقرار غير المرتكز على دور نشط للولايات المتحدة في المنطقة يقود الأمور إلى نشوء ديناميات سياسية معادية للمصالح الأميركية.

ثانيًا: محددات الرؤية الأميركية لأزمات الشرق الأوسط

تهدف السياسة الخارجية الأميركية بشكل عام، الجمهورية منها أم الديمقراطية، إلى تحقيق هدف مزدوج يتمثل بإطالة عمر الوضع العالمي المُسيطر للولايات المتحدة الأميركية؛ وإيجاد الإطار الجيوسياسي القادر على استيعاب التوترات والصدامات الحتمية الناتجة من عملية التغيير السياسي والاجتماعي الذي يوجد مراكز أو محاور جيوسياسية في أنحاء متفرقة من العالم. لكن النظرة الأميركية إلى الشرق الأوسط يمكن حصرها في عددٍ من المصالح الاستراتيجية المتمثلة بأمن «إسرائيل» وأمن الطاقة واستمرار إمداداتها ودفع خطر «الإرهاب» بعيدًا عن الأراضي الأميركية، ما يؤدي إلى ترسيخ الأمن الداخلي في الولايات المتحدة. وأي أزمة أو حالة قد تؤثر في هذا الثالوث توجب التدخل المباشر فيها وتسويتها بما ينسجم مع عدم المساس بهذه المصالح الحيوية. وانطلاقًا من الموقع الاستراتيجي للشرق الأوسط وتداخل الأدوار الدولية فيه، توجب على الولايات المتحدة تأسيس صيغة ما للتعاطي مع هذه الأدوار الدولية. فهل ترتكز هذه الصيغة على مبدأ التعاون أم التنافس مع هذه الأدوار؟

1- المصالح الأميركية وأزمات الشرق الأوسط

تتمحور المصالح الأميركية التي سبق ذكرها حول أبرز أزمات المنطقة أو ضمنها، بترابط قد يكون حيويًا في كثير من الأحيان، كما أن التهديد هذه

المصالح مرتبط بأزمات المنطقة؛ فالساسة الأميركيون ينظرون إلى الشرق الأوسط باعتباره «أفضل الآمال وأسوأ المخاوف في العالم مستثمرة في هذه الرقعة الصغيرة نسبيًا من العالم»[45].

أ- النفط وأمن الخليج العربي

يُعدّ أمن الخليج العربي، باعتباره المزوّد الأساس للنفط ومصدر أكبر احتياطي عالمي له، مصدر قلق واهتمام السياسة الأميركية الأبرز في الشرق الأوسط؛ فمصلحة الولايات المتحدة تتمثل بمنع وقوع هذه المنطقة تحت سيطرة أي قوة مُعادية للولايات المتحدة، أكانت قوة خارجية أم داخلية تتمثل بوصول حكومات معادية لها، أم تنامي قوة الدول الخارجة عن السياق الأميركي في المنطقة. وأتى ذلك على خلفية أن أقوى دولتين في المنطقة «معاديتان» للولايات المتحدة، فإيران من جهة والعراق حتى عام 2003 يقفان عائقًا (بحسب النظرة الأميركية) أمام تحقيق الاستقرار في الخليج العربي، ويهددان مصالح الولايات المتحدة الحيوية، ما دفعها في ظل وجود حلفاء ضعفاء إلى الوجود المادي على الأرض لحماية هذه المصالح بنفسها[46]. ويوفر هذا الوجود العسكري والحصري والقوي في منطقة الخليج العربي، والاحتكار الأميركي لقدرات الحرب البعيدة المدى هامشًا واسعًا للتفرد في صناعة السياسة في المنطقة[47].

في الفترة الأولى من الحرب الباردة كان الوجود الأميركي في المنطقة معتدلًا، في حين كان نفوذها كبيرًا، وكانت توكل إلى بريطانيا مهمة حماية المصالح الغربية والأميركية النفطية في الخليج العربي. وفي أواسط ستينيات القرن الماضي بدأت الولايات المتحدة تأخذ على عاتقها حماية مصالحها بنفسها

(45) تنيت، ص 78.

(46) كيسنجر، ص187-188.

(47) زبيغنيو بريجنسكي، الاختيار، السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2004)، ص 87.

في الخليج العربي عبر ما عُرف «بسياسة الدعامتين»[48]: إيران والمملكة العربية السعودية، كون السعودية أكبر مصدّر للنفط في العالم، وكون إيران في مرحلة الشاه الحليف الأوثق والأقرب إلى الولايات المتحدة[49]. ومع سقوط نظام الشاه وازدياد حاجة الولايات المتحدة إلى الوجود على الأرض في هذه المنطقة الحيوية طوّرت الولايات المتحدة في عهد إدارة كارتر قوة الانتشار السريع، وهي نواة القيادة المركزية الحالية التي تمنح الولايات المتحدة القدرة على نقل قوات عسكرية خفيفة إلى منطقة الخليج العربي لحماية حقول النفط. لكن بعد حرب الخليج العربي الثانية ترسّخ الوجود العسكري الأميركي في عدد من دول المنطقة في عام 1991 في شكل قواعد دائمة، لحماية مصالح الولايات المتحدة هناك ومراقبة تحركات الأطراف المعارضة لسياستها في الخليج العربي. لكن الهاجس الأكبر كان ضمان ولاء المملكة العربية السعودية في إثر موجات العداء وتنامي ظاهرة الراديكالية والعداء لأميركا وسياستها في المنطقة داخل أوساط التيار الديني في السعودية، إضافة إلى عدد من القرارات التي اتخذتها الحكومة السعودية في ما يتعلق بالتعاون في محاربة «تنظيم القاعدة» على أراضي المملكة. فكان احتلال العراق ومحاولة إيجاد حكومة مؤيدة للولايات المتحدة فيه أمرًا ضروريًا لإجراء تعديلات على السياسة المتبعة تجاه السعودية، في حال حدوث الأسوأ أو ظهور نزعات لدى الحكومة السعودية تتعلق بأمن الخليج العربي أو المنطقة المحيطة. وكان الحدث الأبرز في هذا المجال رفض السعودية الطلب الأميركي سحب طائراتها المقاتلة F 15 من قاعدة تبوك الجوية قبل بدء حرب احتلال العراق في عام 2003[50]. ومع هذا، تظل السعودية إلى حين نجاح الولايات المتحدة في بناء حكومة مستقرة (مؤيدة للولايات المتحدة) في العراق، أبرز الحلفاء في المنطقة، كونها العامل الأقوى في سوق النفط العالمي.

---

(48) برادلي أ. تايلر، السلام الأميركي والشرق الأوسط: المصالح الاستراتيجية الكبرى لأميركا في المنطقة بعد 11 أيلول، ترجمة عماد فوزي شعيبي (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004)، ص 17.

(49) في عام 1973، مثلًا، أرسلت إيران 1200 فرد من قوات الكوماندوس إلى محافظة ظفار في عُمان لقمع ثورة يدعمها الاتحاد السوفياتي السابق.

(50) <www.arabic.people.com.cn/200309/05/ara>.

إن إحدى المخاطر الكبيرة التي تواجهها الولايات المتحدة تكمن في الواقع الجيوسياسي لاحتياطي النفط والغاز الموجودة في الشرق الأوسط، وقد يؤدي عدم الاستقرار في هذه المنطقة إلى تمزّق اقتصادي عالمي كبير، ما يشكل تحديًا للسياسة العامة للولايات المتحدة لا بد من أن تتصدى له وتضعه في أعلى سلّم أولوياتها[51]؛ فسياسة الطاقة واحدة من أبرز الموضوعات التي تؤثر في مصالح الولايات المتحدة ونفوذها في العالم كونها بلغت مرحلة لا يُمكنها فيها مقاومة صدمات الأسعار وانقطاع العروض والابتزاز، خصوصًا بعد حوادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، ومنافسة القوى الأخرى العالمية للولايات المتحدة في المجالات الاقتصادية التي يُعد النفط المحرك الأساس لها. فالولايات المتحدة تستورد أكثر من 52 في المئة من احتياجاتها النفطية[52]. وتعتمد بشكل أساس على نفط منطقة الخليج العربي، خصوصًا من السعودية. كما أنها ترغب في بقاء أسعار النفط ضمن المعدلات المعقولة، سواء استخدمته هي أم غيرها من الدول الصناعية، خصوصًا الصين، كون الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة هي الأكبر والأشد تأثيرًا في الاقتصاد الأميركي؛ فارتفاع أسعار النفط يؤثر في الاقتصاد الأميركي بشكل مباشر، وعندما تشتري الدول التي لها علاقة تجارية بالولايات المتحدة النفط بأسعار عالية ستكون مضطرة إلى بيع منتوجاتها في السوق الأميركية بسعر مرتفع؛ وعندما ترتفع هذه الأسعار سينقلب الميزان التجاري لمصلحة هذه الدول، ما يدخل الاقتصاد الأميركي في حالة ركود يدفع باتجاه معدلات بطالة عالية ويقلل من ميزانية الدفاع أو يُعرّض تمويل العمليات العسكرية في الخارج لضغط الكونغرس الذي يحدد هذه الموازنات.

لعل الأزمتين العراقيتين الأولى والثانية، أي الحرب العراقية - الإيرانية والاحتلال العراقي للكويت في عام 1990، واحتلال العراق في عام 2003،

---

(51) إدوارد ب. دجيرجيان، الخطر والفرصة: رحلة سفير أمريكي في الشرق الأوسط، ترجمة السيد عليوه (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009)، ص 15-16.

(52) فنسان الغريب، مأزق الإمبراطورية الأميركية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 165.

الدليل الأبرز على أهمية منطقة الخليج العربي وأمن إمدادات النفط لدى الاستراتيجية الأميركية في المنطقة وتأثير ذلك في مكانتها ومصالحها في العالم؛ فبعد أن مالت السياسة الأميركية علانية إلى جانب العراق في حربه ضد إيران[53]، وساندته بشكل ملموس وفاعل[54] واستمرت تلك السياسة حتى عام 1990 عندما ضغط صدام حسين على جيرانه لرفع أسعار النفط، وتحوّلت كليًا في إثر احتلال الكويت الذي جاء كالصدمة من احتمال سيطرة العراق على الكويت ومخزونها النفطي، وخطر استيلائه على حقول النفط السعودية الشمالية أو المحاذية للحقول الكويتية، ما يُمكّنه من الاستيلاء على إمدادات العالم من النفط. وطالما اعتبرت الولايات المتحدة أن منع حدوث ذلك هو على رأس أولوياتها[55]؛ فاستيلاء العراق على الكويت قد يُمكّنه من السيطرة على نفط الخليج العربي وتحديد تدفّقه إلى الولايات المتحدة وحلفائها. أما احتلال العراق فيمثل خطوة أخرى على طريق إعادة ترتيب المنطقة والاعتماد على حكومة حليفة في العراق بعد تنامي الخطر الإيراني في الخليج العربي والمنطقة، وضرورة إيجاد وقائع جيوسياسية جديدة تضمن المصالح الأميركية بعد إدراك الولايات المتحدة أن الاعتماد على الحلفاء السابقين ليس كافيًا لضمان هذه المصالح، وأن الوجود العسكري على الأرض يشكل مزيدًا من الضغط السياسي والمالي على الإدارة الأميركية ويزيد مخاطر العنف في المنطقة، كما أن حكومة موالية في العراق قد تقود إلى حدوث توازن جديد في

---

(53) للمفارقة، قدمت الولايات المتحدة إلى إيران خلال الحرب العراقية - الايرانية وبالتحديد بين عامي 1985 و1986 ما مجموعه آلاف الصواريخ من أنواع (تاو - هوك - صواريخ مضادة للدبابات - صواريخ متطورة مضادة للطائرات) وحمولة طائرتين من قطع الغيار، مقابل مئات ملايين الدولارات التي استخدمتها وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية لتمويل الحرب والعمليات السرية في أميركا الوسطى، في ما عرف بفضيحة إيران غيت. للمزيد، انظر: واينر، ص 537-551.

(54) لمزيد عن السياسة الأميركية تجاه العراق في أثناء حربه مع إيران، انظر: آلان فريدمان، شبكة العنكبوت: التاريخ السري لكيفية تسليح البيت الأبيض للعراق بصورة غير قانونية (دمشق: دار الجديد، 1997)، ص 11-203.

(55) دنيس روس، فن الحكم: كيف تستعيد أميركا مكانتها في العالم، ترجمة هاني تابري (بيروت: دار الكتاب العربي، 2008)، ص 99.

المنطقة يضمن وجود بدائل نفطية في حال تردد بعض دول الخليج العربي في الوفاء بالتزاماته تجاه مصالح الولايات المتحدة.

كما أن «العراق الجديد» الذي قد تحكمه حكومة موالية للولايات المتحدة يضمن وجود دعامة جديدة تتمتع بقوة مادية ووجود عسكري أميركي[56] يُمكنه الوقوف بوجه التمدد الإيراني في المنطقة. فهذا التمدد الذي أعقب الثورة الإيرانية وسقوط الشاه الحليف الأقرب إليها في المنطقة، فرض على الولايات المتحدة التخطيط للمستقبل لضمان أمن المنطقة ووجود حليف قوي يدعمها.

عقب حوادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 ظل شبح خمسة عشر سعوديًا من أصل تسعة عشر نفذوا هجمات نيويورك وواشنطن يسيطر على المخيلة السياسية الأميركية، إضافة إلى تنامي ظاهرة التطرف وتعدّد الهجمات التي تعرضت لها مواقع عديدة في السعودية، ما شكل حافزًا للوجود في بلد آخر يكون البديل في حال ضعف حكومة المملكة العربية السعودية أو سقوطها؛ فبسبب التوتر الداخلي حدّت السعودية من تبعيتها للولايات المتحدة، وهنا يأتي العراق ليكون رأس الجسر الاستراتيجي لأميركا بعد إخلاء القواعد العسكرية الأميركية في السعودية، وإعادة انتشار القوات التابعة للقيادة المركزية في القواعد الأخرى في الخليج العربي[57]. لكن مع تضاؤل فرص الوصول إلى حكومة مستقرة وقوية ومؤيدة للسياسة الأميركية في المنطقة بعد أكثر من ثمانية أعوام على احتلال العراق بدأت الولايات المتحدة تنظر بقلق إلى حال الاستقرار في الخليج العربي والشرق الأوسط. ومع تزايد التوتر نتيجة أزمة الملف النووي

---

(56) استخدمت الولايات المتحدة خلال إدارة بوش أربع قواعد مهمة في العراق: مطار بغداد وقاعدة الطليل جنوب العراق قرب الناصرية ومهبط الطائرات H-1 في المنطقة الغربية ومطار باشور في شمال العراق (كردستان العراق)، إضافة إلى معسكر بوند ستيل في كوسوفو. كما تملك الولايات المتحدة قواعد في دول أخرى، معسكر أريفجان في الكويت وقاعدة العديد ومعسكر السيليه في قطر ومقر إدارة الأسطول الخامس الأميركي في المنامة وقاعدة الظفرة الجوية في الإمارات العربية المتحدة. كما توجد في المنطقة على الدوام حاملتا طائرات أميركية وسبع عشرة سفينة مرافقة لكلٍ منها.

(57) باسكال شينيو، «فرنسا والتوازنات الدولية،» شؤون الأوسط، العدد 109 (شتاء 2003)، ص 148.

الإيراني بدأ في الولايات المتحدة تنامي الرأي القائل بضرورة استبدال مصادر الاعتماد على النفط القادم من الدول التي تشهد أزمات قد تعوّق إمدادات النفط أو تطوير سياسة بديلة تسمح بتجنّب الوقوع تحت احتكار الخليج العربي مصدرَ الطاقة الأهم في الوقت الحاضر؛ فأكثر من خمسة وخمسين في المئة من الأميركيين يرون أن على الولايات المتحدة اتخاذ خطوات للتقليل من اعتمادها على نفط الدول الأخرى[58]. لكن الوصول إلى هذا الهدف لا تتوافر له حتى الآن الشروط والأوضاع الموضوعية، ما يبقي منطقة الخليج العربي المصدر الأساس للإمدادات الأميركية من النفط في الأمدين القريب والمتوسط.

يُضاف إلى هذه الأهمية الاستراتيجية لنفط الشرق الأوسط بالنسبة إلى الولايات المتحدة أهمية أخرى تتمثل بالاعتماد المتزايد من القوى الصاعدة، مثل الصين والهند، على نفط الخليج العربي؛ فالسيطرة على هذه المنطقة تتيح للولايات المتحدة التحكم في نمو هذه القوى الصاعدة؛ فالصين مثلًا سيزيد اعتمادها على النفط حتى عام 2030 على 66 في المئة، بينما ستزيد احتياجات الهند خلال الفترة نفسها على 100 في المئة مما استهلكته في عام 2011[59]. ومع أن الولايات المتحدة تتبنى استراتيجية في مجال الطاقة حيث تنوّع مصادر الحصول على النفط والغاز، فإن نفط المنطقة سيبقى مؤثرًا في السياسة الأميركية ورسم استراتيجياتها نتيجة تزايد الاعتماد العالمي على نفط الخليج العربي؛ إذ يُقدّرُ الخبراء أن ما لا يقل عن 37 مليون برميل من النفط يوميًا سيعبُر مضيق هرمز في عام 2040 مقارنة بـ 25 مليون برميل عبرت المضيق في عام 2008[60].

يُضاف إلى ذلك أيضًا استمرار الولايات المتحدة باستيراد النفط باعتبارها أكبر مستوردٍ له في العالم، الأمر الذي يفرض بقاء منطقة الشرق الأوسط خزانًا

---

(58) Ana Maria Arumi [et al.], «Americans Wary of Creating Democracies Abroad,» *Public Agenda Confidence in U.S. Foreign Policy Index* (New York), vol. 2 (Winter 2006), pp. 6-7.

(59) Anthony H. Cordesman, *The Myth or Reality of US Energy Independence* (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies (CSIS), 2013), p. 9.

(60) المصدر نفسه، ص9.

أساسيًا لإمداد العالم بالطاقة على المدى القريب والمتوسط، ما يُعزّز استمرار الشرق الأوسط كمنطقة استراتيجية للولايات المتحدة سواء لإمدادها بالنفط والغاز أم لضمان سيطرتها على المنطقة، ما يتيح لها القيام بدورٍ استراتيجي في ضبط نمو القوى الصاعدة الأخرى التي تعتمد على نفط الشرق الأوسط والخليج العربي.

من جهة أخرى، ومن خلال أهمية النفط ودور منطقة الخليج العربي في إنتاجه، نمت مخاوف وتهديدات أخرى للسياسة الأميركية في المنطقة، يُقدّمها صنّاع القرار الأميركي ومراكزه البحثية على أنها تهديدات مشتركة للولايات المتحدة ودول الخليج العربي (دول مجلس التعاون الخليجي)[61]:

- التهديدات العسكرية التقليدية من دول الجوار، وضعف التعاون الأمني بين دول مجلس التعاون.
- تهديد منظومة الصواريخ الإيرانية وبرنامجها النووي.
- عدم استقرار العراق.
- الطاقة وبنيتها التحتية الواجب تطويرها.
- الإرهاب.
- الديموغرافيا والعمالة الأجنبية والتحول المجتمعي في الخليج العربي.

تقترح الولايات المتحدة وجودًا لها على الأرض، أو تحالفات مع دول قوية ومستقرة في المنطقة لضمان ألا تتحول هذه التهديدات إلى واقع قد يؤثر في مكانتها في هذه المنطقة، وبالتالي يؤذي صورتها في العالم[62]؛ فأي ارتداد لأزمات هذه المنطقة قد يؤثر في مواقعها وسياساتها ووجودها ويصل مداه إلى أبعد من حدود الخليج العربي أو الشرق الأوسط، ليُصيب الدور الأميركي

(61) Anthony H. Cordesman, *Security Challenges and Threats in the Gulf: A Net Assessment* (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies (CSIS), 2008), p. 2.

(62) في الدراسة السابق ذكرها (التحديات الأمنية والتهديدات في الخليج العربي) Security Challenges and Threats in the Gulf، يقدم أنتوني كوردسمان تحليلًا مفصلًا لهذه التهديدات والمخاطر والحلول الواجب اتباعها من الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي لتقليل هذه المخاطر المنبثقة من إيران والعراق، وهذه الدراسة تعتمد على معلومات وصور ومؤشرات بيانية مثيرة للاهتمام.

العالمي بتأثيرات واضحة، ما استدعى في الآونة الأخيرة تعديل سياسة الانفراد الأميركي بإدارة أزمات المنطقة، وإشراك بعض الحلفاء ولو بصورة شكلية أو تنسيقية لضمان أقل قدر من الارتدادات الناشئة عن سوء إدارة الأزمات المستعصية في هذه المنطقة أو إخفاقها.

ب- أمن إسرائيل وعملية السلام في المنطقة

يأتي أمن إسرائيل في مقدمة الأهداف الأميركية في المنطقة، التي تعدّ استمرار وجود إسرائيل الآمن في المنطقة أحد محددات السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط[63]؛ فالسياسة الأميركية في المنطقة ترى أن إسرائيل تشكل استثمارًا استراتيجيًا - إضافة إلى موضوعة النفط طبعًا - ومن الخطأ ربط أهمية الشرق الأوسط بالنسبة إلى الولايات المتحدة بالنفط أو «إسرائيل» كل على حدة، لأن كلا الموضوعين يشكل ساحة واحدة، يُضاف إليهما خصوصية الحرب على «الإرهاب»، وتتداخل هذه العناصر بعضها مع بعض وتتقاسم أولويات السياسة الأميركية في الشرق الأوسط.

قبل حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 كان الحديث عن ساحتين استراتيجيتين للولايات المتحدة في المنطقة: ساحة الصراع العربي - الإسرائيلي وساحة النفط؛ أما بعد حظر النفط العربي في عام 1973 فترسخت العلاقة الوطيدة بين كلتا الساحتين، وأضيفت إليهما ساحة ثالثة هي ساحة الحرب على «الإرهاب» بعد اعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001.

انطلقت المفاوضات بين العرب وإسرائيل في عقب إنهاء احتلال العراق الكويت في عام 1991 برعاية أميركية وسوفياتية في مدريد[64]

(63) David W. Lesch, ed., *The Middle East and the United States: A Historical and Political Reassessment* (Oxford: Oxford University Press, 1996), p. 233.

(64) لعل هذا التاريخ هو تاريخ المفاوضات الرسمية بمرحلتها الثانية المعلنة بين دول الطوق العربية و«إسرائيل» بعد مفاوضات كامب ديفيد 1977-1979، لكن التاريخ يزخر بمفاوضات سرية وأشكال أخرى من المفاوضات بين العرب و«إسرائيل». لمزيد عن هذا الموضوع، انظر: شارل أندرلين، **أسرار المفاوضات الإسرائيلية - العربية، 1917-1997: سلام أو حرب**، ترجمة صياح الجهيم، 2 ج =

في إشارة إلى إدراك الولايات المتحدة خطورة بقاء الصراع في المنطقة على الولايات المتحدة ومصالحها؛ فالولايات المتحدة تنظر إلى السلام بين إسرائيل والعرب، خصوصًا الفلسطينيين، على أنه مزيج من القضايا الإقليمية والاستراتيجية والأيديولوجية[65]، وأن الوصول إلى تسوية في مثل هذه الحالة يُعدّ من أعقد القضايا[66]. ووجهة النظر الأميركية ترى أن الصراع العربي - الإسرائيلي بشكل عام، والفلسطيني - الإسرائيلي بشكل خاص، ينعكس سلبًا على صورة الولايات المتحدة وأهدافها في المنطقة، على الرغم من أن هذا الصراع ليس التحدي الوحيد الذي يواجه السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، ولن تكون تسويته الدواء السحري لحل المشكلات كلها، إلا أنه أكبر مشكلة تولّد مشاعر الألم والأسى التي تستغلها الحركات الأصولية لتأجيج الغضب وزيادة الأتباع[67]؛ فالهدف من الرعاية الأميركية للعملية السلمية هو إيجاد بيئة شبه مستقرة في المنطقة للتقليل من مشاعر العداء التي تتحول إلى عمليات تفجيرية في الشرق الأوسط والعالم، والمحافظة على حدٍ أدنى من الاستقرار الذي يدعم إبقاء المصالح الأميركية في المنطقة بمنأى عن الاضطرابات، مع الأخذ بالاعتبار، وطوال الوقت، ضرورة بقاء إسرائيل القوة الأكبر في المنطقة والقادرة على الحياة في جوٍ من العداء التاريخي[68].

= (دمشق: دار الفاضل للتأليف والنشر، 1998)، ج 1 وج 2.

(65) كيسنجر، ص 166.

(66) لمزيد من الاطلاع على دور العامل الأيديولوجي في تأزم عملية السلام وعدم وصولها إلى تسوية، بحسب المنظور الأميركي، راجع: أولبرايت، ص 119-136.

(67) روس، ص 307.

(68) هناك وجهة نظر أخرى لا تغفل دور إسرائيل وأمنها في تعقيد قضايا المنطقة، لكنها ترى أن العامل الأساسي في تأزم المنطقة المستمر هو البنية الإثنية والتركيبة العرقية والدينية المشكّلة للشرق الأوسط دولًا ومجتمعات؛ فالدراسات التي تنشرها مجلة *Joint Force Quarterly* التي يصدرها الجيش الأميركي، تركز على دراسة التركيبة الإثنية للمنطقة، وترى أنها تشكل عقدة المنطقة الأساسية، من دون إغفال دور القضية الفلسطينية.

راجع مثلًا: Julian Lewis, «International Terrorism: The Case for Containment,» *Joint Force: Quarterly*, no. 65 (April 2012), pp. 17-19.

انطلاقًا من هذا الاعتبار، بدأت الولايات المتحدة دعمها لعملية سلام في الشرق الأوسط وأصبحت العنوان لأزماته كلها؛ فالولايات المتحدة وبغض النظر عن الإدارة التي تحكم في البيت الأبيض، جمهورية كانت أم ديمقراطية، تقارب هذه القضية من خلال مجموعة من القواعد الفكرية والسياسية المستندة إلى التجارب السابقة في المفاوضات، وإلى فهم المسؤولين الأميركيين لطبيعة هذا الصراع وتأييدهم الراسخ لأمن إسرائيل وحماية وجودها، ويتضح النهج الذي تسير عليه الولايات المتحدة في ما يتعلق بهذا الشأن من خلال الآتي:

- ترى الولايات المتحدة أن الطرفين ليسا مستعدين بعد لتسوية نهائية، وأن الأوضاع المحيطة لا تساعد على الوصول إلى مثل هذه التسوية، ما يستدعي المزيد من الوقت لتطور المسائل ونضج الأوضاع المحيطة بالصراع؛ فمن المرجّح أن يؤدي الضغط المباشر على الطرفين نحو حل ما إلى انفجار قد يؤدي إلى عواقب أمنية خطيرة لن تشمل ساحة هذه القضية فحسب.

- تتعامل الولايات المتحدة مع السلام في الشرق الأوسط من منظور الوصول إلى فترة ما من التعايش، لا إلى شكل دائم من التسوية، وفق مبدأ التدريج، لعدم إمكانية فرض الحل بالقوة على الطرفين.

- كجزء من وضع التعايش الممتد، تبدو ضرورة إقامة دولة فلسطينية أو ما عُرف بحل الدولتين، وهذا الحل تعترضه - بحسب الوصف الأميركي - صعوبات عدة، أهمها ثنائية النظرة إلى هذه الدولة بين الأحزاب الإسرائيلية التي تصل إلى الحكم وعدم تقبلهم لها في أغلب الأحيان، والوضع الداخلي الفلسطيني الذي يقلل فرص الإجماع الفلسطيني حول هذه الدولة وصلاحياتها وحدودها، وحتى أساس وجودها. لذلك على الولايات المتحدة - بحسب بعض الأصوات الأميركية - العمل على تطمين إسرائيل بجميع الضمانات المُتاحة، والوصول إلى إجماع فلسطيني لا يمكن إتمام فترة التعايش من دونه(69).

---

(69) لمزيد عن دور الولايات المتحدة للوصول إلى توافق داخلي فلسطيني وتطمينات إسرائيلية في شأن حل الدولتين. راجع: أوتاواي [وآخرون]، ص 48-51.

- ترى إسرائيل أن عودة اللاجئين والعودة إلى حدود عام 1967 تشكلان خطرًا أمنيًا عليها، وتشاركها الولايات المتحدة في هذه الرؤية، لذلك يجب تعديل مسألة الانسحاب من الأراضي المحتلة حيث تؤخذ الاعتبارات الأمنية الإسرائيلية كلها بالحسبان.

- في ما يتعلق بالدولة الفلسطينية ترى الولايات المتحدة أنها يجب أن تتمتع بقدر «معقول» من العيش بكرامة وضمن كيان اقتصادي قابل للحياة، وأن سياسة الاستيطان الإسرائيلية تشكل عائقًا أمام الوصول إلى هذا الخيار.

- بغضّ النظر عن الوصول إلى اتفاق سلام، يجب أن تحافظ الولايات المتحدة على الغطاء العسكري والدبلوماسي الذي توفره لإسرائيل، لأن إسرائيل الضعيفة تستدعي تدخل الولايات المتحدة المباشر لحماية أمنها، الأمر الذي سيورّطها في حروب وأزمات ليس للولايات المتحدة أي مصلحة في خوضها بشكل مباشر[70].

يُضاف إلى هذه المحددات أهمية بناء جوٍ مواتٍ بين إسرائيلِ وجيرانها، وألا تتعرض الدول الحليفة للولايات المتحدة لأي خطر وجودي ناجم عن حل أو اتفاق بين «إسرائيل» والفلسطينيين[71]. كما ترى الولايات المتحدة أن التوصل إلى اتفاق سلام في الشرق الأوسط بين إسرائيل وجيرانها يخدم الولايات المتحدة وسياستها ومصالحها في المنطقة بشكل كبير؛ فبيئة السلام هذه لو تحققت ستُقلل من عداء شعوب المنطقة للولايات المتحدة، ما يقلل من الأعمال «الإرهابية» وحركات التطرف الإسلامي التي تُهدد أمن الولايات المتحدة وأمن حلفائها. كما أنها ستُغيّر موازين القوى في المنطقة، وتحوّل منطقة الخليج العربي بالتحديد إلى ساحة المواجهة الأبرز، في ظل بقاء أزمة

---

(70) في حزيران/يونيو 2003 اقترح عضوان من مجلس الشيوخ الأميركي، جون وارنر وريتشارد لوغار، وجودًا عسكريًا أميركيًا على الأرض لفرض رؤية واشنطن في شأن عملية السلام، لكن الاقتراح سُحب لما له من تأثير في صورة الولايات المتحدة في المنطقة والعالم، ولنتائجه التي قد تؤدي إلى وقوع خسائر بشرية في صفوف القوات الأميركية، انظر: تايلر، ص 92.

(71) كيسنجر، ص 186.

الملف النووي الإيراني مفتوحة على احتمالات عدة، ما يهدد إمدادات النفط والطاقة. لكن الوصول إلى هذه التسوية، كما يعترف كثيرون من المفكرين وأصحاب القرار الأميركي غير وارد الآن، ويجب أن يجري التركيز على تقليل التوتر، أو الوصول إلى اتفاقات مرحلية، أو الدخول في عملية تفاوضية بغية كسب المزيد من الوقت لحين إنضاج الأوضاع التي قد تقود إلى تسوية ما.

إن ما لا شك فيه أن العملية السلمية في الشرق الأوسط تؤثر في موقع الولايات المتحدة العالمي؛ فنتيجة الإخفاق المتكرر في الوصول إلى اتفاق يُنهي حالة الصراع في المنطقة، بدأ عدد من القوى الدولية الصاعدة أدوارًا في ميدان احتكرته الولايات المتحدة فترة طويلة. صحيح أن معظم هذه الأدوار التي تقوم بها قوى إقليمية أو دولية لا بد من أن تكون منسّقة إلى حدٍ ما مع الولايات المتحدة، وصحيح أنها محدودة التأثير نتيجة عدم امتلاكها أوراق ضغط على الطرفين، خصوصًا على «إسرائيل». لكن مجرد طرح هذه الدول نفسها في ساحة الصراع يُعدّ إلى حدٍ ما تأثيرًا أو ضغطًا على دور الولايات المتحدة في معالجة أزمات المنطقة، ومعالجة هذه الأزمة بالتحديد، ما يلقي بظلاله على موقعها الدولي وعلى احتكارها الدور الفعلي في إدارة عملية السلام في الشرق الأوسط.

إن مفهوم السلام عمومًا - بحسب النظرة الأميركية - يرتبط بمفهوم الأمن، وهذا الأخير يتحدد بناءً على المتغيرات البنيوية الدولية، والسلام في الشرق الأوسط لا يخرج عن هذا الإطار، فهو مرتبط بحكم دعم الولايات المتحدة لـ إسرائيل بأمنها؛ فالسلام المنتظر في الشرق الأوسط لن يكون من ضمن أولويات الولايات المتحدة ما لم يكن ضمن استراتيجيتها الرامية إلى الهيمنة الدولية.

من خلال إمعان النظر في الفكر المؤسس للسياسة الخارجية الأميركية، ودور القوة في تشكيل السياسة بحسب نظرية الواقعية السياسية التي تؤمن بها الطبقة السياسية الأميركية، يمكن فهم عدم إمكانية اعتماد الولايات

المتحدة بشكل مطلق على الدول الحليفة في المنطقة، عدا إسرائيل؛ فهذه الدول لا تتشارك مع الولايات المتحدة إلا في بعض المصالح الآنية، وبحسب تعبير أحد السياسيين الأميركيين[72] «فإن الدول الحليفة للولايات المتحدة في المنطقة لن تتردد في التحالف مع أي قوة أخرى تمتلك مقوّمات القوة الأميركية ذاتها، وأنه ليس من المستغرب أن ترى الدول الحليفة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، حليفة للهند مثلًا في ما لو كانت هي الدولة المهيمنة على العالم». من هنا، نجد أن العلاقة الخاصة بـ إسرائيل وضمان أمنها وتفوّقها هو ضمان لهيمنة الولايات المتحدة على الشرق الأوسط وعلى موارد الطاقة وبؤر الصراع التي تؤرق العالم، خصوصًا بعد موجة «الإرهاب» والحرب عليه.

ج- ظاهرة «الإرهاب» وتهديد المصالح الأميركية

خلال الأعوام الأولى من الحرب على «الإرهاب» حكمت وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأميركي (U.S National Security Strategy) لعام 2002[73]، نظرة الولايات المتحدة إلى العالم بعد حوادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 التي بدّلت التفكير الذي ساد في عهد بيل كلينتون من استراتيجية الانخراط والتوسع (Strategy of Engagement and Enlargement) والتركيز على فتح الأسواق والتجارة لتعزيز نفوذ الولايات المتحدة في العالم، إلى استراتيجية تعلي شأن الأمن، وتدفع به إلى مقدمة أولويات الولايات المتحدة، بعد التبدل الجذري في العقلية الأميركية تجاه المخاطر التي تعترضها، ما أدى إلى تبدل في التجاوب مع المخاطر من عقلية الاستيعاب إلى عقلية التدمير في سبيل منع وصول أي قوة إلى مصاف القوة الأميركية ومنافستها على الهيمنة على العالم؛ فبحسب نص الوثيقة: «إذا ما انتظرنا كي تنضج التهديدات

---

(72) من مقابلة أجراها الباحث مع آنا أسكروهيما (Anna Asckrohima) مديرة مكتب التواصل الإعلامي في وزارة الخارجية الأميركية، دبي، 17/ 5/ 2009.

(73) راجع نص الوثيقة على الموقع الإلكتروني: <www.georgewbush-whitehouse.archives.gov/nsc/nss/2002>.

سنكون قد انتظرنا طويلًا، إن أمننا يتطلب من كل الأميركيين أن يتحلوا ببعد النظر والتصميم وأن يكونوا على استعداد للقيام بهجمات وقائية واستباقية حين يكون الأمر ضروريًا».

يضاف إلى ذلك أيضًا، من تجربة احتلال العراق، أهمية التخطيط لفترة ما بعد الحرب وإعادة البناء، كونها ستشكل ضغطًا ماديًا واستراتيجيًا على الولايات المتحدة، وقد لا يؤدي إلى إيجاد بيئة مواتية لمنع ظهور «الحركات الإرهابية». ويُعبّر عن ذلك بريجنسكي الذي يطرح استراتيجية تنطوي على بعدين أساسيين لكسب الحرب ضد «الإرهابيين»: استئصالهم، وفي الوقت ذاته تشجيع عملية سياسية تتصدى للأوضاع التي مهدت لظهورهم، الأمر الذي يقود، بحسب قوله، إلى عزل العالم السفلي «للإرهاب» والقضاء عليه[74].

لكن الميزة الأهم لسياسة الولايات المتحدة الخارجية هي القدرة على التواؤم السريع مع المستجدات الدولية وتغيير أو تعديل الاستراتيجية المتبعة، وفق أعلى درجات البراغماتية السياسية، ما بدا واضحًا في استراتيجية الأمن القومي لعام 2006؛ فاللجوء إلى القوة والتهديد باستخدامها لا يعني عدم محاولتها اللجوء إلى بناء تحالفات عريضة لدعم مواقفها، وذلك لأغراض ثلاثة[75]:

- للقبول بقوة الولايات المتحدة، لا بد من تماثل القوى الأخرى معها، لتفادي سياسات الاستنزاف الدبلوماسي التي تمارسها هذه القوى، والتي قد تُحدّ من حرية حركتها داخل المنظمات والمحافل الدولية.

- اللجوء إلى القواعد القانونية والأخلاقية يفسح لها المجال لتفسيرها في ضوء قوتها، أي تثبيت الاتجاه الداعي إلى تفسير قواعد القانون الدولي من وجهة نظر القوة.

(74) بريجنسكي، الاختيار، ص 42.

(75) «U.S. National Security Strategy, 2006,» on the Web: <www.georgewbush-whitehouse. archives.gov/nsc/nss/2006>.

- اللجوء القانوني يسمح للولايات المتحدة بتغطية نياتها المرفوضة في العالم المعاصر، فتمارس على هذا الأساس الضغط الدبلوماسي على الأطراف المختلفة ضمن استراتيجية احتواء العالم من خلال الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية الأخرى.

إن إظهار النيات بشكل فج كان من أبرز نقاط انتقاد استراتيجية الأمن القومي. لعام 2002، لذلك؛ وبهدف التخفيف من حدة معارضة المجتمع الدولي لها، كان على السياسة الأميركية أن تنحو منحى آخر في إخفاء نياتها، وتعميم الطرح القائل بوجود تهديد جديد يأخذ شكل موجات «الإرهاب» التي تضرب العالم الحر، وينتج منه فوضى دولية لا بد من وجود من يتزعم التصدي لها.

تواجه الولايات المتحدة اليوم - بحسب الاستراتيجيين الأميركيين - تحديين متداخلين، تحدي «الإرهاب» من جهة؛ وتحدي بناء نظام اقتصادي وسياسي ملائم لمتطلبات العولمة من جهة أخرى. والفشل في مواجهة «الإرهاب» يمكن أن يؤدي إلى انهيار النظام الاقتصادي والسياسي الذي تحاول الولايات المتحدة بناءه، كما أن الإخفاق في بناء هذا النظام سيؤدي إلى تفاقم المشكلات والأزمات الدولية؛ إذ يسهل على «الإرهاب» تجنيد أعضاء جدد، فالتحديات الأمنية اليوم لا تنفصل عن التحديات الاقتصادية والاجتماعية[76]. وبخلاف فترة الحرب الباردة، فإن التهديد الوجودي الذي كان يمارسه الاتحاد السوفياتي السابق جرى احتواؤه بفضل المراهنة على عقلانية اللاعب الآخر (الاتحاد السوفياتي). إذ حكمت سياسة الردع المتبادل تطور الأزمات بين الطرفين، لكن التحدي الذي تواجهه الولايات المتحدة حاليًا يتمثل بوجود لاعب «غير عقلاني» من غير الدول، فتنظيم القاعدة يمارس «الإرهاب» وهو غير مدعوم من دول ينطبق عليها التصرف العقلاني في سياستها الخارجية، وكان في استطاعة الولايات المتحدة في السابق ردع «المجموعات الإرهابية» من خلال ردع الدول التي تستقر بها، أما اليوم فلن تستطيع هذه السياسة حصد أي ثمار.

---

(76) روس، ص 176.

كما اعتمدت الولايات المتحدة سياسة «تجفيف منابع الإرهاب»، أي إزالة الأوضاع التي ساهمت في تكاثر «الإرهابيين»، من خلال تحديد الدول الضعيفة والعاجزة التي قد تكون موئلًا للمجموعات المسلحة، وتقديم المساعدات إليها والتواجد العسكري المباشر فيها لمنع تكاثر «الخلايا الإرهابية». لكنّ هذه السياسة لم تؤت ثمارها حتى الآن، نظرًا إلى قصور النظرة الأميركية عن أسباب انتشار ظاهرة «الإرهاب»، واستبعاد سياسات الولايات المتحدة في المنطقة على مدى عقود هذه الأسباب، والتركيز على قضايا غير جوهرية، أو ملامسة الأسباب المباشرة من بعيد.

كانت وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأميركي في عام 2006 المثال الأبرز على تبني التكتيك الجديد في تجفيف منابع «الإرهاب»، ونشر «الحرية والديمقراطية»، باعتبارهما الوسيلتين - بحسب ما رأت الوثيقة - لمنع تصاعد حدة ظاهرة «الإرهاب». لكنها أكدت تزعّم الولايات المتحدة أي جهد في هذا المجال، وقيادة مجتمع الدول الديمقراطية للتصدي «للإرهاب» من خلال نشر «الحرية والديمقراطية»، ومساعدة «الدول الفاشلة» في الوفاء بالتزاماتها في حربها على «الإرهاب»[77].

يدور المشهد الراهن في الشرق الأوسط حول حقيقتين استراتيجيتين رئيستين: اللافاعلية الأميركية النسبية والنشاط الدبلوماسي المتزايد للأطراف الإقليميين. والأمر لا يقتصر على أمثلة مثل دور قطر في إنجاز اتفاق الدوحة بين الفرقاء اللبنانيين في عام 2008، وبدء مفاوضات غير مباشرة بين سورية و«إسرائيل» بوساطة تركية في العام ذاته، وغابت الولايات المتحدة عن كليهما إلى حد بعيد كطرف فاعل بشكلٍ مباشر، بل يتجاوز ذلك إلى محاولات إقليمية

(77) صدرت هذه الوثيقة في 16/ 3/ 2006 وحاولت تلطيف الأجواء الدولية، والاعتراضات التي سادت خلال فترة رئاسة بوش الابن الأولى. ثم أتت وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأميركي في عهد أوباما لتحاول أيضًا تلطيف أجواء العداء التي سادت ولايتي بوش الابن الأولى والثانية، عبر حذف كل ما يسيء إلى الإسلام، أو ربط الإرهاب به. للمزيد حول الوثيقتين، انظر الموقع الإلكتروني: <www.nationalstrategy.com/nationalstrategy/fourmreview>.

متنوعة المنشأ والوجهة للإدارة السلمية لأزمات المنطقة وصراعاتها ولإعادة تأسيس توازن القوى فيها، كان منها اتفاق تبادل الوقود النووي الذي وُقّع في طهران بتاريخ 17/ 5/ 2010 بين إيران وتركيا والبرازيل، والذي جاء محاولة من البرازيل وتركيا للوصول إلى حل لأزمة الملف النووي الإيراني.

أفاض عدد من الباحثين في تفصيل أسباب التعثر الأميركي في الشرق الأوسط، مركّزين، إما على تداعيات مغامرة احتلال العراق بكلفتها الباهظة ونتيجتها الاستراتيجية الكبرى المتمثلة بتصاعد النفوذ الإقليمي لإيران وتوسع ساحات فعلها[78]، أو تراجع قدرة الولايات المتحدة على دفع أجندتها إلى الواجهة التي اختزلت في مكوّنٍ أمني هو الحرب على «الإرهاب»، وآخر أيديولوجي هو «حلف الاعتدال» في مواجهة «معسكر الشر»، لا يتقاطعان مع حقائق المنطقة المركبة، ولا يساعدان في صوغ نقاط انطلاق واقعية للمساهمة في إدارة الأزمات المختلفة وحماية المصالح الأميركية في سياقاتها، إلا أن ثمة ثلاثة عوامل إضافية تُفسّر كذلك التعثر الأميركي.

من جهة، همَّشت إدارة بوش الأداة الرئيسة التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة دائمًا في ممارسة دورها وتنفيذ سياستها في الشرق الأوسط، ألا وهي الدبلوماسية بعنصريها التحفيزي والعقابي، واستبدلتها باستراتيجيات المواجهة وأدواتها الصراعية المتمثلة بالآلة العسكرية، وصفقات السلاح، والنشاط الأمني الاستخباراتي. وعندما أعادت إدارة بوش، تحت ضغط حلفائها العرب من جهة وأصوات أميركية خبيرة بمكوّنات المنطقة من جهة أخرى، اكتشاف الدبلوماسية في أعقاب الحرب الإسرائيلية على لبنان في عام 2006، شرعت في توظيف جهد دبلوماسي لإحياء المسار التفاوضي الفلسطيني - الإسرائيلي. لكن، لم يكن المتبقي لها من وقت كافيًا لإنجاز نقلات نوعية في هذا الشأن[79]، وما عادت الأطراف الإقليمية مقتنعة بقدرة الدبلوماسية الأميركية على تقديم الكثير.

---

(78) للمزيد، انظر: جوين داير، الفوضى التي نظموها الشرق الأوسط بعد العراق، ترجمة بسام شيحا (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007)، ص 94-99.

(79) Freedman, p. 506.

ومن جهة ثانية، رتب احتلال العراق، كما أكدت تقارير الكونغرس، ارتفاعًا غير مسبوق في الكلفة المالية والبشرية أثّرت في دور الولايات المتحدة وسياستها في الشرق الأوسط، بصورة فرضت العديد من القيود على حركة القوة العظمى في ساحات الأزمات الأخرى، وقلّصت إلى حد بعيد من فاعليتها[80]، فأضحى تحريك الولايات المتحدة قِطَعَها البحرية باتجاه الخليج العربي والساحل الشرقي للبحر المتوسط، أو تلويحها باحتمال توجيه ضربات عسكرية شاملة ضد المناوئين لسياستها من إيران وسورية إلى حزب الله، أمرين لا يثيران الخوف والفزع التقليديين في ظل استنزاف الطاقة العسكرية الأميركية في الحرب على «الإرهاب» واحتلال العراق وأفغانستان، وتحذير قادة المؤسسة العسكرية الأميركية المستمر من مغبة التورط في مواجهات جديدة، بينما لا تزال كلتا المهمتين العسكريتين السابقتين غير محسومة النتائج[81]. أما من جهة أخرى، وفي إثر التطورات الأخيرة التي أدخلتها إدارة أوباما، في الاستراتيجية العسكرية مطلع عام 2012، وتقليص الموازنة العسكرية العامة والإبقاء عليها من دون تقليص في الشرق الأوسط، وإضافة قطعٍ عسكرية ذات مهمات خاصة وتدخل سريع، فيظل من الممكن أن تستخدمَ هذه الإدارة مبدأ العمليات العسكرية المحدودة في حال وصلت بعض الأزمات في المنطقة إلى مسارات يجب معها القيام بعمل عسكري محدود.

يتجاوز الحراك الدبلوماسي الراهن في الشرق الأوسط في كثير من الأحيان استراتيجيات الولايات المتحدة، ويتشكل في لحظة أضحت فيها محدودية فاعلية الدور الأميركي واضحة؛ إذ تطرح إدارة أوباما وصفة جديدة للتعامل مع أزمات منطقة الشرق الأوسط بعد فشل الإدارة الأميركية السابقة في مقاربة هذه الأزمات وإداراتها، وهم يقدمون وصفة تقوم على إعادة الاعتبار

---

(80) «Report on the U.S. Intelligence Community's Prewar Intelligence Assessments on Iraq,» (Select Committee on Intelligence, 7 July 2004), on the Web: <www.gpoaccess.gov/serialset/creports/iraq>.

(81) للمزيد انظر: غسان سلامة، أميركا والعالم: إغراء القوة ومداها، ترجمة مصباح الصمد؛ مراجعة المؤلف، ط 2 (بيروت: دار النهار، 2006)، ص 187-188.

إلى الدبلوماسية العامة وأدواتها من مفاوضات ومساعدات وضغط دبلوماسي وعسكري لتعامل واشنطن مع المنطقة[82].

ثمة سجال أميركي واسع إزاء شكل العالم في الآونة الراهنة والعقود القليلة المقبلة، ونمط العلاقات الدولية الذي يمكن أن ينظمه. والسؤال الأكثر إلحاحًا في قلب هذا السجال هو عن موقع أميركا، وما إذا كانت ستتمكن من المحافظة على موقعها القيادي والمؤثّر في العالم، وتتواصل مع استمرار ذلك صيغة الأحادية القطبية؛ فالولايات المتحدة بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 باتت تريد كل شيء، فهي تريد وقف انتشار الأسلحة غير التقليدية وشن حرب مفتوحة على «الإرهاب»، وتريد التحكم في تدفق النفط وإنفاق عائداته، وإزاحة الأنظمة الاستبدادية، و«تطوير العقيدة الإسلامية» من خلال تغيير بعض المناهج التي تحض على الجهاد، ومحاولة التواصل مع بعض التنظيمات والأحزاب الإسلامية «المعتدلة» وفتح مساراتٍ سياسية معها ونشر القيم الديمقراطية. فهذا المشروع بات الآن موضع التنفيذ، بغضّ النظر عن الإدارة التي تحكم البيت الأبيض، لأن أميركا تورطت فيه في الأعوام الماضية إلى درجة بات التخلي عنه مستحيلًا، والفشل فيه غير مسموح[83].

في المقابل، هناك طروحات تقول إن العالم يدخل بالفعل حقبة التعددية القطبية، وإن دور الولايات المتحدة ونفوذها في تراجع مستمر، وإن نتاج الهيمنة الأميركية لن يكون إلا الفوضى وانعدام الاستقرار في عدد كبير من مناطق العالم. وهناك أيضًا من يرى أن العالم يتّجه إلى شكل لاقطبي، إذ تختفي صيغة وجود قوى كبرى تتحكم في مسيرة العالم مقابل بقية الدول والشعوب، وتنشأ عوضًا عن ذلك شريحة واسعة من اللاعبين الدوليين، دولًا وغير دول، ذات قوة ونفوذ متقاربين[84]، لكن منظّري استمرار الأحادية القطبية يرون أن

---

(82) انظر: روس، ص 392-401.

(83) سلامة، ص 428.

(84) للمزيد عن القطبية في العالم انظر: Giovanni Arrighi [et al.], *Chaos and Governance in the Modern World System*, Contradictions of Modernity; 10 (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1999), pp. 274-285.

صعود الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي لن يؤثّر في المكانة القيادية الأميركية، وستظل الولايات المتحدة قادرة على إخضاع الآخرين لسيطرتها. وهناك من يرى من المنظرين الأميركيين أن شكل التغيير في السياسة الأميركية يجب أن يكون في الاتجاه المعاكس تمامًا، أي أن يكون أكثر إمبريالية وأكثر إصرارًا على تحقيق أهداف الإمبراطورية الأميركية[85]؛ فالدور الأميركي العالمي، كما يُعبّر عنه بريجنسكي، ينبع بحسب وصفه من حقيقتين محوريتين: القوة الأميركية غير المسبوقة، والتفاعل العالمي غير المسبوق. وتشير الحقيقة الأولى إلى لحظة الأحادية القطبية التي تمثلها الهيمنة الأميركية، بينما تشير الحقيقة الثانية إلى التفاعل الناتج من عملية العولمة الذي ينحو باتجاه النزع المتدرج لسيادة الدولة. هاتان الحقيقتان تشكلان بحسب رأي بريجنسكي تحولًا رمزيًا بشكل مرئي نحو ولادة العاصمة العالمية الأولى بحكم الأمر الواقع[86].

مقابل نظريتَي استمرار القطبية الأحادية والتعددية القطبية، هناك تحليل يقول إن العالم سيدخل حقبة «اللاقطبية»، أي عدم وجود طبقة عليا من الدول الكبرى يمكن النظر إليها باعتبارها أقطاب العالم. فهذا المفهوم يشير تقليديًا إلى أن القطب أو الأقطاب هي الدول الكبرى بالتحديد؛ فالقرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين شهدا تعددية قطبية القوى الأوروبية، إضافة إلى اليابان والدولة العثمانية، ثم بعد الحرب العالمية الثانية شهد العالم ثنائية قطبية، وبعد انتهاء الحرب الباردة شهد العالم أحادية قطبية. لكنّ ثمة أمرين جديدين تطوّرا خلال العقود القليلة الماضية: الأول نشوء دول إقليمية ذات تأثير كبير، أقل قوة من الدول الكبرى المعروفة، لكنها تتنافس على مستوى الأقاليم، وتؤثّر بشكل ما في مستوى بعض القضايا العالمية. كما أن مناطق محددة من العالم، وفي مقدمها الشرق الأوسط بكل ما يتضمنه من صراعات وأزمات وثروات وتنافس دولي، هي ستحدد شكل النظام الدولي المقبل،

(85) Niall Ferguson, *Colossus: The Rise and Fall of the American Empire* (London: Alan Lin, 2004), pp. 35-36.

(86) بريجنسكي، الاختيار، ص 151.

اعتمادًا على الطريقة التي تتعاطى من خلالها الولايات المتحدة مع الأزمات في الشرق الأوسط، وعلى شكل تعاطيها مع الأطراف الدولية المؤثّرة في المنطقة.

2- الولايات المتحدة وأزمات المنطقة: تعاون أم تنافس مع الأدوار الدولية؟

انطلاقًا من المحددات السابقة (عملية السلام والصراع العربي - الإسرائيلي والخليج العربي وأمن الطاقة و«الإرهاب»)، تنبع أهمية الشرق الأوسط الاستراتيجية، كما أن لأزماته دورًا كبيرًا في إظهار وجهات النظر الأميركية تجاه التعاون أو التنافس مع الأدوار الدولية في المنطقة بشكل خاص، وفي العالم بشكل عام، وكيف تنظر الإدارات الديمقراطية والجمهورية إلى هذه الأدوار.

أ- الاتحاد الأوروبي

لم تتبلور سياسة أوروبية فاعلة إزاء الشرق الأوسط، إذ يراوح انخراط دول الاتحاد الأوروبي في أزمات المنطقة وقضاياها الشائكة تبعًا للعوامل الأوروبية الذاتية التي لم تتمخض عنها سياسة خارجية موحدة[87]. ويمكن القول إن الأوروبيين رفعوا من درجة انخراطهم في قضايا المنطقة منذ مؤتمر مدريد للسلام (1991)؛ فمنذ ذلك الوقت بدأت العلاقات التجارية والثقافية بدول الجوار الأوروبي الشرق أوسطية، تحرك الأوروبيين، وذلك من خلال مشروعين يعتمدان بعدًا تجاريًا واقتصاديًا في علاقتهم بالمنطقة، الأول هو المشروع المتوسطي بعد برشلونة (1995)، ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط (2008)، بالتوازي مع دخولهم على خط المشاركة في عملية السلام ومفاوضاتها بين العرب و«إسرائيل»، وذلك بدافعٍ من ثلاثة عوامل: الخوف من التهديدات الأمنية المنبثقة من دول الجوار الأوروبي، وأمن «إسرائيل»،

---

(87) تشير أزمة جزيرة ليلى (Parsley) بين المغرب وإسبانيا إلى ضعف الفاعلية الأوروبية في جوارها الجغرافي القريب والمتاخم لحدودها؛ إذ تدخل وزير الخارجية الأميركية كولن باول بين الطرفين لحل الأزمة، بينما لم يذهب هذا الدور إلى الاتحاد الأوروبي أو لفرنسا مثلًا باعتبار أنها تتمتع بعلاقات جيدة مع كلا الطرفين. للمزيد، انظر: زكريا، ص 201-202.

والوصول إلى موارد الطاقة[88]. وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء سعوا منذ البداية إلى تحقيق أهداف سياسية، لكنهم كانوا مترددين في مقاربة قضية الصراع العربي - الإسرائيلي، أو طرح مواقف مستقلة عن الرؤية الأميركية لحل هذا الصراع، ودفع عملية السلام أو تحريكها في الأوقات التي تتوقف فيها، وذلك نتيجة عدم الثقة الأميركية والإسرائيلية بقدرة الدول الأوروبية على الموازنة بين مصالحها مع دول المنطقة ومنظومة أمن «إسرائيل». وكانت الدول الأوروبية - بحسب وجهة النظر الأميركية - غير محايدة بما فيه الكفاية لتؤدي دور الوسيط؛ فرغبة منها في حماية مصالحها في الوطن العربي والعالم الإسلامي، عملت الدول الأوروبية عمومًا على النأي بنفسها عن الولايات المتحدة في ما يخص عملية السلام، لكن واشنطن ظلت تنظر إلى أزمات الشرق الأوسط وتدخّل الأطراف الأخرى فيها من وجهة نظر تنص على وجوب أن يظل الشرق الأوسط موضوعًا لاستشارات مكثفة بين واشنطن وحلفائها الأوروبيين[89].

تطوّرت هذه الرؤية في فترة إدراة بوش الابن نتيجة ضغط محاربة «الإرهاب» على الولايات المتحدة؛ فبعد أن أيد الأوروبيون نظرة الإدراة الأميركية عقب حوادث أيلول/ سبتمبر 2001، بأن «الإرهاب» وانتشار الأسلحة غير التقليدية الخطران الرئيسان على الأمن العالمي، توضّحت مع مرور الوقت فروق دقيقة، لكن مهمة بين وجهات النظر الأميركية والأوروبية، حددتها طبيعة التهديد ومدى الرد المطلوب[90].

لكن، بشكل عام، قام الأوروبيون بدور مكمل لدور الولايات المتحدة في المنطقة، خصوصًا في الصراع العربي - الإسرائيلي، وساروا في خُطى الولايات المتحدة في مقاربة هذا الصراع. ولا يختلف الأمر كثيرًا بما يخص

(88) موريل أسبيرغ، الإدارة الأوروبية للصراع في الشرق الأوسط: نحو مقاربة أكثر فعالية، أوراق كارنيغي (بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2009)، ص 3.

(89) كيسنجر، ص 185.

(90) بريجنسكي، الاختيار، ص 122.

مسألتي الأمن وأمن الطاقة، حيث لم تُلحَظ سياسة أوروبية على الأرض للتعامل مع «الإرهاب»، بل ظلت معالجة هذه المسألة تتمحور حول الطريقة الأميركية المعتمدة على الحلول العسكرية، على الرغم من قرب الأوروبيين من المنطقة، ومعرفتهم التاريخية بها، كما اعتمدوا على الولايات المتحدة لمعالجة ملف أمن الطاقة، من دون بلورة سياسة محددة في هذا الشأن.

نتيجة هذه السياسة الأوروبية، المتماشية مع السياسة الأميركية، نشأت أزمات أخرى امتد تأثيرها إلى بعض الدول الأوروبية نتيجة عدم انخراطها الجدي في أزمات المنطقة، ما أدى إلى تعزيز التوتر الأمني منذ عام 2004 في مناطق من الشرق الأوسط كانت دائمًا تُمثّل بُعدًا استراتيجيًا للسياسة الأوروبية، مثل لبنان وسورية؛ إذ عدَّ الأوروبيون سورية دولة محورية في عملية السلام في الشرق الأوسط، لكنها شريك «مثير للجدل» بحسب الرؤية الأوروبية، خصوصًا في ما يتعلق بالعراق ولبنان، ودعم فصائل المقاومة الفلسطينية. لكن الأوروبيين، على العكس من الولايات المتحدة، لم يكتفوا بمحاولة تغيير السياسة الإقليمية السورية، بل عملوا أيضًا على دعم «الإصلاح الداخلي». واستنادًا إلى هذه الرؤية، راوحت السياسة الأوروبية تجاه سورية بين منظومتين، منظومة العزل ومنظومة المشاركة. فكان هدف السياسة الأوروبية في سورية حتى مطلع عام 2011 يرتكز على محاولة تحقيق شكلٍ معقول من الاستقرار في بلد يمر بمرحلة صعبة، إضافة إلى الضغط لتغيير السلوك السوري في المنطقة، لكن الأوروبيين لم يتفقوا على طريقة تحقيق هذا الهدف، من خلال العزل أو المشاركة، الأمر الذي كان مثار خلاف مع الولايات المتحدة أيضًا. وساهم توجه الانفتاح الأوروبي بعد عام 2007 نحو سورية في تقليص بؤر التوتر، بعد أن شهدت المنطقة حربًا إسرائيلية على لبنان في عام 2006 وتزايد التوتر في المنطقة[91].

من جهة أخرى، تبنّى الأوروبيون المقاربة الأميركية للأزمة اللبنانية - السورية منذ عام 2005؛ إذ تقاطعت الرؤية الشخصية للرئيس الفرنسي جاك

(91) أسبيرغ، ص 22-33.

شيراك (1995-2007) مع توجّهات إدارة بوش، ما أدى إلى تزايد الضغط على الحكومة السورية. لكن السياسة الأوروبية بدأت مع أواخر عام 2007 بالافتراق عن السياسة الأميركية تجاه سورية ولبنان، نتيجة عوامل عدة، منها وصول قيادات جديدة إلى الحكم في فرنسا وإسبانيا، ورغبة بعض الساسة الأوروبيين في إظهار نوع من الاستقلالية عن السياسة الأميركية في المنطقة.

إضافة إلى ذلك، لم تُلحظ مقاربة أوروبية مستقلة وواضحة للحرب في أفغانستان أو للعملية السياسية في العراق، أو للحرب على «الإرهاب». لكن التخوف الأوروبي من احتمالات تصاعد الأخطار الأمنية على أوروبا كان دافعًا لتبني المفاوضات مع إيران في شأن برنامجها النووي، والحد من توجهات الولايات المتحدة و«إسرائيل» الراغبة في الوصول بالأزمة مع إيران، في خلال مراحل التفاوض المختلفة، إلى شفير الهاوية، فكانت الشكوى التي غالبًا ما رددها الأوروبيون بأن أميركا تُبالغ في التصرف منفردة في مناطق متاخمة للقارة الأوروبية، في حين كانت الشكوى الأميركية تتمحور حول أن الأوروبيين لا يفعلون ما يكفي في هذه المناطق، على الرغم من أنهم يمتلكون الإمكانات اللازمة، فهم لا ينفقون ما يكفي على الدفاع وتعزيز القوة العسكرية[92].

لكن، ماذا لو قررت أوروبا الكفّ عن التصرف كذلك؟ إن أوروبا المعتمدة على ذاتها من الناحية العسكرية، والتي تشكل قوة اقتصادية عالمية ستواجه الولايات المتحدة بخيار مؤلم، وهو أن تُنافِس من دون شك السيادة الأميركية في منطقتين حيويتين من الناحية الاستراتيجية لأميركا، الشرق الأوسط وأميركا اللاتينية[93]. لكنّ الأوروبيين ينقصهم حاليًا الوحدة والدافع لتحويل أنفسهم إلى قوة عسكرية كبيرة، وإلى أن يحصل ذلك فمن غير المرجّح أن تتحول الخلافات الأوروبية - الأميركية إلى نزاعات جيوسياسية في هاتين المنطقتين[94].

---

(92) بريجنسكي، الاختيار، ص 105.

(93) المصدر نفسه، ص 107.

(94) المصدر نفسه، ص 108.

تشكل منطقة الشرق الأوسط أهمية أمنية وجيوسياسية كبرى لدول الاتحاد الأوروبي، لكن مقاربة هذه الأهمية من خلال استراتيجية واضحة المعالم أو مستقلة عن الرؤية الأميركية لا تتلاءم مع حساسية أوضاع الشرق الأوسط، ولن تسمح بها الولايات المتحدة الأميركية، أكانت الإدارة التي تحكمها جمهورية أم ديمقراطية لأن سياسة كلا الحزبين الخارجية تعدّ المنطقة ساحة من ساحات الولايات المتحدة التي يجب أن تبقى ضمن نطاق فعلها المباشر، على الرغم من وجود بعض الفروق بين الطرفين لطريقة حشد الأوروبيين خلف سياسة الولايات المتحدة في المنطقة؛ فإدارة بوش حاولت سحب التأييد الأوروبي لها قسرًا أو تحت الضغط نتيجة العوامل الثقافية التي أنتجت السياسة الخارجية الأميركية للمحافظين الجدد واعتمادها سياسات القوة وسلطان القرار الداخلي على أي قرار أو رغبة دولية، ما شكل نوعًا من الافتراق وعدم الرضا عن السياسات الأوروبية التي تدعم التوجهات الأكثر التزامًا بالعمل من داخل منظومات المجتمع الدولي وهيئاته، وتنفيذ السياسة الخارجية من خلال سياساتٍ لا ترى في القوة العسكرية الحامل الأساس لها. ويعزو ذلك منظّرو السياسة المحافظة إلى الفارق في القوة بين الطرفين؛ فعندما كانت القوى الأوروبية قوىً عظمى كانت تُمجّد السياسة الواقعية وتُبدي قليلًا من الاكتراث للتعاون الدولي، وبما أنها ضعيفة الآن فهي تُفضّل القوانين والقيود. أما أميركا فتريد حرية كاملة في التصرف كما تفعل الأمم القوية. بينما ترى إدارة أوباما أن التشاور مع حلفائها الأوروبيين في شأن مستقبل المنطقة، وإعادة ترتيب مكوّناتها أمر بالغ الأهمية نتيجة اقتناعها بأهمية التشاور والتعاون الدولي مع الحلفاء من خلال وضع أجندة هذا التعاون وتنظيمها، وقيادة التحالفات لا الهيمنة عليها. ويُعبّر هذا المنحى عن الفهم النيوليبرالي للسلطة الأساس في هذا العالم المكوّن من فاعلين كثر؛ إذ إنها لا تنظر إلى السلطة على أنها سلطة تراتبية هرمية تضع فيها الولايات المتحدة قراراتها، ومن ثم تبلّغها للبقية الممتنة أو الصامتة من العالم[95]. لذا تركت إدارة أوباما، في مطلع عام 2011، مهمة

(95) زكريا، ص 216-217.

الدعم السياسي والدولي لحالات «الربيع العربي» لشركائها الأوروبيين، بعد أن وضعت أجندة هذا الفعل السياسي ونظّمته وأعطت لنفسها دور استثمار ما ينتج منه بأقل التكلفة الممكنة.

ب- الصين

تنظر الصين إلى الشرق الأوسط من منظور المنطقة الأهم في العالم التي ستضمن معدلات نمو اقتصادي صيني تؤهلها لتكون قوة صاعدة ومنافسة للولايات المتحدة الأميركية على المستوى الاقتصادي، وهو ما يمثل الأساس أو المدخل لضمان موقع عالمي لها، في عالم متعدد الأقطاب.

أولت السياسة الصينية أهمية قصوى لتعزيز علاقاتها ببلدان الشرق الأوسط، وأبرمت عقودًا طويلة الأجل مع دول مثل إيران بمليارات الدولارات في مجالات الطاقة، كان لها دور كبير في رسم استراتيجية الصين في منطقة الشرق الأوسط. وساهم تزويدها عددًا من دول المنطقة بالسلاح والتقنية النووية في التأثير في التوازن الاستراتيجي الذي تفرضه الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، كما كان لوقوفها ضد سياسة الولايات المتحدة الأميركية الداعية إلى مقاطعة بعض دول الشرق الأوسط دور في رد الولايات المتحدة على الصين في الجوار الصيني بإبرام صفقات أسلحة مع تايوان، أو بدعم الأقلية الإيغورية في الصين[96]، تكتيكيًا في حالاتٍ محددة - على الرغم من التوافق الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين في التوجس من «الإرهاب الإسلامي» - وذلك بهدف التأثير في التوجهات الصينية، وزعزعة استقرار الصين المستدام الذي إن تحقق فسيؤدي إلى نشوء تحدٍّ حقيقيّ لنفوذ الولايات المتحدة في شرق آسيا. أو استقبال الدالاي لاما[97] في واشنطن أكثر من مرة،

---

(96) الإيغورية هي أقلية مُسلمة تعيش في مقاطعة سينجيانغ غرب الصين، ولا توجد إحصاءات دقيقة عن تعداد شعب الإيغور، لكن تشير التقديرات إلى أن عددهم يتراوح بين 12و16 مليون نسمة. يتمي الإيغور إلى العرق التركي، ويتكلمون اللغة الإيغورية وهي أحد فروع اللغة التركية.

(97) تينزين غياتسو (الدالاي لاما): القائد الديني الأعلى للبوذيين في إقليم التبت، كما أنه يمثل القيادة الدنيوية إلى جانب القيادة الروحية للإقليم (1935-).

والضغط على بيجين تجاريًا للحصول على تأييد الصين لسياسة فرض العقوبات على إيران جراء برنامجها النووي.

عملت الصين على تعزيز تعاونها النووي مع إيران، وكان لها دور بارز في تنشيطه منذ تسعينيات القرن العشرين، منذ الزيارة الشهيرة التي قام بها رئيس الوزراء الصيني لي بينغ إلى طهران في تموز/ يوليو 1991، فضلًا عن زيارات أخرى قامت بها وفود إيرانية إلى بيجين برئاسة قائد الحرس الثوري السابق محسن رضائي، ما ساهم في بذر بذور التعاون بين إيران والصين في المجالين النووي والتسلحي[98].

لم يقتصر الدخول الصيني إلى الشرق الأوسط من خلال البوابة النووية أو التسليحية على إيران، بل سبقه دعم البرنامج النووي الباكستاني بعد أن قامت الهند بإجراء تجربتها النووية الأولى في عام 1974، حتى إن المسؤولين الصينيين أدّوا دورًا كبيرًا في تحسين العلاقات الباكستانية - الإيرانية، وإيجاد بيئة من التعاون في المجال النووي والتسليحي بين الطرفين[99].

تتمحور الاستراتيجية الصينية في منطقة الشرق الأوسط حول أمرين: الحفاظ على معدلات التنمية المتزايدة من خلال الاعتماد على النفط والغاز في المنطقة؛ والرد على محاولات الولايات المتحدة المتكررة لاحتواء الصين ومنع صعودها أو تأخيره على الساحة الدولية كمنافس محتمل. وتنافس الصين الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بشكل لم يستطع الاتحاد السوفياتي أن يفعله[100]، حيث تتبنى استراتيجية مختلفة أو متناقضة في بعض المستويات مع الاستراتيجية الأميركية في المنطقة، الأمر الذي يزيد من حالة الاستقطاب الدولي

---

(98) كينيث آر تيمرمان، العد العكسي للأزمة: المواجهة النووية المقبلة مع إيران (بيروت: دار العلم للملايين، 2006)، ص 119.

(99) المصدر نفسه، ص 121.

(100) Jon B. Alterman and John W. Garver, *The Vital Triangle: China, the United States, and the Middle East*, Significant Issues Series; v. 30, no. 2 (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies (CSIS), 2008), p. 2.

في المنطقة نتيجة دعم الصين بعض الدول التي لا تتقاسم مع الولايات المتحدة المصالح أو النظرة السياسة ذاتها تجاه مسائل الأمن أو القضايا السياسة الأخرى، ما زاد من تعقيد بعض الأزمات في المنطقة، أو قلّل من فرص تحوّل بعضها، مثل أزمة الملف النووي الإيراني، إلى حرب قد تشعل الشرق الأوسط بكامله.

أثّرت السياسة السابقة في علاقات الولايات المتحدة بالصين، وساهمت في تأجيج بعض الأزمات في الجوار الصيني، أو حتى طرح ملفات حقوق الإنسان والأقليات داخل الصين، لكن السياسة الصينية تتجنب حتى الآن المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط إلى أقصى مدى، وتُحاول استغلال علاقاتها المتنامية بالدول في المنطقة للضغط على الولايات المتحدة، والحصول على مكاسب من الطرفين، نفطية وتجارية من دول الشرق الأوسط، وأمنية واستراتيجية وتفضيلات تجارية من الولايات المتحدة. كما يعمد الساسة الصينيون إلى إجراء تقويم دقيق لتطور العلاقات بالولايات المتحدة، أدى إلى الاعتراف البراغماتي بين الطرفين بمصلحتهما في علاقة مستقرة نسبيًا[101]. وذلك بسبب نمو الصين غير المتوازن، واعتمادها المتزايد على نفط الشرق الأوسط، وعلى السوق الأميركية لتسويق صادراتها، وقدراتها العسكرية المحدودة مقارنة بالدول الأوروبية أو الولايات المتحدة من الناحية التكنولوجية[102]. وعلى الرغم من استخدام الصين حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي ضد قرارٍ دولي قدمته الدول الأوروبية والولايات المتحدة يسمح بفرض عقوبات على سورية في آب/ أغسطس 2011، فإن ذلك لم يشر إلى حدوث تغير في السياسة الصينية تجاه الولايات المتحدة أو العكس، وباتجاه مواجهة شاملة؛ إذ لا تزال الكلمة العليا للعلاقة بين الطرفين بيد قوى التكامل، فالصين تحتاج إلى السوق الأميركية لبيع بضائعها، والولايات المتحدة تحتاج إلى الصين لتمويل دَينها، إنه النذير الخاص بزمن العولمة للتدمير النووي المتبادل الذي

(101) بريجنسكي، الاختيار، ص 132.

(102) سلامة، ص 75.

كان أكيدًا في مرحلة الحرب الباردة[103]. كما أن السياسة الصينية في الشرق الأوسط تجنبت بشكل ملحوظ مجابهة الولايات المتحدة في أبرز أزماته؛ إذ لم تعترض على عددٍ من القرارات التي أصدرها مجلس الأمن الدولي وفرضت بموجبها عقوبات على إيران أو على بعض مؤسساتها، كالقرار رقم 1737 لعام 2006، والقرار رقم 1929 لعام 2010. لكن استخدام الصين وروسيا في 4/ 1/ 2012 حق النقض للمرة الثانية ضد مشروع قرارٍ في شأن الأزمة في سورية قدمته المغرب بدعم من الدول الأوروبية والولايات المتحدة، أثار موجة تحفظات أميركية على نطاق واسع الأمر الذي ينذر باحتمال تحوّل العلاقات الصينية - الأميركية في الشرق الأوسط بشكل خاص نحو مسارات أكثر دراماتيكية تظهر فيها بوادر الاستقطاب الدولي بشكل أوضح وأكثر تفاعلية وتنافسية.

تنقسم وجهة النظر الأميركية تجاه الصين إلى مدرستين فكريتين: تعكس الأولى وجهة نظر الليبراليين الجدد وتتلخص بشعارين: «الانخراط» و«الشراكة الاستراتيجية»، أي مضاعفة الاتصالات في شأن قضايا التجارة والأمن في الشرق الأوسط، وضمان استفادة الصين من نفط المنطقة[104]، والتأثير بالصين من خلال عملية الارتباط البنّاء وتجنّب التحدي الجيوسياسي للعلاقة مع الصين، وتعزيز احتمال أن تبرز الصين كشريكٍ للأمن في المنطقة بدلًا من أن تكون خصمًا للولايات المتحدة، وبذلك تستطيع الولايات المتحدة أن تمارس قدرًا من التأثير في سلوك الصين، لأنها لو عوملت كخصم، فلا شك في أنها ستتحول إلى خصم[105].

أما وجهة النظر المعاكسة فتعدّ الصين عدوًا لا مفر منه في النتيجة، وأنه يجب التعامل معها كمنافسٍ وبتحدٍ ومُتَحَدٍّ، وتُنشأ لذلك تحالفات وشراكات إقليمية

(103) زكريا، ص 130.

(104) كيسنجر، ص 131.

(105) أشتون كارتر ووليام بيري، الدفاع الوقائي: استراتيجية أمريكية جديدة للأمن، ترجمة أسعد حليم (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2001)، ص 101-102.

لاحتواء النفوذ الصيني في المنطقة، وفي جوار الصين الجغرافي[106]. وتبنّى تيار المحافظين الجدد في إدارة بوش سياسة اعتبار الصين تهديدًا عسكريًا مستقبليًا من جهة، إلا أنها حافظت على الحد الأدنى من استفزاز الصين في المنطقة.

تشكل حالة صعود الصين تحديًا كبيرًا للسياسة الخارجية الأميركية نتيجة اختلاف جوهره وطبيعته عما يفترَض أنه التحدي المماثل (الاتحاد السوفياتي)؛ فالولايات المتحدة تمتلك خلفية فكرية وأدوات وتحالفات تُمكّنها من مواجهة هذا التطور. فإذا ما تعاملت الصين كمنافس استراتيجي وأثّرت في مصالح الولايات المتحدة وأمنها، فإنها سترد بمجموعة من السياسات الفاعلة التي ستستفيد من عملية الموازنة الطبيعية التي ستدفع اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا وفيتنام للتضامن معًا لتقييد نفوذ الصين الصاعد. لكن، ماذا لو التزمت الصين باستراتيجيتها غير المتكافئة ووسّعت اقتصادها وعلاقاتها وسياستها الخارجية بهدوء واعتدال، وبسطت ببطء مجال نفوذها، ودفعت الولايات المتحدة على مهل خارج ساحات فعلها السياسي التقليدية، فكيف ستتعامل معها الولايات المتحدة؟ لم تتبلور استراتيجية أميركية محددة لمواجهة هذا التحدي الاستراتيجي، وعلى الرغم من أن عددًا كبيرًا من مراكز البحوث الأميركية تخصص له حيزًا كبيرًا من نشاطها البحثي، إلا أن استراتيجية واضحة المعالم لَمَّا تتبلور، فما زالت السياسة الخارجية الأميركية تجاه الصين ترتكز على تكتيكاتٍ سياسية تعتمد بشكلٍ أساس ردات الفعل على السياسات الصينية.

ج- روسيا

كثيرًا ما نظر الساسة الروس إلى الشرق الأوسط من منظور استراتيجي، لكن هذه النظرة لم تأخذ طريقها إلى التطبيق نتيجة عوامل عدة، أهمها الاضطراب الذي ساد دول الجوار الروسي طيلة عقد أو أكثر في إثر انهيار الاتحاد السوفياتي، وكان السؤال الملح الذي يُطرح على الساسة الروس: ما الدور الذي تستطيع روسيا أن تقوم به من حيث المبدأ في هذه المنطقة المعقدة؟ وهل سيكون هذا الدور عامل

(106) كيسنجر، ص 132.

استقرار في المنطقة التي تشهد أزمات معقدة؟ أم أنه سيؤدي إلى مزيد من تعقيد هذه الأزمات نتيجة تنافس القوى الدولية في الشرق الأوسط، ما سيؤدي إلى مزيد من التردّي الأمني في الإقليم والأقاليم المجاورة، نتيجة التواصل الجغرافي بين مناطق الاضطراب الروسي، وأماكن تموضع بعض أبرز أزمات الشرق الأوسط، إضافة إلى عوامل إثنية قد يكون لها دور محوري في ارتداد أزمات المنطقة على بعض مناطق الاتحاد الروسي؟

على الرغم من أن الاتحاد السوفياتي كان أحد راعيَي عملية السلام في المنطقة، فإن الدور الروسي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي اقتصر على القيام بدورٍ ثانوي حتى عام 2006، عندما استقبلت روسيا رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل في خطوة أثارت استياء الولايات المتحدة و«إسرائيل»، تلا ذلك دعوة روسيّة لعقد مؤتمر سلام في موسكو يجمع أطراف النزاع في الشرق الأوسط[107]. لكن عدم انعقاد هذا المؤتمر كان مؤشرًا على محدودية الدور الروسي في الشرق الأوسط، وفي عملية السلام بالتحديد.

كانت أزمة البرنامج النووي الإيراني أبرز مظاهر التنافس الأميركي - الروسي في الشرق الأوسط[108] لما تتمتع به إيران من موقع استراتيجي بالنسبة إلى روسيا؛ إذ تطل على القوقاز من جهة، وعلى الخليج العربي من جهة ثانية، وعلى آسيا الوسطى من جهة ثالثة. هذه الحيثيات جعلت تركيز السياسة الروسية في الشرق الأوسط من مدخل التعاون مع إيران[109] الذي بدأ منذ عام 1994 ببناء المرحلة الأولى من محطة بوشهر النووية بعقد بلغت كلفته مليارين وسبعمئة مليون دولار. لكن محاولة روسيا استقطاب إيران

---

(107) وكالة أنباء نوفوستي الروسية، على الموقع الإلكتروني: <www.ar.rian.ru/eastclub/20070627>.

(108) Olga Oliker [et al.], *Russian Foreign Policy: Sources and Implications* (Santa Monica, CA: RAND Project Air Force, 2009), p. 113.

(109) صرح الرئيس فلاديمير بوتين عقب توليه رئاسة روسيا مباشرة أن (التعاون الروسي الإيراني أصبح عاملاً ملحوظًا يعين على توطيد دعائم الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم). انظر: ميشال يمين، «العلاقات الروسية الإيرانية: مشاكل وتطلعات،» شؤون الأوسط، العدد 114 (ربيع 2004)، ص 73.

خضعت لجملة من الضغط الأميركية، أدّت إلى تذبذب في الموقف الروسي الداعم لإيران، نتيجة بعض التحليلات الروسية التي تشير إلى احتمال التوصل إلى تسوية بين الولايات المتحدة وإيران، وأن التبادل التجاري معها يبدو متواضعًا جدًا إذا ما قورن بحجم التجارة بين إيران وألمانيا مثلًا[110]. كما أن روسيا تنظر بقلق إلى البرنامج النووي الإيراني لأنها لا ترغب في تحوّله إلى برنامج عسكري، لكنها تُفضّل أن تكون إيران صديقة لها بدلًا من أن تكون عدوة في حال تحوّله[111].

تاريخيًا، كان الاتحاد السوفياتي المُتحدي الرئيس للولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط، وقد أورث تفككه روسيا المصالح الاستراتيجية والجيوسياسية ذاتها في المنطقة، لكن بقدراتٍ أكثر محدودية؛ فنفوذ روسيا تبدد تقريبًا في الشرق الأوسط في تسعينيات القرن العشرين، لكنَّ روسيا عادت إلى الشرق الأوسط في مطلع القرن الحادي والعشرين من خلال بعض أشكال التعاون مع معظم الدول الرئيسة في المنطقة، فجددت دعمها العسكري لسورية، حليف موسكو القديم، كما بنت أيضًا شبكة من العلاقات في مجال الطاقة بإيران وتركيا والمملكة العربية السعودية وقطر ومصر والجزائر، وتسعى إلى إعادة بناء نفوذها في الشرق الأوسط من خلال صناعتها العسكرية وثقلها السياسي والدبلوماسي العالمي ووزنها في أسواق النفط والغاز العالمية.

نظرت إدارة بوش إلى الدور الروسي في الشرق الأوسط بصفتها [أي روسيا] لاعبًا قليل الفاعلية، وأن لدى الولايات المتحدة فرصة في بناء روابط مع روسيا من خلال التشاور والانخراط معها بنسبة محددة في شأن أزمات المنطقة، وأن هذه الروابط في الشرق الأوسط أكثر نجاحًا لبناء علاقة مستقرة بروسيا من محاولة الولايات المتحدة التدخل في دول الجوار الروسي[112]؛ إذ شهدت العلاقات الأميركية – الروسية توترًا متزايدًا في ما يتعلق بما سمّاه

(110) Oliker [et al.], p. 115.

(111) المصدر نفسه، ص 114.

(112) المصدر نفسه، ص 185.

السفير الأميركي في موسكو ألكسندر فيرشبو «فجوة القيم» (Values Gap) وحكم القانون وتعزيز الديمقراطية في روسيا، كما عزز هذا الموقف غزو روسيا لجورجيا في آب/ أغسطس 2008[113].

أدّت سلسلة الحوادث في الجوار الروسي إلى محاولة إدارة بوش إقامة روابط بروسيا في الشرق الأوسط، فطوّرت نمط مقاربة قائم على استثمار الدور الروسي في أزمة الملف النووي الإيراني لتأخير وصولها إلى دورة الوقود النووي الكاملة، على الرغم من أن المفاوضات التي قادتها روسيا مع إيران وصلت إلى نتائج مُحبِطة في كثير من الأحيان للولايات المتحدة. كما رغبت هذه الإدارة في أن يمتد التعاون مع روسيا ليصل إلى اكتشاف إمكانية التعاون معها لضمان احتواء سورية وإيران في ما يخص الوصول إلى حالة أمنية مستقرة في العراق[114]. بيد أن مفهوم إدارة بوش للتعاون يقترب إلى مفهوم القيادة والسيطرة أكثر، من الأخذ بالاعتبار مصالح «الشريك» ومخاوفه، فبدأت الولايات المتحدة باتخاذ سلسلة من السياسات في جوار روسيا أثارت حنقها[115]، على الرغم من التوافق الأميركي - الروسي على استصدار عددٍ من القرارات في مجلس الأمن بخصوص سورية ولبنان، مثل القرار1559، وبخصوص العراق القرار 1790، وإيران القرار 1737... وغيرها من القرارات.

تعاطت إدارة بوش مع روسيا في موضوعة أزمات الشرق الأوسط من منطلق المصلحة البراغماتية التكتيكية؛ فهي لم تنظر إليها أساسًا من منطلقٍ أيديولوجي، ولم تدخل معها في منافسة واضحة المعالم نتيجة حالة «الضعف النسبي» الروسي في الشرق الأوسط، الأمر الذي أدّى إلى عدم تبني مقاربة

---

(113) Stephen Sestanovich, «What Has Moscow Done?: Rebuilding U.S.-Russian Relations,» *Foreign Affairs* (November - December 2008), on the Web: <www.foriegnaffairs.org>.

(114) Oliker [et al.], p. 186.

(115) تمثلت هذه السياسات بمحاولات توسيع الناتو، ونشر منظومات الدفاع الصاروخي الاستراتيجية (الدرع الصاروخي) في عدد من دول أوروبا الشرقية، والتأثير في المحيط الجغرافي لروسيا. للمزيد، انظر: المصدر نفسه، ص 175-194.

استراتيجية أميركية حيال روسيا حتى آب/أغسطس 2008، أي حتى عام غزو روسيا لجورجيا والانتخابات الرئاسية الأميركية[116].

مع وصول إدارة أوباما إلى الحكم تعاظمت أهمية استقطاب روسيا في ما يخص أزمة البرنامج النووي الإيراني، فحاولت تقديم مغريات عدة إلى روسيا لمنع إكمال المرحلة الأخيرة من تجهيز محطة بوشهر النووية، واستثمار العلاقات الروسية - الإيرانية لمنع إيران من الوصول إلى العتبة النووية عبر دعم المساعي الروسية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والتحفّظ على نشر منظومة الدفاع الصاروخية الاستراتيجية في أوروبا وتحجيم التوجه نحو توسيع حلف شمال الأطلسي، في حال استخدام روسيا نفوذها للضغط على إيران[117]. لكنّ التحول الأبرز في العلاقات الأميركية - الروسية في المنطقة نشأ بعد حوادث آذار/مارس 2011 في سورية، وما تلاها من استخدام روسيا حق النقض في مجلس الأمن ضد قرار قدّمته الدول الأوروبية مدعومة من الولايات المتحدة لفرض عقوبات على سورية، ومن ثم طرحها مشروع قرار يعرض تصوّراتها في شأن الحوادث في أواخر عام 2011، وإصرارها على القيام بدور مؤثّر في الأزمة من خلال استخدامها للمرة الثانية حق النقض ضد مشروع القرار المغربي بخصوص حوادث سورية.

من هنا دخلت روسيا مباشرة ساحة المنافسة الواضحة للدور الأميركي في إدارة أزمات الشرق الأوسط، إلا أن الولايات المتحدة استخدمت بحنكة واضحة سياسة عدم التصادم المباشر مع روسيا، واكتفت بدعم الجهد الأوروبي، ومن ثم الأوروبي - العربي ممثلًا بجامعة الدول العربية للحيلولة دون مواجهة الدورين

---

(116) عبّر عن ذلك ريتشارد بيرل، أحد أبرز المحافظين الجدد في إدارة بوش الأولى، بنصائح قدمها إلى الرئيس المنتخب باراك أوباما، إذ قال: «على الإدارة الجديدة أن تستغل الفرصة وتطور استراتيجية بوش حيال روسيا - التي هي لا شيء في الأساس - أو بعبارة أخرى (الأمل بالأفضل) من خلال قول أشياء جيدة عن بوتين والأمل في الأفضل». انظر: «Seven Questions: Richard Perle's Advice for Barack Obama,» *Foreign Policy* (November 2008), on the Web: <www.foreignpolicy.com>.

(117) Richard N. Haass and Martin Indyk, «Beyond Iraq: A New U.S. Strategy for the Middle East,» *Foreign Affairs* (January - February 2009), on the Web: <www.foreignaffairs.org/20090101faessay88104>.

الروسي والصيني على الساحة السورية، وتركت لدول الاتحاد الأوروبي الدور المباشر في التأثير في الأزمة وفي الموقفين الروسي والصيني، محافظة بذلك على أسلوب النيوليبراليين في قيادة التوجهات الدولية، أو توجهات الحلفاء؛ من خلال وضع أجندتها وتنظيمها. الأمر الذي يُمكّنها من استخدام استراتيجية الانخراط والاحتواء في علاقتها بروسيا انطلاقًا من الشرق الأوسط وعلى مساحة الجغرافيا المحيطة بروسيا، وفي الداخل الروسي إن لزم الأمر.

تجدر الإشارة إلى أن روسيا تعدّ منطقة الشرق الأوسط منطقة حيوية وعمقًا جيوسياسيًا لإعادة الدور الروسي إلى الواجهة العالمية، خصوصًا بعد حوادث «الربيع العربي»، وبعد أن خسرت عمقها الحيوي في أوروبا الشرقية الذي وصل إلى حدودها الغربية مباشرة بعد الحوادث التي شهدتها أوكرانيا في أواخر شباط/ فبراير 2014؛ فالنفوذ الروسي المتناقص في أوروبا الشرقية يستعيد توازنه - وفق الرؤية الروسية الحالية - من خلال تأكيد حضورها القوي في الشرق الأوسط، خصوصًا في كلٍ من سورية ومصر وإيران والجزائر، الأمر الذي يعزز نجاح السياسة الأميركيّة الهادئة والتدريجية في تحجيم النفوذ الروسي وتقليص مجالها الحيوي، بعد أن استُنزفت إلى حدٍ كبير في أوروبا الشرقية وفي الشرق الأوسط، فإن لم تستطع القيادة الروسية المحافظة على هذين المجالين الحيويين معًا، لا بد من أنها ستدخل في مساومة مع الغرب، خصوصًا مع الولايات المتحدة للتخلي عن أحدهما، في حال لم تقرر الدخول في مواجهة شاملة مع الولايات المتحدة الأميركية على الساحتين الشرق أوسطية وفي أوروبا الشرقية. وعلى سبيل المثال، استخدمت روسيا في مجلس الأمن حق النقض (الفيتو) ثماني مرات بين عامي 2000 و2012، ضد قرارات كانت تتعلق في معظمها بالشرق الأوسط، ثلاثة منها بالتحديد تتعلق بالأزمة السورية[118]، كما عطلت صدور قرارات عدة بتهديدها استخدام الفيتو لعرقلة مشاريع قرارات تجاه الأزمة في سورية بين عامي 2012 و2014.

---

(118) Leon Aron, «The Putin Doctrine,» *Foreign Affairs* (March 2013), on the Web: <http://www.foreignaffairs.com/articles/139049/leon-aron/the-putin-doctrine>.

ثمة مؤشرات عدة إلى أن منطقة الشرق الأوسط ستُعيد إنتاج صيغٍ جديدة لعلاقات التنافس الدولي بين الولايات المتحدة الأميركية وغيرها من الدول الكبرى وفي مقدمها روسيا والصين بعد عرقلتهما التوجهات الأميركية والغربية لإدارة الأزمة في سورية. ومن غير المرجح أن تنحصر انعكاسات هذه المنافسة في أزمات الشرق الأوسط فحسب، نتيجة محاولة السياسة الخارجية الأميركية ابتزاز الموقفين الروسي والصيني في الشرق الأوسط، أو الضغط عليهما في ما يخص حالاتٍ محددة في جوارهما الجغرافي أو تنشيط الحركات الداخلية سواء العرقية أم الدينية فيهما، عبر أجندات دعم الديمقراطية والتدخل الإنساني التي يبرع في استخدامها النيوليبراليون واللعب على خفض المجال الحيوي للمنافسين الدوليين وتقليصه، خصوصًا روسيا، والحفاظ على مفهوم «الصراع المستدام والمنخفض الحدة» مع المنافسين الدوليين على الشرق الأوسط. لكن أي حدثٍ دراماتيكي بخصوص الأزمات في المنطقة، خصوصًا الإيرانية والسورية وإلى حدٍ ما العراقية، باتجاه سيناريوات تفتيتية أو تحميلها طابعًا عسكريًا بأي شكل من الأشكال، يُنذر بتحول الحالة السابقة من التنافس الدولي إلى حالة استقطابٍ واضحة قد تشمل مساحاتٍ كبرى على الجغرافيا الشرق أوسطية وبعض مناطق الجوار الصيني والروسي.

ينظر الآن إلى سياسة الإدارة الديمقراطية باعتبارها أقرب إلى سياسة التعاون مع الأدوار الدولية في إدارة أزمات المنطقة أو الأزمات الأخرى في العالم، وتنطلق هذه السياسة من البنية الثقافية المؤسسة لسياسة النيوليبراليين الأميركيين ورؤيتهم إلى لقوى العالمية وأدوارها؛ فمعظم القوى الدولية الكبرى بحسب هذه الرؤية يشارك الولايات المتحدة المصالح الأساسية نفسها، ما يحافظ على التحرك باتجاه مزيد من الاستقرار العالمي وبما يقود حكمًا إلى مزيد من الازدهار الاقتصادي، على أن يجري ذلك بإشراف الولايات المتحدة وقيادتها. لكن الخطر هنا، وكما يطرح منظّرو التيار النيوليبرالي، في أن تخفف الولايات المتحدة قبضتها، الأمر الذي قد يؤدي إلى انتشار الفوضى وعدم الاستقرار، أو أن تبالغ في استخدام قوتها، ما سيدفع الدول الأخرى إلى النفور منها ومحاولة التوازن ضدها.

يكمن دور الولايات المتحدة العالمي بحسب هذا الفهم في التشاور والتعاون وحتى التنازل أحيانًا، ويستمد قوته من وضع أجندة هذا التعاون، وتحديد المشكلات وعقد التحالفات عبر استراتيجية مدروسة تحافظ على التحرك البطيء باتجاه عدم إحداث هزات دراماتيكية تُفقد معها حالة الاستقرار النسبي بين القوى الكبرى في العالم. وتلعب هذه الاستراتيجية على ورقة الموازنة بين القوى الدولية لا التوازن ضدها، أي بناء علاقات تعاونية مع مختلف القوى الدولية حيث تكون علاقات التعاون مع هذه الدول أقوى من علاقات القوى الأخرى في ما بينها، وهذا ما يسمى «توازن بسمارك»، وبذلك يكون الاعتماد المتبادل هو القاعدة التي تنطلق منها هذه الاستراتيجية الأميركية النيوليبرالية.

إن مدى نجاح هذه الاستراتيجية أو فشلها مرهون بعددٍ من العوامل، أبرزها المدى الزمني لهذه الاستراتيجية وديمومته، ومن ناحية أخرى وجود رغبة متبادلة بين الولايات المتحدة وغيرها من القوى الدولية الكبرى في انتهاج هذه الاستراتيجية، الأمر الذي يضع علامات استفهام كبيرة على هذا الطرح بعد التطورات الأخيرة في الموقف والاستراتيجية الروسية تجاه أزمات الشرق الأوسط، خصوصًا الأزمة السورية والملف النووي الإيراني.

في الطرف الآخر من هذه الرؤية تقع رؤية المحافظين الأميركيين التي ترى أن التعاون الدولي ينجح في حالة وجود هرمية واضحة للقوة في العالم، وأن على الولايات المتحدة أن تكون في قمة الهرم، وأن ما يفضي إلى الاستقرار العالمي، ومن ثم الازدهار هو استقرار واضح في ميزان القوى العالمي يمنع محاولات الدول الأخرى من القيام بأدوارٍ تخريبية لهذا الاستقرار من خلال انتهاجها سياسات غير تعاونية مع سياسات الولايات المتحدة تجاه شؤون العالم؛ فالتعاون الدولي يأتي ناجحًا عندما يكون هناك طرف واضح الغلبة أو القوة حيث تكون قوته عامل استقرار لكل أركان النظام الدولي، لأن الدول الكبرى الأخرى لن تتعاون في ظل إمكانيتها القيام بأدوارٍ أكثر أحادية تُعبّر عن مصالحها التي قد تكون في أحيانٍ كثيرة غير متوافقة مع مصالح الولايات المتحدة.

الفصل الثالث

إدارة الأزمات
(العراقية - الإيرانية - السورية - اللبنانية)

يُبرز هذا الفصل الجوانب التي ساهمت في تكوين القرارات الأميركية لإدارتي الرئيسين بوش وأوباما في ما يخص الأزمات موضوع البحث، وذلك عبر إسقاط الأساس النظري للمفهوم الأميركي للأزمات الدولية والنظريات الكلية أو الجزئية التي تدخل في التأسيس النظري للممارسة الأميركية في إدارة الأزمات على النماذج موضوع الدراسة، ويضاف إلى ذلك أيضًا مدى مساهمة البنية الفكرية السياسية لمدرستي الجمهوريين والديمقراطيين في السياسة التي تنتهجها كل إدارة أميركية تجاه أزمات المنطقة.

اخترنا أربع أزمات شغلت السياسة الأميركية في المنطقة في العقد الحالي:

- **الأزمة العراقية**، وما أنتجه احتلال العراق من آثارٍ في العراق وفي محيطه الإقليمي.

- **أزمة البرنامج النووي الإيراني** وإمكانية حصول إيران على السلاح النووي، وتأثير ذلك في مصالح الولايات المتحدة وأمنها.

- **الأزمة السورية**، طالما عدّت الولايات المتحدة أن بعض السياسات السورية تشكل «حالة أزمة»[1] على مدى طويل، لكن التوصيف الأساس لهذه الحالة بدأ مع معارضة سورية الحرب على العراق في عام 2003، وما تلا ذلك من حوادث.

---

(1) سنقوم لاحقًا بتفسير سبب اعتبار الولايات المتحدة الأميركية الحالة السورية أزمة، وإلى أي مدى ينطبق تعريف الأزمة الدولية الوارد في الفصل الأول عليها، وكيف استخدمت الولايات المتحدة على مدى إدارتي بوش وأوباما أدوات إدارة الأزمات في تعاملها مع سورية.

- الأزمة اللبنانية، بعد اغتيال رفيق الحريري في شباط/ فبراير 2005، ومحاولات استثمار الأزمة في لبنان للتأثير في مجمل الأزمات السابقة، خصوصًا سورية وإيران.

جاء اختيار هذه الأزمات لأسبابٍ عملية ونظرية:

تُعد هذه الأزمات أبرز الملفات التي تعاملت معها الولايات المتحدة الأميركية في العقد الماضي وحتى الآن.

تعاطت مع هذه الأزمات على التوالي، وبشكلٍ مكثف، إدارتان أميركيتان، إحداهما جمهورية أثّر فيها إلى حدٍ كبير تيار المحافظين الجدد، والأخرى ديمقراطية تعتمد منهجًا نيوليبراليًا في السياسة الخارجية. وعلى الرغم من أن الاتجاه الأول حكم الولايات المتحدة لدورتين متتاليتين، بينما الاتجاه الآخر لدورة واحدة حتى الآن، إلا أن التوجهات العامة والممارسة الفعلية لإدارة أوباما في إدارتها هذه الأزمات، تُعطي صورة واضحة لطبيعة السياسة الليبرالية الجديدة الديمقراطية للتعامل مع أزمات المنطقة.

كما أن اختيار أربع أزمات يساعدنا في الوصول إلى نتائج أكثر صدقية، فيما لو اخترنا أزمة أو أزمتين. ويضاف إلى ذلك، أن هذه الأزمات تشكل نموذجًا يعكس طبيعة منطقة الشرق الأوسط المتداخلة والمركبة؛ فهي أزمات متشابكة التأثير بعضها في بعض إلى حدٍ بعيد، والقرارات المتخذة بخصوص إحداها تؤثر في بقية الأزمات بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

أولًا: الولايات المتحدة الأميركية وإدارة الأزمة العراقية

تختص الحالة العراقية بوجهي «الحرب والأزمة»، برابط شديد الأهمية يرتبط مباشرة بموقع الولايات المتحدة الأميركية العالمي وهيمنتها ومستقبل هذه الهيمنة، حيث يتطلب تحقيق مصالح الولايات المتحدة الجيوسياسية والاقتصادية سيطرة من نوع ما على منطقة الشرق الأوسط، لما لهذه المنطقة

من أهمية جيوسياسية واقتصادية تتمثل بعامل الطاقة وطرق إمدادها[2]. وبدأت هذه السياسية الهادفة إلى السيطرة على المنطقة بأسلوب السيطرة غير المباشر والتحالف مع دولٍ تشاطرها الولايات المتحدة مصالح محددة، ولا تخرج عن سياقها السياسي المرسوم والنظرة المحددة سلفًا إلى المنطقة. إلا أن توجهات العراق بعد انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية واحتلاله الكويت في عام 1990 أثّر في السياسة الأميركية في المنطقة لجهة الحاجة إلى وجود عسكري على الأرض يضمن هذه المصالح. لكنَّ الوجود العسكري الأميركي بعد حرب الخليج الثانية 1991 وانتشاره في عدد من الدول في منطقة الخليج لم يلبِّ طموحات إدارة بوش، ما استدعى تطوير مقاربة السيطرة على المنطقة من خلال آلياتٍ جديدة تبناها تيار المحافظين الجدد داخل إدارته، في حين أبقت إدارة أوباما على بعض الأدوات التي استخدمتها الإدارة السابقة إزاء الأزمة العراقية، وطورت أدواتٍ أخرى تنسجم مع رؤيتها المستندة إلى النظرة الليبرالية الجديدة إلى إدارة الأزمات في المنطقة.

1- توصيف الأزمة وتطوراتها

لم يكن الاهتمام الأميركي بالتدخل في العراق وليد قرار سياسي اتخذته إدارة بوش، فغالبًا ما يُنسى أن تغيير النظام في العراق كان السياسة المعلنة لإدارة بيل كلينتون؛ إذ أقر الكونغرس في عام 1998 «قانون تحرير العراق» (Iraq Liberation Act)، وخصصت سبعة وتسعين مليون دولار أميركي لتمويل البرنامج الذي يهدف إلى إنهاء نظام صدام حسين، من خلال دعم المعارضة العراقية[3].

---

(2) جرى صوغ مفهوم السيطرة على الشرق الأوسط لتحقيق مصالح الولايات المتحدة الأميركية إبان الحرب العالمية الثانية، على الشكل التالي «إن السيطرة على منطقة الشرق الأوسط التي تُعد جزءًا من الإمبراطورية البريطانية أمر بالغ الأهمية للسيطرة على العالم اقتصاديًا وعسكريًا وسياسيًا، وبصفة خاصة لأن هذه المنطقة تُعد خزان معظم احتياطي نفط العالم»، انظر: «U.S. Imperial Ambitions and Iraq,» *Monthly Review*, vol. 54, no. 7 (December 2002), p. 2.

(3) براء ميكائيل، السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، ترجمة رندة بعث (دمشق: دار المركز الثقافي، 2007)، ص 210-211.

وأتت هذه السياسة المعلنة في أعقاب فشل برنامجٍ للعمل السري بُدئ في عام 1996 بهدف قلب النظام العراقي من الداخل[4].

يمثل العراق أهمية جيوسياسية فائقة بالنسبة إلى المشروع الأميركي في منطقة الشرق الأوسط، ولم تبدأ هذه الأهمية مع مشروع «الشرق الأوسط الجديد» أو في إثر حوادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، كما أنها (الأهمية) ليست حكرًا على إدارة بوش، على الرغم من أنها عبّرت عنها بشكل صريح ومباشر تمثل باحتلال العراق في عام 2003.

كانت الولايات المتحدة الأميركية الداعم الأساس للعراق خلال الحرب العراقية - الإيرانية؛ إذ شهد عام 1988 ذروة المساعدة الأميركية للعراق في الحرب، عبر دعم برنامج أسلحة العراق الكيماوية والبيولوجية[5]، لكن احتلال العراق للكويت في 2 آب/ أغسطس 1990 أظهر تحوّلًا في النظرة الأميركية إلى العراق التي استمرت من عام 1982، تاريخ شطب إدارة رونالد ريغان اسم العراق من قائمة الدول الداعمة للإرهاب حتى عام 1990، وما تخلل هذه الفترة من توافق أميركي - عراقي للوقوف في وجه إيران بهويتها وسياستها الخارجية الجديدة.

شكّل احتلال العراق الكويت تغيّرًا ملحوظًا على نمط تفكير إدارة بوش الأب ونظرتها تجاه مصالحها في منطقة الخليج العربي، كونها أدركت أن الخطر لا يقتصر على مستقبل الكويت، وإنما أبرز شبح استيلاء القوات العراقية على حقول النفط السعودية صورة مخيفة عن إمكانية سيطرة «قوة معادية» على تدفق النفط من الشرق الأوسط، وما يستتبع ذلك من آثار مدمرة في اقتصاد الولايات المتحدة، وطالما عدّت الولايات المتحدة أن منع حدوث

---

(4) جورج تنيت، في قلب العاصفة السنوات التي قضيتها في السي آي إيه، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2007)، ص 314.

(5) نعوم تشومسكي [وآخرون]، الحرب الأمريكية على العراق، ترجمة ناصر ونوس (دمشق: دار البلد، 2003)، ص 28.

هذا الأمر هو في قمة مصالحها وأولوياتها في المنطقة[6]. لكن القلق الأميركي تجاه سيطرة العراق على منابع النفط في الشرق الأوسط تلاشى بعد حرب عام 1991 وإخراج القوات العراقية من الكويت، وسلسلة العقوبات التي تعرض لها العراق في إثر ذلك، ومع تلاشي هذا القلق ظل العراق يمثل أولوية لدى الإدارات الأميركية المتعاقبة؛ نتيجة الاهتمام الأميركي بإعادة ترتيب العالم بعد الحرب الباردة وترسيخ القيادة الأميركية للعالم، فكان العراق من ضمن أولويات إدارة كلينتون التي تبنّت تغيير النظام في بغداد من خلال خطوات سياسية، واقتصادية وعمليات سرية استخباراتية، نتيجة اقتناع إدارة كلينتون الديمقراطية بسياسة العقوبات الذكية والضغط الاقتصادي والضربات العسكرية المحدودة، وعدم التورط في حرب شاملة قد تكون لها نتائج سلبية أكثر بكثير من نتائجها الإيجابية.

في كانون الثاني/ يناير 1998 وجّه «مشروع قرن أميركي جديد» الذي تبنّاه عدد من المحافظين الجدد رسالة موقعة من دونالد رامسفيلد وبول ولفوويتز وريتشارد أرميتاج إلى كلينتون، جاء فيها: «إن السياسة الحالية التي يُعوّل على نجاحها في العراق هي سياسة غير ملائمة على الإطلاق ثمة حاجة ماسة إلى تغيير النظام في العراق». ومع تولي بوش الابن الرئاسة في كانون الثاني/ يناير 2001 أصبحت هذه المجموعة المحرك للسياسة الخارجية التي اتبعتها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

بدا اهتمام الإدارة التي وصلت إلى الحكم في الولايات المتحدة مطلع كانون الثاني/ يناير 2001 واضحًا في ما يخص العراق فور توليها مهامها، حين عمدت وزيرة الخارجية كونداليزا رايس في 7 شباط/ فبراير 2001 إلى ترؤس اجتماع للجنة المديرين في البيت الأبيض تركزت حول العراق[7]، الأمر الذي يعني أهمية موضوع العراق وتموضعه على رأس أولويات إدارة بوش منذ

---

(6) دنيس روس، فن الحكم: كيف تستعيد أميركا مكانتها في العالم، ترجمة هاني تابري (بيروت: دار الكتاب العربي، 2008)، ص 99.

(7) المصدر نفسه، ص 315.

بداياتها. لكن هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 أعطت المزيد من الزخم لدى بعض المسؤولين في الإدارة للدفع بمناقشة الحالة العراقية إلى الأمام. ولم يمض وقت طويل على حوادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر حتى بدأ موظفو مجلس الأمن القومي الأميركي استضافة سلسلة من الاجتماعات ضمت ممثلين عن وزارتي الخارجية والدفاع ورئيس الأركان المشتركة ومكتب نائب الرئيس لمناقشة تغيير نظام الحكم في العراق، وكان يُشار دائمًا إلى قرار رئاسي بالتوجه إلى الحرب من دون طرح أسئلة جوهرية تتعلق بالحكمة من الذهاب إلى الحرب، ومن دون طرح القضايا التي تتعلق بالإجراءات التي يجب اتخاذها في ما لو أعلنت الحرب على العراق وتغيّر النظام في بغداد[8].

تُصنَّف إدارة بوش من بين أكثر الإدارات التي اعتنقت الفكر المحافظ في صنع قرار السياسة الخارجية، واعتمدت على مجموعة من المحافظين الجدد ممن يتميزون بتفكير مختلف في إدارة علاقات الولايات المتحدة بالدول الأخرى، من منظور إعلاء شأن القوة وتغيير المعادلات الدولية بصورٍ دراماتيكية، تهدف بحسب زعمهم إلى تعزيز فرص هيمنة الولايات المتحدة عبر سياسات الفوضى البنّاءة. وكان لهذا التفكير أثر واضح في إعداد وطرح المسوغات التي استخدمت لتهيئة المجتمع الأميركي لتبني فكرة الحرب لتغيير الأنظمة، خصوصًا في العراق. فمع العجز في إظهار البعد القانوني أو الأخلاقي للحرب على العراق بدأ التوجّه المحافظ بالعزف على المشاعر الدينية لدى المجتمع الأميركي، وتثبيت فكرة «محور الشر» التي أطلقها بوش في خطابه عن حالة الاتحاد في كانون الثاني/يناير 2002، فأبرز بذلك الوجه الآخر للإيمان شبه الديني بأن الولايات المتحدة الأميركية أمة خيّرة، تُعرّف الأشرار وتُسمّيهم وتتوعد بملاحقتهم ومعاقبتهم[9].

---

(8) روس، ص 319-320.

(9) طارق متري، مدينة على جبل؟: عن الدين و السياسة في أميركا، مقدمة غسان تويني، ط 2 (بيروت: دار النهار، 2005)، ص 96.

اعتُمدت لتسويغ الحرب على العراق لغتان لكل منهما إيقاعها الخاص على فئة محددة من الداخل الأميركي، تتحدث الأولى عن تهديد العراق لجيرانه والعالم، وأن هذا النظام لم يمتثل للقرارات الدولية في شأن نزع أسلحة الدمار الشامل، كما رسمت هذه اللغة صورة إنسانية تتحدث عن معاناة الشعب العراقي من النظام العراقي، لتلامس هذه اللغة بعضًا من الرأي العام الأميركي. أما اللغة الثانية فاستخدَمت مفارقة «الخير» و«الشر»، وأتت مُشبَعة بالإيحاءات الدينية والعبارات التي تُبرر أخلاقية الحرب وتعكسها؛ فخلال فترة الإعداد للحرب على العراق، وفي أثنائها، استعملت وعلى نطاق واسع عبارات مثل «صواب النية» و«شرعية السلطة صاحبة الحق في إعلان الحرب» و«عدالة الأسباب التي تبرر اللجوء إلى القوة» و«عدالة الوسائل المعتمدة»، حتى وصل الأمر ببعض المحافظين الجدد ومؤيديهم إلى التيقن من انطباق نظرية «الحرب العادلة» على ما يهيأ له في شأن العراق، حتى إن بوش لم يكتفِ بمحاولة تأكيد أن الحرب على العراق هي حرب عادلة من وجهة نظره، بل عدَّ أن الوقائع كلها تحثّه على القيام باستعمال القوة لتغيير النظام في العراق[10]، مستندًا في ذلك إلى ميل لاهوتي، وإلى تأييد التيار الإنجيلي المحافظ لهذه التوجهات التي وصلت إلى حد «الإعجاب بشجاعة الرئيس وبراعته في إظهار المُثل العليا للأمة، والمتعلقة بالحرية والعزم على الدفاع عنها في كل أرجاء المعمورة»[11].

اعتمدت أيضًا إدارة بوش هذه على محاولة «شيطنة» شخصية صدام حسين، وإظهار نظامه بأنه حالة من حالات «الشر» في العالم، بسعيه المفترض للحصول على أسلحة دمارٍ شامل، ودعمه «الإرهاب»، والوقوف في وجه تطلّعات شعبه إلى الحرية والديمقراطية. هذه المعطيات التي روّجت لها الإدارة الأميركية ساهمت في تأييد تيارٍ متدين ومحافظ في الولايات المتحدة لمفهوم «الحرب العادلة» التي ستشن على العراق. كما رافق هذه الخطوات محاولة حثيثة لإظهار عجز الأمم المتحدة ومجلس الأمن عن معالجة الحالة

---

(10) متري، ص 98-99.

(11) المصدر نفسه، ص 101.

العراقية، وتهيئة المجتمع الأميركي للقيام بعمل منفرد ضد العراق تدعمه دول حليفة تتقاسم معها الولايات المتحدة المبادئ والمعايير الأخلاقية نفسها.

اتسمت الدعاية التي أطلقها المحافظون اليمينيون في إدارة بوش ببعد ديني ينظر إلى الولايات المتحدة كحامية للخير في العالم، وأنها تضطلع بمهمة إلهية توجب عليها نشر قيم «العدالة» و«الحرية» في العالم[12]. لكن هذا البعد المتأصل في التيار المحافظ لا ينفي البعد الآخر الذي يعتمد على النظرة الاستراتيجية إلى أهمية دور الولايات المتحدة في العالم، وإدامة السيطرة الأميركية إلى أقصى مدى ممكن عبر الآليات والوسائل كلها الكفيلة بذلك، وفي مقدمها القوة العسكرية، وذلك لردع المنافسين المحتملين من التطلع إلى امتلاك دورٍ إقليمي أو عالمي أكبر، وفي سبيل ذلك يمكن أن تشكل التدخلات العسكرية الأميركية سمة دائمة، قد تشمل استخدامًا وقائيًا واسعًا لمختلف أنواع الأسلحة الأميركية[13]. ساهمت هذه الرؤية في توحيد العناصر المتنوعة الراديكالية للحزب الجمهوري تحت مظلة المحافظين الجدد، في محاولة للتحكم بالسياسة الخارجية للحزب، ولهذا السبب كان لا بد من وجود مقترح سياسي أساسي يتفق عليه جميع أطراف الحزب، وغزو العراق كان هذا المقترح.

كان المحافظون الجدد المأخوذون بالنجاح الواضح للولايات المتحدة في إسقاط المنظومة الشيوعية من خلال التوليفة السياسية المعتمدة على «القوة العسكرية والوضوح الأخلاقي» يريدون إعادة الكرَّة مع «الأنظمة الشريرة» الأخرى كلها في العالم، بدءًا من تلك التي تتحدى أو تؤثر في مصالح الولايات المتحدة. لكن القيام بذلك يتطلب قوة عظمى لا نظير لها، ولهذا السبب كانوا مهتمين بالدرجة نفسها بتعزيز الهيمنة الأميركية على العالم، بعد أن تضررت إلى حدٍ كبير خلال ولايتي بيل كليتنون، وأن من حق الولايات المتحدة وواجبها أن

---

(12) Slavoj Zizek, «Iraq's False Promises,» *Foreign Policy* (January - February 2004), p. 45.

(13) جوين دايار، الفوضى التي نظموها الشرق الأوسط بعد العراق، ترجمة بسام شيحا (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007)، ص 48.

تفرض النظام في مختلف أنحاء العالم، لأنها البلد الوحيد الذي يملك القوة والسلطة الأخلاقية للقيام بهذا الدور. وكان العراق يبدو بأنه المرشح المثالي ليكون النموذج الذي تُطبّق من خلاله أفكار المحافظين الجدد، حيث كان النظام في العراق ضعيفًا عسكريًا، وشبه معزولٍ على الصعيد الدولي، فإذا ما تحقق نصر عسكري أميركي سريع تتبعه عملية إعادة بناء سياسية واقتصادية بالدرجة نفسها من السرعة، فإن ذلك سيُنتج عراقًا جديدًا ستُسكت ديمقراطيته ورخاؤه جميع الانتقادات الموجهة إلى الأحادية الأميركية وتجاهلها القانون الدولي، وسيستنتج العالم أن مهمة الولايات المتحدة في تولي قيادة العالم حقيقية وموثوقة، وأن على المنافسين المحتملين أن يعيدوا حساباتهم السياسية في حال وجود قواعد عسكرية قوية ودائمة في قلب منطقة الخليج العربي، بحيث يمكنها قطع واردات هذه الدول من النفط وخنق اقتصادها. فبعد أن بدأ بعض دول الخليج العربية بالتململ من الوجود العسكري المباشر على أرضه، نتيجة خشيته من أن يتسبب هذا الوجود في تقويض دعائم الحكم فيه، أصبح لزامًا على هذا التوجه الأميركي إيجاد مكان تنقل إليه هذه القواعد، وإنشاء حكومة موالية للسياسة الأميركية في العراق، ومن ثم الشروع في نشر القيم الديمقراطية الأميركية في المنطقة[14].

بعد يوم واحد من اعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، طلب بوش في اجتماع رسمي من أركان إدارته البحث في ما إذا كان صدام حسين على علاقة بها. كما طلب من وزير الدفاع دونالد رامسفيلد وضع خطة حربية تستهدف العراق بعد أقل من شهرين[15]. كان المخطط جاهزًا للحرب على العراق، وكان كل ما تبقى هو إيجاد الذريعة الملائمة للغزو، إما عبر ربط النظام العراقي بهذه الاعتداءات، أو بتطوير أسلحة دمار شامل يُخشى أن تصل

---

(14) أكد روبن كوك وزير الخارجية البريطاني (1997-2001) «أن الدافع الرئيس وراء غزو العراق هو تأمين قاعدة جديدة للنفوذ الأميركي في المنطقة، ولهذا السبب لم يضيع المخططون للحرب وقتًا في وضع استراتيجية للخروج لأنهم كانوا يتصورون بأنهم سيذهبون إلى العراق كي يبقوا فيه»، انظر: دايار، ص 57.

(15) روس، ص 131.

إلى أيدي «الإرهابيين»[16]. وعند هذه النقطة بدأت تُطرح مسألة «أسلحة الدمار الشامل العراقية»، ومحاولات وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (CIA) في البحث عما يدعم هذه الفرضية السياسية[17]، بعد فشل ربط النظام العراقي بالقاعدة أو بحوادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر.

كان في مخطط بوش وفريقه أهداف أبعد من نزع أسلحة العراق أو تغيير نظامه؛ فتغيير النظام سيطلق تحولات بعيدة الأمد في العراق والشرق الأوسط، وعلى الصعيد العالمي، كما أنه سيؤثر في الحرب على «الإرهاب» بشكل عام، من خلال تحويل الشرق الأوسط إلى «الديمقراطية»[18]، وتغيير ميزان القوى جوهريًا في الشرق الأوسط. وكانت الأهداف الأميركية، كما أقر بوش في ما بعد، تتوقع قيام ديمقراطية في العراق، تهدف إلى إزالة الخطر العراقي المفترض على جيرانه، وتلقين إيران وكوريا الشمالية درسًا في عدم التمادي في مواجهة الولايات المتحدة، حتى إن هذه الأهداف الخيالية امتدت بحسب تعبير الرئيس إلى أن «تحرير العراق سيؤدي إلى السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين»[19].

ارتبطت هذه السياسة في الشرق الأوسط بفكرة تقديم وسائل القوة في إدارة الأزمات الدولية، وبناء السياسة الخارجية للولايات المتحدة على عقلية محافظة يمينية تهدف إلى منع ظهور منافس جديد للتفرد الأميركي في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. ومن هذا المنطلق أتى السعي «لمنع أي قوة معادية من السيطرة على منطقة تكون مواردها الطبيعية، إذا ما تمت السيطرة عليها، كافية لإحداث قوة كونية»، كما أن على الولايات المتحدة أن «تحافظ

---

(16) Lawrence Freedman, *A Choice of Enemies: America Confronts the Middle East* (London: Weidenfeld and Nicolson, 2008), p. 397.

(17) للمزيد عن جمع وكالة الاستخبارات الأميركية للمعلومات والتضليل الكبير فيها، انظر: تيم واينر، إرث من الرماد: تاريخ السي آي إيه، ترجمة أنطوان باسيل (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2010)، ص 645-658.

(18) روس، ص 145.

(19) Bob Woodward, *Plan of Attack* (New York: Simon and Schuster, 2004), p. 260.

على الآليات اللازمة لردع المنافسين المحتملين من التطلع لامتلاك دورٍ إقليمي أو كوني أكبر»[20]، الأمر الذي ينطبق على منطقة الشرق الأوسط بما تملكه من احتياطي نفطي، وعلى العراق بالتحديد لوجود عدد من المبررات التي قد تقنع المجتمع الأميركي بغزو العراق، إضافة إلى امتلاكه ثاني أكبر احتياطي نفطي في المنطقة بعد السعودية، كما أن العراق يمثل الحلقة الأضعف في الشرق الأوسط، يمكن أن تكون بيئة ملائمة لاختبار التوجه الجديد في إحداث الفوضى، ومن ثم إعادة ترتيبها وفق ما يلائم المصالح الأميركية.

تُعد الأزمة العراقية من أكثر أزمات الشرق الأوسط تعقيدًا وأشدها تأثيرًا في الأمن في المنطقة، نتيجة توجهات هذه الإدارة التي طوّرت «طموحًا إمبرياليًا»[21] أخاف العالم، وحوّل الولايات المتحدة إلى «منبوذ دولي»[22]؛ إذ ساهم احتلال العراق في زيادة موجة العداء للولايات المتحدة في المنطقة، فكان «النداء الذي استجاب له أنصار أسامة بن لادن، وأوجد موجة من الفعل بين المجموعات الإرهابية، وقاد إلى تحول باتجاه سياسة قطع الأعناق»[23]، الأمر الذي حوّل العراق إلى ساحة أخرى أكثر شعبية لمواجهة الولايات المتحدة، بعد الساحة الموجودة أصلًا في أفغانستان، التي أتت كما سوّقت الإدارة الأميركية ردًا على حوادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 ولاقت بعض التأييد الدولي في بداياتها[24].

كانت أولى المشكلات التي واجهت الولايات المتحدة الاعتراض على هدف تغيير النظام؛ إذ عارضت فرنسا وروسيا ذلك، ونشطت فرنسا، الحليف الأوروبي للولايات المتحدة، في دفع الدول الأخرى لمعارضة استخدام القوة لتغيير النظام في العراق، ما أوجد حالة من الاستقطاب الدولي نتيجة وجود

---

(20) دايار، ص 47.

(21) Noam Chomsky, *Interventions* (London: Penguin Books, 2007), p. 19.

(22) المصدر نفسه، ص 19.

(23) المصدر نفسه، ص 20.

(24) للمزيد عن حملة الولايات المتحدة لمواجهة «الإرهاب» بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر في أفغانستان، انظر: Freedman, pp. 373-378.

نظريتين للتعامل مع أسلحة الدمار الشامل العراقية وقرار مجلس الأمن الدولي الرقم 1441[25]، وكانت وجهة النظر الأميركية تقوم على فكرة أن العراق في حالة خرق جوهري للقرار 1441، ما يبرر استخدام القوة ضده؛ أما وجهة النظر الأخرى فتقوم على ضرورة إتاحة المجال أمام الخطوات المتدرجة في التعامل مع العراق، واستخدام القوة ضد برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية وبِناها التحتية، لا تغيير النظام. لكن الإدارة الأميركية التي استحصلت على موافقة الكونغرس للعمل العسكري بهدف تغيير النظام، لم تكن لتنتظر قرارًا جديدًا من مجلس الأمن يخوّل صراحة الحرب على العراق، بعد حشد القوات الأميركية وتجهيزها منذ مطلع عام 2002 لغزو العراق.

إضافة إلى العوائق الدولية أمام خطط الولايات المتحدة للعراق، برزت عوائق أخرى تتعلق بتجاهل إدارة بوش نصائح عدد من كبار المستشارين والعسكريين وأصحاب الخبرة في السياسة الخارجية ومنطقة الشرق الأوسط[26]، وكان لدى فريق الإدارة فهم محدود لتاريخ العراق وثقافته، وتعقيد التركيبة الاجتماعية للشعب العراقي والمنطقة بوجه عام، وكانت الحماسة للمفاهيم الأيديولوجية والغطرسة فاقت التحذيرات كلها التي أسداها العارفون بحقائق المنطقة ودارسو تاريخ العراق. وتجاهلت الإدارة هذه الأصوات كلها[27]، ما أثر بشكل مباشر في تخبط السياسة الأميركية في العراق بعد احتلاله، وأوجد حالة من الغطرسة، تبعتها موجة من محاولة تغيير السياسة المتبعة في العراق وفق خطط غير مدروسة.

---

(25) روس، ص 146.

(26) في خريف 2002 سئل رئيس أركان الجيش الأميركي إريك شينسكي عن خطة لعمل عسكري في العراق فقال: «حيث إن العراق يسكنه شعب متعدد وأكبر من شعب البوسنة، فإن عملية عسكرية تتطلب ما لا يقل عن 300 ألف جندي لتحقيق المهمة، ولنحافظ على البلاد بعد الغزو»، وانتقد هذا التصريح جهارًا بول ولفوويتز، نائب وزير الدفاع، وأحيل الجنرال إلى التقاعد منبوذًا؛ إذ إنه تحدى المبدأ أو العقيدة السائدة. انظر: إدوارد ب. دجيرجيان، الخطر والفرصة: رحلة سفير أمريكي في الشرق الأوسط، ترجمة السيد عليوه (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009)، ص 244.

(27) المصدر نفسه، ص 217.

من جانب آخر، توقف النجاح في العراق أيضًا على الاستفادة من الموارد والإمكانات كلها بشكل مترابط ومنظم، يخفف من مدى التورط الأميركي في القضايا اليومية للعراق المحتل. لكن الاستفادة من هذه الموارد كان مرتبطًا بحالة الهدوء الأمني والتفاعل السياسي الإيجابي بين مكوّنات الشعب العراقي وأحزابه التي برزت بعد احتلال العراق، الأمر الذي لم يتوافر، وساعد في تفعيل تورط الولايات المتحدة في أزمة كانت تريد الولايات المتحدة إدارتها، بطريقة تحوّل العراق ما بعد الحرب إلى نموذجٍ «ديمقراطي» لباقي المنطقة.

كما كان للعلاقة المضطربة بين أركان الإدارة الأميركية أثر كبير في القرارات التي ارتجلت من دون دراسة، فوصل التمادي في هذه الانقسامات حدودًا عليا، فمنعت وزارة الدفاع مسؤوليها من المشاركة في تدريب تطبيقي أجرته وكالة الاستخبارات المركزية، قبل الحرب، في شأن الوضع الذي يمكن أن ينشأ في العراق بعد سقوط نظام صدام حسين، وذلك خوفًا من أن يؤدي ذلك إلى تقوية موقف من يعارض شن الحرب داخل فريق الإدارة[28]. كما استبعَدت وزارة الدفاع التي أوكِل إليها مهمة إدارة العراق الاقتراحات أو الاستشارات التي تنطوي على فهم الوضع في العراق، والتي تتبنى إعادة تأهيل الدولة، تماشيًا مع خطة وزير الدفاع دونالد رامسفيلد القاضية بالتدخل السريع، وعدم التورط الطويل الأجل في محاولة بناء الدولة، وترك ذلك للقيادات العراقية الموالية. هذا المبدأ أدى إلى إهمال إصلاح البنية التحتية التي دمرت أثناء الحرب وما تبعها من أعمال سلب ونهب، ما أدى إلى تردي الأوضاع الخدمية والصحية لدرجة ساهمت في تزايد النقمة على القوات الغازية، وفي زيادة العوامل الكثيرة أصلًا التي كانت تدفع العراقيين إلى مقاومة الاحتلال[29]. يضاف إلى هذه العوامل أيضًا انهيار الدعم المحلي في الولايات المتحدة للحرب في العراق بعد فشل الإدارة في معالجة الأزمة العراقية؛ إذ أخفقت السياسة الأميركية في العراق، وأفرزت انقسامًا واضحًا بين أقطاب السياسة في

---

(28) روس، ص 150.

(29) دايار، ص 19-20.

الولايات المتحدة، وشكلت نقطة خلافٍ جمهوري - ديمقراطي بعد التوافق الذي أدى إلى تخويل الكونغرس بوش الابن شن الحرب على العراق. وتمثل هذا الانقسام بتصريح رئيس الأغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ هاري ريد بأن الولايات المتحدة الأميركية «خسرت الحرب في العراق»[30]، في إشارة إلى تباينٍ واضح مع ادعاءات النجاح أو بطئه التي سوّقها فريق بوش الابن، إلا أنه هو نفسه اعترف بفشل السياسة المتبعة في العراق[31]، الأمر الذي استدعى إحداث تغيير في القيادات العسكرية والسياسية الموكل إليها تنفيذ هذه السياسة، وإجراء بعض التعديلات عليها، وأتت التعديلات نتيجة عدد من العوامل، أبرزها:

- مواجهة القوات الأميركية لاستنزاف عسكري نتيجة أعمال المقاومة العراقية الرافض وجودها.

- وصول خسائر الجيش في نهاية العام الرابع إلى 3200 قتيل و24 ألف جريح بحسب التصريحات الرسمية الأميركية، مع عدم ذكر خسائر المعدات الحربية[32].

- إنفاق ما يزيد على أربعمئة مليار دولار على الحرب في العراق، أُضيفت إليها مئة مليار أخرى مع نهاية عام 2007[33].

- تعرّض إدارة بوش للاستقالات والإقالات وفقدانها كثيرًا من صدقيتها في الداخل، ما مهّد الطريق أمام الديمقراطيين للفوز في انتخابات الكونغرس النصفية في عام 2007، وتشكيل أغلبية ديمقراطية عوّقت كثيرًا من توجهات إدارة بوش الخارجية.

---

(30) بشير نافع، المشروع الأميركي في العراق أربع سنوات من الفشل (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2007)، ص 30.

(31) دايار، ص 67.

(32) <www.aljazeera.net/NR/exeres> (Accessed 1/11/2007).

(33) <www.ara.today.reuters.com> (Accessed 17/1/2007).

- فشل الحكومات العراقية المتعاقبة في طرح خيار عراقي يُجمع عليه أقطاب العملية السياسية والمعارضون لها، إضافة إلى فشلها في تحقيق الأمن في العراق.

- عدم قدرة الإنتاج النفطي العراقي على الوصول إلى النسبة المطلوبة لإطلاق عملية التنمية في العراق، وإعادة بناء البنية التحتية التي دمرها الاحتلال.

- تعثّر بناء الجيش والشرطة العراقيين، وانتشار الولاءات الطائفية، وتنامي ظاهرة أعمال العنف المرتكزة على البعد الطائفي.

مثلت الحرب على العراق واحتلاله نموذجًا للمفهوم الأميركي للأزمات الدولية المرتكز على ثنائية «الخطر» و«الفرصة»، حيث عدَّت إدارة بوش الخطر الذي يحمله التهديد «الإرهابي» للولايات المتحدة أنه يحمل في الوقت ذاته فرصة إعادة ترسيخ الهيمنة الأميركية عبر استخدام وسائل القوة لفرض هذه الهيمنة في الشرق الأوسط، ومنع المنافسين الدوليين من الوصول إلى نقاط ارتكازٍ لهم في المنطقة، وأن السيطرة على العراق ستُمكّن الولايات المتحدة من إعادة ترتيب المنطقة بما يضمن مصالحها وأمنها، كما أنها ستطلق موجة تفاعلاتٍ داخلية تساهم في تبني دول المنطقة للمفهوم الأميركي في شأن الديمقراطية والمثل العليا التي تتبناها العقيدة الويلسونية. كما أشارت التحضيرات التي سبقت الحرب على العراق في عام 2003 إلى تبني فكرة «حرب الاختيار» لحماية المصالح الأميركية، وتحويل الأزمات في الشرق الأوسط إلى نقاط قوة تخدم المشروع الأميركي في فرض الهيمنة الأميركية العالمية. كما أن التوجه الفكري لإدارة بوش تبنى بوضوح مفهوم استباق التهديدات وافتعال الأزمات لمواجهة أزماتٍ مفترضة قد تؤثّر في الموقع الأميركي العالمي في تبنٍ واضح لمفهوم كيسنجر للأزمات الدولية القائم على ضرورة المبادرة بالفعل المباشر قبل أن تتفاقم عواقب هذه الأزمات المفترضة. إذًا، يمكن عدُّ الأزمة العراقية أزمة اختيار، أي إنها كانت الإخراج العملي للتوجهات المحافظة في الفكر السياسي الأميركي الذي

حكم الولايات المتحدة بين عامي 2000 و2008، مع بعض التحفظ عن قوة هذا التوجه في الحقبة الأخيرة من الإدارة الثانية لبوش الابن. وذلك نتيجة فشل تطبيق هذا النموذج على الأرض، ما أدى إلى تبني سياسات توفيقية في بعض الأحيان لإيجاد طرائق تقلل من استنزاف الموارد الأميركية، نتيجة سياسات المحافظين الجدد الصدامية المستندة إلى الميل الغريزي لتنفيذ سياسات خارجية تعتمد إيحاءات أيديولوجية دينية، أكثر من اعتمادها نظرة براغماتية طالما تميزت بها السياسة الخارجية الأميركية.

2- خيارات إدارة الأزمة العراقية

رسمت الإدارة الجمهورية التي تولّت الحكم في الولايات المتحدة خلال ولايتي بوش الابن الخطوط العريضة للتعامل مع الأزمة العراقية، كونها افتعلتها ابتداءً، كما أنها حددت المسار الاستراتيجي لسياستها في المنطقة انطلاقًا من هذه الأزمة، على الرغم من الاستثناء الظاهري في تعاطيها مع أزمة الملف النووي الإيراني، الأمر الذي يعود بجذوره إلى أسباب واقعية وبراغماتية سنبحثها لاحقًا.

لذلك، ما عادت الإدارة الديمقراطية التي تلتها قادرة، أو حتى راغبة في نسف هذا الجهد السياسي والمادي بالكامل الذي كلف الولايات المتحدة الكثير من الموارد، فوجدت نفسها من حيث المبدأ مجبرة على سلوك المسار الذي رُسِم سلفًا للتوجه الاستراتيجي الأميركي في العراق، ومن ثم الخروج من المستنقع العراقي باتباع خطوات تدريجية، على الرغم من بعض التباين في الوسائل والأدوات التي استخدمتها كل من إدارتي بوش وأوباما للتعامل مع الأزمة العراقية. وذلك عبر محاولة تقليل الأخطار وتحجيم الخطر الناتج من هذه الأزمة إلى أقل مدى، وتعظيم الفرص المتوقعة من هذه الأزمة إلى أقصى مدى؛ ذلك أن كل أزمة تحمل في طياتها مخاطر أو أخطارًا، وبالقدر نفسه تحمل من الفرص ما يمكّن من تعزيز المصالح أو الموقع أو تحجيم التهديد لكليهما.

أ- إدارة بوش للأزمة العراقية

تعاملت إدارة بوش مع الحرب على العراق كما لو أنه جزيرة معزولة، متجاهلة واقعه الجغرافي وتركيبته الديموغرافية؛ إذ كانت هذه الإدارة واثقة من قدرتها إلى حد أنها تجاهلت جميع النصائح الأخرى، معتمدة في هذا المخطط على مرحلتين: الردع المتمثل بالانتصار الحاسم والسريع في العراق، والتهديد بحملات انتقامية، الأمر الذي يرعب الجيران ويشل تأثيرهم. وفي المرحلة الثانية يصبح العراق بعد دخوله الفلك الأميركي قاعدة أو محطة لتعميم التأثير في الجيران بفعل التقليد، وإما باللجوء مجددًا إلى القوة[34]. وتبنى المحافظون الجدد في إدارة بوش فرضية الحروب التي تخوضها الولايات المتحدة وحدها، حتى وإن نتج من ذلك إثارة سلسلة من الأزمات في المنطقة. لكن هذه النزعة الأيديولوجية ما لبثت أن اصطدمت بحقائق على الأرض أرغمت الإدارة الأميركية على تغيير تكتيك التعامل مع الأزمة، واستلهام مفهوم التوازن المستمد من الواقعية السياسية في التعامل معها، من خلال تحقيق ما يمكن تسميته «الخروج الآمن» من التفاصيل اليومية للمشهد العراقي، والاكتفاء بتحقيق «التوازن» بين القوى السياسية العراقية المرتكزة على النزعة المذهبية والإثنية. وبذلك يمكن تقسيم تعامل هذه الإدارة الأميركية مع الأزمة العراقية إلى مرحلتين لا مجال لإنكار التداخل بينهما. لكن، طغى في المرحلة الأولى البُعد الأيديولوجي المثالي على السلوك البراغماتي في التعامل مع الأزمة، في حين تطورت في المرحلة الثانية النظرة الأيديولوجية لتستلهم تحت الضغط مفاعيل الواقعية السياسية والسلوك البراغماتي من خلال الأدوات الدبلوماسية والسياسية.

(1) مرحلة الارتجال الأيديولوجي

اتسمت هذه الفترة التي بدأت منذ المراحل الأولى للتخطيط للحرب على العراق وانتهت بإجراء الانتخابات التشريعية العراقية في أيلول/ سبتمبر 2005،

---

(34) غسان سلامة، أميركا والعالم: إغراء القوة ومداها، ترجمة مصباح الصمد؛ مراجعة المؤلف ط 2 (بيروت: دار النهار، 2006)، ص 83.

بالكثير من التخبط والارتجال في اتخاذ القرارات على المستويات كلها في الإدارة الأميركية. وبعد شهر من سقوط بغداد، اتضح أن الأوضاع على الأرض في العراق كانت مختلفة تمامًا عما توقعه المخططون الأميركيون[35]؛ إذ أوكل وزارة الدفاع الأميركية مهمة إدارة العراق بعد تغيير النظام، ومثّل الجنرال جاي غارنر وزارة الدفاع في هذه المهمة، وقيادة القوات المشتركة المنضوية إلى إمرة القوات الأميركية (Combined Joint Task Force-7) (CJTF-7) لمدة شهر، حتى وصول بول بريمر إلى العراق في 12 أيار/مايو 2003، في مهمة حُدِّدت مدتها الزمنية بـ 90 يومًا، واستمرت لأكثر من 14 شهرًا[36]. واتسمت الفترة التي قضاها بريمر حاكمًا مدنيًا للعراق بعدد من الإخفاقات، استدعت إجراء تعديلات تكتيكية مستمرة على السياسة الأميركية في العراق. وأبرز هذه الإخفاقات اعتماد نموذج يعود إلى الحرب العالمية الثانية في إدارة دولة بعد احتلالها، وتطبيق نموذج التعامل مع ألمانيا النازية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية على الحالة العراقية. فكانت أولى قراراته حل الجيش والشرطة العراقية، وصرف جميع الموظفين البعثيين من الدولة، ما أثار استياء واسعًا، وساهم في تنمية المشاعر المعادية للوجود الأميركي في العراق[37].

ظل وجود بريمر بصفته حاكمًا مدنيًا وممثلًا شخصيًا للرئيس بوش، والتعارض بينه وبين وزارة الدفاع التي يمثلها قائد القوات المشتركة في العراق (CJTF-7)، الميزة الأهم لفترة حكمه العراق، ما ساهم في إضعاف الاستراتيجية الأميركية، وتغيير قائد هذه القوات لأسباب عدة[38]، وتغيير تكتيك العمليات العسكرية على الأرض، وقلّل من مدى نجاح القوات

---

(35) James Dobbins [et al.], *Occupying Iraq: A History of the Coalition Provisional Authority* (Santa Monica, CA: RAND Corp., 2009), p. 109.

(36) المصدر نفسه، ص 1.

(37) المصدر نفسه، ص 52-61.

(38) عبر الجنرال جاي غارنر عن رغبته في الاستقالة في اليوم الذي وصل فيه بول بريمر إلى العراق، ثم خلفه الجنرال ريكاردو سانشيز، ومن ثم الجنرال جون أبي زيد. واتسمت مواقفهم كلها بعدم الانسجام مع بريمر وتوصياته التي ترفع إلى البيت الأبيض. للمزيد عن هذا التعارض، راجع: المصدر نفسه، ص 8-9، 17 و299.

الأميركية في فرض الأمن نتيجة تصاعد أعمال المقاومة، وبروز ظاهرة العنف الطائفي في العراق. وكان أبرز مظاهر هذا التعارض توقيت نقل السلطة إلى العراقيين؛ إذ طرح الجنرال غارنر تأليف هيئة عراقية تحكم العراق في اليوم التالي لوصوله إلى بغداد، أما بريمر فتريث في تأليف هذه الهيئة[39] التي عُرفت في ما بعد بمجلس الحكم العراقي، والتي أُلّفت في 13/ 7/ 2003 وضمت خمسة وعشرين شخصية عراقية معارضة لنظام صدام حسين، وأبرز هذا التأليف النواحي الطائفية والمذهبية والإثنية في تركيبة المجلس[40]. وعمل بريمر على ترسيخ وجودها، لتستمر بالعمل كرافعة للعمل السياسي في المستقبل أو لدى تأليف أي حكومة مقبلة[41]، ما يُمكّن الولايات المتحدة من العمل على التناقضات داخلها وفرض نفسها كوسيط لحل التوترات التي تنشأ بين الأطراف المذهبية والعرقية في العراق، وذلك بإبقاء كامل الصلاحيات الأمنية والإدارية بيد بريمر وفريقه.

بعد تأليف مجلس الحكم الانتقالي وُضع دستور موقت للعراق فرضته الإدارة الأميركية في 8 آذار/ مارس 2004، وسُمّي قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية[42]. استمر مجلس الحكم الانتقالي بأداء وظيفته الشكلية بتخفيف الضغط على الإدارة الأميركية المباشرة للعراق، وكسب تأييد بعض شرائح الشعب العراقي، في محاولة امتصاص النقمة على قوات الاحتلال، ومحاولة حصر أعمال العنف المستمرة بالعراق. ومع فشل هذه السياسة،

---

(39) Dobbins [et al.], p. 42.

(40) توزعت مقاعد مجلس الحكم على النحو الآتي: خمسة أعضاء من السنة العرب، خمسة أعضاء من الأكراد، ثلاثة عشر عضوًا من الشيعة، عضو من التركمان، وآخر من المسيحيين الأشوريين.

(41) للمزيد عن استخدام الولايات المتحدة الولاءات الدينية والمذهبية والإثنية، والعمل على زيادة حدة التناقضات بينها في العراق. انظر: جورج قرم، **إنفجار المشرق العربي: من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق، 1956-2006**، ترجمه عن الفرنسية محمد علي مقلد؛ حققه نسيب عون؛ راجعه المؤلف (بيروت: دار الفارابي، 2006)، ص 567-570.

(42) وافق مجلس الحكم العراقي على هذا القانون على الرغم من اعتراض عدد من أعضائه، راجع نص القانون، والاعتراضات عليه في: «الدستور العراقي المؤقت،» **شؤون الأوسط**، العدد 114 (ربيع 2004)، ص 153-175.

جرى تبني سياسة نقل السيادة إلى الشعب العراقي وإعلان حكومة عراقية واختيار إياد علاوي لرئاستها، وغازي عجيل الياور رئيسًا للجمهورية في الأول من حزيران/يونيو 2004. ورافق ذلك جهد أميركي مضنٍ لاستصدار القرار الدولي رقم 1546 في 8 حزيران/يونيو 2004 من مجلس الأمن الدولي لتوفير الغطاء الشرعي القانوني لتحويل قوات الاحتلال إلى قوات متعددة الجنسية، والاعتراف بحكومة سيادية موقتة تتحمل مسؤولية البلاد. وأتى التوجه الأميركي نحو مجلس الأمن نتيجة ضغط بعض الأطراف داخل الإدارة الأميركية، خصوصًا وزير الخارجية كولن باول ومستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس. لكنَّ هذه الإجراءات لم تخفف من الحالة المتردية للأمن في العراق، ولم تقلّل من استهداف الجنود الأميركيين، ما أثّر بشكل مباشر في شعبية الحرب في الولايات المتحدة، وضغط بشكل واضح على إدارة بوش وقلّل من تأييدها الداخلي. كما أن إجراء انتخابات تشريعية واختيار برلمان عراقي ينتخب حكومة عراقية ويقر دستورًا دائمًا للبلاد في عام 2005 لم يسفر عن نتائج واضحة في ما يخص الحالة الأمنية داخل العراق نتيجة مقاطعة فئات عدة من الشعب العراقي هذه العملية السياسية[43]. ولم تؤدِّ الخطوات السابقة إلى نتائج تنعكس على حالة الشعب العراقي، الأمنية والخدمية، ولم تسفر عن تحقيق الوعود التي أطلقتها الولايات المتحدة الأميركية للشعب العراقي وشعوب الشرق الأوسط، ما زاد من عمق الأزمة نتيجة الخسائر البشرية وارتفاع تكلفة الحرب إلى أرقام قياسية لم تكن متوقعة مسبقًا[44].

في هذه الفترة، ساد التضارب وعدم الثقة بين الجهات المختلفة بالإدارة الأميركية، كما جرى تبني سياسة وزارة الدفاع في معظم القضايا، وسياسة مكتب الأمن القومي ووزارة الخارجية في قضايا أخرى أقل شأنًا أو تابعة لسياسات وزارة الدفاع، في إشارة واضحة إلى تصاعد موقع البنتاغون في رسم السياسة الأميركية لإدارة الأزمات الدولية خلال الولاية الأولى للرئيس

(43) Chomsky, p. 161.

(44) Dobbins [et al.], p. 275. =

بوش، وما يعنيه هذا التصاعد من إعلاء مفهوم القوة وغلبة منطق العسكرة على منطق الدبلوماسية بشكل واضح، الأمر الذي أحدث حالة من الارتباك في القرار أدى إلى البحث عن بدائل عسكرية وسياسية بدرجة أقل لإدارة الأزمة في العراق. ويمكن إرجاع ذلك إلى عدد من العوامل، منها سيطرة فريق المحافظين الجدد على وزارة الدفاع ومجلس السياسات فيها، وعسكرة السياسة الخارجية الأميركية بشكل متزايد نتيجة حالة الحرب على «الإرهاب»، ومحاولة فرض الهيمنة الأميركية في العالم. كما ساهمت شخصية بوش[45] في تزايد الفوضى وفقدان التخطيط على المستوى الكلي للدولة؛ إذ اعتمد في قراراته على إيمانٍ لاهوتي و«معرفة مسبقة للخير والشر تتجلى فيها إرادة الله». فعلى سبيل المثال، كرر مرات عدة أن واجب أميركا هو «تخليص العالم من الشر، وإنهاء التهديدات الرهيبة للعالم المتحضر»[46]. وتوافقت هذه الرؤية مع برنامج المحافظين الجدد في ما يخص بداية الأزمة العراقية، وساهمت في تبني سياسات غير عقلانية وحتى ارتجالية، لجهة عدم تفحص خياراتها أو المسارات التي يمكن أن تسلكها، فتعارضت رؤية فريق الرئيس الأيديولوجية مع واقع الأزمة العراقية، وتداخلاتها العميقة وتأثير البيئة المحلية والإقليمية فيها، ما ساهم في إعادة ضبط التفكير اليميني المحافظ الذي ميّز التعاطي الأميركي مع هذه الأزمة، وإنتاج خيارات سياسية توفّق بين الرؤية الترقبية الماسيانية

= في بداية الحرب على العراق قدرت إدارة بوش بأنها ستكلف نحو 50 مليار دولار، وفي عام 2008 قدرت وزارة الدفاع التكلفة المالية للحرب حتى ذلك التاريخ بـ 600 مليار دولار، في حين تشير بعض التحليلات إلى أن التكلفة الحقيقية حتى نهاية عام 2011، بلغت نحو 4 تريليونات دولار (أربعة آلاف مليار).

(45) سبقت الإشارة في الفصل الأول إلى أن شخصية بوش الابن من نمط «المنفعل السلبي» الذي يتميز بالتسرع والانقياد للمستشارين. كما أن شخصيته تتميز بنزعة غريزية لمعرفة الخير، فعندما سأله أحد الصحافيين إذا كان والده يوافق على الحرب على العراق، قال: «إنه الأب الذي من غير الملائم التماس القوة منه. هناك أب أعلى أحتكم إليه». انظر: مادلين أولبرايت، **الجبروت والجبار: تأملات في السلطة والدين والشؤون الدولية**، مقدمة بقلم بيل كليتون؛ ترجمة عمر الأيوبي (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007)، ص 151.

(46) المصدر نفسه، ص 151.

(Messianism) (الخلاصية) الدينية، والواقعية السياسية في سبيل تحقيق توافق معقول بين البعد البراغماتي والأيديولوجي لتصورات هذه الإدارة.

(2) مرحلة محاولات التوفيق بين الأيديولوجيا والبراغماتية السياسية

تميزت الفترة السابقة بالتردي الخطر لأوضاع العراق، وزيادة الخسائر في صفوف الجيش الأميركي، وعدم قدرة الحكومة العراقية الجديدة على معالجة أي من الملفات التي اعترضت طريقها، نتيجة الانهيار الشامل للدولة العراقية بعد الاستيلاء على بغداد، وقرارات الإدارة الأميركية الاعتباطية في ما يخص الأزمة العراقية. وكانت المسألة الأكثر إرباكًا للسياسة الأميركية في العراق هي الاستخفاف المستمر بالطبيعة الملحة للمأزق الذي يواجهه العراق ورفض الإدارة الأميركية الإقرار بأزمتها هناك[47].

نتيجة ذلك، حاولت إدارة بوش في ولايتها الثانية الخروج من مأزق العراق بالاستعانة بخبرات عدد من المستشارين وأصحاب المعرفة بشؤون المنطقة. فكان تأليف «مجموعة دراسة العراق»، أو ما عُرف بلجنة بيكر - هاملتون التي قدمت توصياتها إلى الإدارة الأميركية في تقرير فصَّل أسباب الإخفاق الأميركي في العراق، واقترح 79 توصية، بدأت بخطة لتعاون إقليمي لحل الأزمة العراقية، وانتهت بضرورة تطوير البيئة الخدمية والتحتية، وتحسين فرص العمل والخدمات في العراق، كما أنها تضمنت وجوب تغيير مهمة القوات الأميركية في العراق، وتغيير طبيعة استجابتها لتحدي أعمال العنف بتطوير الجيش العراقي والاضطلاع بوظيفة الدعم والإسناد، كما أنها اقترحت تحديد جدول زمني لانسحاب هذه القوات من العراق[48]. لكن الإدارة الأميركية لم تعتمد تلك التوصيات كلها، بل طوّرت نمط مقاربة لحل الأزمة يعتمد على تبني بعضها، ومقاربة بعضها الآخر بشكل شكلي. وتبنت سياسة بوش

(47) أيفو دالدر، نيكول نيسوتو وفيليب غردون، هلال الأزمات: الاستراتيجية الأميركية - الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير، ترجمة حسان البستاني (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006)، ص 155.

(48) James A. Baker and Lee H. Hamilton, *The Iraq Study Group Report* (Washington, DC: Vintage Books, 2007), pp. 33-79.

الجديدة للخروج من الأزمة العراقية التي أعلنها في خطابه عن حالة الاتحاد في 10 كانون الثاني/يناير 2007 أن المهمة الجديدة للقوات الأميركية في العراق تنحصر في تأهيل وتدريب الجيش العراقي للقيام بمهام إنهاء العنف الطائفي والحفاظ على أمن البلاد، وإسناد هذه القوات في حالة حاجتها إلى دعم أميركي قتالي[49]. كما اقترح تقرير بيكر - هاملتون طلب مساعدة كلٍ من سورية وإيران لتحقيق الاستقرار في العراق[50]، الأمر الذي لم تُعِره إدارة بوش الاهتمام المطلوب. كما تبنت السياسة الأميركية في هذه المرحلة زيادة عديد القوات الأميركية في العراق، على الرغم من معارضة النواب الديمقراطيين في الكونغرس هذا القرار، وتخصيص أموال إضافية لهذه المهمة[51].

أدخلت الإدارة الأميركية بعض التعديلات على سياستها في العراق تحت وقع الخسائر الكبيرة في القوات والفشل في تنفيذ خطتها في إحلال الديمقراطية في العراق وفقدان الحرب في العراق الدعم الداخلي في الولايات المتحدة وانخفاض شعبية الإدارة إلى مستويات قياسية. لكنَّ سياسة الخروج من المأزق ووجهت بعدد من العقبات داخل دوائر صنع القرار في واشنطن؛ إذ أقر مجلس الشيوخ الأميركي في 26/ 9/ 2007 خطة غير ملزمة لتقسيم العراق إلى ثلاثة أقاليم للحكم الذاتي[52]. وصوت للقرار 75 عضوًا في مجلس الشيوخ من أصل مئة، وصوّت ضده 23، وكان اللافت أن يصوت 26 عضوًا من الحزب الجمهوري، حزب بوش الابن، لمصلحة القرار، على الرغم من أن إدارته أبدت معارضتها العلنية له، ما أظهر انقسامًا جمهوريًا عميقًا في شأن سياسة الإدارة الأميركية الراهنة في العراق كان قد بدأ قبل ذلك بشهور.

---

(49) دجيرجيان، ص 246.

(50) «تعديل السياسة الأميركية في العراق،» الحياة (لندن)، 9/ 12/ 2006.

(51) فاطمة العيساوي، «خطة بوش في العراق،» الشرق الأوسط (لندن)، 9/ 1/ 2007.

(52) كان الديمقراطي عن ولاية ديلاوير الأميركية جوزيف بايدن رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ خلال إدارة بوش ونائب الرئيس في إدارة باراك أوباما، قد قاد الحملة داخل مجلس الشيوخ لتمرير مشروع الكونفدرالية في العراق. كما صوتت على مشروع القرار هيلاري كليتنون، وزيرة الخارجية، أما باراك أوباما فلم يصوت على القرار أصلًا.

إلا أن معارضة إدارة بوش لهذا القرار أتت على خلفية خشية الولايات المتحدة من تنامي الدور الإيراني في العراق الجديد بعد تقسيمه، ما يؤثّر بشكل مباشر في دور الولايات المتحدة في المنطقة، ويُفقدها ميزة إشعال التوتر الطائفي وضرب مكوّنات الشعب العراقي بعضها ببعض، في حال احتاجت إلى ذلك.

في هذه الفترة نمت داخل الإدارة الأميركية قناعة تؤكد أهمية إيجاد إطارٍ سياسي للخروج الآمن وبأقل الخسائر من الورطة العسكرية والسياسية في العراق، فكان توقيع «اتفاقية الإطار الاستراتيجي لعلاقات صداقة وتعاون بين العراق والولايات المتحدة» و«اتفاقية انسحاب قوات الولايات المتحدة من العراق وتنظيم نشاطها خلال وجودها الموقت فيه» في 17/ 11/ 2008 الإطار القانوني والسياسي الذي يضمن الحد الأدنى من المصالح الأميركية في العراق، كما أنه يوفر البيئة اللازمة للانسحاب التدريجي من العراق. كان أبرز ما في هاتين الاتفاقيتين، بحسب اتفاق الإطار الاستراتيجي لعلاقات الصداقة والتعاون بين العراق والولايات المتحدة، التأسيس لإقامة علاقات طويلة الأمد في المجالات الاقتصادية والدبلوماسية والثقافية والأمنية، وتحديد مبادئ هذا التعاون[53]. أما الاتفاق بين العراق والولايات المتحدة في شأن انسحاب القوات الأميركية من العراق وتنظيم نشاطها فحدّد تاريخًا نهائيًا لوجود القوات الأميركية في العراق ينتهي في موعد أقصاه 31 كانون الأول/ ديسمبر 2011، وانسحاب هذه القوات من المدن وإعادة انتشارها خارجها في موعد أقصاه 30 حزيران/ يونيو 2009[54]. كما حددت هذه الاتفاقية طبيعة مهمة القوات الأميركية في العراق في هذه الفترة وسندها القانوني، وإجراءات محددة لإنهاء تطبيق أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على العراق، وأحكامًا تتعلق بأصول العراق وأمواله في الخارج وفي الولايات المتحدة.

---

(53) راجع نص الاتفاق في: الشرق الأوسط، 28/ 11/ 2008.

(54) المادة 24 من الاتفاق: الشرق الأوسط، 29/ 11/ 2008.

كانت هاتان الاتفاقيتان نتاج مرحلة اتسمت بعوامل عدة عجلت في إنجازهما، هذه العوامل:

- رغبة الإدارة الأميركية الجمهورية في تحقيق مكسب ما في العراق، يدفع باتجاه إنهاء النقمة الشعبية الأميركية على التورط في الأزمة العراقية، ما يكسب الحزب الجمهوري أصواتًا إضافية في المعركة الرئاسية المقبلة في أواخر عام 2008.

- انتهاء الولاية والتفويض الممنوح من الأمم المتحدة للقوات الأميركية والقوات المتحالفة معها (القوات متعددة الجنسية)، بموجب القرار رقم (1790) الصادر عن مجلس الأمن الدولي استنادًا إلى الفصل السابع، في موعد أقصاه 31/ 12/ 2008.

- تزايد الضغط العراقي باتجاه انسحاب القوات الأميركية من العراق، وجدولة انسحابها وفق مواعيد محددة بتأثير العامل الشعبي، وتنامي الدور الإيراني المؤثّر في القرار السياسي العراقي.

ساعدت العوامل السابقة في تعجيل إبرام هاتين الاتفاقيتين، على الرغم من التصريحات المتضاربة عن إمكانية توقيع المعاهدتين في الفترة الممتدة بين حزيران/ يونيو وأيلول/ سبتمبر 2008[55]. وساهم في حسم الموقف الحاجة الملحة لكل من الحكومة العراقية والإدارة الأميركية في تقديم مخرج ما لحالة التوتر الأمني والإقليمي الدائم التي ميزت مسار الأزمة العراقية خلال تلك الفترة. كما وجدت إدارة بوش نفسها مضطرة إلى إجراء ترتيبات معيّنة في العراق نتيجة الحالة الضاغطة لملف إيران النووي الذي بدا في الفترة الممتدة بين عامي 2005 و2008 في أوج تطوره. لكن هذه الإدارة المحافظة كانت ضعيفة في التخطيط والتنفيذ، ولم يكن من منطقها التفاوض أو استخدام

---

(55) انظر: محمود عوض، «المشروع الأمريكي ومعاهدة الأمر الواقع في العراق،» الحياة، 15/ 6/ 2008، وحسين علي داود، «تراجع فرص توقيع معاهدة أمنية وتوجه عراقي لإعلان - مذكرة تفاهم تنظم وضع القوات»،» الحياة، 10/ 7/ 2008.

وسائل الدبلوماسية وسيلة للتعامل مع الأصدقاء أو الخصوم. وكان منطقها الأيديولوجي هو اقتناعها بأنها تعرف الحق والصواب، وكثيرًا ما حددت دورها بأنه إعلام الآخرين وتلقينهم ما يجب عمله[56]، ما أفرز إدارة سيئة للأزمات الدولية، انعكس على موقع الولايات المتحدة، وعلى الإدارات الأميركية اللاحقة نتيجة حالة الفوضى في التفكير الاستراتيجي والانتقال غير المحسوب بين الأيديولوجيا والبراغماتية والتخطيط لإدارة الأزمات على قاعدة التفكير المثالي، ومن ثم محاولة تلطيف التوترات التي تنتج من هذا النمط من التفكير عبر تبني سياسيات واقعية تتسم بتأثير أكبر للبراغماتية السياسية قادتها وزيرة الخارجية كونداليزا رايس وعدد من مستشاري البيت الأبيض[57].

ب- إدارة أوباما للأزمة العراقية

اتسمت هذه الفترة، منذ مطلع عام 2009، بوصول إدارة ديمقراطية إلى الحكم في الولايات المتحدة برئاسة باراك أوباما، اعتمدت مقاربة مختلفة للأزمة العراقية تقوم على محاولة إنهاء التورط الأميركي في القضايا اليومية للأمن في العراق والتفرغ لمواجهة خطر «الإرهاب» وتحديد ساحات عمل القوات الأميركية المباشر في الخارج، أفغانستان[58]. ويرتكز تفكير هذه الإدارة على أن التحديات التي تواجه الولايات المتحدة في الشرق الأوسط عميقة وجدية، بعد تمحور سياستها في الفترة السابقة حول الأزمة العراقية، وفشل هذه السياسة في توفير مناخٍ ملائم لنقل التحولات إلى الدول المجاورة، واقتصارها على توفير هدوء هشّ للعنف ضد القوات الأميركية في العراق. لذلك، تبنت إدارة أوباما سياسة خفض عديد القوات الأميركية في العراق، وتحجيم دورها القتالي إلى أقل حد، ونقل المسؤوليات الأمنية بصورة متزايدة إلى القوات العراقية، على أن يجري

---

(56) روس، ص 396.

(57) للمزيد، انظر: أنطونيا فيليكس، كوندي: قصة نجاح كوندوليزا رايس، ترجمة سعيد الحسنية (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2007)، ص 204-215.

(58) Anthony H. Cordesman, *The Obama Administration and U.S. Strategy: The First 100 Days* (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies (CSIS), 2009), p. 4.

ذلك بحذر وترو بما لا ينعكس على المصالح بعيدة المدى للولايات المتحدة في العراق[59]. وشرعت في تنفيذ بنود اتفاق انسحاب قوات الولايات المتحدة من العراق، فانسحبت إلى خارج المدن، وخُفّض وجودها من أجل التفرغ لبناء استراتيجية جديدة طالما برع بها الليبراليون الجدد ممثلين بالحزب الديمقراطي. وتقوم هذه الاستراتيجية على استخدام مصادر قوة الولايات المتحدة الاقتصادية والدبلوماسية، ومن ثم العسكرية لتحقيق مصالحها المختلفة، في جو من التأييد الدولي والإقليمي لهذه القرارات، والعمل على وضع خطط استراتيجية محددة وفق مراحل زمنية، للتعامل مع كل قضية تؤثّر في مصالح الولايات المتحدة وفق الوسائل الملائمة لكل قضية أو أزمة.

تعاملت إدارة أوباما أيضًا مع الأزمة العراقية من خلال فكرة تحقيق التوازن بين «مصالح الولايات المتحدة وقيَمها»[60]، أي العمل وفق منظومة مدروسة ومتوازنة تضمن التوفيق بين المثالية والواقعية[61]؛ فالأزمة العراقية حكمتها في الفترة السابقة التوجهات المثالية الأيديولوجية للإدارة السابقة، لذلك، أتت سياسة الإدارة الحالية لتُعيد - بحسب زعمها - الأمور إلى نصابها بعد أن ثارت شكوك جدية في شأن قدرات الولايات المتحدة وأهدافها في ما يتعلق بالأزمة العراقية، وبعد أن بدت أنها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها أو بأيٍ من وعودها. لذا، حاولت الإدارة الجديدة إعادة الاعتبار إلى نهج الدبلوماسية العامة وأدواتها المختلفة، والتعامل مع القوى الداخلية في العراق، فضلًا عن القوى الإقليمية والدولية لإيجاد مخارج واضحة للأزمة العراقية. لكنَّ هذا البعد العقلاني القائم على النظرة البراغماتية لا يخفي البعد الآخر القائم على المثالية الويلسونية المرتكزة على البعد الديني، حيث نجح أوباما

(59) Richard N. Haass and Martin Indyk, «Beyond Iraq: A New U.S. Strategy for the Middle East,» *Foreign Affairs* (January - February 2009), on the Web: <www.foreignaffairs.org/20090101faessay88104>.

(60) المصدر نفسه.

(61) لمزيد عن شخصية أوباما ونمط تفكيره القائم على البراغماتية الليبرالية المستند إلى المفاهيم الأيديولوجية، راجع: «Barack Obama Progress: Coming Down on Earth,» *Economist*, 28/3/2009, pp. 27-28.

في صوغ أهداف حزبه «الليبرالية بلغة محافظة»[62]، الأمر الذي بدا واضحًا في خطاب تنصيبه رئيسًا؛ إذ أكد أن من أولى أولوياته البدء بـ «انسحاب مسؤول لترك العراق لأهله»، «عبر العمل مع الأصدقاء القدامى والأعداء السابقين لتتمكن أميركا من أن تؤدي دورها وتدشّن مرة أخرى عهدًا جديدًا من السلام»[63]، أي الانتقال من الاستراتيجية الأحادية (المقاربة الأحادية لإدارة الشؤون الخارجية) التي اتبعتها الإدارة السابقة إلى استراتيجية متعددة (المقاربة التعاونية لإدارة الشؤون الخارجية)، حيث تضع أهدافًا متواضعة لسياستها الخارجية يمكن أن تتوافق مع مصالح لاعبين آخرين إلى حدٍ معيّن، وبالتالي تُخفّض الكُلَف الناجمة عن عملية التدخل في إدارة الأزمة، من دون أن تزيد من مخاطر هذا التدخل. لكن تغير الإدارة الحاكمة في الولايات المتحدة لا يعني تغير المصالح الاستراتيجية الأميركية، فهذه المصالح ثابتة، ويكمن التجديد في الأسلوب واللغة والأولويات؛ فسياسة أوباما اعتمدت المصالح الاستراتيجية ذاتها، كما أنها حددت التهديد الأبرز للأمن القومي الأميركي المتمثل بـ «الإرهاب» وتحديدًا بالقاعدة[64]، وأن الانخراط المتزايد في تفاصيل الأزمة العراقية لا يعدو كونه إهدارًا لموارد الولايات المتحدة، وما يحمله ذلك من تأثير سيئ وسلبي على صورتها في المنطقة والعالم. لذلك عملت هذه الإدارة وفق أولويات جديدة حُدِّدت سلفًا قبل توليها مهامها في عام 2009؛ ففي دراسة مشتركة بين مؤسسة بروكينغز ومجلس العلاقات الخارجية، أعدها خمسة عشر باحثًا أميركيًا من المهتمين بالشرق الأوسط،

---

(62) «باراك أوباما الرئيس الرابع والأربعون للولايات المتحدة،» (مكتب برامج الإعلام الخارجي، وزارة الخارجية الأميركية، واشنطن، 2009).

(63) Brian Montopoli, «Barack Obama's Inaugural Address,» (CBS News, 20/1/2009), on the Web: <www.cbsnews.com/stories/2009/01/20>.

يطفح خطاب التنصيب بعدد كبير من العبارات الدينية، منها «بلغة الكتاب المقدس، جاء الوقت كي نُعيد تأكيد قيمنا الروحية، جاء الوقت كي نختار تاريخنا الأفضل، كي نحمل إلى الأمام تلك الهبة الثمينة، تلك الفكرة النبيلة، نُمرّرها من جيل إلى جيل».

(64) طلحة جبريل، «سياسة الأمن القومي.. هل يختلف أوباما عن بوش،» الشرق الأوسط، 12/6/2009.

توصلت إلى توصيات رُفعت إلى الرئيس المنتخب، واعتبرت أن الشرق الأوسط يحتاج إلى اهتمام فوري من الرئيس المنتخب باراك أوباما، نظرًا إلى تحدياته المعقدة والمترابطة والحساسة، وأن على الرئيس إعادة ترتيب الأولويات بعدما طغى العراق في الأعوام الماضية على السياسة الأميركية في المنطقة، وأن التركيز يجب أن ينصب على إيران وبرنامجها النووي، وأنه يجب إعادة توجيه الجهد العسكري والاستخباراتي الأميركي إلى أفغانستان وباكستان[65]، بعد ما حملته الأزمة العراقية من خسائر مادية وبشرية ومعنوية على الولايات المتحدة، فأوجدت بحسب بعض المحللين الأميركيين ما اصطلح على تسميته «متلازمة العراق» المشابهة لمتلازمة فيتنام[66] التي ستمنع الولايات المتحدة من استخدام القوة العسكرية في المستقبل المنظور، ما عدا الرد على هجوم مباشر، وفق معايير وقائية ومن دون إيجاد بيئة دولية موافقة على استخدامها. وعلى هذا رأت إدارة أوباما أن الولايات المتحدة خلال الفترة السابقة أكدت أكثر مما يجب الرد العسكري على التحديات التي تواجهها، وأن القدرات الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية والاستخباراتية لم تلق الاهتمام الذي تستحقه، وأن على الإدارة الجديدة إعادة الاعتبار إلى هذه الأدوات، والاعتماد على القوة العسكرية في حال الضرورة، وضمان أكبر قدرٍ ممكن من التأييد الدولي في حال استخدامها. ومع ذلك، لم تتخلَّ إدارة أوباما عن فكرة الوجود العسكري في العراق، ودخلت بمفاوضاتٍ مكثفة في منتصف عام 2011 مع الحكومة العراقية لتمديد فترة وجود بعض قواتها العسكرية، إلا أن عدم وجود توافقٍ عراقي في شأن هذه الخطوة، وتهديد بعض التنظيمات المسلحة بالرد بعملياتٍ عسكرية في حال إقرار أي نوعٍ من الوجود العسكري الأميركي على الأرض ساهم في التراجع عنه والاكتفاء بوجود مكثف داخل السفارة الأميركية في بغداد التي تضم بحسب بعض التقارير الصحافية أكثر من

(65) Cordesman, *The Obama Administration*, p. 19.

(66) تيري ل. ديبل، استراتيجية الشؤون الخارجية: منطق الحكم الأمريكي، ترجمة وليد شحادة (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009)، ص 216.

خمسة عشر ألف موظف بمن فيهم طاقم حماية كبير وطائرات استطلاع من دون طيار، لذا تُعد أكبر وأضخم سفارة للولايات المتحدة في العالم.

انتهى التواجد العسكري الأميركي في العراق رسميًا في 31/ 12/ 2011، بيد أن الولايات المتحدة لا تزال تملك عددًا من الأدوات السياسية للتأثير في الحالة العراقية؛ فالبنية السياسية التي قامت عليها الدولة العراقية، بعد سقوط نظام صدام حسين، تشكل بيئة يسهل استثمارها من الولايات المتحدة، على اعتبار أن الإدارة الحالية في البيت الأبيض تستخدم أدوات الفعل السياسي القائمة على القدرة على خلط الأوراق في العراق وإدخاله في حالة غير مستقرة متى ما أرادت، من خلال التأثير في البنية السياسية المذهبية بما يؤثّر في العراق نفسه وفي جيرانه أيضًا، وفي مقدمهم إيران؛ فالحكومة العراقية الحالية على الرغم من نفوذ إيران الكبير فيها، لجأت إلى الولايات المتحدة بعد تصاعد حالات الاحتجاج ضد سياسات رئيس الوزراء نوري المالكي في أواخر عام 2013، وفي زيارة المالكي إلى الولايات المتحدة في 2/ 11/ 2013، طلب الدعم الأميركي ضد ما وصفه بتزايد خطر تنظيم القاعدة في العراق، في إشارة تدل على إمساك الولايات المتحدة بخيوط اللعبة العراقية على الرغم من التأثير الإيراني الكبير. وأعادت المحادثات التي أجراها المالكي مع أوباما ونائبه جو بايدن تأكيد المحاور الأساسية للعلاقة بين العراق والولايات المتحدة، أي تأكيد ضرورة أن تبقى اتفاقية الإطار الاستراتيجي الناظم المباشر للعلاقات بين البلدين، ودعم العراق كديمقراطية ناشئة في المنطقة، ومحاربة الإرهاب، ومسألة النفط والطاقة كمسألة جوهرية في علاقات التعاون الاستراتيجي بين البلدين[67]. ومع ذلك، لم يُخفِ القادة الأميركيون لومهم للمالكي على الخطوات الخاطئة التي انتهجها، والتي أدت إلى نشوء حالة فقدان الأمن في العراق، وتأكيدهم ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها المحدد[68]. وهذا يدل بشكلٍ أو بآخر على احتفاظ الولايات المتحدة

(67) <www.whitehouse.gov/photos-and-video/video/2013/11/01/president-obamas-bilateral-meeting-prime-minister-maliki-iraq#transcript>.

(68) <www.mideastafrica.foreignpolicy.com/posts/2013/11/01/iraqi_prime_minister_maliki_meets_president_obama_seeking_us_aid>.

الأميركية بتأثيرها الواضح في الحالة العراقية، واعتبارها العراق منصة لسياستها تجاه إيران ونقطة التلاقي أو التأثير فيها.

حمل استبدال الوجود العسكري المباشر بالنفوذ السياسي والاقتصادي والأمني الاستخباري الأميركي في العراق شكلًا أكثر تطورًا وتأثيرًا في الحالة العراقية ومحيطها، وفي الوقت نفسه قللت الخسائر الأميركية المادية والبشرية إلى درجة تتماهى مع الرؤية النيوليبرالية للمصالح والسياسة الخارجية الأميركية.

من هنا، يمثل العراق بيئة مواتية في حال استخدمت الولايات المتحدة أدوات الشحن المذهبي لتعميق حالة الاستقطاب السياسي داخل العراق وفي محيطه، ما يوفر بيئة ملائمة للتأثير في إيران أيضًا بوصفها اللاعب الظاهري الأكثر تأثيرًا في العراق، وذلك من خلال إثارة حالة التوتر المذهبي في المنطقة وفي إيران نفسها. ومن هذا المنطلق، ربما تؤدي سياسات إدارة الأزمة العراقية دورًا في التأثير في أزمة البرنامج النووي الإيراني، في حال فشل محاولات الولايات المتحدة احتواء الأزمة بالطرائق الأخرى.

ثانيًا: الولايات المتحدة الأميركية وإدارة الأزمة مع إيران

تنامى الاهتمام الأميركي بإيران بعد نجاح الثورة الإسلامية في عام 1979، وما حملته من تحول جذري في السياسة الخارجية الإيرانية، ما أدى إلى انتقال إيران من ضفة الحليف في المنطقة إلى ضفة المعادي للسياسة الأميركية وتوجهاتها في الشرق الأوسط.

ساهم هذا التحول في نشوء سلسلة من الأزمات بين الطرفين، بدأت بأزمة رهائن السفارة الأميركية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1979 [69]. استمرت الحالة المأزومة في العلاقات بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والولايات المتحدة على مدى الأعوام الماضية، وعلى قضايا مختلفة، لكن هذه الحالة في العلاقة

(69) لمزيد عن أزمة الرهائن الأميركيين في إيران، والسياق التاريخي لتعامل الولايات المتحدة مع الثورة الإسلامية في إيران، انظر: Freedman, pp. 62-83.

بين الطرفين تخللها تفاهمات ظرفية في شأن قضايا محددة أملتها مصالح الدولتين. إلا أن البرنامج النووي الإيراني شكل حالة من حالات التهديد القصوى لمصالح الولايات المتحدة وأمنها في المنطقة نتيجة التاريخ السابق للعلاقة المأزومة بين الطرفين، إضافة إلى الهاجس الذي يمثله الانتشار النووي بالنسبة إلى الولايات المتحدة وما يحمله من تهديد واضح لأمنها ونفوذها في العالم[70]. كما أن إيران نووية قد تشكل انقلابًا في موازين القوى القائمة في المنطقة، وما يحمله ذلك من آثارٍ سلبية في الولايات المتحدة؛ فهي من هذا المنطلق عَرَض (Symptom) لوصول الحالة في الشرق الأوسط إلى المرحلة السابقة «للانفجار»، أي انقلاب موازين القوى في المنطقة بشكل دراماتيكي وخطر يؤثّر بشكلٍ مباشر في مصالح الولايات المتحدة وأمنها، إضافة إلى أنه يلامس أحد أبرز هموم السياسة الخارجية الأميركية، الانتشار النووي؛ إذ يرى صنّاع القرار في الولايات المتحدة أن امتلاك إيران سلاحًا نوويًا أو حتى مجرد القدرة على إنتاجه يشكل خطرًا قائمًا وموصوفًا يجب التعامل معه.

أبرزت هذه الأزمة بوضوح التعديل الذي طرأ على الفكر السياسي لإدارة بوش؛ حيث تراجع البعد الأيديولوجي نوعًا ما لمصلحة البعد البراغماتي في إدارة هذه الأزمة بعد التجربة المكلفة في العراق، ومع أن أزمة الملف النووي الإيراني بدأت بالتصاعد التدريجي منذ عام 2000، إلا أن الحاجة إلى الدور الإيراني في محاربة القاعدة في أفغانستان بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 ساهم أيضًا في تراجع البعد الأيديولوجي لمصلحة البعد البراغماتي، الأمران اللذان أثّرا في الممارسة السياسية لهذه الإدارة إزاء هذه الأزمة بالتحديد. في حين تعاطت إدارة أوباما معها من منطلق الفكر النيوليبرالي القائم على المزاوجة بين مختلف أدوات إدارة الأزمات، وتحقيق التوازن في معادلة الربح والخسارة المحسوبة بدقة لكل أداة من هذه الأدوات، كما أولتها الاهتمام الأبرز جنبًا إلى جنب مع خطر «الإرهاب».

---

(70) يرى 75 في المئة من الأميركيين أن منع انتشار أسلحة الدمار الشامل يأتي في رأس أولويات الولايات المتحدة، انظر: ديل، ص 217.

1- تطورات الملف النووي الإيراني وتحوّله إلى أزمة

لم يرتبط الجهد الإيراني للحصول على التكنولوجيا النووية بالثورة الإسلامية في إيران في عام 1979، بل سبقها جهد حثيث قام به نظام الشاه للحصول على التكنولوجيا النووية من خلال إبرام عقد مع شركة سيمنز (Siemens) الألمانية لبناء مفاعلين نوويين في مرفأ بوشهر على الخليج العربي، ومع وصول آية الله الخميني إلى قيادة الجمهورية الإسلامية ألغي هذا العقد. لكن رموزًا في النظام الجديد، ومنهم حجة الإسلام علي أكبر هاشمي رفسنجاني وآية الله محمد بهشتي، أقنعوا الخميني بضرورة إحياء المشروع النووي الإيراني بعد فرار عدد من العلماء الإيرانيين إلى الخارج[71]، فتطور البرنامج النووي الإيراني في ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته بطرائق شتى وبمساعدة دول مثل الصين وروسيا، أو من خلال شراء التكنولوجيا والمواد الضرورية من السوق السوداء[72].

بدأت التكهنات والتحذيرات من خطورة البرنامج النووي الإيراني تتزايد منذ بداية عام 2000؛ إذ نشرت صحيفة **نيويورك تايمز** في 17 كانون الثاني/ يناير 2000 تقريرًا حمل تحذير وكالة الاستخبارات الأميركية للبيت الأبيض من قدرة إيران على إنتاج أسلحة نووية. وفي آذار/ مارس من العام ذاته حذّرت الاستخبارات الألمانية من أن إيران «تسعى إلى السيطرة على حلقة الوقود النووي، بدءًا من تطوير اليورانيوم حتى إعادة تصنيعه، وأنها تكتسب المعرفة التي يمكن استعمالها لبناء أسلحة نووية»[73]. لكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAE) أكدت في ذلك الوقت أنها لم تستلم أي معلومات استخباراتية من أي

---

(71) في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1985 نشرت صحيفة كيهان الإيرانية إعلانًا يدعو علماء الذرة الإيرانيين إلى العودة، وحضور مؤتمر عن العلوم والتكنولوجيا النووية، وعقد المؤتمر في آذار/ مارس 1986، وكان راعي المؤتمر مساعد آية الله الخميني، هاشمي رفسنجاني. انظر: كينيث آر تيمرمان، **العد العكسي للأزمة: المواجهة النووية المقبلة مع إيران** (بيروت: دار العلم للملايين، 2006)، ص 42-43.

(72) لمزيد من التفصيل عن تطور البرنامج النووي الإيراني، راجع: المصدر نفسه، ص 42-260.

(73) المصدر نفسه، ص 262.

جهة تدل على أن برنامج إيران النووي غير سلمي، وأكد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في أثناء لقائه الرئيس الإيراني محمد خاتمي في منتصف أيار/ مايو 2000 أن نشاط إيران النووية سلمي، ويمتثل لما يجب على إيران وفقًا لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية[74].

تصاعدت موجة التسريبات عن البرنامج النووي الإيراني في إثر إعلان منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة[75] في 14/ 8/ 2002 عن وجود مصنع سري لتخصيب اليورانيوم في ناتنز، وعن منشأة أخرى لإنتاج الماء الثقيل قرب آراك، ومنشأة أخرى في أصفهان، إضافة إلى منشأة أخرى قرب مدينة لشكر أباد[76].

أصدر البرادعي في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003 تقريرًا موسعًا، كان الأول من نوعه عن برامج التخصيب الإيرانية السرية السابقة، حمل أولى بوادر خشية الوكالة الدولية للطاقة الذرية من برنامج إيران النووي، وجاء التقرير ليؤكد أن إيران تمرست في دورة الوقود النووي الكاملة في عدد من المنشآت السرية، كما أنها أخفت نواحي عدة من نشاطها النووي[77]. لكن البرادعي ختم تقريره بقوله: «حتى يومنا هذا، لا يوجد برهان على أن النشاط النووي غير المعلن سابقًا

---

(74) سكوت ريتر، استهداف إيران، ترجمة أمين الأيوبي (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007)، ص 107.

(75) مجاهدي خلق تنظيم يساري يتبنى الإسلام وعاءً أيديولوجيًا يجمع الأفكار المادية التي يقوم عليها التنظيم. أسس تنظيم مجاهدي خلق في الستينيات من القرن العشرين، واعتمد العمل المسلح في معارضته نظام الشاه. انضم التنظيم إلى الثورة في إيران عقب وصول آية الله الخميني إلى إيران في عام 1979، وأصبح أحد أبرز الأذرع العسكرية للثورة. بدأت الخلافات بين مجاهدي خلق ورجال الدين المسيطرين على الحكم منذ عام 1980؛ فعندما أُقيل الرئيس الإيراني الحسن بني صدر من منصبه التجأ إلى منظمة مجاهدي خلق، ما أوقع صدامًا مسلحًا بين مجاهدي خلق وأنصار بني صدر وبين تيار خط الإمام، الأمر الذي أسفر عن هروب الحسن بني صدر وزعيم مجاهدي خلق مسعود رجوي في عام 1981 من إيران وانشقاق الحركة كليًا عن النظام في إيران.

(76) للمزيد، انظر: Anthony H. Cordesman, *The US, Israel, the Arab States and a Nuclear Iran* (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies (CSIS), 2008), p. 8.

(77) تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية GOV، تاريخ 10/ 11/ 2003، ص 10.

والمذكور أعلاه مرتبط ببرنامج للأسلحة النووية»[78]. جاء رد الولايات المتحدة الأميركية على هذا التقرير، مشككًا إلى مدى بعيد؛ إذ عبرت وزارة الخارجية الأميركية عن شكوكها بأن قدرات إيران النووية وبرنامجها السري لا يُفهم إلا في إطار برنامج للأسلحة النووية، وأن على المجتمع الدولي أن يعلن عدم امتثال إيران لمعاهدة عدم الانتشار النووي[79]. هذا التصريح أتى في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003، وكان الخطوة الأولى في طريق تدويل قضية البرنامج النووي الإيراني، وتحويله إلى مجلس الأمن الدولي، في إشارة واضحة إلى تبني إدارة بوش سياسة إيجاد بيئة دولية مواتية تُسهّل عليها مهمة إدارة هذه الأزمة.

أدّت الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مدى ثلاثة أعوام الدور الرئيس في محاولة الوصول إلى حل لأزمة الملف النووي الإيراني، حيث رفض مجلس حكام الوكالة، على مدى الأعوام الممتدة بين عامي 2003 و2005 طلبَ الولايات المتحدة تحويل ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن[80]، ساهم في ذلك رفض الدول الأوروبية إحالة الملف إلى مجلس الأمن، وتبنّيها سياسة حث إيران على تعليق تخصيب اليورانيوم. وشكل إعلان أحمدي نجاد في 3 آب/ أغسطس 2005 أن إيران ستزيل أختام الوكالة عن منشآتها النووية وستُعاود استئناف عمليات التخصيب، نقطة فاصلة في مسار الأزمة.

فور هذا الإعلان، دعا مدير عام الوكالة (البرادعي) إلى عقد جلسة طارئة لمجلس إدارة حكام الوكالة في فيينا. وأسفرت الجلسة التي عُقدت في 24 أيلول/ سبتمبر 2005 عمّا رغبت فيه الولايات المتحدة طوال ثلاثة أعوام؛ إذ قبلت الدول الأوروبية (فرنسا وألمانيا وبريطانيا) إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن، وساهمت هذه الدول في وضع مسوّدة قرارٍ أقره 22 عضوًا من الأعضاء الخمسة والثلاثين في مجلس الحكام[81].

(78) تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية GOV، تاريخ 10/ 11/ 2003، ص 30.

(79) تيمرمان، ص 295.

(80) ريتر، ص 197.

(81) لمزيد عن المفاوضات بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتأثير الولايات المتحدة =

في 9 كانون الثاني/يناير 2006 نزعت إيران الأختام التي وضعها مفتشو الوكالة على منشأة تحويل اليورانيوم في أصفهان ومصنع النابذات في ناتنز، وباشرت عملية تخصيب اليورانيوم في خطوة أنهت الجهد الدبلوماسي الذي قامت به الدول الأوروبية لمحاولة الوصول إلى حل ملف إيران النووي، من خلال القنوات الدبلوماسية وسياسة الحوافز الاقتصادية. لينتقل هذا الملف إلى مجلس الأمن الدولي بعد الضغط الذي مارسته الولايات المتحدة على جميع الأطراف للوصول إلى هذه النتيجة[82].

شهد عام 2006 منح إيران عبر مجلس الأمن مهلة تنتهي في 31 آب/ أغسطس 2006 لوقف نشاطها النووي، وجُدّدت هذه المهلة حتى تشرين الأول/أكتوبر من العام ذاته، بسبب رفض الصين وروسيا فرض عقوبات عبر مجلس الأمن على إيران، كما حث الأوروبيون الولايات المتحدة على منح المحادثات مع إيران مزيدًا من الوقت قبل فرض أي عقوبات[83]. لكن الولايات المتحدة استخدمت تكتيك «التصرف المنفرد» في حال فشل مجلس الأمن في إصدار قرار ضد إيران، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الأمر الذي عارضته بشده كل من روسيا والصين؛ إذ اعتبر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في خطابه عن حال الأمة أمام الاجتماع الفدرالي في الكرملين «أن استخدام القوة ضد إيران قلما يأتي بالنتائج المرجوّة، وغالبًا ما تكون عواقبه أكبر من التهديدات الأصلية»[84]. رافق التهديدات الأميركية بشن عملية عسكرية ضد إيران سلسلة من المناورات العسكرية الإيرانية، وتهديدات إيرانية بضرب المصالح الأميركية والغربية في منطقة الخليج العربي، ما وتّر أجواء الملف النووي الإيراني إلى درجة بات فيها التهديد بالعمل العسكري يوميًا، في

= في الوكالة خلال الفترة الممتدة بين عامي 2003 و2006. راجع: ريتر، ص 239-263.

(82) لمزيد عن هذا الضغط، انظر: جون بولتون، **الاستسلام ليس خيارنا دفاعًا عن أمريكا في الأمم المتحدة والعالم أجمع**، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2008)، ص 389-400.

(83) <www.ara.today.reuters.com> (Accessed 23/9/2006).

(84) <www.news.bbc.co.uk/arabic/middle-east> (Accessed 10/5/2006).

حال فشلت الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن في الاتفاق على مشروع قرارٍ يفرض عقوبات على إيران.

في 23/12/2006 صدر القرار 1737 عن مجلس الأمن، وفُرضت بموجبه على إيران عقوبات دولية بسبب «إخلالها بالتزاماتها الدولية» في ما يتعلق بنشاطها النووي. وحصل القرار على إجماع الدول الخمس عشرة في مجلس الأمن، ويضع إيران في نطاق العقوبات ويأمرها بتعليق تخصيب اليورانيوم بشكل كامل ودائم. وجاء صدور القرار وفق المادة 41 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بعد مفاوضات مضنية بين الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن استمرت قرابة الشهرين، ولم تفرض عقوبات شاملة على إيران، وإنما فُرِضت عقوبات محددة تهدف إلى إفهام إيران أنها ضمن نطاق المحاسبة الدولية بسبب نشاطها النووي[85].

لكن الرد الإيراني على القرار 1737 كان مواصلة نشاطها النووي وتخصيب اليورانيوم، متجاهلة القرار الذي يفرض قيودًا اقتصادية وعقوبات على مؤسسات مالية واقتصادية إيرانية. ومع رفض إيران وقف برنامجها النووي، واستمرارها بالرد على التهديدات الأميركية باللجوء إلى القوة، فإنها لم تغلق باب التفاوض مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في شأن برنامجها النووي، فاستمر التفاوض حينًا، وتوتير الأجواء حينًا آخر طيلة الفترة الممتدة بين عامي 2006 و2010. وشهد العام 2010 صدور القرار 1929 عن مجلس الأمن بأغلبية 12 دولة واعتراض تركيا والبرازيل، وامتناع لبنان عن التصويت. ويشدد القرار العقوبات المفروضة سابقًا على إيران، ويفرض عقوبات جديدة أشد قسوة عليها، في محاولة لتأخير وتيرة البرنامج النووي الإيراني ودفع إيران إلى التفاوض على إنهاء برنامجها النووي.

تعود الحساسية الأميركية من السياسة الخارجية الإيرانية في المنطقة إلى فترات سابقة ترافقت مع انتصار الثورة الإسلامية في إيران، لكن خطاب

(85) راغدة درغام، «عقوبات دولية بالإجماع على إيران،» الحياة، 24/12/2006.

حال الاتحاد الذي عرض فيه بوش في 29/كانون الثاني/يناير 2002 رؤيته للدول الخطرة – «محور الشر» – التي تُهدد الأمن الأميركي، كان بداية القطيعة الاستراتيجية مع النظام الإيراني، على الرغم من الإبقاء على قنوات التواصل غير المباشرة في ما يخص مواضيع تؤرق الأميركيين في أفغانستان والعراق، حيث قدّمت إيران في كلٍ منهما دعمًا بشكل ما إلى الأميركيين، أو أحجمت عن عرقلة مشاريعها في هذين البلدين[86]. لكن تطورات أزمة الملف النووي الإيراني دفعت الولايات المتحدة إلى تبني سياسات أكثر حساسية تجاه إيران، إذ عدَّت وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأميركي في عام 2006 أن «الولايات المتحدة لا تواجه خطرًا محددًا من دولة بعينها، أكثر من إيران»[87]. كما اعتبر بوش في عام 2007 أن الاستمرار بتطوير إيران قدراتها النووية قد يُهدد باندلاع الحرب العالمية الثالثة[88]. وبيّنت هذه الوثيقة أيضًا بوضوح الهواجس الجمّة التي تعتري الولايات المتحدة تجاه إيران، وتطلّعها للحصول على التكنولوجيا النووية؛ إذ جاء في الوثيقة: «من الواضح أن النوايا الحقيقية للنظام الإيراني يكشفها رفض النظام التفاوض بنيّة طيّبة، والتصريحات العدوانية لرئيسه. وانضمت الولايات المتحدة إلى الجهد الدبلوماسي في الضغط على إيران كي تقدم ضمانات بأن برنامجها النووي مخصص للأغراض السلمية فحسب، ويتعيّن نجاح هذا الجهد الدبلوماسي إذا كان المراد تجنب الدخول في مواجهة»[89]؛ فالولايات المتحدة ترى بحسب هذه الوثيقة أن تهديد إيران نووية يُعدّ أعظم التهديدات التي تواجهها المصالح الأميركية في المنطقة، كما يُهدد الأمن الأميركي. وترى أيضًا أن هناك هواجس أخرى تشكل عاملًا إضافيًا لوجود مزيد من القلق تجاه إيران، خصوصًا إذا ما كانت جمهورية إيران الإسلامية دولة نووية، وهذه هواجس عرضتها الوثيقة

---

(86) للمزيد انظر: تريتا بارزي، **حلف المصالح المشتركة: التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة**، ترجمة أمين الأيوبي (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2008)، ص 338-341، و Jerrold D. Green, Frederic Wehrey and Charles Wolf, *Understanding Iran*, Rand Corporation Monograph Series (Santa Monica, CA: RAND, 2009), pp. 40-41.

(87) Green, Wehrey and Wolf, p. 2.

(88) المصدر نفسه، ص 2.

(89) ريتر، ص 265.

حين اعتبرت النظام الإيراني يرعى الإرهاب ويهدد إسرائيل ويسعى إلى إحباط عملية السلام في الشرق الأوسط ويرفض تطلعات شعبه إلى الحرية. وتأتي إزالة هذه الهواجس كلها عبر قرار استراتيجي يتخذه النظام الإيراني بتغيير سياساته، وفتح نظامه السياسي، وتوفير الحرية لشعبه. وهذا هو الهدف النهائي للسياسة الأميركية بحسب ما جاء في الوثيقة[90].

إن سعي إيران إلى امتلاك أسلحة نووية يتسبب بتهديدين مختلفين للمصالح الأميركية في المنطقة: أولهما يتمثل بالتهديد الذي قد ينجم عن ظن إيران بأنها لن تكون عرضة لانتقام عسكري تقليدي، إذا امتلكت رادعًا نوويًا، فيكون في إمكانها تعزيز سياستها الخارجية المعارضة والمناهضة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، الأمر الذي يضمن عدم خوف القادة الإيرانيين من حصول رد عسكري على سياستهم الخارجية في المنطقة. أما التهديد الثاني فيتمثل بما سيحدثه برنامج إيران النووي من حثٍ على انتشار هذه البرامج في المنطقة، لإيجاد معادل للقوة النووية الإيرانية، وسعي إلى إيجاد توازن نووي معها.

يحيط إذًا بأزمة الملف النووي الإيراني عدد من المصالح الاستراتيجية الأميركية، ومنها أمن الغرب واستقرار منطقة الخليج العربي ومستقبل الحرب على «الإرهاب»[91]؛ فدولة إيرانية مزوّدة بأسلحة نووية أو بالمعرفة التكنولوجية لكيفية تصنيعها[92] ستكون تلقائيًا في موقف مهدد للسعودية ومصر وتركيا و«إسرائيل» أو لدول أخرى في المنطقة تمتلك القدرة المالية لبدء مشروعٍ نووي يوازن المشروع الإيراني[93]. كما أن إيران نووية ستكون معوّقًا أكبر للمشاريع

(90) «U. S. National Security Strategy, 2006,» on the Web: <www.georegebush-whitehouse.archive.gov/nsc/nss/2006>.

(91) دالدر، نيسوتو وغردون، ص 38.

(92) يرى الدكتور محمد البرادعي المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أنه لا فرق في الردع في ما يخص الحالة الإيرانية بين امتلاك أسلحة نووية وإمكانية تصنيعها (العلمية والمادية)، انظر: بارزي، ص 369.

(93) يرى بعض الباحثين أن امتلاك إيران أسلحة نووية سيضعف الموقف الاستراتيجي الإيراني بدلًا من أن يقوّيه، فما دام جرى الإبقاء على الشرق الأوسط خاليًا قدر الإمكان من الأسلحة النووية، =

الأميركية في المنطقة، إن في مجال «نشر الديمقراطية» وتغيير الأنظمة أو تغيير سلوكها. كما أن أزمة الملف النووي الإيراني تحمل في طياتها مشكلة جوهرية، بحسب الرؤية الأميركية؛ فإيران هي اختبار معياري لمسألة إن كان يمكن ثني دولة ما وهي على عتبة صنع سلاح نووي عن امتلاكه[94]. فقد أمكن ثني بعض الدول عن امتلاك السلاح النووي، على الرغم من امتلاكها التقنية الكفيلة لإنتاجه، لكنَّ هذه الدول (كوريا الجنوبية تايوان مثلًا) حليفة للولايات المتحدة، أما إيران أو أي دولة أخرى تشعر بعزلة وعداءٍ أميركيين قد لا تنطبق عليها إمكانية ثنيها عن امتلاك السلاح النووي، في حال عدم تمتعها بضمانة أمنية مؤكدة بالمقابل.

تمثل أزمة الملف النووي الإيراني التعبير الأمثل عن مفهوم «الخطر» الذي يوجب التعامل الحذق والدقيق معه؛ إذ تنبع من هذا الخطر تهديدات جمة للمصالح الأميركية في الشرق الأوسط، والتهديدات بحسب الفهم الأميركي تتمثل بالعوامل الخارجية كلها التي قد تخفض مستوى تحقيق أي مصلحة إلى ما دون المستوى المقبول. ويتسم هذا التهديد بالخطورة والضخامة، كما أن احتمال أن يقع التهديد فعلًا مرجح بل وملموس، في ضوء القناعة الأميركية بالنية الإيرانية الساعية إلى التأثير في مصالح الولايات المتحدة. وبناءً على هذا، يمكن منح هذه الأزمة أعلى درجات التراتبية في سلم أولويات الولايات المتحدة في المنطقة خلال الفترة السابقة. لذلك، على أي إدارة أميركية إيلاء الاهتمام الكافي لهذه الأزمة كونها تمثل بحسب تعريف كيسنجر للأزمة «العرَض» أو الحالة التي قد تسبق «الانفجار» المتمثل بإعلان إيران نفسها دولة

= ستتمتع إيران بتفوق في ميدان الأسلحة التقليدية على معظم دول المنطقة، بسبب حجمها ومواردها. لكن في حال امتلاك إيران السلاح النووي فستشعل سباق تسلح نووي في المنطقة، ما يدفع دولًا أخرى إلى محاولة امتلاك هذا السلاح، عندها ستخسر إيران تفوّقها التقليدي وتجد نفسها في وضع مساوٍ من الناحية الاستراتيجية لدول تكبرها إيران بعشرات المرات. وهذا يفسر الدعوة التي أطلقتها إيران في ثمانينيات القرن العشرين بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من السلاح النووي، في إشارة إلى ضرورة الضغط على «إسرائيل» والمجتمع الدولي في موضوع الأسلحة النووية الإسرائيلية، الأمر الذي ما عاد مطروحًا بقوة الآن.

(94) دالدر، نيسوتو وغردون، ص 40.

نووية، ولهذا يجب التعامل مع هذه الحالة من منطلق محاولة خنق الطموح الإيراني بما يتوافر من وسائل وأدوات بيد الإدارات الأميركية سواء كانت جمهورية أم ديمقراطية.

2- المعالجة الأميركية لأزمة الملف النووي الإيراني

استندت السياسة الخارجية الأميركية تجاه إيران إلى فرضية بسيطة، منعت وصول العلاقات بين الطرفين إلى التوافق أو نقطة اللاعودة. وتعتمد هذه الفرضية على أن إيران ستبقى على طرفي نقيض مع جيرانها العرب في الخليج العربي. وبناءً على هذه الفرضية تكوّنت فكرة عامة عما يُتوقع أن يكون عليه سلوك إيران، وعندما لا ينسجم سلوك إيران مع هذه الفرضية، لا يجري التشكيك في صحتها، بل يُنظر إلى سلوك إيران على أنه موقت، وأنها ستعود إلى سياستها المفترضة عاجلًا أو آجلًا. لكن وجهة نظر أخرى تستحق التوقف عندها عند النظر إلى مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني وبداياته منذ عهد الشاه؛ إذ إن تغييرًا في النظام الإيراني أو سلوك النظام الحالي لن يؤثّر في الدافع النووي الإيراني، وربما تكون حكومة علمانية ديمقراطية في طهران أكثر ميلًا إلى امتلاك قوة نووية تنسجم مع موقع إيران وحجمها وتأثيرها في المنطقة[95].

إذًا، قامت السياسة الأميركية تجاه الأزمة الإيرانية، بشكل عام، على فرضية تغيير السلوك الإيراني أو التأثير فيه تكتيكيًا في حال عدم القدرة على تغيير النظام حاليًا، الأمر الذي تبنّته إدارتا بوش وأوباما، مع الأخذ بالاعتبار بعض التمايز في نمط مقاربة الأزمة لكلا الإدارتين.

أ- إدارة بوش للأزمة مع إيران

اعتمدت إدارة بوش في إدارة أزمة الملف النووي الإيراني مزاوجة نمطين من الفعل السياسي لإدارة الأزمة، فتبنّت مزاوجة الضغط الإكراهي بأسلوب التعايش التوفيقي، تبعًا للمرحلة والهدف من كل مرحلة، مرتكزة في ذلك على

(95) بارزي، ص 376.

نمو التوجه البراغماتي الواقعي نتيجة تقلص دور التوجه الأيديولوجي المثالي بعد التطورات المتلاحقة في الأزمة العراقية حتى عام 2005. لذلك، تغيرت أولويات هذه الإدارة لمعالجة الأزمة الإيرانية، فتقدمت الوسائل الدبلوماسية وجهد توفير إجماع دولي يضمن توافقًا دوليًا على الخطوات الأميركية للتعامل مع هذه الأزمة. واستخدمت هذه الإدارة أيضًا مروحة أكبر من الخيارات مقارنة بالأزمة العراقية، وبدأت هذه الخيارات بتفعيل الأدوات الدبلوماسية والتهديد بالعمل العسكري واستخدام العمليات السرية والاستخباراتية لتعويق تطور البرنامج النووي الإيراني، أو تغيير سلوك النظام، أو حتى تغييره كليًا.

(1) الخيار الدبلوماسي ونتائجه

ارتبط الخيار الدبلوماسي في معالجة الأزمة بالتوجه الأوروبي لحلها، وقام هذا الخيار بالتنسيق والتشاور مع الدول الأوروبية عبر مجموعة «5 + 1» (الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن + ألمانيا). وصاغت هذه المجموعة سياسة متعددة الجوانب تجاه إيران تُخيّرها بين «امتلاك أسلحة نووية والمداهنة»؛ إذ يؤمل من خلال هذه السياسة حمل إيران على التخلي عن برنامجها النووي والموافقة على نظام المراقبة الشاملة للمواقع والتجارب النووية، وفي المقابل، يرفع الغرب مستوى روابطه التجارية ويلغي العقوبات الأميركية المفروضة على إيران وحل قضية ممتلكات الشاه السابق في الولايات المتحدة[96]، وقبول إيران عضوًا فاعلًا في المجتمع الدولي والمنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية، والمساعدة في استحداث بنية أمنية جديدة في الخليج العربي تُمكّن الإيرانيين من مناقشة مخاوفهم الأمنية[97]. وكعملية ضغط طرحت المجموعة في حال عدم تعاون إيران، فكرة فرض أنواع عقوبات دبلوماسية واقتصادية شاملة إذا ما واصلت إيران برنامجها النووي، ووضع جدول محدد بالحوافز والعقوبات التي يجب إرفاقها بكل خطوة من خطوات العملية التفاوضية مع إيران، وأن

(96) هذه الممتلكات تقدر بملايين الدولارات، إضافة إلى أسلحة اشتراها الشاه من الولايات المتحدة ولم تسلم إلى إيران، انظر: تيمرمان، ص 402-403.

(97) دالدر، نيسوتو وغردون، ص 26.

تكون هذه الحوافز مقسّمة إلى مراحل، تتراكم بشكل تدريجي كلما اتخذت إيران خطوة في أحد الاتجاهين، وتعاقب أو تكافأ مباشرة وبالشكل الذي يتلاءم مع تقدم المفاوضات أو تراجعها. لكن هذه المفاوضات افتقرت إلى تعريف دقيق وواضح يقدَّم إلى الإيرانيين في شأن شكل العقوبات والحوافز، وهذه إحدى نقاط ضعف العملية التفاوضية؛ إذ يتعين على المفاوض الغربي تقديم سلسلة كاملة من العقوبات التي ستعانيها إيران إذا ما اتبعت طريق المواجهة، والسلسلة الكاملة من الفوائد التي ستحصل عليها إذا ما اتبعت طريق التعاون[98]. وارتبطت إمكانية نجاح الجهد الدبلوماسي التفاوضي في حل أزمة الملف النووي الإيراني بعاملين: قدرة الأوروبيين (ومن خلفهم الأميركيين) على تقديم رزمة جذّابة من الحوافز إلى إيران، ومعرفة القيادة الإيرانية المسبقة بالكلفة الباهظة التي ستدفعها إيران في حال فشل التوصل إلى حلٍ للأزمة يرضي الغرب. وتهدف هذه السياسة إلى إبطاء تطور البرنامج النووي، وإيجاد خلافات في القيادة الإيرانية، أو بين القيادة الإيرانية والشعب، والاستفادة منها للضغط على متخذ القرار في إيران وإيصال رسالة مفادها أن «هناك عواقب أكيدة لتصرّف المتشددين»[99]؛ تزايد العزلة الدولية وتفاقم صعوبات الحصول على استثمارات خارجية.

أدركت إدارة بوش في تعاطيها مع هذه الأزمة، أهمية الحصول على تأييد دولي لمواقفها، حيث تَطوّر الموقف الأميركي تجاه منع إيران من تخصيب اليورانيوم واستكمال دورة الوقود النووي إلى التأكد التام من سلمية هذا النشاط ومراقبته الكاملة والدائمة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإظهار أن لإيران حقًا في حيازة قدرة نووية، لكنها تتمادى في مخالفة التزاماتها بموجب معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وأنها تضلل المجتمع الدولي ولا تتجاوب مع الوكالة[100]. واستطاعت الولايات المتحدة من خلال هذه الطريقة استمالة كل من روسيا والصين المعارضتين لفرض عقوبات على إيران في بداية الأزمة،

---

(98) دالدر، نيسوتو وغردون، ص 29.

(99) روس، ص 370.

(100) المصدر نفسه، ص 372.

لتكونا ضمن الدول المصوتة على قرار تشديد العقوبات المفروضة على إيران في مجلس الأمن، عندما اتفقت الدول الدائمة العضوية على إصدار القرار رقم 1737 في 23 كانون الأول/ ديسمبر 2006 الذي منع إمداد إيران بالمواد والتكنولوجيا النووية، وتجميد أصول الشركات والأفراد الرئيسين المرتبطين بالبرنامج النووي. وبذلك انتقلت العقوبات الاقتصادية الأميركية على إيران من الفعل الأحادي الأميركي الذي بدأ في عام 1987 [101] إلى قرار دولي حظي بإجماع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن بعد تعثر جولات المفاوضات مع إيران. وأتاح هذا القرار الفرصة لتشديد العقوبات الاقتصادية والمالية على إيران، ودفعها باتجاه تقديم تنازلات مرحلية في مفاوضاتها مع الدول الغربية؛ الأمر الذي شق لإدارة بوش طريقًا ثالثة لإدارة هذه الأزمة، إلى جانب الخيارين الآخرين المتمثلين بالتعايش مع إيران نووية قادرة على إنتاج سلاح نووي، أو القيام بعملية عسكرية تمنعها من امتلاك السلاح النووي أو تُحد من قدراتها على تصنيعه. كما أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1747 في 24 آذار/ مارس 2007 الذي فرض حظرًا على واردات السلاح إلى إيران ووسع من حجم تجميد الأصول الإيرانية المالية. ومع إعلان الوكالة الدولية للطاقة الذرية عدم التزام إيران بمعاييرها، صدر قرار آخر يحمل الرقم 1803 في 3 آذار/ مارس 2008 أضاف شركات ومصارف إيرانية إلى قائمة تجميد الأصول المالية، ودعا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى مراقبة نشاط البنوك الإيرانية وتفتيش السفن والطائرات الإيرانية ومراقبة حركة الأفراد المرتبطين بالبرنامج النووي في بلدانهم.

مع أن العقوبات استطاعت التأثير في القدرات المالية الإيرانية، إلا أنها لم تكن فاعلة إلى الحد الذي يدفع إيران إلى اعتماد مقاربة تتخلّى فيها عن برنامجها النووي أو تُخضعه للرقابة الدولية المحكمة. ويعود ذلك إلى عوامل مختلفة، منها الخروق المتعددة والالتفاف على العقوبات المالية والاقتصادية وضعف نظام الرقابة عليها، إضافة إلى راديكالية الحكومة الإيرانية برئاسة

---

(101) «An Overview of O.F.A.C. Regulations Involving Sanctions against Iran,» (U. S. Department of the Treasury, Washington, DC, 23/1/2012), p. 1.

أحمدي نجاد، وانتهاجها سياسة المواجهة مع الولايات المتحدة والغرب في ما يخص هذا الملف على وجه التحديد، كونه يمثل عامل تأثير كبير في الشارع الإيراني المؤيد لنظام الجمهورية الإسلامية في إيران، ومسألة كرامة وطنية لعبت عليها الحكومة الإيرانية في وجه معارضيها الإصلاحيين.

أدرك أطراف الأزمة أن فشل السياسة القائمة على الحوافز والعقوبات في حل الأزمة أو إدارتها على الأقل قد ينذر بوقوع مواجهة عسكرية بين الولايات المتحدة وإيران، لكن هذا الاحتمال كان مستبعدًا[102] نظرًا إلى حاجة كلا الطرفين بعضهما إلى بعض في ملفات إقليمية أخرى مثل العراق وأفغانستان، والإبقاء على الاستقرار الهش في لبنان كورقة أخيرة يمكن لكلا الطرفين اللعب عليها في حال وصلت الأزمة إلى خيار المواجهة العسكرية. كما أن الإدارة الأميركية لم تكن قادرة على تحمل تكاليف الخيارات الأخرى في التعامل مع الأزمة المتصاعدة مع إيران جراء برنامجها النووي، ولم تستطع أن تطور مقاربة أخرى ذات فاعلية في مواجهة هذه الأزمة.

(2) الخيار العسكري واحتمالاته

على الرغم من أن تصريحات المسؤولين الأميركيين، بدءًا بالرئيس بوش اعتمدت الخيار الدبلوماسي كخيار أول لحل أزمة الملف النووي الإيراني[103]، إلا أن التلويح بالعمل العسكري كخيار أخير للحيلولة دون امتلاك إيران القدرة على تصنيع السلاح النووي أو امتلاكه ظل خيارًا مُتاحًا لوّحت به الولايات المتحدة في وجه إيران والدول الحليفة للولايات المتحدة لجرها نحو تأييد التوجه الأساسي الأميركي بفرض عقوبات مشددة على إيران وتعويق تطور برنامجها النووي، نتيجة ما سيحمله العمل العسكري من آثار مدمرة في المنطقة ومصالح الدول الأخرى في الشرق الأوسط. كما أن التردد في استخدام الخيار العسكري

(102) غسان شربل، «طهران تستبعد الحرب وتذكر بثقافة البازار،» الحياة، 12/ 6/ 2006.

(103) «بوش: الدبلوماسية هي الخيار الأول مع إيران،» (بي بي سي، 9/ 5/ 2006)، على الموقع الإلكتروني: <www.news.bbc.co.uk/hi/arabic/news_475000>.

ناجم عن التجربة السابقة في العراق، حيث تُقاس كُلَف العمل العسكري بمقاييس الأرواح والأموال معًا، وأصبحت متلازمة العراق، أكثر أثرًا وتأثيرًا في صناعة القرار وفي الرأي العام داخل الولايات المتحدة من متلازمة فيتنام.

لكن مع تقدّم الخيار الدبلوماسي على الخيار العسكري، لكن الأخير بقي خيارًا مُتاحًا قد تلجأ إليه الولايات المتحدة في حال فشل المنحى الدبلوماسي. ويشمل هذا الخيار احتساب الكُلَف والأرباح لاحتمالين مختلفين: الأول السماح لإيران بأن تغدو دولة ذات قدرات نووية وإمكانية تصنيعها السلاح النووي، وما سيجره هذا الأمر على التوازن في الشرق الأوسط ومستقبل الحد من انتشار الأسلحة النووية؛ والثاني الحيلولة دون حصول إيران على هذه القدرة، والمغامرة بشن عملية عسكرية دقيقة ضد أهداف منتقاة في إيران تشل البرنامج النووي، الأمر الذي ربما يؤدي إلى نشوب حرب شاملة في الشرق الأوسط، فأي عمل عسكري أميركي ضد إيران سيكون محفوفًا بالمخاطر، وستكون كُلفَة باهظة حتى في حال نجاحه. كما أن هجومًا أميركيًا على إيران سينزل كارثة بالموقف الأميركي في العراق، إضافة إلى التهديد الإيراني بإغلاق الخليج العربي ومنع وصول النفط إلى الأسواق الغربية[104]. فأي ضربة عسكرية توجّه إلى إيران، أكانت أميركية أم إسرائيلية، ستستدعي ردًا إيرانيًا مباشرًا أو غير مباشر على إسرائيل، ما سيقود المنطقة إلى حرب غير محسوبة النتائج. وأي حرب ستقع في المنطقة ستلحق ضررًا فادحًا بمصالح الولايات المتحدة وأمنها، لأن أي حرب كهذه قد تمتد لتشمل إسرائيل، وستُفتح على الفور جبهات أخرى للحرب (الخليج العربي وجنوب لبنان والعراق) مع احتمال فتح جبهات أخرى، في حال طال أمد المواجه أو دخلت إسرائيل على خطها بشكل مباشر[105].

لكن على الرغم من هذه الحسابات التي يُدركها الأميركيون، فإنهم لم يكفّوا عن التلويح بالخيار العسكري من خلال الإقرار والتلميح بأن الخيارات

---

(104) حسن فحص، «قائد الحرس الثوري يلوح بتعطيل إمدادات النفط عبر هرمز،» الحياة، 29/6/2008.

(105) ريتر، ص 282.

كلها مُتاحة أمام الولايات المتحدة في تعاملها مع إيران و«خطرها النووي»، أو نشر حاملات طائرات جديدة في الخليج العربي[106]، أو تغييرٍ في القيادات العسكرية يبقي خيار المواجهة العسكرية مطروحًا[107]، على الرغم من أن هذا الخيار بقي مستبعدًا أو خيارًا أخيرًا في ظل عقلانية التخطيط لإدارة الأزمة مع إيران، وضغط الأزمات الأخرى على الإدارة الأميركية. وأدركت إدارة بوش أن أزمة الملف النووي الإيراني لا يمكن التعاطي معها في المرحلة الحالية من خلال القوة العسكرية من دون تأثر باقي أزمات الشرق الأوسط بشكل مباشر؛ فالمنطقة مأزومة بكاملها، وأي تفجر لأزمة فيها سيدفع باقي الأزمات نحو التصعيد غير المحسوب؛ فأدوات إدارة أزمة الملف النووي الإيراني تؤثر بلا شك في حالة «الاستقرار» الهش في جنوب لبنان واحتمال فتح جبهة مع «إسرائيل» فيه، كما أنها مرتبطة بالوضع الأميركي في العراق وتنامي التأثير الإيراني في العراق بأشكال متنوعة.

لذلك، يمكن إطلاق تسمية «دبلوماسية القسر والإكراه» على التوجه الأميركي خلال فترة إدارة بوش في معالجة هذه الأزمة. وهنا يجب التمييز بين «دبلوماسية القسر والإكراه» و«القسر البحت»، الأولى تهدف إلى اقناع الخصم (إيران) بالتوقف عن سلوكها في ما يخص البرنامج النووي بدلًا من إرغامها على ذلك من خلال الاستعانة بالتهديدات والاستخدام الاستعراضي للقوة بقصد إقناع الخصم بالتراجع عن مواقفه. بينما يعني «القسر البحت» استخدام القوة كعامل أساس لتحقيق أهدافٍ سياسية.

(3) العمليات السرية الاستخباراتية ضد إيران

تُعد العمليات السرية أحد أبرز الوسائل التي تستخدمها الولايات المتحدة في إدارة الأزمات الدولية، وهي وسيلة «قانونية» أو مُقرّة بحسب القانون

(106) <www.aljazeera.net/news> (Accessed 10/2/2007).

(107) رياض قهوجي، «تغيير في القيادة العسكرية الأميركية لإبقاء التجييش مستمرًا ضد إيران،» الحياة، 27/ 4/ 2008.

الأميركي، حيث ورد تعريف العمل السري في قانون الأمن القومي لعام 1947 بأنه «نشاط أو سلسلة أنشطة تقوم بها حكومة الولايات المتحدة لغرض التأثير على الأوضاع السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية في الخارج، بحيث تكون النية بألا يكون دور حكومة الولايات المتحدة ظاهرًا أو معترفًا به أمام الرأي العام»[108]. وتُعرَف أيضًا أنها البديل الأقل تكلفة من الاستخدام العلني والمعروف للأدوات العسكرية وغيرها.

استخدمت الولايات المتحدة سلاح العمليات السرية ضد إيران منذ انتصار الثورة الخمينية في عام 1979، إلا أن أزمة الملف النووي الإيراني حملت مزيدًا من تكثيف الجهد السري لإحداث خلخلة في التركيبة السياسية الحاكمة في إيران بشكل يُعمّق الخلافات داخل النخبة السياسية الإيرانية على قضايا مختلفة سياسية أو أيديولوجية، كما أنها استهدفت عددًا من العاملين والعلماء في المجال النووي. وكان قادة الكونغرس الأميركي وافقوا في أواخر عام 2007 على طلب بوش إقرار عملية تمويل خطة تصعيد العمليات السرية ضد إيران التي ترمي إلى زعزعة استقرار القيادة الإيرانية. وترتكز الخطة على وثيقة عالية السرية بصيغة قرار رئاسي تقول: «إن الخطة تركزت حول تقويض الطموحات النووية الإيرانية، والسعي إلى زعزعة وضع الحكومة من خلال استراتيجية تغيير النظام»[109]. وتضمّنت الخطة أيضًا العمل مع مجموعات المعارضة لزعزعة استقرار النظام، ودعم المجموعات المناهضة للتوجّه الإيراني «المتشدد» حيال المسألة النووية، مثل منظمة مجاهدي خلق وغيرها من قوى المعارضة الخارجية للنظام الإيراني. كما قدمت هذه الإدارة الأميركية تسهيلات متعددة ودعمًا ماليًا للمعارضة الخارجية، من بينها تخصيص مبلغ 20 مليون دولار للمعارضة الإيرانية تحت بند تعزيز الديمقراطية في إيران، في حين وصل هذا المبلغ إلى 75 مليون

---

(108) ديبل، ص 540.

(109) «تقرير: خطة أمريكية لتنفيذ عمليات سرية ضد إيران،» (بي بي سي، 29/ 6/ 2008)، على الموقع الإلكتروني: <www.news.bbc.co.uk/hi/arabic/news_478000>.

دولار في عام 2006، كما دعمت إنشاء محطات إذاعية وتلفزيونية ناطقة بالفارسية موجّهة إلى الداخل الإيراني[110].

إن الهدف الأساس لدعم مجموعات المعارضة الخارجية هو الحصول على معلومات عن الرأي العام الإيراني، إضافة إلى طلب الاستشارات من إيرانيين معارضين للنظام بما يساعد في صقل سياسة الولايات المتحدة وتوجيهها تجاه إيران. لكنَّ هذا التوجّه لم يؤتِ ثماره نظرًا إلى حالة الضعف البنيوي والتنظيمي الذي تتصف به أغلب مجموعات المعارضة الإيرانية في الخارج[111].

تُعد العمليات السرية التي قامت بها الولايات المتحدة في إيران، على الرغم من عدم تبنيها بصورة مباشرة، أحد أساليب إدارة بوش لإدارة الأزمة مع إيران، بغية إحداث اختراقات في ملفها النووي، أو محاولة إحداث حالة من الفوضى التي قد تصرف النظام عن متابعة برنامجه النووي بوتيرة سريعة، أو تهيئة الأجواء الداخلية في إيران لتدخّل خارجي إذا تعاملت إيران مع هذه الاعتراضات بطريقة تدفع المجتمع الدولي إلى انتقادها بشده. إلا أن حالة الضعف التي اتسمت بها أجهزة الاستخبارات الأميركية خلال فترة حكم كلينتون[112]، وتوجيه الجهد الاستخباراتي الأميركي نحو محاربة «الإرهاب» في إثر حوادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 قلّلا من إمكانات الولايات المتحدة القيام بعمليات سرية فاعلة تجاه إيران، كما أن بنية النظام والمجتمع الإيراني شكلت بنية صلبة في وجه هذه العمليات[113].

---

(110) Mehdi Khalaji, «U.S. Support for the Iranian Opposition,» (Policy Watch; 1258, Washington Institute for Near East, Washington, DC, 9 July 2007), on the Web: <www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/u.s.-support-for-the-iranian-opposition>.

(111) لمزيد عن المعارضة الإيرانية، بنيتها، تركيبتها، وقوتها، انظر: Nasser Mohajer and Mehrdad Vahabi, «The Islamic Republic of Iran and Its Opposition,» *Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East*, vol. 31, no. 1 (2011), p. 23, and Riley Barnes [et al.], «Assessing the Strength of Iranian Opposition Groups,» (Report of the Bush School of Government and Public Service for the RAND Corporation's Intelligence Policy Center, Texas, 2012), p. 62.

(112) لمزيد عن هذا الموضوع، انظر: تنيت، ص 37-52.

(113) لمزيد عن تركيبة المجتمع النظام والإيراني، انظر: أمل حمادة، **الخبرة الإيرانية: الانتقال من الثورة إلى الدولة** (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008)، ص 11-365.

اعتبرت إدارة بوش أن إيران النووية تحدٍّ خطر في المنطقة والعالم، واتسمت استجابتها لهذا التحدي، بمزاوجة خيارات مختلفة يتقدمها الخيار الدبلوماسي وسياسة «العصا والجزرة»، ويدعمه التهديد بعملية عسكرية، أو حرب محدودة تشن على المواقع النووية الإيرانية، إضافة إلى عملياتٍ سرية واستخباراتية تهدف إلى الضغط على النظام وزعزعة استقراره.

على المستوى الاستراتيجي، اعتمدت هذه الإدارة على نظرية الواقعية السياسية الجديدة (Neorealism) في نهجها العام لإدارة أزمة الملف النووي الإيراني؛ فالواقعية السياسية الجديدة تفترض العمل من داخل «منظومة» تتشكل قرارات الدولة من خلال تأثرها وتأثيرها بقرارات الدول الأخرى في المنظومة، لذلك لجأت الولايات المتحدة إلى المنظمات الدولية لطرح أزمة الملف النووي الإيراني، ابتداءً من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومن ثم مجلس الأمن، والتأثير في الدول دائمة العضوية فيه للحصول على مواقف تؤيد الطرح الأميركي بفرض عقوبات مشددة ومتتالية على إيران، من الممكن أن تؤثر في البرنامج النووي الإيراني، أو في تماسك النظام في إيران كما أن القرار السياسي الأميركي - على الرغم من هوس إدارة بوش بالقوة - اتسم بالعقلانية، مستبعدًا خيار الحرب موقتًا، مع إمكانية اللجوء إليه كخيار أخير، أو كوسيلة ضاغطة لإنجاح المفاوضات بين إيران والدول الأوروبية، بغية الوصول إلى إجماع على فرض مزيدٍ من العقوبات على إيران.

لكنّ تحليل سلوك القرارات الأميركية المتخذة خلال ولايتي بوش الرئاسيتين اتسم بتبنٍ تدريجي لنظرية اللعب (Game Theory) في إدارة الأزمات الدولية؛ إذ بدأ هذا السلوك بطرح أميركي يقوم على تخلي إيران نهائيًا عن تخصيب اليورانيوم، وهذا السلوك يشير إلى المباراة ذات النتيجة الصفرية (Zero Sum Game)، وفي هذا النوع من المباريات تكون المكاسب التي ستحققها الولايات المتحدة هي الخسائر التي ستتكبدها إيران، ومع فشل هذا الطرح اقتنعت إدارة بوش بضرورة تبني اللعبة غير الصفرية، وفي هذا النمط سلك الطرفان بعضهما تجاه بعض سلوكًا تعاونيًا إلى حدٍ ما، وفي هذه الحالة

ومع إمكانية الاتصال المباشر وغير المباشر بينهما أصبحت إمكانية ألا تكون المكاسب التي تحققها الولايات المتحدة هي خسائر لإيران، وأنّ احتمال أن يكسب كلا الطرفين وارد، في حال نجاح العملية التفاوضية.

شكلت مقاربة إدارة بوش للأزمة الإيرانية تغيرًا ملحوظًا في التعاطي القائم على رؤية المحافظين الجدد، وحدَّت من توجهاتهم الأيديولوجية، كما ساهمت في إعادة مفهوم الواقعية الجديدة إلى الواجهة في نظرتهم إلى الأزمات الدولية.

أتى ذلك نتيجة عوامل داخلية في التركيبة الثقافية للمحافظين الجدد؛ فهم، على الرغم من أيديولوجيتهم، واقعيون ويقرأون موازين القوى بشكل جيد، كما أنهم يأخذون ببعض خصائص الليبراليين في حال استدعت الضرورة ذلك. واستدعت الأزمة الإيرانية هذا التحول؛ فموازين القوى مختلفة بشكل جذري بين إيران والعراق، واحتمالات نجاح الفرضيات القائمة على استخدام القوة ضد إيران لحل الأزمة غير واضحة النتائج، كما أن الحرب في العراق، والحرب على «الإرهاب» تستنزفان موارد الولايات المتحدة الأميركية العسكرية والمادية. مجمل هذه العوامل ساهمت في إعادة الاعتبار إلى نظرية الواقعية السياسية في إدارة الأزمة الإيرانية، واستخدام وسائل الدبلوماسية العامة وأدوات قوة الولايات المتحدة السياسية والعسكرية والاقتصادية والاستخباراتية للتأثير في الأزمة.

ب- إدارة أوباما للأزمة مع إيران

بينما اتبعت إدارة بوش تكتيكات العزل والضغط والتلويح بتغيير النظام في إيران، طوّرت إدارة أوباما نهجًا وسطًا بين سياسة العزل وتغيير النظام وسياسة الانخراط التي تعرَّف بأنها استخدام الحوافز المختلفة للتأثير في البلدان المُشكِلة بهدف تغيير سلوكها أو لتمتين العلاقات مع الدول الحليفة. وجرت تجربة هذه السياسة في إدارات كل من كارتر وريغان وكلينتون[114]؛ إذ

(١١٤) على الرغم من عدم وجود اتصالات علنية بين المسؤولين الأميركيين والإيرانيين، فإن =

أصبحت هذه الاستراتيجية تقوم كما يصف دنيس روس (المستشار الخاص لأوباما) بالمزج بين «أسلوبي الانخراط والضغط»[115]. ويستند النهج الجديد إلى الانخراط الشامل للولايات المتحدة مع إيران، والذي يقوم على التزام الولايات المتحدة بقبول النظام الإيراني كما هو وإعادة الودائع المجمدة وإنهاء الحصار وإعطائه حق امتلاك طاقة نووية لأغراضٍ سلمية، في مقابل إعلان إيران دعمها حل الدولتين بين الفلسطينيين والإسرائيليين وإيجاد نظام تفتيشٍ صارم على البرنامج النووي الإيراني.

أولى دلالات هذه السياسة كان في 19 آذار/مارس 2009 حين ألقى أوباما خطابًا موجهًا إلى الشعب الإيراني لمناسبة عيد النوروز، دعا خلاله إلى علاقاتٍ أفضل مع إيران، وأن الولايات المتحدة ستستمر بمعارضة أي ضربة عسكرية إسرائيلية على المواقع النووية الإيرانية[116]. ومع تراجع فرص نجاح البدائل العسكرية في معالجة الأزمة مع إيران وتقديم هذه الإدارة استراتيجية بديلة نتيجة عوامل مختلفة تعكس البنية الثقافية لهذا التيار الحاكم في الولايات المتحدة، إضافة إلى الواقع الاقتصادي والمالي السيئ الذي تمرّ به الولايات المتحدة، اعتبرت إدارة أوباما أن البديل الأفضل في هذه المرحلة هو الانخراط المباشر في المفاوضات مع إيران في شأن البرنامج النووي الإيراني، وإيجاد إطارٍ إقليمي ودولي فاعل يضمن دعم خطوات الإدارة الأميركية تجاه إيران، وخصوصًا أن إدارة أوباما طورت مقاربة تضمن دعم روسيا في خطواتها تجاه أزمة البرنامج

= التواصل غير المباشر بين الطرفين كان موجودًا منذ ثمانينيات القرن العشرين، حين قاد روبرت ماك فارلان، المبعوث الخاص لرونالد ريغان، بعثة سرية إلى إيران في عام 1985 بهدف إطلاق سراح الرهائن الأميركيين في بيروت. كما حاول برنت سكوكرفت، مستشار الأمن القومي في إدارة بوش الأب، بناء تواصل مباشر مع المسؤولين الإيرانيين. أيضًا فإن بيل كليتون كان قدم خطة بعنوان «المقايضة الكبرى» لاقتسام مناطق النفوذ في المنطقة بين الطرفين، يُعلن عنها بعد لقاء بين الرئيس الأميركي والرئيس محمد خاتمي في الأمم المتحدة في عام 2000. وكان بوش الابن هو الوحيد الذي قرر منذ البداية عدم التحاور مع الإيرانيين، لكنه اضطر إلى ذلك في أفغانستان والعراق. انظر: أمير طاهري، «آمال أوباما المعلقة على إيران.. وفرصها الضعيفة،» الشرق الأوسط، 12/ 12/ 2008.

(115) جويس كرم، «روس يقترح استراتيجية جديدة حيال إيران،» الحياة، 9/ 6/ 2009.

(116) Cordesman, *The Obama Administration*, p. 8.

النووي الإيراني[117]، الأمر الذي يجعل من السهل استقطاب الصين أيضًا إلى هذه المقاربة[118]. ومع ما يمثله هذا الخيار من صعوبة وتعقيد وقدرة على تحقيق نتائج على الأرض، إلا أنه يضمن عدم توسع الأزمة ووصولها إلى مرحلة الانفجار. وجنبًا إلى جنب سارت سياسة تشديد العقوبات على إيران مع سياسة الانخراط[119]، الأمر الذي بدا واضحًا في القرار الدولي رقم 1929 الصادر عن مجلس الأمن وفق البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بضغطٍ أميركي واضح في 9 حزيران/ يونيو 2010؛ إذ فرض القرار عقوباتٍ مشددة على إيران في حال عدم التزامها بمراقبة نشاطها النووي، وتأكيد حقها في برنامج نووي سلمي في حال التزامها بجميع بنود معاهدة الحد من الانتشار النووي، كما أنه قدم عددًا من المُحفِّزات الاقتصادية إلى إيران في حال التزامها بموجبات القرار. وقد عبّر صدور هذا القرار وفق الصيغة التي تبنّاها بوضوح عن سياسة إدارة أوباما تجاه أزمة الملف النووي الإيراني، المتمثلة بالانخراط والضغط، لضمان إدارة الأزمة وفق منهج عقلاني، في وقت تحاول فيه هذه الإدارة لملمة جهدها لمحاربة «الإرهاب»، وتسريع عملية الخروج الآمن من الأزمة العراقية. وفي الوقت ذاته أبقت الإدارة على بعض خيارات الإدارة السابقة؛ إذ إن التسريبات تُشير إلى أن الولايات المتحدة تدير عملية سرية معقدة ضد إيران، تتمثل بدعم المعارضة الإيرانية، لكن هذه المرة داخل إيران، عبر تأجيج الاحتجاجات التي أعقبت فوز نجاد بولاية ثانية في انتخابات حزيران/ يونيو 2009[120]، الأمر الذي تبنّته إدارة

---

(117) Haass and Indyk, «Beyond Iraq,» on the Web: < www.foreignaffairs.org/20090101faessay88104>.

(118) المصدر نفسه.

(119) الأمر الذي عبّر عنه بشكل قاطع نائب وزيرة الخارجية الأميركية للشؤون العامة، بي جي كرولي (P. J. Crowley) الذي يشغل أيضًا منصب المتحدث الرسمي باسم الوزارة، وتتركز اهتمامات إدارة الشؤون العامة في الخارجية الأميركية على شقين: الأول، يتعلق بالتخطيط الاستراتيجي والتكتيكي لتنفيذ أولويات وتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأميركية، والثاني بإلقاء المؤتمر الصحفي اليومي لوزارة الخارجية والتواصل مع وسائل الإعلام الأميركية والأجنبية. انظر: <www.taqrir.org/showartical.cfm/1454>.

(120) يسود اعتقاد واسع لدى صناع القرار في إيران «أن الولايات المتحدة تدعم هذه الاحتجاجات وتدير عملية سرية واسعة ضد إيران بهدف زعزعة استقرار النظام والضغط عليه»، من مقابلة أجراها الباحث، مع حسين محمد ريفاران مستشار سابق للرئيس أحمدي نجاد، طهران، تاريخ 13/ 6/ 2009.

أوباما كونه يشكل عامل ضغطٍ على القيادة الإيرانية، ويدفع تجاه سيناريوات سياسية أكثر ليبرالية في ما لو نجحت المعارضة بقيادة مير حسين موسوي[121] ومهدي كروبي في تحقيق نتائج على الأرض بعد موجة التظاهرات التي أعقبت تجديد ولاية نجاد[122].

كما استخدمت الإدارة الجديدة في البيت الأبيض العمليات السرية الاستخباراتية عبر الوسائل السرية الصريحة وغير الصريحة؛ إذ كان استخدام الوسائل غير الصريحة أفضل في مثل هذه الحالة، على حد تعبير دنيس روس[123]، وذلك لتطويق التقدم في البرنامج النووي الإيراني عبر سلسلة اغتيالات لبعض العلماء النوويين الإيرانيين، وعرقلته أو تأخيره على أقل تقدير، ريثما تنضج الأوضاع في المنطقة للعمل بصورٍ أخرى تجاه الأزمة. ودعمت توجهات المعارضة الإيرانية الداخلية، فحوّلت اهتمامها تجاه الحركات الشبابية والإصلاحية في إيران، على خلاف سياسة الإدارة الجمهورية السابقة في دعم المعارضة الإيرانية المقيمة في الخارج.

استخدمت إدارة أوباما سياسة التأثير في الاقتصاد الإيراني، وتفعيل سياسات خنق التطور الاقتصادي من خلال حظر تصدير المعدات التكنولوجية المرتبطة باستخراج النفط وتكريره، بغية إيجاد مشكلات اقتصادية تؤدي إلى عزل الاقتصاد الإيراني، وتدفع عددًا من الإيرانيين إلى مغادرة البلاد، وتصوير الأزمة الاقتصادية على أنها نتاج سياسات نجاد[124]. وأتى تبني سياسة «الانخراط والضغط» نتيجة قناعة إدارة أوباما بأن الأدوات الدبلوماسية والسياسية تشكل البديل الأنسب للتعامل مع الأزمة الإيرانية، في ضوء الهاجس الذي يشكله العمل العسكري ضد إيران ونتائجه السلبية على مصالح الولايات

---

(121) مير حسين موسوي: رئيس الوزراء الإيراني (1981-1989)، أحد أبرز رموز التيار الإصلاحي، مرشح للانتخابات الرئاسية في عام 2009.

(122) Suzanne Maloney, «Iran: Recent Developments and Implications for U.S. Policy,» (Testimony, Brookings, Washington, DC, 29/7/2009), on the Web: <www.brookings.edu/testimony/2009/0722>.

(123) روس، ص 374.

(124) Maloney, «Iran,» on the Web: <www.brookings.edu/testimony/2009/0722>.

المتحدة كلها في المنطقة، بما فيها محاولة إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط والخروج بنتائج إيجابية لانسحاب القوات الأميركية من العراق، والحرب على «الإرهاب» في أفغانستان وتأسيس بيئة شبه مستقرة وآمنة في كلا البلدين[125]؛ فالعمل العسكري في هذه المرحلة ضد إيران - وفق وجهة نظرها - سيجعل الولايات المتحدة وحلفاءها في الشرق الأوسط أقل أمنًا، وربما يحمل نتائج أكثر خطورة من تمكن إيران من امتلاك التقنية النووية بمستويات عالية من التخصيب.

تؤكد سياسة إدارة أوباما تجاه الأزمة الإيرانية تبني نظرة واقعية إلى أقصى الحدود؛ إذ تفعّل الوسائل كلها لإدارة الأزمة، وتستخدمها ببراغماتية عالية نتيجة البيئة المُعقّدة التي وصل إليها التورط الأميركي في العراق وأفغانستان[126]. لكن الخيار العسكري ضد إيران لم يغب مطلقًا من هذه السياسية، بل تعمل هذه السياسة على توفير البيئة الملائمة لهذا العمل العسكري إن دعت له الضرورة، في محاولة لإضعاف إيران إلى المدى الذي يصبح فيه استخدام القوة ضمن حدود التحمل، وبعد حلحلة الأزمات الأخرى التي تضطلع بها الولايات المتحدة في المنطقة؛ فإضعاف إيران يمكن أن يكون من خلال تقوية تحالف الولايات المتحدة مع دول الخليج العربي و«إسرائيل» ووضع سياسة التنافس الإيراني - الخليج العربي في سياق التأثير في موقع إيران ودورها في المنطقة، ومحاصرتها سياسيًا واقتصاديًا من خلال هذه الدول[127]، أو من خلال إضعاف حلفاء إيران في المنطقة وتحجيم أدوارهم وقوتهم الإقليمية.

يجادل أنصار التيار النيوليبرالي الأميركي أن إدارة أوباما اتبعت سياسة أكثر «فاعلية» في مقاربتها الأزمة مع إيران من سياسة إدارة بوش؛ إذ على الرغم

---

(125) Maloney, «Iran».

(126) ترى إدارة أوباما أن الخصومة المطلقة مع إيران في هذه المرحلة قد تشكل عبئًا إضافيًا على الوجود العسكري الأميركي في أفغانستان، وأن إيران تشكل «حليفًا ظرفيًا» لها في حربها على تنظيم القاعدة وطالبان. انظر: «America and Iran: The Tantalising Prospect of Reconciliation,» *Economist*, 26/3/2009, p. 43.

(127) Cordesman, *The Obama Administration*, p. 8.

من اعتماد الطرفين نظرية الواقعية السياسية في إدارة الأزمة، فإن إدارة أوباما استخدمت الأدوات المتاحة بفاعلية أكبر نتيجة اعتناقها المسبق استراتيجية التدخل الشامل بالوسائل كلها المتاحة وقياس مدى استجابة الطرف الآخر لهذه الوسائل، وفي حال فشل الحلول «السلمية» كلها يبقى الخيار العسكري مطروحًا كخيارٍ أخير.

بناءً على هذه الرؤية قادت الولايات المتحدة منذ مطلع عام 2012 جهدًا دوليًا لحظر واردات النفط الإيرانية إلى أوروبا، بما يمكنها من التأثير في نحو 30 بالمئة منها، إضافة إلى دفع دول الاتحاد الأوروبي إلى فرض عقوبات على البنك المركزي الإيراني، وذلك بهدف التأثير في الاقتصاد الإيراني في العام الذي يسبق الانتخابات الرئاسية الإيرانية. ويمكن القول إن العقوبات الاقتصادية التي فرضت في عام 2012 على إيران تُعد الأكثر إحكامًا وتأثيرًا في الاقتصاد الإيراني؛ إذ إنها استهدفت قطاع النفط وتصديره وإنتاجه، إضافة إلى حزمة كاملة من العقوبات المالية التي استهدفت البنك المركزي الإيراني وحدّت من قدرة إيران على تمويل مستورداتها التي خضعت أصلًا لحظر محكم يشمل المعدات التكنولوجية المختلفة، كما فرضت عقوبات على سبعة بنوك كبرى أميركية وعالمية لم تلتزم بمعايير وزارة الخزانة الأميركية وقراراتها في ما يخص العقوبات المالية وتمويل المستوردات الإيرانية، ما أثر بشكل مباشر في العصب الأساس المحرك للاقتصاد الإيراني[(128)]. وامتد تأثير هذه العقوبات ليطال قدرة إيران على إنتاج النفط الذي انخفض بنسبة 26 في المئة في عام 2012[(129)]، إضافة إلى تأثر عمليات شحنه وتصديره، حيث انخفض أيضًا من 2.5 مليون برميل في اليوم في عام 2011، إلى 1.3 مليون برميل في

(128) لمزيد من الاطلاع على تدرج العقوبات والقرارات الأميركية الخاصة بها والقطاعات المستهدفة وحجم الأموال المجمدة بين عامي 2009 و2012، انظر: «Iran: U.S. and International Sanctions Have Adversely Affected the Iranian Economy,» (Report to the Chairman, Committee on Homeland Security and Governmental Affairs, U.S. Senate, United States Government Accountability Office, Washington, DC, February 2013), pp. 9-27.

(129) المصدر نفسه، ص 29.

اليوم في عام 2012[130]، كما تأثرت عمليات استلام أموال تصدير بعضه عبر النظام المالي العالمي، وتجميد أصول مالية كبيرة في بنوك ودول مختلفة، ما أثّر بشدة في حجم التضخم والبطالة وانخفاض قيمة العملة الإيرانية.

من جهة أخرى، استمرت الولايات المتحدة القيام بعمليات سرية للتأثير في الأقليات في إيران، وتوفير بيئة ملائمة لتكرار حوادث عام 2009، وما تلاها من اضطرابات بعد الانتخابات الرئاسية بين أنصار التيار الإصلاحي والتيار المحافظ في إيران، في ما لو وصل مرشح محافظ إلى رئاسة الجمهورية في انتخابات عام 2013. وأفضت الاستراتيجية الأميركية لهذه الإدارة المرتكزة على التأثير في الداخل الإيراني وإحكام العقوبات وتوقيتها قبل عام من الانتخابات الرئاسية الإيرانية لتساهم بشكل أو بآخر في وصول المرشح المحسوب على التيار الإصلاحي الإيراني حسن روحاني إلى سدة رئاسة الجمهورية في إيران.

تضع إدارة أوباما في حسبانها نصائح عدد من خبراء الشرق الأوسط في ما يتعلق بأهمية العمل على مستوى التوتر في المجتمع الإيراني الذي يغلب على مكوّناته - وفق هذه الدراسات - طبقة الشباب الذين يصل متوسط أعمارهم إلى 24 عامًا، مع بطالة تصل إلى 12 في المئة، إضافة إلى نسبة 40 في المئة من السكان تحت خط الفقر، ومزيجٍ سكاني يتوزع بين الفرس والتركمان والآذاريين والأكراد والعرب، ومنطقة مُحيطة تتسم بحساسية واضحة تأمل إيران في تجنب ما يمكن أن يمتد من هذه البلاد إلى حدودها من صراعاتٍ إثنية ودينية وحركات انفصالية يمكن أن تهدد سلامتها الإقليمية؛ إذ تعمل هذه الإدارة الأميركية على هذه العوامل للتأثير في الأزمة مع إيران[131]. كما تستغل الولايات المتحدة حالة الاستقطاب الإقليمي المتزايد بين إيران وبعض الدول العربية لاحتواء إيران، ولتوفير بيئة ملائمة لتطويق إيران وإضعافها، بما يسمح للخيارات العنفية بالتقدم إلى الواجهة إن لزم الأمر.

---

(130) «Iran: U.S. and International Sanctions,» p. 31.

(131) دجيرجيان، ص 241-243.

أثمر توجه إدارة أوباما الاستراتيجي لمقاربة أزمة البرنامج النووي الإيراني، بحسب بعض التحليلات، في وصول حسن روحاني إلى رئاسة الجمهورية في إيران حاملًا معه توجهًا ورؤية أقل راديكالية وأكثر براغماتية لعلاقات إيران بالغرب والولايات المتحدة، وتكلل هذا التوجه بالمكالمة التلفونية التي هاتف بها أوباما روحاني في 27/ 9/ 2013، والتي جرى فيها مباركة الطرفين لجولة أخرى من المفاوضات بين دول الـ (5+1) وإيران. وأكد روحاني أن المفاوضات التي انطلقت في 15/ 10/ 2013، «ستحظى بمباركة القيادة والشعب الإيرانيين»[132]، فيما ترى إدارة أوباما أن الفرصة باتت سانحة للوصول إلى تفاهم مع إيران في شأن القضايا الخلافية ومن بينها أزمة البرنامج النووي الإيراني معتمدة سياسة العصا والجزرة في دفع إيران إلى قبول هذه التسوية المفترضة.

مع عدم الوصول إلى تسوية واضحة حتى الآن فإن سيناريوات عدة يمكن مناقشتها في ضوء التطورات الأخيرة في العلاقة بين البلدين، وفي ضوء موازين القوى القائم، وطريقة التفكير والممارسة السياسية لكليهما:

السيناريو الأول: يتضمن التوصل إلى توافق موقت بين الطرفين حيث يخرج الطرفان بنتائج إيجابية يمكن تسويقها لدى جمهوريهما على أنه نصر للطرفين، وبذلك، فنحن أمام المعادلة غير الصفرية في إدارة هذه الأزمة. وهنا يمكن ملاحظة أن الطرفين يتمتعان بالبراغماتية السياسية مدفوعين بأسباب مختلفة نحو تخفيف التوتر القائم بينهما على أكثر من صعيد، وبما يكسب الطرفين ما يرغبان فيه؛ فالولايات المتحدة تريد أن تتأكد من سلمية البرنامج النووي وعدم إمكانية تحويله إلى برنامج عسكري، فيما ترغب إيران في إعادة التوازن إلى اقتصادها المنهك من جراء العقوبات، وتحسين صورتها أمام المجتمع الدولي مقابل أن يعترف بها قوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط.

السيناريو الثاني: أن يستغل الطرفان هذه الفرصة لمعاودة ترتيب أوراق القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية، تمهيدًا للدخول في مواجهة أخرى

---

(132) <www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/09/130927_obama_rouhani_call.shtml>.

يحسم فيها المنتصر بفرض إرادته الكلية على الطرف الآخر. فنحن هنا أمام معادلة صفرية يخوضها الطرفان في الأمد البعيد، مستخدمين تكتيك المعادلة غير الصفرية في الأمدين القصير والمتوسط.

السيناريو الثالث: مستبعد إلى حدٍ ما بسبب تأثير العوامل الاستراتيجية والإقليمية والداخلية لدى الطرفين، ويتضمن أن تسفر المفاوضات عن توافق كلي ودائم بين الطرفين، حيث يمكن تقاسم المصالح الاستراتيجية بينهما.

يمكن ترجيح اعتماد السيناريوين الأول أو الثاني، إلا أنه من الدقة القول إن السيناريو الأول متمم للثاني ومكمل له، ما يرجح فرص بقاء هذه الأزمة في دائرة التفاوض والفعل ورد الفعل في الأمد البعيد، ريثما يتمكن أي طرف من حسمها نهائيًا.

تستخدم إدارة أوباما الخيارات كلها للتأثير في هذه الأزمة، ويوفر كل خيارٍ بيئة ملائمة لتنفيذ الخيار الذي يليه في تدرّج واضح من الخيارات السياسية والاقتصادية إلى العسكرية. وطبيعة هذه الأزمة وارتباطها العميق بمجمل أزمات منطقة الشرق الأوسط وحساسيتها الواضحة ساهمت في استخدام إدارة أوباما نظرية صنع القرار في إدارتها، من خلال العمل على توفير البيئة الملائمة لاتخاذ القرار النهائي في شأن الأزمة وفق كلفة ومخاطرة مقبولتين وفي حدودهما الدنيا. كما ساهمت عوامل أخرى في تبني هذه النظرية، أبرزها: عدم وجود إجماع داخل الإدارة الأميركية، خصوصًا تحفظ وزارة الدفاع على القيام بعمل عسكري في الوقت الحالي ضد البرنامج النووي الإيراني، وعدم وجود تحليل قاطع وفاعل في شأن إيجابيات وسلبيات ضرب المنشآت النووية الإيرانية وآثار هذه الضربة في مصالح الولايات المتحدة وأمنها في المنطقة. ويضاف إلى ذلك شخصية أوباما التي تؤدي دورًا كبيرًا في تبني هذه النظرية على المستوى الجزئي لإدارة الأزمة؛ إذ يعدُّ الرئيس بصفته متخذ القرار المسؤول الأول عن القرارات المتخذة، لكنه يعمد إلى صنع القرار بالتنسيق مع أركان إدارته، خصوصًا وزارتي الدفاع والخارجية ومجلس الأمن القومي،

وليس مع طرف فيها، كما فعل بوش عندما قرر غزو العراق في عام 2003، بدفع من الجناح المدني في وزارة الدفاع ممثلًا بالوزير رامسفيلد ومجلس سياسات الدفاع التابع للبنتاغون.

اتبعت إدارة أوباما وفق هذه المعطيات استراتيجية أكثر تشابكًا وتعقيدًا من استراتيجية سلفه، فانتهجت محاولة إرهاق النظام الإيراني داخليًا وخارجيًا، سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا وماليًا، في أكثر من محطة بدأت مع سياسة العقوبات الاقتصادية والمالية، وصولًا إلى الاستنزاف المالي والعسكري في سورية لإيران وحلفائها، حيث تأخذ هذه الاستراتيجية وقتها لحين نضج الأوضاع وتقليل تكاليف العمل لتغيير سلوك النظام الإيراني. وهنا تجدر الإشارة إلى أن هدف تغيير سلوك النظام الإيراني أو أي نظام آخر وفق بعض الاستراتيجيين سيقود إلى تغيير النظام برمته، خصوصًا في النظم القائمة على نواة أيديولوجية صلبة تشكل بنيتها السياسية الداخلية وسياستها الخارجية. ويعبّر عن ذلك ألكسندر جورج بقوله: «إن تغيير السلوك هو هدف أولي يفضي إلى تغيير اللاعبين أنفسهم وليس نوايا مجموع اللاعبين فقط»[133]. لكن النقد الذي يمكن توجيهه إلى هذه الاستراتيجية التي يُطلق عليها بعض الباحثين الأميركيين (Stupid Soft Power) هو أن المزيد من التعقيد والتشابك في السياسات يعني مزيدًا من التشكك ومزيدًا من فرص حصول الأخطاء أو عدم الوصول إلى النتائج المرجوّة نتيجة عوامل الزمن والتطورات في القضايا والأزمات المرافقة التي تعمل رافعة لهذه الاستراتيجية المتشابكة والمعقدة؛ فالاستراتيجيات المتعددة هي أكثر خطرًا من الاستراتيجيات البسيطة التي تقل فيها الأجزاء المتحركة، والاستراتيجيات التي تتوقع الكثير للمستقبل وتعتمد على مراحل متعددة للتفاعل أكثر خطرًا من الاستراتيجيات التي تتصف بأفق الزمن القصير نسبيًا.

لكن في ظل الوضع القائم قد لا تمتلك إدارة أوباما بديلًا من هذه الاستراتيجية المعقدة والمتشابكة؛ فهي ورثت وضعًا شديد التعقيد في المنطقة،

---

(133) ديبل، ص 561.

كما أن وضعها الاقتصادي والمالي غير مواتٍ لتبني استراتيجية أخرى، لذلك، اختارت تبني استراتيجية تعتمد التوازن بين تكاليف أدوات التأثير والخطر المتوقع والهدف الذي وضعته لسياستها إزاء برنامج إيران النووي.

ثالثًا: الولايات المتحدة الأميركية وإدارة الأزمة مع سورية

ربما كانت دراسة إدارة الولايات المتحدة الأميركية للأزمة مع سورية قضية إشكالية، وذلك لنواحٍ عدة؛ إذ يرى بعض المحللين أن العلاقات الأميركية - السورية لم تصل إلى مرحلة الأزمة إلا في أواخر عام 2011، وما رافقها من ضغط أميركي على نظام الحكم في سورية عقب حوادث آذار/ مارس 2011.

إلا أن التحليل الأدق لوجهات النظر الأميركية تجاه سورية يُظهر أنها تقوم على عدِّ السياسة السورية بشكل عام، ومنذ عقود، مسألة غير قابلة للحل (Obstinate Problem). تطوّرت هذه الرؤية منذ عام 2000 إلى مستويات أعلى من التوتر؛ إذ كانت كوابح التوتر بين الطرفين تقوم على مسألة استمرار اشتراك سورية في عملية السلام العربية - الإسرائيلية؛ ففي لقاء جنيف بين الرئيسين حافظ الأسد وبيل كلينتون (نيسان/ أبريل 2000) بدت عملية السلام في أعقد مراحلها، وترافق ذلك مع جملة من التطورات على المستويات الثلاثة لهذه العملية في سورية والولايات المتحدة و«إسرائيل»، تمثلت بوصول قادة جدد إلى الحكم في هذه الدول، ففي سورية وصل إلى الحكم بشار الأسد، ووصلت إدارة يمينية محافظة إلى البيت الأبيض في الولايات المتحدة، سبقتها حكومة إسرائيلية متشددة برئاسة أريئيل شارون. ومع هذه التطورات بدأت قضية سلوك سورية «الإشكالي» بحسب التوصيف الأميركي بالتحول إلى «احتكاك» (Friction) متزايد تحول مع الوقت إلى «مواجهة» (Encounter) راوحت حدّتها بين المنخفض والأشد بين عامي 2003 و2011، لتصل إلى مرحلة «الانفجار» في إثر دعم الولايات المتحدة العلني لحوادث آذار/ مارس 2011 في سورية. وتشير التطورات السابقة في العلاقة بين الطرفين إلى دورة حياة الأزمة بشكل واضح؛ إذ يمثل الصدام حدوث الأزمة وبداية ظهورها، نتيجة فشل أو عدم

رغبة أحد الطرفين أو كليهما في محاولة منع التدهور في العلاقات الناجم عن الاحتكاكات المتزايدة.

كما ينطبق على الأزمة مع سورية كلا التعريفين الواردين في الفصل الأول؛ فبحسب كيسنجر فالأزمة هي «عرَض لوصول مشكلة ما إلى المرحلة السابقة على الانفجار»؛ وتعريف نيكسون القائم على مفهوم «الخطر والفرصة» حيث تصاعد مفهوم «الخطر» الذي تمثله سورية على مصالح الولايات المتحدة وأمنها بعد انهيار دعامة الموقف الأميركي تجاه سورية، أي حاجتها إلى المسار السوري في عملية السلام في الشرق الأوسط بعد وصول بوش إلى الحكم في عام 2001، وما تلا ذلك من حوادث تربط الأزمة مع سورية برابط حيوي مع باقي الأزمات التي تتفاعل بوضوح على الساحة الشرق أوسطية، مثل أزمة العراق وأزمة الملف النووي الإيراني والأزمة اللبنانية.

1- توصيف الأزمة ومساراتها

نظرت الإدارات المتعاقبة في الولايات المتحدة إلى سورية من منظور استراتيجي، واعترفت بدورها الإقليمي المؤثر في الشرق الأوسط وقضاياه الساخنة[134]. وعلى الرغم من هذا الاعتراف، ظلت السياسية الأميركية تجاه سورية تتأرجح بين التأزم والانفراج المحدود، حيث اعتبرت الولايات المتحدة أن بعض التصرفات السورية تنطوي على تهديد لمصالحها وعدائية تجاه سياساتها في المنطقة. لكنها اعترفت بأهمية سورية في صنع السلام العربي - الإسرائيلي، ودورها في مختلف الملفات التي تؤرق الولايات المتحدة في المنطقة. لذلك،

---

(134) لمزيد عن نظرة الولايات المتحدة إلى سورية وموقعها الإقليمي وأهميتها في ما يتعلق بملفات المنطقة. انظر: فلاينت ليفريت، وراثة سورية: اختبار بشار بالنار، ترجمة عماد فوزي شعيبي (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005)، ص 25-43.

العنوان الأصلي للكتاب السابق هو «*Inheriting Syria: Bashar Trial by Fire*» ويشير مصطلح Trial by Fire إلى معنى مستمد من القرنين السابع عشر والثامن عشر، ويعني «المعمدانية بالنار»، وانتشر في إثر تولي بعض الحكام في أوروبا مسؤولياتهم وفور توليهم الحكم واجهوا أوضاعًا سياسية محيطة بهم هي أصعب، ما حدا بالكتّاب في ذلك الوقت إلى الإشارة إلى هذه الحالة بـ «Trial by Fire».

كانت العلاقات بين الطرفين تمرّ بأشكال مختلفة تراوح بين الاحتكاك والصدام، تبعًا للمرحلة والحدث، وسياسة الإدارة الحاكمة في الولايات المتحدة، ونظرتها إلى طريقة التعاطي مع الشرق الأوسط وأزماته.

خلال فترة رئاسة بوش الأولى تزايدت الحوادث التي نقلت مرحلة الاحتكاك إلى مرحلة المواجهة بعد انحسار الدعامة التقليدية للسياسة الأميركية تجاه سورية قبل ستة شهور من تسلم بوش مقاليد الحكم. في إثر فشل قمة الرئيسين الأسد وكلينتون، والانسحاب الإسرائيلي من أجزاء كبيرة من جنوب لبنان في أيار/ مايو من عام 2000، واندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول/ سبتمبر 2000، ووصول إدارة يمينية إلى الحكم في «إسرائيل»، ترك إدارة بوش من دون إطار عملي للسياسة المتبعة تجاه سورية، يقوم على دورها في عملية السلام في المنطقة[135]. ولم يكن على قائمة اهتمامات إدارة بوش دفع عملية السلام أو العمل على مسارها، بل أتت برؤية إلى المنطقة تقوم على مبدأ تصدير الفوضى، والسيطرة المباشرة على منطقة الشرق الأوسط.

وصلت حالة الاحتكاك إلى مرحلة الصدام بين سورية والولايات المتحدة منذ أن عارضت سورية غزو العراق واحتلاله في عام 2003[136]، ليصبح هذا التاريخ تاريخ الدخول في مرحلة الأزمة بين الطرفين، وليمتد إلى جملة قضايا كانت محاور هذه الأزمة. وكان وزير الخارجية الأميركي كولن باول طرح هذه القضايا في لقائه مع بشار الأسد في 3 أيار/ مايو 2003، بعد أقل من شهر من احتلال العراق وسقوط نظام صدام حسين. وتمحورت تلك القضايا حول ترتيب ما بعد احتلال العراق، وموقف نظام الحكم في سورية من خطة خارطة الطريق التي طرحها بوش في ما يتعلق بعملية السلام بين الفلسطينيين

---

(135) دالدر، نيسوتو وغردون، ص 100.

(136) في لقاءٍ مع الصحافيين قبل وصوله إلى دمشق في 2 أيار/ مايو 2003، قال وزير الخارجية الأميركي كولن باول: «سوف نناقش جميع الأمور التي كانت موضع خلافٍ مع السوريين على مدى سنوات، بدءًا من الإرهاب إلى أسلحة الدمار الشامل، وصولًا إلى بعض أعمالهم خلال الأسابيع الستة أو السبعة أثناء الإعداد للقتال في العراق، ومن ثم في أثناء القتال في العراق». انظر: ليفريت، ص 280.

والإسرائيليين في عام 2003، والوجود السوري في لبنان، ودعم فصائل المقاومة الفلسطينية وحزب الله اللبناني[137].

كان المظهر الواضح للدخول في مرحلة الأزمة توقيع بوش «قانون محاسبة سورية واستعادة سيادة لبنان» في 12 أيلول/سبتمبر 2003 بعد إقراره من الكونغرس. وتضمَّن هذا القانون العمل على إنهاء ارتباط سورية بـ «الجماعات الإرهابية»، وإنهاء «احتلالها لبنان»، ووقف برامج تطوير أسلحة الدمار الشامل، كما تضمن حظرًا على تزويد سورية بالمعدات العسكرية أو المعدات ثنائية الاستخدام، وتقليص العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين[138]. وفي إطار هذه المقاربة للعلاقات بين الطرفين وما وصلت إليه من تردٍ واضح، أتى اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري ليشكل نقطة افتراق واضحة، ومبررًا لاعتماد سياسة أميركية متشددة تجاه نظام الحكم في سورية، ومحاولات تهديد استقرار النظام، لتحقيق جملة من الأهداف السياسية ترتكز على إعادة صوغ المنطقة. وتتضمن محاور عدة تشكل في النهاية كلًّا واحدًا يُعبِّر عن الأزمة: الأزمة العراقية وتأثيرها في الأزمة الأميركية - السورية؛ الحالة اللبنانية بعد اغتيال الحريري وأثرها في الأزمة السورية - الأميركية؛ العلاقات السورية - الإيرانية ومحاولة خلخلة التحالف الاستراتيجي بينهما.

أ- الأزمة العراقية وتأثيرها

شكل الخلاف الاستراتيجي بين سورية والولايات المتحدة في شأن غزو العراق واحتلاله أحد أعمدة الأزمة الأميركية - السورية التي امتدت منذ عام 2003 وحتى نهاية ولاية بوش الثانية في عام 2008. واتسمت بعدد من المظاهر أبرزها اختلاف حدتها، تبعًا للأزمة العراقية وما تواجهه الولايات المتحدة من صعوبات في العراق؛ إذ اتهمت الولايات المتحدة سورية بتزويد

---

(137) Steven Simon and Jonathan Stevenson, «The Road to Damascus,» *Foreign Affairs* (May-June 2004), p. 110.

(138) Jeremy M. Sharp, «Syria: Background and U.S. Relations,» (CRS Report, Congressional Research Service, Washington, DC, 26 April 2010), p. 13.

نظام صدام حسين بمعدات عسكرية، وتسهيل مرور المتطوعين العرب إلى العراق قبيل الغزو وبعده، فضلًا عن محاولة تعميق ورطة الولايات المتحدة في العراق[139]. انطلاقًا من هذه الرؤية، فرضت الولايات المتحدة على سورية مجموعة من العقوبات عبر «قانون محاسبة سورية واستعادة استقلال لبنان»، وحاولت الضغط على سورية إقليميًا ودوليًا للحصول على مكاسب محددة أو تعاونٍ سوري في ما يتعلق بالأزمة العراقية.

مع تعمّق الأزمة العراقية، بات على الولايات المتحدة الأميركية النظر بعين مختلفة إلى علاقاتها مع سورية، وتصورها لحل الأزمة العراقية القائم على أربعة أسس[140]:

- لا يوجد حلّ عسكري للوضع في العراق، والحل الوحيد هو حل سياسي يشمل جميع طوائف الشعب العراقي وجماعاته، بما يتيح لجميع أبناء الشعب العراقي من دون استثناء المشاركة في العملية السياسية، ولا يهمّش أي جزء من الشعب العراقي بالشكل الذي دفع كثيرين إلى الاعتقاد بأن الأميركيين فرضوا واقعًا يحرمهم من حقوقهم ويدفعهم إلى مواقف لا يمكن معها إقرار الأمن والاستقرار.

- ضرورة ألا تشعر أي جماعة أو طائفة في العراق نتيجة المشروع الأميركي في العراق بأنها خرجت منتصرة، وأن تشعر جماعة أو طائفة أخرى بأنها خرجت منكسِرة ومُنهزمة، بل على جميع الأطراف العراقية أن تجلس معًا وتُدرك أن لها جميعًا مصلحة مشتركة في عراق آمن ومستقر ومستقبل أفضل للجميع.

- التوقف عن تصنيف الأميركيين لفئات الشعب العراقي بين سُنّي وشيعي وكردي وإسلامي ومسيحي وقومي عربي وبعثي وناصري وتقدّمي ورجعي

---

(139) Simon and Stevenson, «The Road to Damascus,» p. 114.

(140) هذه الأسس عبر عنها السفير عماد مصطفى سفير سورية السابق في واشنطن، انظر: محمد ماضي، «إلى أين تتجه العلاقات السورية الأمريكية،» (سويس إنفو (موقع إلكتروني)، 1/ 5/ 2007): <www.swissinfo.ch.ara>.

وطيب وشرّير، والتعامل مع الجميع على أنهم أبناء شعب واحد وبدء الحوار مع الجميع.

- توفير الأوضاع التي تقنع دول الجوار المحيطة بالعراق بأن لها مصلحة في إيجاد حل يوفـر الأمن والاستقرار للعراق، ومخرجًا للولايات المتحدة.

لكن إدارة بوش لم تأخذ على محمل الجد وجهة النظر هذه، خصوصًا المقاربة القائمة على ضرورة إشراك سورية في حل الأزمة العراقية، على الرغم من توصية «لجنة دراسة العراق» بيكر - هاملتون لأهمية المشاركة السورية الفاعلة في إدارة الأزمة العراقية، بل اختارت سياسة عزل سورية، من خلال زيادة الضغط على حلفاء الولايات المتحدة لفرض مزيد من العزلة على سورية[141]. وما لبثت هذه السياسة أن فقدت أهميتها وبدأت بالتحول التدريجي تجاه فتح حوار محدود مع سورية نتيجة تفاقم أزمة الولايات المتحدة في العراق، والمقاربة الواقعية التي تبناها بعض الدول الأوروبية، وبعض المسؤولين الأميركيين في أواخر عام 2006 تجاه سورية[142]. ولم يقدّر لهذا الحوار النجاح نتيجة المقاربة المحافظة للسياسة الخارجية الأميركية في إدارة بوش وتبنّيها مبدأ «التلقين والإملاء»، بدلًا من «التحاور وتبادل المصالح»، نظرًا إلى تأثير المحافظين الجدد في قرارات هذه الإدارة. في حين رأت الإدارة القادمة إلى البيت الأبيض بعد انتخاب أوباما أن تبني مبدأ الانخراط المحدود مع سورية يستحق «الاستكشاف» لما لسورية من تأثير في الأزمات الأخرى في المنطقة، كما أنها «ضعيفة ومعزولة»، وذلك سيفيد بفك عرى التحالف الاستراتيجي بينها وبين إيران، بما يضعف كلا الطرفين[143].

---

(141) دجيرجيان، ص 180.

(142) للمزيد انظر: عبد الرحمن الراشد، «فاوضوا الأسد،» الشرق الأوسط، 2006/12/19، و«واشنطن تفكر في الحوار مع سورية وإيران بشأن العراق،» (بي بي سي، 2006/11/13)، على الموقع الإلكتروني: <www.news.bbc.uk/hi/arabic/newssid_ 614000>.

(143) جويس كرم، ««مطرقة» الكونغرس للسياسة الخارجية نائباً لأوباما على البطاقة الرئاسية الديموقراطية،» الحياة، 2008/8/24.

ب- العلاقات السورية - الإيرانية ومحاولة خلخلة التحالف بينهما

التزمت العلاقات بين نظام الحكم في سورية وإيران بجملة من الثوابت الاستراتيجية التي انعكست تجلياتها في كثير من المناحي، ما شكل عامل قوة لكلا الطرفين، أدارا من خلاله علاقاتهما الخارجية، فضلًا عن الأزمات التي تعرّض لها كلا البلدين. لكن، مع فشل إدارة بوش في انتزاع موقف مؤيد من سورية في العراق، حاولت الإدارة الأميركية اللعب على عناصر القوة السورية، وفك تحالفها الاستراتيجي مع إيران، أو محاولة الإضرار بهذا التحالف قدر الإمكان، عبر إيجاد بيئة مواتية لهذا المخطط في العراق؛ إذ اتسمت العلاقات العراقية - السورية بالكثير من الاتهامات العراقية لسورية بالقيام بدورٍ سلبي في العراق بدءًا من حكومة إبراهيم الجعفري في عام 2005؛ ففي الفترة الذي كالت فيه هذه الحكومة وما تلاها من حكومات عراقية الاتهامات لسورية ودورها في تغذية المقاومة وروافدها، تطورت العلاقات العراقية - الإيرانية وشهدت توقيع عدد من الاتفاقيات الأمنية والاقتصادية، ما تعزز بإيحاءات أميركية واضحة تجاه تشجيع المضي قُدُمًا في هذا الاتجاه[144]. من هنا، ذهب بعض المراقبين إلى تأكيد أن المسار السياسي في العراق يميل نحو إيران ويتعارض مع سورية، وبالتالي فاحتمالات الصدام السياسي بينهما في العراق واردة نتيجة اختلاف الرؤية إلى مستقبل العراق، ونتيجة الاختلاف في مرجعية كلا الدولتين؛ فسورية دولة علمانية ذات توجهات قومية عربية، وإيران دولة شيعية أوتوقراطية، ما يزيد من احتمال التناقض في ما بينهما، بالنسبة إلى تصور مستقبل العراق وتركيبته السياسية ودوره الإقليمي[145]؛ فالخلاف المفترض السوري - الإيراني في شأن العراق قد يقود، بحسب هذه الرؤية الأميركية، إلى إضعاف الطرفين وتهيئة بيئة

---

(144) محمد أبو الفضل، «العلاقات السورية - الإيرانية وواشنطن والملفات المفتوحة،» (شبكة فولتير (موقع إلكتروني)، 1/ 9/ 2005): <www.voltairenet.org/auteur1122041>.

(145) Esther Pan, «Syria, Iran, and the Mideast Conflict,» (Council on Foreign Relations, New York, 18 July 2006), on the Web: <www.cfr.org/publication/11122/syria_iran_and_the_mideast_conflict>.

الشرق الأوسط لاستكمال المشروع الأميركي والخروج من الأزمة العراقية بأقل الخسائر نتيجة تضارب المصالح الإيرانية السورية في العراق وعليه.

لم تصمد هذه المراهنة الأميركية على الخلاف السوري - الإيراني أمام البراغماتية السياسية وأوجه التحالف الاستراتيجي الأيديولوجي بين الطرفين، كما أنها سقطت أمام القناعة السياسية بأن ما يجمعهما يفوق بكثير بعض التناقضات الظرفية في العلاقات بينهما. فجاءت زيارة بشار الأسد إلى إيران في تشرين الأول/ أكتوبر 2005 وتوقيع مذكرة تعاونٍ دفاعي في حزيران/ يونيو 2006[146]، ردًا على الافتراضات الأميركية القائمة على إمكانية فصم عرى التعاون بين سورية وإيران من خلال إيجاد أزمة في العلاقات بينهما، أو من خلال تقديم مغريات أو شروط على نظام الحكم في سورية لفك تحالفه الاستراتيجي الأيديولوجي مع الجمهورية الإسلامية في إيران.

ج- الأزمة اللبنانية وآثارها

شكلت الساحة اللبنانية إحدى عناصر الضغط الأميركي على سورية من جهة، وأحد أوجه الأزمة السورية - الأميركية من جهة أخرى؛ إذ حاولت إدارة بوش الضغط على سورية للحصول على تنازلات في ما يخص الأزمة العراقية من خلال «قانون محاسبة سورية واستعادة حرية لبنان» الذي وقّعه بوش بعد خمسة شهور من احتلال العراق. وبعد فشل الولايات المتحدة في انتزاع موقف سوري يتماهى مع السياسة الأميركية في العراق، حاولت الولايات المتحدة إدارة أزمة العراق من خلال إيجاد أزمة لسورية في لبنان ومعاقبتها على سلوكها المنافي هناك. كما أن هذا القانون يمثل أساسًا من أسس رؤية إدارة بوش المحافظة للسياسة الخارجية القائمة على مبدأ تصدير الفوضى وإيجاد بؤر التوتر وخلخلة الأنظمة المعادية للمصالح الأميركية وإضعافها، كخطوة أولى باتجاه تغييرها.

---

(146) الثورة (سورية)، 16/ 6/ 2006، على الموقع الإلكتروني: .<www.thawra.gov.sy/archive.asp>

أتى هذا القانون ليشكل العامل الحامل للجهد المعارض للوجود السوري في لبنان، وليدعم الأصوات اللبنانية التي تطالب بانسحاب الجيش السوري من لبنان[147]، واستعماله لبنان قاعدة للضغط على نظام الحكم في سورية نظرًا إلى أهميته الأمنية والاستراتيجية. هذه الخطوة التي بدأت وسيلة لإعداد الأرضية للتفاوض بين سورية والولايات المتحدة في شأن العراق والوصول إلى تفاهم أميركي سوري في شأنه تحولت إلى ساحة مواجهة أخرى.

مع بداية ولاية بوش الثانية، دفعت عملية اغتيال الحريري في 14 شباط/ فبراير 2005 الشأن السوري بقوة إلى الواجهة في برنامج عمل الإدراة الأميركية في الشرق الأوسط؛ إذ طالما أراد المتشددون في الإدارة، بمن فيهم وزير الدفاع رامسفيلد والمسؤولون المدنيون في البنتاغون استخدام لبنان ورقة ضغط على سورية، فربحوا غداة عملية الاغتيال مصدرًا جديدًا لنفوذ مأمول على سورية[148]؛ حين ترافقت التحقيقات الأولية التي جرت مع موجة من الاتهامات للسلطة في سورية بتدبير عملية الاغتيال، في محاولة لإيقاعها بمعضلة مستعصية على الحل (Irresolvable Dilemma)[149]. وبعد استكمال سورية سحب قواتها العسكرية من لبنان في نيسان/ أبريل 2005 اتهمت الإدارة الأميركية سورية بعدم الاستجابة لمتطلبات القرار الدولي رقم 1559 الصادر بتاريخ 2/ 9/ 2004، وأكدت سعيها تحميل سورية مسؤولية نزع سلاح حزب الله بوصفه «ميليشيا مسلحة»، ويشير ذلك إلى أن الإدارة الأميركية كانت مهتمة بتكثيف الضغط على نظام الحكم في سورية أكثر من تغيير تصرفاتِ سورية

---

(147) «منذ شهر حزيران عام 2000 قلص الجيش السوري عدد حواجزه على الطرق في لبنان، وأخلى أغلبية قواته من بيروت، وأكمل السوريون انسحاب قواتهم من المدن اللبنانية بعد عامين من هذا التاريخ، كما عاود السوريون إخلاء المزيد من القوات من شمال لبنان. وأُعلن من دمشق أنه في مقابل 40 ألف جندي سوري كانوا في لبنان في بداية عام 2000 بقي منهم أقل من 15 ألف جنديًا في بداية عام 2003». انظر: إيال زيسر، اعرف كيف يفكر الإسرائيليون: باسم الأب: بشار الأسد السنوات الأولى في الحكم (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005)، ص 379-380.

(148) دالدر، نيسوتو وغردون، ص 102.

(149) Martin S. Indyk, «United Nations Should Lead the Effort against Syria,» (Brookings, Washington, DC, 23 October 2005), on the Web: <www.brookings.edu/opinions/2005/1023>.

محددة[150]، سواء في ما يتعلق بالأزمة العراقية أم إيران أم لبنان... أم غيرها من الملفات الإشكالية المطروحة.

2 - خيارات إدارة الأزمة مع سورية

أ- إدارة بوش للأزمة

تُعد الفترة التاريخية التي وصلت فيها إدارة بوش إلى الحكم في الولايات المتحدة أكثر الفترات حساسية في ما يتعلق بالعلاقات السورية - الأميركية، وأدى عدد من الحوادث المتتالية إلى تطور هذه الحساسية في العلاقات حتى الوصول إلى مرحلة الأزمة، وتمثل ذلك باستبدال سياسة جديدة صيغت على نحو أيديولوجي بسياسة أميركية كانت متبعة تجاه سورية تستند إلى قبولها «كلاعبٍ مشاكس» يمكن الاعتماد عليه أحيانًا[151]. وترتكز السياسة الجديدة على طَرح أفكارٍ وخطط أميركية تتبنى «تغيير النظام في سورية بأقل عناء ممكن»[152]. وتُرجِمت هذه السياسة عبر عددٍ من التصريحات والسياسات المطبقة على أرض الواقع منذ مطلع عام 2005، إضافة إلى الضغط الذي بدأ منذ إقرار «قانون محاسبة سورية واستعادة سيادة لبنان» في عام 2003؛ ففي حزيران/ يونيو 2005 تصاعدت التصريحات العلنية لعددٍ من أعضاء الكونغرس الجمهوريين في شأن الحاجة إلى التفكير مليًا في توسيع العمليات العسكرية الأميركية في العراق لتشمل الأراضي السورية[153]. كما عقد مسؤولون في الإدارة الأميركية لقاءاتٍ مع معارضين سوريين، واقترح مسؤولون آخرون منح الإدارة مجموعات المعارضة السورية أموالًا تخدم الترويج «للديمقراطية» في الشرق الأوسط[154]، واستخدام ما يلزم لتقويض نظام الحكم في سورية،

(150) دالدر، نيسوتو وغردون، ص 103.

(151) مارينا أوتاواي [وآخرون]، الشرق الأوسط الجديد (بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام، 2008)، ص 17.

(152) دالدر، نيسوتو وغردون، ص 104.

(153) المصدر نفسه، ص 103.

(154) Robin Wright and Glenn Kessler, «Bush Administration Probes Syria's Future with =

وأنهم غير متأثرين بحجج أن من شأن انهيار النظام التسبب بمزيدٍ من حدوث اللااستقرار في المنطقة[155].

ترافق ذلك مع محاولة استخدام ورقة لبنان وقضية اغتيال الحريري والتحقيق الدولي فيها في تفعيل هذه العزلة دوليًا من خلال الأمم المتحدة[156]. ويلحظ من هذا التوجه الداعي إلى إدخال الأمم المتحدة في السياسة الأميركية لعزل سورية تطور في فكر المحافظين الجدد في ما يتعلق بالتعاون الدولي لإدارة أزمات الشرق الأوسط. إلا أن هذا التطور لا يعدو كونه إعلاميًا دعائيًا؛ فبعد أن تغيرت السياسة الأوروبية، والفرنسية بالتحديد، تجاه سورية في مطلع عام 2007، وعادت سورية تؤدي دور الدولة الإقليمية المؤثرة في قضايا المنطقة وأزماتها[157]، استمرت إدارة بوش في محاولاتها عزل سورية وتكثيف الضغط عليها على الرغم مما أظهرته نتائج التحقيق الدولي في قضية اغتيال الحريري.

مع عدم امتلاك إدارة بوش أدوات سياسية لتقويض النظام في سورية، فضلًا عن عدم وجود رؤية سياسية واضحة تجاهها، تقوم على سلسلة متكاملة من المواقف والمبادرات الدبلوماسية والإجراءات الفعلية الأخرى بما فيها الاستخدام أو التهديد باستخدام القوة بشكل علني أو سري، قاربت الإدارة الأميركية هذه الأزمة من منطلق تغيير «سلوك النظام» بدلًا من تغييره.

أثّرت الخلافات داخل الإدارة الأميركية في شأن أفضل الطرائق لمقاربة الأزمة مع سورية في هذه السياسة المترددة بشكل واضح، فما يؤثر في المصالح والأمن الأميركي نتيجة السياسات السورية واضح لديها ومطالبها تجاه سورية واضحة أيضًا، كانت تتمثل بالحيلولة دون تدخل سورية في الأهداف الأميركية

= Assad's Opposition,» *Washington Post*, 26/3/2005.

(155) David Ignatius, «A Second Chance in Syria,» *Washington Post*, 15/7/2005.

(156) Indyk, «United Nations,» on the Web: <www.brookings.edu/opinions/2005/1023>.

(157) Bilal Y. Saab, «Syria Seeks Change: On Its Own Terms,» (Article, Brookings, Washington, DC, 17/11/2008), on the Web: <www.brookings.edu/2008/1117_syria_saab.aspx>.

في العراق، ووضع حدٍ لدعم سورية بعض الفصائل الفلسطينية وحزب الله اللبناني، واستعادة تعاونها ضد تنظيم القاعدة، وإيقاف برامج أسلحة الدمار الشامل السورية، وإنهاء «سيطرتها» على لبنان[158]. وراوحت السياسة الأميركية في إدارة بوش تجاه الأزمة مع سورية بين أربعة خيارات استراتيجية، استخدمت كلًا منها بعض الوقت: زيادة العقوبات وأشكال الضغط الأخرى، والسعي إلى تغيير النظام بشكل قسري، ومعاودة البدء بالمسار السوري في عملية السلام، والانخراط المشروط خارج إطار عملية السلام.

تُعبِّر زيادة الضغط بشكل مباشر عن محاولة تغيير السلوك السوري من خلال فرض العقوبات الأحادية، واللغة الناقدة تجاه سورية التي بدأت الإدارة الأميركية بتطبيقها منذ أيار/مايو 2004، وشملت العقوبات الحظر الإلزامي على صادرات المواد ذات الاستخدام المزدوج والصادرات التكنولوجية وتجميد بعض الممتلكات السورية في الولايات المتحدة[159]. إلا أن هذه العقوبات وما سبقها لم يكن لها سوى قيمة رمزية[160]، ما يدل على أنها كانت وسيلة غير مُجدية على الإطلاق؛ فالظرف الوحيد الذي يمكن من خلاله للعقوبات أن تكون مُجدية في تغيير السلوك «السلبي» هو عندما تُطبّق عقوبات متعددة الأطراف[161]، ولم يكن في أجندة هذه الإدارة الأميركية العمل التشاركي مع الدول الأخرى لتحقيق مثل هذا التوجه.

أما التغيير القسري للنظام فانبثقت فكرته في سياق الحرب الأميركية على «الإرهاب»، واعتمادها على الفعل العسكري في مقاربة «الأنظمة الإشكالية» في المنطقة، ودفع باتجاهه بعض أبرز المسؤولين في البنتاغون في فترة إدارة

---

(158) ليفريت، ص 281.

(159) إعلان بوش الابن أمام الكونغرس، على الموقع الإلكتروني: <www.whitehouse.gov/news/releases/2004/05/20040511>.

(160) وضعت سورية منذ عام 1979 على القائمة الأميركية للدول الراعية «للإرهاب»، وأصبحت بذلك عرضة تلقائيًا لفرض عقوباتٍ أميركية عليها.

(161) ليفريت، ص 285.

بوش الأولى. وعلى الرغم من أن تغيير النظام من خلال العمل العسكري المباشر يتميز بجاذبية السماح للولايات المتحدة بالتحكم بالمبادرات تجاه دولة «إشكالية»، إلا أنه ليس بالخيار الكامل الأهداف، كما أنها لا تمتلك الذرائع أو الأدوات الكافية، سواء اللوجستية والمادية أو السياسية لمثل هذا الخيار[162]، ما ألغى أي فائدة دبلوماسية يمكن أن يتضمّنها التهديد الضمني باللجوء إلى هذا الخيار. كما أن خيار إعادة البدء بالمسار السوري في عملية السلام اصطدم بعوائق عدة نتيجة عدم تبنيه أساسًا من الإدارة الأميركية باعتباره خيارًا، وعدم تبلور الأوضاع الذاتية والموضوعية في المنطقة عمومًا للعمل على هذا الخيار بعد وصول حكومات يمينية متتالية إلى الحكم في «إسرائيل».

أما خيار الانخراط المشروط المتمثل بسياسة العصا والجزرة، فاستثني من التداول في أروقة إدارة بوش بعد أن قررت أنها لن تقدم أي «جزرة» محتملة لحث دولة راعية «للإرهاب» على تغيير سلوكها[163]. ونتيجة غياب التوافق المفترض داخل الإدارة في شأن نمط مقاربة هذه الأزمة، لم يؤد أي من الخيارات السابقة إلى تبني الإدارة الأميركية بين عامي 2003 و2008 نهجًا سياسيًا محددًا ومستمرًا تجاه الأزمة مع سورية، كما أنّ البعد الأيديولوجي الطاغي على رؤية المحافظين الجدد لإدارة الأزمات عوّق الوصول إلى مقاربة واقعية على الرغم من أهمية هذه الأزمة وتأثيرها في مجمل الأزمات التي واجهتها إدارة بوش في المنطقة؛ إذ راوحت سياسة الإدارة الأميركية لهذه الأزمة مكانها، في إطار سياسة العزل والضغط (Pressure and Isolation Policy) من دون بناء استراتيجية واضحة المعالم لطريقة تعامل هذه الإدارة مع هذه الأزمة، فبقيت في إطار نظرية التهديدات المتبادلة (الكتكوت) على أمل أن يؤدي الضغط المتزايد إلى زعزعة نظام الحكم في سورية أو تغيير سلوكه في لبنان أو العراق.

---

(162) ليفريت، ص 287.

(163) المصدر نفسه، ص 294.

ب- إدارة أوباما للأزمة

تغيّرت مظاهر السياسة الأميركية تجاه الأزمة مع سورية بشكل واضح في الأعوام الأولى لتولي أوباما مقاليد الحكم في الولايات المتحدة، نتيجة اعتماده سياسة إنهاء الورطة الأميركية في العراق[164]، وفشل سياسة العزل والضغط التي تبنّتها الإدارة الجمهورية السابقة في الوصول إلى أي نتائج ملموسة في ما يخص تغيير السلوك السوري في المنطقة، ما دعم وجهة النظر الأميركية بأن أكثر ما يمكن أن تتوقعه واشنطن من دمشق نتيجة السياسة السابقة هو «القليل جدًا والمتأخر جدًا»[165]، الأمر الذي قاد باتجاه إحداث تغيير واضح في سياسة الإدارة الديمقراطية الجديدة للبيت الأبيض؛ إذ بقيت سورية حالة «إشكالية» تشكل أزمة موصوفة بنظر الإدارة الديمقراطية في البيت الأبيض نتيجة ارتباطها الوثيق بعموم الأزمات الأخرى في المنطقة، فهي تمثل محور العجلة (Linchpin) الاستراتيجي للتعامل مع إيران والقضية الفلسطينية، وعلى حد تعبير أوباما فإن كل شيء في الشرق الأوسط وثيق الارتباط[166]. ووفق هذه الرؤية طوّرت إدارته استراتيجية مختلفة تجاه المنطقة عمومًا، وسورية خصوصًا لتحقيق الأهداف ذاتها التي حاولت تحقيقها الإدارة الأميركية السابقة. وقامت هذه الاستراتيجية على تفعيل القوة الناعمة (Soft Power) في مقاربة هذه الأزمة من خلال سياسة الانخراط المشروط (Conditional Engagement Policy)، مبتعدة عن سياسة العزل والضغط السابقة. واعتمدت على فكرة محاولة إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط، وتفعيل المسار السوري - الإسرائيلي بالتحديد لما له من تأثير واضح - بحسب وجهة نظرها - في العلاقات السورية - الإيرانية، ومحاولة عزل إيران عن حلفائها في المنطقة[167]؛ إذ لا يمكن تطبيق سياسة الانخراط المشروط مع سورية بمعزل عن تفعيل مسار العملية السلمية بين

---

(164) Haass and Indyk, «Beyond Iraq,» on the Web: <www.foreignaffairs.org/20090101faessay88104>.

(165) دجيرجيان، ص 179.

(166) Seymour M. Hersh, «Syria Calling: The Obama Administration's Chance to Engage in a Middle East Peace,» *New Yorker*, 6/4/2009, on the Web: <www.newyorker.com>.

(167) Haass and Indyk, «Beyond Iraq,» on the Web: <www.foreignaffairs.org/20090101faessay88104>.

سورية و إسرائيل، كما أنه من غير الممكن أيضًا إطلاق مسار العملية السلمية والاستمرار بسياسة العزل والضغط(168).

من أجل التوصل إلى إطلاق مسار السلام السوري - الإسرائيلي، باشرت الولايات المتحدة إرسال العديد من المبعوثين الرئاسيين للتداول مع بشار الأسد في قضايا المنطقة وأزماتها، كما أنها عاودت النشاط في سفارتها في دمشق من خلال تعيين سفير جديد، بعد أن سحبته في عام 2005. ومن جهة أخرى، أبقت على عناصر الضغط، حيث استمرت بتجميد أموال بعض المسؤولين السوريين، وأبقت سورية على لائحة الدول الداعمة لـ «الإرهاب». وهدفت هذه السياسة الجديدة التي عبّر عنها مارتن إنديك، وهو أحد أبرز مستشاري إدارة أوباما، بقوله: «إذا انخرط البيت الأبيض سياسيًا مع سورية، فإن ذلك سيقود بالضرورة إلى الضغط على إيران وحزب الله وحماس»(169). كما تبنّت إدارة أوباما أيضًا سياسة تجزئة المسارات والانخراط المحدود والمدروس، واستخدام وسائل المساومة والضغط على سورية، مع التلويح بالقوة العسكرية في حال تطلّب الأمر ذلك(170). ومنذ وصول الإدارة الجديدة إلى البيت الأبيض بدأت بتنفيذ دبلوماسية الانخراط من خلال الزيارات المتتابعة التي قام بها كل من مساعد وزيرة الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأدنى جيفري فيلتمان، ومدير قسم الشرق الأوسط في مكتب الأمن القومي الأميركي دانيال شابيرو. وأتت هذه الزيارات في الفترة الممتدة بين شباط/ فبراير 2009 وبداية عام 2010، لتعطي الانطباع بوجود

---

(168) Andrew J. Tabler, «Troubled Engagement: The United States Has an Ambassador in Syria for the First Time in Nearly Six Years. Now what?,» *Foreign Policy*, 25/1/2011, on the Web: <www.foreignpolicy.com/articales/2011/01/25/troubled_engagement>.

(169) Hersh, «Syria Calling,» on the Web: <www.newyorker.com>.

(170) هذه الرؤية عبر عنها باراك أوباما بقوله في خطاب تنصيبه رئيسًا: «نحن جاهزون للقيادة، ويجب أن نتذكر أن الأجيال السابقة لم تواجه الفاشية والشيوعية بالصواريخ والدبابات فحسب، لكن بتحالفات صامدة وقناعات دائمة. لقد فهموا أن قوتنا وحدها لا تستطيع حمايتنا، ولا تتيح لنا أن نفعل ما نريد. وبالمقابل عرفوا أن قوتنا تنمو من خلال الاستعمال الحكيم لهذه القوة. فيمكننا عبر هذه المبادئ التي توجُهنا أن نواجه مجددًا التهديدات الجديدة التي تتطلب جهدًا إضافيًا للتعاون والفهم بين الشعوب». انظر: «نص خطاب الرئيس الأميركي الـ44،» الشرق الأوسط، 21/ 1/ 2009.

أرضية مشتركة تضمن بعض المصالح الأميركية في المنطقة وتحد من استنزاف مواردها في ظل عدم تبلور أي خيارات أخرى[171]. وأتى ذلك مع الإبقاء على سياسة الضغط على سورية من خلال المقاطعة الاقتصادية وحظر توريد بعض المعدات التكنولوجية[172]، بغية التأثير في التحالف السوري - الإيراني، وفي دعم سورية لفصائل المقاومة الفلسطينية وحزب الله اللبناني.

بعد أسبوع من الانتخابات النيابية اللبنانية التي أُجريت في حزيران/ يونيو 2009، وصل إلى سورية مبعوث أوباما لعملية السلام في الشرق الأوسط جورج ميتشل، وأكد عقب لقائه بشار الأسد أن لسورية دورًا مؤثرًا في عملية السلام في الشرق الأوسط، وأنه ناقش مع الأسد جملة من القضايا التي تهم الطرفين ويطمح الجانب الأميركي إلى البناء على هذا الجهد للتأسيس لعلاقات تقوم على المصالح المتبادلة بين الطرفين[173]، في إشارة واضحة إلى أن سياسة الانخراط مع سورية تقوم على شرط إعادة الحياة إلى المسار السوري - الإسرائيلي في عملية السلام.

من جهة أخرى، استمر العمل بسياسة الضغط والعقوبات؛ إذ عاود أوباما العمل بالعقوبات المفروضة على سورية بموجب قانون «محاسبة سورية واستعادة سيادة لبنان» ووقّع الأمر التنفيذي رقم 13441 الذي ينص على توسيع بعض هذه العقوبات[174]. وترافق هذا الضغط مع إثارة ملف البرنامج النووي السوري في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لتسير سياسة الانخراط جنبًا إلى جنب مع سياسة الضغط على سورية بغية تحقيق تقدم في مسار عملية السلام يدفع باتجاه تغيير السلوك السوري نتيجة تغير موقع سورية من الصراع العربي - الإسرائيلي. ومع عدم وجود أي مؤشر على نجاح هذه السياسة في تحويل السلوك السوري وقفت الإدارة الأميركية موقف العاجز عن تحقيق أي تقدم على هذا الصعيد.

---

(171) Sharp, p. 3.

(172) المصدر نفسه، ص 4.

(173) المصدر نفسه، ص 4.

(174) المصدر نفسه، ص 5.

تشير السياسة المتبعة من إدارة أوباما القائمة على خيار الانخراط المشروط إلى تبنيها نظرية المباراة في إدارة هذه الأزمة، خصوصًا لعبة ورطة السجناء (التهديدات والوعود)، والمباراة غير الصفرية (Non-Zero Game)؛ إذ يمكن أن يحقق الطرفان بحسب هذه الرؤية مكاسب متبادلة تتمثل بإحياء العملية السلمية في الشرق الأوسط، بغية الوصول إلى معاهدة سلام بين سورية وإسرائيل، وتغيير موقف سورية من الصراع العربي - الإسرائيلي، بما يؤدي إلى تغيير «السلوك السوري» في المنطقة. وجرى تبني هذه النظرية ضمن الإطار العام للمفهوم النيوليبرالي القائم على تفعيل استخدام القوة الناعمة في إدارة الأزمات؛إذ اقتنعت الإدارة الأميركية بأن الاستمرار في تطبيق سياسة عزل سورية والضغط عليها سيقود بالضرورة إلى زيادة نسبة السلوك «الإشكالي السوري» من خلال تقوية تحالفها مع إيران، والعمل على بناء عناصر قوتها من خلال التسلح المكثف بما فيه أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي يؤدي إلى التأثير في مفهوم التوازن في المنطقة، ولذلك، فإن الانخراط المشروط يمثل الصيغة الأكثر ملاءمة لإدامة التوازن في الشرق الأوسط؛ فالمرونة في التعامل مع هذه الأزمة يحمل قدرًا أكبر من القدرة على ضبط «السلوك السوري». لكنَّ تطورات أخرى طرأت على سياسة الولايات المتحدة إزاء سورية في مطلع عام 2011، حين حاولت إدارة أوباما التأثير في الحالة السورية من خلال تبني سياسة الضغط المباشر على النظام السوري في أعقاب الحوادث التي تمرّ بها سورية منذ آذار/ مارس 2011. فقاربت الأزمة من خلال دعم المعارضة السورية ودفع الدول الأوروبية إلى تبني موقف متشدد من نظام الحكم في سورية في مجلس الأمن الدولي من خلال محاولات طرح مشاريع قرارات دولية لزيادة الضغط على النظام السوري بما يخدم رؤيتها العامة المرتكزة على إضعاف نظام الحكم إلى أقصى مدى ممكن، وبما يسمح بإدارة باقي أزمات المنطقة، خصوصًا الأزمة مع إيران.

اتسمت هذه السياسة بالتدرج والتطور المحسوب؛ حين أوكلت في البداية إلى كل من فرنسا وبريطانيا مهمة إبراز هذه الأزمة دوليًا، ومن ثم قادت الجهد الدولي لتبني قرارٍ من مجلس الأمن يضع سورية في دائرة

القرارات الدولية. كما أنها اعتمدت على بعض الدول الإقليمية لتكثيف الضغط على نظام الحكم في سورية، في محاولة لحشد رأي إقليمي ودولي تستفيد منه في حال نضجت الظروف لقرار دولي بالتدخل في سورية تحت ضغط الولايات المتحدة.

تنبثق رؤية إدارة أوباما في ما يخص دعم بعض أطراف المعارضة السورية لتغيير نظام الحكم في سورية من الرؤية العامة التي شجعت بموجبها حالات «الربيع العربي» في بعض الدول في المنطقة، إذ سادت قناعة لدى عدد كبير من المسؤولين الأميركيين بأن محاربة «الإرهاب» يجب أن تبدأ من داخل منطقة الشرق الأوسط بالتوصل إلى صيغة متفق عليها بين الولايات المتحدة وبعض الحركات الإسلامية في المنطقة. فهذه الحركات تتسم بالتنوّع الكبير، لذلك على الولايات المتحدة استيعاب الحركات البعيدة عن الراديكالية العنفية[175]، ما يساعدها في تخفيف توجهاتها العنفية، أو تحويلها عن أرض الولايات المتحدة[176]. ورأت هذه الإدارة في مجريات حوادث الحراك السوري المسلح لتغيير النظام في سورية فرصة مستقبلية لمحاربة «الإرهاب واحتواء الحركات الجهادية» على الأرض السورية، لذلك حافظت على التحرك المدروس والمتأني إزاء الأزمة، ويرجع ذلك إلى عدم تبلور مصلحة حيوية أميركية في تغيير النظام السوري في الوقت الراهن. ومن ناحية أخرى، تشكّل كُلَف التدخل الأكثر فاعلية في مجريات الأزمة ضغطًا كبيرًا على الموارد المالية والبشرية في وقت شديد الحرج بالنسبة إلى وضع الولايات المتحدة المالي. كما أن اعتماد إدارة أوباما صيغ التعاون الدولي في حل الأزمات الدولية وإدارتها وعلاقات التعاون مع روسيا في هذا المجال ترك الباب مفتوحًا لروسيا لتحديد خطوات الفعل السياسي تجاه الأزمة.

---

(175) David Aaron, ed., *Three Years after: Next Steps in the War on Terror*, Conference Proceedings (Santa Monica, CA: Rand, 2005), pp. 15-16.

(176) عبّر عن ذلك بوضوح باراك أوباما في خطابه عن حالة الاتحاد لعام 2012، انظر: «President Obama's State of the Union Address,» *New York Times*, 25/1/2012, on the Web: <www.nytimes.com>.

هنا يمكن القول إن إدارة أوباما اعتبرت أن تغيير النظام في سورية هدف من أهداف السياسة الخارجية، ولم ترَ أنه مصلحة قومية؛ فالمصلحة القومية هي في مكان آخر على الضفة الشرقية للخليج العربي. ومن هذه النظرة تأتت سياسة الإدارة الأميركية الحالية تجاه الملف السوري؛ فالفرق بين الهدف والمصلحة واضح بنظر الخبراء الاستراتيجيين؛ فالأهداف هي مجموعة ثانوية من المصالح تملك دولة ما القوة لفعل شيء تجاهها، وذلك بكلفة وأخطار مقبولة وبفرصة معقولة للنجاح، كما ينبغي ألا تزيد الكلفة في جميع الأحوال على قيمة الهدف نفسه. ويدلّل على ذلك بشدة التهديد العسكري الأميركي باستخدام القوة العسكرية بعد التقارير التي تحدثت عن استخدام قوات النظام السوري سلاحًا كيماويًا في 21/ 8/ 2013، راح ضحيته مئات المدنيين بالقرب من العاصمة دمشق، فقبل هذا التاريخ لم يصدر عن الإدارة الأميركية أي إشارة عن رغبتها في التدخل العسكري في الأزمة السورية، واقتصرت التهديدات على إنذارات صارمة تتوعد النظام في سورية في حال تجاوزه الخط الأحمر باستخدام أسلحة الدمار الشامل.

وضعت هذه الحالة من استخدام السلاح الكيماوي أوباما أمام نقطة محورية لم يتوقع الوصول إليها؛ إذ أعلن قراره بتوجيه ضربة عسكرية محدودة ضد النظام السوري في 1/ 9/ 2013، بعد الحصول على تخويلٍ من الكونغرس لشن هذه العملية العسكرية. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن التلويح بالعمل العسكري لم يُعدّ ورقة سياسية لجدّية الولايات المتحدة في شأن استخدام أسلحة الدمار الشامل، ولا يخرج عن استراتيجية الإدارة الأميركية في التعامل مع الأزمة السورية؛ فاختيار توقيت عطلة الكونغرس للطلب منه بعد عودته من إجازته الصيفية تفويضًا باستخدام القوة للرد على استخدام السلاح الكيماوي، إضافة إلى أن طلب التفويض في حد ذاته يشير إلى ترك أوباما الباب مفتوحًا لتسوية سياسية لهذه القضية. وبالفعل، نشطت الدبلوماسية الروسية والأميركية للتوصل إلى نقطة وسط يجري بموجبها تجنّب العمل العسكري الأميركي، وقبل ساعات من مناقشة الكونغرس طلب الرئيس الأميركي استخدام القوة، أتت المبادرة الروسية

في 9/9/2013 التي وافق عليها النظام السوري مباشرة، ونصت على وضع السلاح الكيماوي السوري تحت الإشراف الدولي، وتدميره لاحقًا بعد انضمام سورية إلى معاهدة حظر الأسلحة الكيماوية. وبذلك حصلت الولايات المتحدة على تعهد وإجماع دولي وموافقة سورية على تدمير الترسانة الكيماوية وفق خطة زمنية محددة من دون الحاجة إلى استخدام القوة، كما أنها احتفظت بإمكانية إعادة الخيار العسكري والتلويح به مجددًا للتعامل مع هذه القضية المحددة من الأزمة السورية في حال تلكؤ دمشق في تسليم السلاح الكيماوي. وهي بذلك تضمن استمرار سياستها المعلنة تجاه الأزمة السورية القائمة على تغليب الحل السياسي للأزمة، وعدم التورط في استخدام العمليات العسكرية.

على الرغم من التقارير الصحافية التي تتحدث عن توجه أميركي مختلف إزاء تسليح المعارضة السورية، فإن ذلك لا يعدو كونه حتى الآن، وسيلة أخرى من وسائل الضغط على النظام السوري لقبول حل سياسي بعد فشل مفاوضات جنيف 2 في التوصل إلى تسوية بين المعارضة والنظام السوريين؛ فالحل السياسي المفترض غير ناضج حتى اللحظة، كما أن عدم قدرة الطرفين على حسم الصراع عسكريًا يتيح لواشنطن بسبب استمرار الأزمة إدارة أزمات أخرى في المنطقة، وحتى خارجها وذلك بهدف التأثير في كلٍ من روسيا وإيران الداعمين الأساسيين للنظام السوري.

تنظر إدارة أوباما إلى الأزمة السورية من زاوية إيران؛ إذ تحاول إضعاف الطرفين والإفادة من الدعم الإيراني المالي والعسكري الإيراني للنظام السوري بما يوجد حالات تململ داخل النسيج الإيراني من جهة، وتؤدي بذلك إلى إرهاق النظام الإيراني وحلفائه ماديًا ومعنويًا. كما أن مجريات حوادث الأزمة وفق هذا الفهم الأميركي قد يؤدي إلى إضعاف الموقف الأخلاقي والسياسي لروسيا عالميًا، خصوصًا بعد وصول تداعيات الحالة في أوكرانيا إلى مراحل شديدة الحساسية بين الولايات المتحدة وروسيا، وبذلك تضمن الولايات المتحدة تأثيرًا مضاعفًا في روسيا في مجاليها الحيويين، في غرب آسيا وأوروبا الشرقية في وقت واحد.

استخدمت إدارة أوباما وفق رؤية استراتيجية محكمة عناصر الواقعية السياسية في إدارة الأزمة السورية، وجعلت منها منصة للتأثير في كل من إيران وروسيا، معتمدة نظرة كلية إلى موازين القوى الإقليمية والعالمية، ومصالح الولايات المتحدة في استنزاف قدرات الخصوم إلى أقصى مدى ممكن، في حال عدم القدرة على مواجهتهم أو ارتفاع كلفة هذه المواجهة.

رابعًا: الولايات المتحدة الأميركية وإدارة الأزمة اللبنانية

تنازعت رؤيتان أميركيتان في شأن أهمية لبنان بالنسبة إلى الولايات المتحدة: الأولى كانت ترى لبنان في آخر قائمة اهتمامات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط حتى مطلع القرن الحادي والعشرين[177]؛ فللبنان بحسب هذه الرؤية قيمة استراتيجية محدودة بالنسبة إلى الولايات المتحدة، على العكس من دول عدة في المنطقة، ولا توجد في لبنان احتياطيات نفطية أو قواعد عسكرية أميركية، أو قوة عسكرية وصناعية، كما لا توجد روابط تجارية ذات أهمية بين لبنان والولايات المتحدة؛ لكنّ الرؤية الثانية تعتبر أن للبنان أهمية استراتيجية للولايات المتحدة، وأنه حاجز (Buffer) بين سورية وإسرائيل، فهو يحوي عددًا كبيرًا من اللاجئين الفلسطينيين وبعض التنظيمات الفلسطينية المسلحة، إضافة إلى أنه يمثل رأس حربة للتحاور (Interlocutor) مع الدول العربية الأخرى[178].

ظلت الرؤية الأولى مسيطرة على السياسة الخارجية الأميركية طوال عقود، لكنها انتهت لتحل محلها الرؤية الثانية بعد احتلال العراق وتوقيع بوش «قانون محاسبة سورية واستعادة سيادة لبنان» في عام 2003، لتُؤسّس إدارته بهذا القانون نمطًا مختلفًا من التعاطي مع لبنان، يستند إلى الضغط على كلٍ من سورية وإيران عبر لبنان، تنفيذًا لرؤية هذه الإدارة القائمة على إعادة تشكيل

(177) على الرغم من ذلك أنشئت الجامعة الأميركية في بيروت في عام 1866 وما زالت تتلقى الدعم من حكومة الولايات المتحدة والكونغرس.

(178) Casey L. Addis, «Lebanon: Background and U.S. Relations,» (CRS Report, Congressional Research Service, Washington, DC, November 2009), p. 4.

الشرق الأوسط وتغيير سلوك سورية والضغط عليها. كما عملت هذه الرؤية على الضغط على إيران من خلال لبنان أيضًا بإضعاف حزب الله، خشية حدوث رد انتقامي منه على إسرائيل في حال استعمال القوة العسكرية في التعامل مع أزمة الملف النووي الإيراني، سواءً أَنفذته الولايات المتحدة أم إسرائيل. لكن المظهر الأبرز للأزمة توضّح في إثر اغتيال الحريري، وما تلاه ذلك من عودة الاستقطاب السياسي والطائفي إلى لبنان، وما نتج من هذا الاستقطاب من تأثير مباشر واستغلال واضح للأزمة اللبنانية في سورية وإيران بدرجة أقل.

من هذا الاعتبار، تعاملت الولايات المتحدة مع الاستقطاب السابق من زاوية «الفرصة» التي تشكل أحد شقّي المفهوم الأميركي للأزمة بشكل عام؛ فالفرصة الكامنة وراء هذه الأزمة قد تُمكِّن الولايات المتحدة من الارتقاء بمصالحها في أزمتين محددتين: الأزمة المتصاعدة في سورية والأزمة مع إيران، إلى مستويات عليا نتيجة الارتباط الوثيق للطرفين بمضامين هذه الأزمة.

1- توصيف الأزمة وتطوّرها

ارتبطت الأزمة اللبنانية بعد اغتيال الحريري بعامل ذاتي يتمحور حول حالة الطائفية السياسية المتزايدة التأثير في المجتمع اللبناني، حيث اتخذت الطوائف اللبنانية تاريخيًا طابعًا جعل منها، إلى حد ما، أشباه أمم[179]. وتعود أصول هذا الوضع إلى النظام الذي أقامته فرنسا في لبنان منذ عام 1920، واستمرت النخب السياسية بالعمل على أساسه حتى اللحظة، ومن غير المتوقع أن يتغير هذا الواقع في الأمد المنظور، نظرًا إلى الهواجس النفسية لدى الطوائف اللبنانية، وترسيخ البنية السياسية الطائفية في القوانين المختلفة التي تنظِّم الحياة السياسية في لبنان. ويضاف إلى هذا الواقع الطائفي الوجود الفلسطيني في لبنان الذي يُعدّ في نظر بعض القوى السياسية اللبنانية عامل ضغط، نتيجة مخاوفها من الأيديولوجيا الفلسطينية ذات الصبغات الراديكالية المختلفة.

---

(179) قرم، ص 107

بدأت أولى مظاهر التأزم بالعودة إلى الساحة اللبنانية مع زيادة التوتر في العلاقات بين الولايات المتحدة وسورية في إثر توقيع «قانون محاسبة سورية واستعادة سيادة لبنان» في أواخر عام 2003، ما أدى إلى زيادة التوتر بين مناصري سورية اللبنانيين، والمطالبين بانسحاب القوات السورية من لبنان ممثلين بلقاء قرنة شهوان وبعض المؤيدين لهم. لكن ما أضرم الوضع اللبناني المتأزم أصلًا جراء السياسة الأميركية الجديدة هو قضية تمديد ولاية رئيس الجمهورية إميل لحود التي تفاعلت منذ منتصف عام 2004. وأتى التمديد ذريعة لاستصدار مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1559 بتاريخ 2 أيلول/ سبتمبر 2004 الذي كوّن سابقة بتدخل مجلس الأمن في شؤون المجلس النيابي اللبناني والعلاقات اللبنانية - السورية. ويطلب هذا القرار من المجلس النيابي اللبناني عدم تمديد ولاية لحود، وتعديل الدستور اللبناني، ويطلب من الحكومة بسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية، وإرسال الجيش إلى الجنوب، ويطالب بنزع سلاح حزب الله والسلاح الموجود في المخيمات الفلسطينية، إضافة إلى مطالبته بانسحاب القوات السورية من لبنان. وفي اليوم التالي لصدور هذا القرار تبنى البرلمان اللبناني تعديلًا دستوريًا يمدد بموجبه الفترة الرئاسية للحود ثلاثة أعوام أخرى. وبعد أقل من شهر على التمديد استقال رئيس الوزراء رفيق الحريري لينضمَّ إلى الطرف الآخر من المعادلة اللبنانية[180].

في 14 شباط/ فبراير 2005 وقعت حادثة اغتيال الحريري التي أثارت جدلًا داخليًا ودوليًا واسعًا عن منفذي الاغتيال[181]. واستخدمت إدارة بوش هذه الحادثة لزيادة الضغط على سورية، كما استغلت التحقيق الدولي في هذه القضية؛ إذ أصدر مجلس الأمن الدولي في 7 نيسان/ أبريل 2005 القرار رقم 1595 القاضي بتشكيل لجنة دولية للتحقيق في قضية الاغتيال (UNIIIC)، ومن

---

(180) Addis, p. 9.

(181) من الجدير بالذكر أن اغتيالات شخصيات رسمية أخرى لم تحظَ بمثل هذا الاهتمام الدولي، كحادثة اغتيال الرئيس الأميركي جون كينيدي في عام 1963، أو رئيس الوزراء السويدي أولف بالمه في عام 1986، أو رئيس الوزراء الإيطالي ألدو مورو في عام 1978.

ثم المحكمة الدولية الخاصة بلبنان[182]، كأداة لإضعاف موقعها الاستراتيجي في المنطقة، بعد توجيه «الاتهام السياسي» إلى سورية بوقوفها وراء عملية الاغتيال.

ظهرت ملامح الأزمة اللبنانية بعد الاغتيال مباشرة، حيث انقسم الشارع اللبناني إلى طرفين متناقضين، مثّل الأول حزب الله والقوى المؤيدة له ولسورية وما عرف بفريق الثامن من آذار، والطرف المقابل فريق الرابع عشر من آذار. وانسحب على هذا الانقسام انقسام عربي واضح أعاد تشكيل الاصطفاف العربي، فأصبح كل من السعودية ومصر في تناقض واضح مع سورية، وقامتا بدور كبير في دعم فريق الرابع عشر من آذار، وفي المقابل دعمت سورية فريق الثامن من آذار[183].

شَكّلت، أو شُكلت، الأزمة اللبنانية بتفاصيلها اليومية وحوادثها المتتالية مكسبًا سياسيًا كبيرًا للولايات المتحدة في التأثير في كل من سورية وإيران من سلسلة من الضغط مارستها إدارة بوش على الطرفين.

2- الإدارة الأميركية للأزمة اللبنانية

أ- إدارة بوش للأزمة

انطلقت إدارة بوش للأزمة اللبنانية من اعتبارات عدة، تمحورت في الأساس حول سياسة العزل والضغط التي انتهجتها أصلًا تجاه سورية. وتميزت بانتقال محسوس من الرؤية المحافظة لأهمية وضرورة استخدام القوة المباشرة في إدارة الأزمات، إلى تفعيل التحرك الدبلوماسي في الأمم المتحدة ومن خلال مجلس الأمن، لزيادة الضغط على سورية عبر لبنان. وساهم في هذا الانتقال مزيج من العوامل أبرزها تجربة الحرب على العراق، وحدوث تغير

(182) Addis, pp. 10-11.

(183) أعادت الأزمة اللبنانية ترتيب الاصطفاف السياسي في العالم العربي، وأظهرت تناقضاته الكامنه بشكلٍ جلي، بما يكاد يكون متطابقًا مع ما حصل إبان الحرب الأهلية اللبنانية (1975-1989) وخلالها. للمقارنة مع تلك المرحلة، راجع: قرم، ص 323-340.

كبير في مراكز القوة في الإدارة الأميركية، بعد تولي كوندوليزا رايس وزارة الخارجية في مطلع عام 2005[184].

ساهمت هذه الاعتبارات في اللجوء إلى استخدام الضغط الدبلوماسي والإعلامي بداية، من تشديد محاصرة سورية وحلفائها في لبنان؛ إذ صرح كل من بوش ووزيرة خارجيته، على مدى أكثر من ثلاثة شهور عقب الاغتيال، تصريحات قوية في شأن الوضع في لبنان، وطالبا بانسحاب القوات السورية فورًا من لبنان، ومعاقبة المجرمين في قضية الاغتيال، وإقامة نظام ديمقراطي فيه يكون قدوة لسائر الدول العربية[185].

بعد استكمال انسحاب القوات السورية من لبنان في 26 نيسان/ أبريل 2005 قامت الولايات المتحدة بتفعيل لجوئها إلى مجلس الأمن الدولي لاستصدار عددٍ كبير من القرارات والبيانات الرئاسية في ما يخص الأزمة اللبنانية، الأمر الذي بدأ في إثر الاغتيال مباشرة، فأُنشئت لجنة تقصي حقائق في قضية الاغتيال بقرار دولي، وأُسندت رئاستها إلى نائب مفوض الشرطة الإيرلندي بيتر فيتزجيرالد الذي قدم تقريرًا حمّل فيه الأجهزة الأمنية اللبنانية والسورية مسؤولية الاغتيال، مستندًا إلى أقوال وشهادات معارضين سوريين وقوى وأحزاب لبنانية معارضة للوجود السوري في لبنان. ومع إقرار القرار رقم 1595 أصبح للولايات المتحدة نفوذ واضح في توجيه التحقيق الدولي، ما كان يساهم في تأجيج «ثورة الأرز» مع كل تقريرٍ جديد تقدمه اللجنة، وفي تأجيج اتهام سورية سياسيًا عن مسؤوليتها في القضية؛ ففي 25 آب/ أغسطس 2005 قدم وكيل الأمين العام للأمم المتحدة إبراهيم غمبري تقريرًا أمام

---

(184) لمزيد من الاطلاع على توجهات كوندوليزا رايس وتأثيرها في الرئيس، والتجاذبات بين وزارة الدفاع من جهة ووزارة الخارجية ومستشارة الأمن القومي من جهة ثانية، راجع: بوب ودورد، بوش محاربًا، ترجمة سمر القاضي (الرياض: مكتبة العبيكان، 2003)، ص 411-459.

(185) قرم، ص 580. استمر بوش الابن، بطريقة انفعالية وشبه يومية، يدلي بتصريحات عن الأزمة اللبنانية: في 2 و17 و21 و22 شباط/ فبراير، وفي 8 و9 و15 آذار/ مارس، وفي 14و18 نيسان/ أبريل 2005.

مجلس الأمن شدّد فيه على أن سورية لا تتعاون مع لجنة التحقيق الدولية، وأعد مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة جون بولتون بيانًا رئاسيًا مصمَّمًا لزيادة الضغط على سورية بالتحديد(186)، لكن نص البيان دعا «الدول والأحزاب كلها، ولا سيما تلك التي لم تستجب بشكلٍ كافٍ، إلى التعاون التام من أجل تسهيل عمل اللجنة»(187)، الأمر الذي جعلَ المندوب الأميركي يسمي سورية في البيان الصحافي الذي تلاه عقب اجتماع مندوبي الدول الأعضاء في مجلس الأمن.

تجلى الضغط الأميركي المباشر على سورية من خلال لجنة التحقيق الدولية الخاصة في اغتيال الحريري بصدور القرار الدولي رقم 1636 في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2005 تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وبحضور أحد عشر وزيرًا للخارجية. ويطلب القرار من الحكومات الأعضاء تجميد أصول المشبوهين الذين سمّتهم لجنة التحقيق الدولية، كما يطلب من سورية بالتحديد توقيفهم(188). وعقب التصويت على القرار أرسل بوش ملاحظة خطية إلى بولتون قال فيها: «أهنئك على اعتماد القرار السوري بتصويت (15-0-0)، لا شيء أفضل من الانتصار الكاسح، ربما يتلقى السوريون الرسالة الآن»(189). وبعد ذلك بيومين، في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2005، أطلع تيري رود لارسن، الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة لتطبيق القرار رقم 1559، مجلس الأمن على تقريره في شأن تنفيذ القرار، قائلًا: «إن مقاومة سورية لا تزال تعوّق قدرة لبنان على تأكيد سيادته الكاملة ونزع سلاح الميليشيات التي تزوّدها سورية بالسلاح»(190).

---

(186) بولتون، ص 462.

(187) Security Council Press Statement on Work of (CIKFLP), SC/8482, 25 August 2005.

(188) «Resolution 1636 (2005): Adopted by the Security Council at its 5297th Meeting, on 31 October 2005,» (S/RES/1636/2005), on the Web: <www.un.org>.

(189) بولتون، ص 470. تم التصويت على هذا القرار بالإجماع في مجلس الأمن، بينما امتنع عن التصويت على القرار رقم 1559 ستة أعضاء (9-0-6).

(190) المصدر نفسه، ص 471.

أشارت سلسلة الضغط السابقة إلى تبني الولايات المتحدة العمل من داخل الأمم المتحدة لإدارة الأزمة اللبنانية، الأمر الذي يزيد تأثير سياسة الضغط في سورية وعزلها، وساهم في تبني ذلك جملة من العوامل سبقت الإشارة إليها، إضافة إلى وجود تأييد أوروبي واضح لهذه السياسة بعد تبني فرنسا سياسة مكملة للسياسة الأميركية تجاه الأزمة اللبنانية. كما عزز هذا التوجه التكتيكي ازدياد مشاعر العداء للسياسات الأميركية، والطريقة الأحادية التي نفّذت بها هذه السياسات خلال مرحلة احتلال العراق في عام 2003، خصوصًا بين حلفائها الموضوعيين في أوروبا؛ إذ ازدادت مشاعر العداء للولايات المتحدة في الدول الأوروبية بشكل كبير بين عامي 2003 و2004[191].

من جهة أخرى، شكّل حزب الله مصدر قلق بالغ للولايات المتحدة لسببين: **الأول** مرتبط بـ «إسرائيل»، **والثاني** مرتبط بعلاقته بإيران؛ فمع تصاعد أزمة الملف النووي الإيراني في أواخر عام 2005، وتزايد التهديدات الأميركية الإسرائيلية بتوجيه ضربة عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية، تزايدت أهمية لبنان بالنسبة إلى هذا المخطط، إذ يُعدّ حزب الله أبرز حلفاء إيران في المنطقة، كما أنه يمتلك ترسانة عسكرية وقدرة قتالية عالية سيكون لها تأثير مباشر في حال اندلاع حرب في المنطقة، تكون إيران طرفًا فيها بمواجهة الولايات المتحدة و«إسرائيل». وطوّرت الولايات المتحدة و«إسرائيل» – وفق خطة مُعدّة سلفًا – رؤية لعملية عسكرية قد تستهدف البرنامج النووي الإيراني، تعتمد على تحييد القدرة الصاروخية الإيرانية في الضربة الأولى، ومن ثم تستهدف المنشآت النووية الإيرانية الممتدة على مساحة واسعة في الأراضي الإيرانية[192]، لكن ردة الفعل الإيرانية في هذه الحالة ستكون زيادة الرقعة الجغرافية للعمليات العسكرية الإيرانية لإلحاق أضرارٍ كبيرة بكل من «إسرائيل» والولايات المتحدة وقواتها العسكرية في منطقة الخليج العربي والعراق. ووفق هذا السيناريو يتعيّن على خطة الحرب هذه أن تتوجه في البداية إلى

---

(191) للمزيد راجع: ديبل، ص 677.

(192) سمير قديح، «ملف استهداف إيران،» **الصباح الجديد** (العراق)، 26/ 3/ 2010.

عناصر القوة الإيرانية في الخارج التي يُعد حزب الله أبرزها نظرًا إلى العلاقة الاستراتيجية والأيديولوجية بينهما.

وفق هذه الخطة، شنت إسرائيل حرب تموز/ يوليو 2006 لاستهداف حزب الله وتحييد أبرز حلفاء إيران في المنطقة. وتبين من خلال مجريات الحرب بوضوح قوة الرابطة الأيديولوجية الإيرانية بحزب الله، كما أظهرت دور الحرب بالوكالة (Proxy War) بين إيران والولايات المتحدة، وعودة التفكير المحافظ القائم على استخدام القوة في إدارة الأزمات، بهدف مزدوج يشمل حزب الله وإيران. وتوضح ذلك تمامًا في مداولات مجلس الأمن الدولي خلال الحرب، حيث ظهر التأييد الواضح للعمليات العسكرية التي تشنّها «إسرائيل»، وتكاملها الواضح أيضًا مع نمط العمليات العسكرية التي تشنّها الولايات المتحدة[193]. وبحسب رؤية إدارة بوش يشكل حزب الله خطرًا إيرانيًا يحمي طموحات إيران في المنطقة[194]. لكنَّ مجريات الحرب أثبتت عدم قدرة «إسرائيل»، ومن ورائها الولايات المتحدة، على تحقيق نصر في هذه الحرب، ما زاد من قوة حزب الله وتأثيره في مجريات الحياة السياسية اللبنانية. الأمر الذي أخّر أو عوّق المخططات العسكرية تجاه حل أزمة ملف إيران النووي. وفي إثر فشل هذه الحرب، طوّرت الولايات المتحدة مقاربة مختلفة تجاه حزب الله تعتمد على نتائج الحرب وقضية اغتيال الحريري في اللعب على التناقضات السُنّية - الشيعية في لبنان والمنطقة[195]، لكنّ هذه الاستراتيجية في اللعب على هذه التناقضات أثّرت - مثلما اعترف مسؤولون

(193) رد جون بولتون على التعليقات التي تشير إلى رد «إسرائيل» المفرط على حادثة خطف حزب الله عددًا من الجنود الإسرائيلين وقتل بعضهم بقوله: «سألت الصحافة لاحقًا إذا كان يجب أن يكون رد إسرائيل محدودًا بقتل أو خطف عددٍ مماثل من أعضاء حزب الله، وإذا ما كان يجب أن يتوقف رد أميركا على بيرل هاربر إيقاع عدد من الإصابات في اليابان مساوٍ لما أصابنا في 7 كانون الأول. إن مقولة استخدام القوة غير المتناسبة هراء، وتغفل أن التهديد الذي ترد عليه إسرائيل هو وجود حزب الله ذاته. وكنت أدرك تمامًا أن إسرائيل تُستخدم كهدفٍ بديل عن الولايات المتحدة، في حين أن الاستخدام غير المتناسب للقوة هو الطريقة التي ندير بها الحرب». انظر: بولتون، ص 488.

(194) Graham E. Fuller, «The Hizballah - Iran Connection: Model for Sunni Resistance,» *Washington Quarterly*, vol. 30, no. 1 (Winter 2006-2007), p. 139.

(195) لمزيد عن استخدام الولايات المتحدة التناقضات (الشيعية - السُنية)، انظر: المصدر نفسه، ص 141-144.

أميركيون - في الأزمة الأميركية في العراق، نظرًا إلى الروابط الأيديولوجية التي تجمع الحكومة العراقية وحزب الله وعلاقات الطرفين المميزة بإيران؛ إذ أحجم رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في أثناء زيارته واشنطن في منتصف عام 2006 عن لوم حزب الله على حرب تموز/يوليو 2006، وحمّل إسرائيل كامل المسؤولية عن تلك الحرب ونتائجها[196]، الأمر الذي عبّر عن مدى الفشل الأميركي في إقامة حكومة عراقية موالية تمامًا للولايات المتحدة، وهو ما تنبّهت له الولايات المتحدة حديثًا وحاولت تطعيم الصيغة العراقية ببعض العناصر أو الفئات التي لا تجمعها بإيران ذات الأبعاد الأيديولوجية.

كما ساهم تحول مجرى الاتهامات في قضية اغتيال الحريري من الجهة السورية باتجاه حزب الله في إضعافه شعبيًا وسياسيًا وإحداث نزاع منخفض الحدة داخل لبنان، قد يُهيئ البيئة الملائمة في ما لو فكّرت الولايات المتحدة في طرح خيار العمل العسكري ضد إيران على الطاولة.

إذًا، حاولت إدارة بوش في بداية الأزمة استخدام الأزمة اللبنانية كعنصر ضغط على النظام السوري ومن ثم على إيران، محاولة تطبيق «لعبة ورطة السجناء» في إدارة الأزمات الدولية، من خلال محاولة زعزعة استقرار أحد الأطراف ودفعه لتقديم تنازل ما، يفيد في فصل المسارين بعضهما عن بعض. وعندما فشلت هذه الطريقة، لجأت هذه الإدارة إلى تطبيق مبدأ القوة وإدارة الأزمة بتكثيف الضغط على سورية وإيران من خلال لبنان، واختبار إمكانات الصمود في حال وصول أي من أزمات المنطقة إلى مرحلة العمل العسكري الأميركي أو الإسرائيلي.

ب- إدارة أوباما للأزمة

مع وصول إدارة أوباما إلى البيت الأبيض في مطلع عام 2009، اعتمدت الولايات المتحدة سياسة الابتعاد الجزئي عن الملف اللبناني، نظرًا إلى أهمية

---

(196) Tony Karon, «How the Lebanon Crisis Complicates U.S. Prospects in Iraq,» *Time*, 27/7/2006, on the Web: <www.time.com/time>.

الملفات الأخرى المطروحة على الإدارة الجديدة، لكن ما لبث الملف اللبناني أن عاد إلى دائرة اهتمام الإدارة بعد دعوة الرئيس اللبناني ميشال سليمان لزيارة واشنطن ولقائه أوباما وعدد من المسؤولين الأميركيين في أيلول/ سبتمبر 2009. وحمل هذا اللقاء إعادة الاهتمام الأميركي بلبنان، حين عبّر أوباما عن ذلك بقوله - خلال المؤتمر الصحافي الذي جمعه بالرئيس اللبناني: «يشكل لبنان أهمية حاسمة لأنه يقع في منطقة مهمة للولايات المتحدة، كما أن علاقات الصداقة بين البلدين نمت بشكل كبير نظرًا إلى ظروف عدة، ونحن سنعمل كل ما بوسعنا للحفاظ على لبنان قوي ومستقل وديمقراطي»[197]. وبذلك أعادت سياسة أوباما تجاه لبنان الإطار نفسه الذي تبنّته إدارة سلفه، من خلال أساليب جديدة كُلّف بتنفيذها مساعد وزيرة الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأدنى جيفري فيلتمان[198]. وتتمثل هذه الأساليب بمحاولة زيادة الضغط الداخلي على حزب الله من خلال دعم فريق الرابع عشر من آذار، وتبني سياسة الانخراط والضغط على سورية لوقف دعمها للحزب[199]، وهو ما كان على رأس جدول أولويات السفير الأميركي روبرت فورد، فمنذ وصوله إلى سورية في 16/1/2011 أولى اهتمامه

---

(197) «Remarks by President Obama and President Sleiman of Lebanon after Meeting,» (White House, Office of the Press Secretary, Washington, DC, 14 December 2009), on the Web: <www.thewhitehouse.gov>.

يضيف باراك أوباما في هذا المؤتمر الصحافي قائلًا: «سنعمل على تقوية لبنان عبر تسليح جيشه، وبذلك سنضمن استقلال وسيادة لبنان، وسنعمل على ضمان أن تطبق قرارات الولايات المتحدة والأمم المتحدة بما يساعد في حفظ السلام في المنطقة ويساعد في استقرار لبنان».

(198) عمل جيفري فيلتمان خلال إدارة بوش سفيرًا للولايات المتحدة في لبنان. وهو يرى أن حزب الله لا يزال يمثل تهديدًا للأمن الداخلي في لبنان ولاستقرار منطقة الشرق الأوسط، مؤكدًا أن نزع سلاح حزب الله شرط أساس لاكتساب الشرعية الدولية، معتبرًا أنه لا يزال أكثر المجموعات الإرهابية قدرة في العالم، ويشكل تهديدًا متواصلًا للولايات المتحدة، ومن ثم فإن الحوار مع قياداته من منظور فيلتمان لن يكون مجديًا.

(199) يعد لقاء مساعد وزيرة الخارجية الأميركية وليام بيرنز وبشار الأسد في عام 2010 أحد المؤشرات على اتجاه الإدارة الأميركية لدفع سورية للامتناع عن مساعدة حزب الله في التسلح، وهي القضية نفسها التي ركزت عليها مباحثات دانيال بنيامين، منسق وزارة الخارجية الأميركية لشؤون مكافحة الإرهاب، مع نظرائه السوريين في عام 2009. للمزيد، انظر: Steven Simon and Jonathan Stevenson, «The Hezbollah Problem,» *Democracy*, no. 17 (Summer 2010).

مباشرة لأزمة تأليف الحكومة اللبنانية الجديدة، وتحجيم تأثير حزب الله المتزايد في لبنان[200]. كما حاولت الولايات المتحدة تطبيق سياسة «تفكيك الأزمات» من خلال محاولة إحداث افتراق في التحالف الذي يجمع سورية وإيران وحزب الله، وتجزئة المسارات بتطبيق سياسة الانخراط والضغط مع هذه الأطراف، والعمل مع أي طرف منها يستجيب لهذه السياسة، بغية إحداث صدع في هذا التحالف يقود إلى تبني سياسات أكثر تشددًا تجاه الطرف الأقل استجابة.

مع تصاعد الأزمة في سورية (آذار/ مارس 2011) ودخولها مستوياتٍ عنفية عالية، ومشاركة حزب الله العلنية فيها في مختلف أرجاء الجغرافيا السورية، أصبح لبنان مؤثرًا ومتأثرًا بالضرورة في تفاصيل الأزمة وتداعياتها، ويضاف إلى ذلك الأعداد الكبيرة من اللاجئين السوريين في لبنان، الأمر الذي يُنذِر بتفاقم تدرجي للأمن والاستقرار في لبنان، ولربما يصل إلى مراحل متقدمة من الاحترّاب الداخلي في مراحل معيّنة مرتبطة بتطورات الأزمة في سورية بالتأكيد. واعتمدت السياسية الأميركية تجاه هذه النقطة بالتحديد دور المتفرج الذي يراقب مجريات الأمور ويترك لآلياتها الداخلية أن تتفاعل للوصول إلى مرحلة الانفجار في الوقت الذي يمكّنها من تعظيم المكاسب أو درء الأخطار الناشئة عن حالة الفوضى المطلقة التي تعيشها المنطقة.

تقوم سياسة الإدارة الجديدة على تطبيق نظريات جزئية في إدارة الأزمات في المنطقة ومحاولة إحداث اختراق في إحداها، ما قد يؤدي إلى حلحلة الأزمات الأخرى، مستخدمة أدوات دبلوماسية واقتصادية، والعمل الجماعي الدولي ضمن مجلس الأمن أو عبر التنظيمات الإقليمية، إضافة إلى تعزيز سياسات العمل السري والاستخباراتي وتنشيط مظاهر الاستقطاب داخل المجتمع اللبناني بين قواه المختلفة، مبتعدة بذلك عن تكتيك الإدارة السابقة القائم على النظرة المحافظة إلى أزمات المنطقة، وطرائق إدارتها المتمثل بالمواجهة، والدفع باتجاه سياسات حافة الهاوية الذي ميّز سياسات إدارة بوش.

---

(200) Tabler, «Troubled Engagement,» on the Web: <www.foreignpolicy.com/articales/2011/01/25/troubled_engagement>.

خاتمة

نجم عن نهاية الحرب الباردة وحوادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 وضعًا عالميًا لم تكن له سابقة مماثلة من حيث حاجة السياسة الخارجية الأميركية إلى إجراء تعديلات كثيرة في استراتيجياتها الدولية تجاه العالم وأزماته. فبدأت تبرز من جديد التيارات الأيديولوجية باعتبارها قوة مؤثرة في نظرة الأميركيين إلى الأزمات في العالم. كما عاودت النظر في التقسيم المعتاد للمقاربات العريضة لتقاليد السياسة الخارجية الأميركية التي يقسمها أحد أبرز الباحثين في هذا المجال والتر راسل ميد في كتابه **تقاليد السياسة الخارجية الأميركية** (*American Foreign Policy Traditions*) إلى: «جيفيرسونية (Jeffersonianism) وويلسونية (Wilsonianism) وهاملتونية (Hamiltonianism) وجاكسونية (Jacksonianism)». لكن، منذ نهايات القرن العشرين، بدأ تيار المحافظين الجدد بالصعود، ليصل مع تولي بوش الابن الرئاسة إلى أقصى مدى، حاملًا معه رؤية جديدة لإدارة الأزمات تستند إلى تراث الولايات المتحدة السياسي القائم على المزاوجة بين الواقعية والمثالية الويلسونية، وتتميز بنزوع أيديولوجي واضح؛ إذ يتحمس المحافظون الجدد للمبادئ الويلسونية القائمة على التفوق الأميركي والعناد القومي والجهوزية للتدخل العسكري من أجل ضمان تصدير القيم الأميركية، مع بعض التحفظات على الطريقة الويلسونية. ويستمدون من نظرة ودرو ويلسون فكرة تغيير الأنظمة وإحلال أنظمة جديدة مكانها، وكانت أولى هذه الخطوات إقالة ويلسون رئيس المكسيك فيكتريانو هويرتا باسم نشر الديمقراطية وضرورة تعليم دول أميركا اللاتينية كيفية انتخاب «أشخاص جيدين».

يُعبّر عن ذلك أحد أبرز منظّري تيار المحافظين الجدد ماكس بوت بقوله: «يكنّ المحافظون الجدد الاحترام لويلسون شخصيًا، لكنهم يعدّونه مفرط السذاجة، وهم - أي المحافظين الجدد - ويلسونيون لكن من طبيعة صلبة لأنهم لا يولون ثقتهم لقصاصات الورق بل للقوة وحدها». وأتى إعلاء شأن القوة وتجاهل «قصاصات الورق» هذا، أي المعاهدات والقوانين الدولية، نتيجة تأثير التيار الديني الذي نما وتطوّر في العقد الأخير من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين؛ فهم يعرفون «الحق» وينشرون «العدل والديمقراطية» مستندين إلى رؤية دينية يُعبّر عنها صاموئيل هنتنغتون بقوله: إن «الهوية الأميركية بدأت مرحلة جديدة مع بداية القرن الحادي والعشرين، ويتشكل جوهر هذه الهوية من عنصرين: القابلية للخطر؛ وانعطاف جديد إلى الدين يمثل يقظة كبيرة في أميركا توازي انبعاث الدين في معظم أرجاء العالم»، ونزوع غريزي يميز بين «الشر» و«الخير».

برزت في الحملات الانتخابية الجمهورية دلالات واضحة على ذلك؛ فلقد أشار البرنامج السياسي للحزب في تكساس في عام 2004 إلى أن (GOP) تعني «الحزب الرسمي لله» (God's Official Party) وهي في الأصل اختصار لـ «الحزب القديم الكبير» (Grand Old Party)، أي الحزب الجمهوري.

لكن إعلاء شأن الدين سياسيًا في الولايات المتحدة لم يقتصر على المحافظين الجدد والحزب الجمهوري، بل تعداه ليصل إلى الحزب الديمقراطي وتيار الليبرالية الجديدة في ما عرف بإعادة مصالحة الحزب مع الله في إثر الفشل الذي مُنِي به الديمقراطيون في الانتخابات الرئاسية في عام 2004 التي كانت بمنزلة جرس إنذار للحزب. وأظهرت استطلاعات الرأي أنه كلما زاد تردد الناخب على الكنيسة، كان أكثر ميلًا إلى التصويت للجمهوريين، ما حدا بأوباما تضمين كلماته في أثناء الحملة الانتخابية، ومن ثم خطاب تنصيبه عددًا من الإشارات والتصريحات التي تتحدث عن الدين والله، والخير الذي تعرفه أميركا وعليها واجب نشره في العالم.

إلا أن النزوع المثالي يُعد واضحًا بشكل أكبر في الاستراتيجيات الجمهورية؛ إذ توجد «أوامر أخلاقية» لكل شيء تقريبًا، وأن تصدير القيم الأميركية ليس ممكنًا فحسب، بل هو ضروري وجوهري، معتمدًا الافتراض المثالي بأن مفتاح السلام العالمي يكمن في الحوكمة الداخلية في البلدان الأخرى لتكون وفق النظم الأميركية، أو لا تتعارض معها على أقل تقدير. لكنها ومع ذلك اعتمدت مبدأ الواقعية في تصدير الديمقراطية (The Reality of Exporting Democracy)؛ فلقد تعاملت بقسوة مع بعض الدول، لكنها كانت أقل خشونة مع دولٍ أخرى وفق مبدأ توازن نشر الحرية مع مصالح أخرى هي أيضًا مصالح حيوية للأمن ولرفاهية الشعب الأميركي.

شكلت الأيديولوجيا الدينية عامل تلاقٍ بين الجمهوريين والديمقراطيين، بين المحافظين الجدد والليبراليين الجدد، كما شكلت القناعات المثالية الويلسونية نقطة أخرى في هذا التلاقي؛ إذ يَعُدُّ الطرفان نفسيهما أنهما يمثلان الويلسونية الأميركية، على الرغم من أن التقسيم التقليدي لليبراليين الأميركيين يحسبهم على مدرسة ألكسندر هاملتون (الهاملتونية)[1].

الواقع اليوم يبرز درجاتٍ عليا من التشابه في الأطروحات الأيديولوجية ومبرراتها الأخلاقية، حتى إن عددًا من محافظي اليوم الجدد ذوو جذور ليبرالية، وعلى صعيد الممارسة في إدارة الأزمات الدولية لا يختلف الطرفان على مفهوم التدخل سوى في مسألة درجة هذا التدخل وأدواته. فالأدوات الجمهورية أكثر ميلًا إلى التعنت القومي بعيدًا عن الكياسة الدبلوماسية التقليدية، يدفعها طموح تبوّؤ مركز زعامة العالم على أساس القوة العسكرية التي تُستمد من فرادة النموذج الثقافي والسياسي الأميركي. وتتجلّى هذه الأدوات في الدور الكبير الذي أوكل إلى وزارة الدفاع باعتبارها ذراعًا للسياسة

(1) الهاملتونية (Hamiltonianism): تيار فكري سياسي ينسب إلى أول وزير للخزانة الأميركية ألكسندر هاملتون (Alexander Hamilton)، وأتباع مقاربة هاملتون يُعتبرون مثاليين تجاريين، إنما لديهم مقاربة فكرية وشغف بالسلطة تشبه الواقعية. لكن القوة عندهم هي اقتصادية أكثر منها عسكرية، ويؤيدون تعزيز الهيمنة الأميركية في المؤسسات المالية الدولية، وترتيب البيت الاقتصادي الأميركي.

الخارجية في عددٍ من الأزمات. ولا يرى الجمهوريون، وعلى وجه التحديد المحافظون الجدد، إلى وزارة الخارجية الأميركية أكثر من كونها جهازًا للتّكيف مع الأزمات وعقد التسويات مع الأجانب، بدلًا من الدفاع بقوة عن المصالح الأميركية. ومن هنا، أتت رؤية المحافظين الجدد إلى الأمم المتحدة والجهد الذي تقوده لإدارة الأزمات الدولية؛ إذ يرون أن معظم الأزمات في العالم تؤثر في الولايات المتحدة ومصالحها ونفوذها، لذلك يجب على السياسية الأميركية أن تتجنب توجيه جهد الولايات المتحدة للتدخل في هذه الأزمات من خلال نظام الأمم المتحدة، وأن مفهوم المصلحة والدور الأميركي يقتضيان القيام بالفعل المباشر بأدوات أميركية، وفي الوقت والكيفية اللذين تقررهما الولايات المتحدة فحسب، لا أحد سواها، على ألا يعني ذلك تجاهل الجهد الدولي إن أتى بما يُعزز القيادة الأميركية للعالم، ويُعلي دورها في التعامل مع الأزمات.

بينما يدرك النيوليبراليون الديمقراطيون ضرورة أن تُظهر الولايات المتحدة أنها تعرف آراء باقي أعضاء المجتمع الدولي الرئيسيين، وأن تُظهر احترامها لتلك الآراء من دون إلزام نفسها بالموافقة عليها. لهذا، يعمل الديمقراطيون على استخدام أدوات الدبلوماسية لوضع الأزمات في السياق الذي لا يستفز باقي الدول الكبرى، وذلك من خلال صوغ أهداف واضحة للتدخل في هذه الأزمة أو تلك بما لا يُرهب باقي الشركاء الدوليين، وتعديل هذه الأهداف لتتلاءم مع الواقع، ووضعها في إطار يُسهّل على الأطراف الأخرى قبولها. وذلك لا يعني بأي شكل من الأشكال تخلي الولايات المتحدة عن طموحها إلى تبوّؤ زعامة العالم وقيادته، من موقع المسؤولية والقوة الأميركية متعددة الأشكال، بما فيها القوة العسكرية.

إذًا، يرى الجمهوريون أن القوة العسكرية هي الحامل الأساس في نظرتها إلى العالم وأزماته، وتتمحور حولها باقي الأدوات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية؛ بينما يرى الديمقراطيون أن القوة العسكرية إحدى الوسائل التي تعطي الولايات المتحدة القوة والإصرار والحافز لممارسة دورها في إدارة الأزمات، وهي وسيلة من ضمن وسائل أخرى، يمكن اللجوء إليها في حالات

محددة، وعندما تكون شروط نجاح استخدامها متوافرة بما لا يؤثر في مصالح الولايات المتحدة بعيدة الأمد، أو عندما تكون كلفة استعمالها أقل من مردود هذا الاستعمال، ويجب اللجوء إليها - القوة العسكرية - في حالاتٍ أخرى، كتلك التي تتطلب ردًا مباشرًا على تهديد حقيقي للأمن القومي أو للمصالح الحيوية المباشرة للولايات المتحدة.

إن اختلاف النظرة الاستراتيجية إلى القوة العسكرية بين الطرفين أدى إلى مبالغة في تقديرات القوة الأميركية من الجمهوريين، ودفع ذلك باتجاه تبني أهداف تصوغها «عجرفة القوة»، ما أسفر عن نتائج شديدة الضرر على المصالح الحقيقية للولايات المتحدة بحسب وجهة نظر منظّري التيار النيوليبرالي الديمقراطي الذين يرون أن الفعل القوي أكثر مما يجب يقود إلى استراتيجيات لا تخلو من العيوب والأخطاء، بينما ينجم عن الإحساس بمحدودية الموارد في مواجهة عالم من التهديدات وكثير من المصالح الواجب تعزيزها إلى أن يشعر صنّاع القرار بأنهم مدفوعون ليفعلوا ما يبدو أنه الحد الأدنى مما هو مطلوب فعله، وأما الإحساس النقيض بأن القوة وفيرة فقد يؤول إلى الإحساس بعدم توجيه الاهتمام المطلوب للمنطق الاستراتيجي، وبالتالي إلى حدوث تراخٍ في الانضباط الذي تحتاج إليه الاستراتيجية السليمة لتظل متماسكة.

انعكست هذه النظرة العامة لكلا الحزبين على طريقة إدارة الولايات المتحدة أزمات الشرق الأوسط الذي يمثل أهمية قصوى اقتصادية وأمنية واستراتيجية للولايات المتحدة الأميركية، ولا يختلف تقويم هذه الأهمية بين الإدارات الديمقراطية أو الجمهورية. وبغضّ النظر عن انتماء الإدارة الحاكمة في البيت الأبيض، تتمحور في المنطقة أبرز المصالح القومية الأميركية، وتنبثق منها بحسب وجهة نظرها أبرز التهديدات الأمنية التي تُختَزَل في ظاهرة «الإرهاب»، وتنامي أدوار المنافسين التقليديين للدور العالمي المسيطر للولايات المتحدة في المنطقة، كما أنها تشكل حالة اختبار جدّية لشبح الانتشار النووي وتطوير منظومات الردع غير التقليدية. وتنظر الولايات المتحدة إلى المصالح والتهديدات باعتبارها تشكل كلًا واحدًا يستدعي معالجتها والتعامل

معها ككل واحد أيضًا، فترك أي منها قد يُشجع على تنامي بعض التهديدات الأخرى، أو فقدان بعض المصالح.

من هذه الكليَّة نشأ الفهم الخاص لأولويات كل إدارة أميركية في التعامل مع أزمة محددة في المنطقة، والمتمثل بـ:

- وصفت إدارة بوش الأزمة العراقية باعتبارها أبرز الأزمات التي تستدعي الجهد الأميركي الأكبر، لما لها من تأثير بحسب رأيها في باقي الأزمات في المنطقة، بينما أفردت إدارة أوباما لمحاربة «الإرهاب» والتأثير غير المباشر والتدريجي في حالة الاستقرار في المنطقة جل اهتمامها، ورأت أنه يشكل الأرضية الأنسب للعمل على إدارة مجمل أزمات المنطقة؛ فضرب بيئة الاستقرار القائمة قد يؤدي إلى إحداث تحولات في الأوضاع السياسية القائمة في المنطقة، ما قد يساعد في إبعاد الخطر المباشر لـ «الإرهاب» عن الأرض الأميركية، وإدخال المنطقة في حالة فوضى سياسية تُدفع فيها التيارات الإسلامية إلى مواجهة التيارات الأخرى في دول الشرق الأوسط، وإبعاد المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة إلى أقصى مدى ممكن.

- لم تُسقط كلتا الإدارتين من دائرة اهتمامها أيًا من أزمات المنطقة، بل وجّهت جهدها نحو أزمة بعينها من دون ترك باقي الأزمات خارج دائرة الفعل السياسي الأميركي. لكن ما يميز إدارة أوباما تبنّيها منطقًا أكثر شمولية في التعامل مع أزمات الشرق الأوسط؛ حيث فعَّلت أدواتها الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية في المنطقة، ولم تحصر نفسها في معالجة حالة محددة بانتظار تمدد تأثير هذه الأزمة أو تلك في باقي المنطقة، مثلما فعلت إدارة بوش عندما تعاملت مع الأزمة العراقية باعتبارها نموذجًا يمكن أن تصل تداعياته بطريقة سَلسة إلى بقية دول المنطقة؛ فإدارة أوباما نظرت بعمق أكبر إلى الأزمات في الشرق الأوسط، ولم تجعل من نفسها حبيسة تصور أيديولوجي مسبق لأهمية القوة ودورها أو التغيير عبرها في رسم تحولات مسارات أزمات المنطقة بما يخدم المصالح الأميركية.

من خلال الأزمات الأربع التي تناولها هذا البحث يمكن استخلاص الصورة العامة التي تعاطت معها إدارتا بوش وأوباما مع الأزمات في الشرق الأوسط، وتأثير البيئة الثقافية والفكرية والحزبية في الخيارات والأدوات السياسية التي استعملتها كلّ إدارة في مواجهة الأزمات موضوع البحث، وبالتالي يمكن استخلاص النتائج التالية:

- غلَّبت إدارة بوش في تعاطيها مع الأزمة العراقية منطق التعصب الأيديولوجي المستند إلى استخدام القوة في إدارة الأزمة، وتجاهل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، لكنها ما لبثت أن أضفت في المراحل اللاحقة بعض البراغماتية على نهجها السياسي تجاه الأزمة تجلّى في توقيع اتفاقية انسحاب القوات الأميركية من العراق. وبينما حافظ أوباما على وجود عسكري محدود في العراق في العامين الأولين لولايته، مارست في الوقت ذاته سياسة الابتعاد الجزئي عن التفاصيل الداخلية للأزمة في العراق، وأبقت على دعمها السياسي لبعض التيارات العراقية، في محاولة لإيجاد صيغة سياسية مذهبية تكفل عدم الغلبة المطلقة لأحد الأطراف في العراق، ما سيؤدي إلى تغير في بعض المعادلات الإقليمية، خصوصًا بعد تزايد التأثير الإيراني في العراق، واحتفظت لنفسها بتأثير قوي في بعض المكوّنات العراقية، وسفارة تُعد الأضخم للولايات المتحدة في العالم.

- استخدمت إدارة بوش لغة التهديد باستخدام القوة في حالة الأزمة مع إيران، وذلك لهدفين: **أولهما** محاولة الضغط على التوجهات الإيرانية الرامية إلى استكمال دورة الوقود النووي، وما يمثله ذلك من إمكانية تطويرها لسلاحٍ نووي. **وثانيهما** للضغط على الأطراف الدولية، خصوصًا مجموعة (5+1)، لاتخاذ مواقف واضحة من البرنامج النووي الإيراني، تمثّلت بإصدار مجلس الأمن عددًا من القرارات الدولية ضد إيران. لكنَّ وقع عمل هذه الإدارة من داخل مجلس الأمن الدولي لإدارة الأزمة مع إيران تحت تهديد اللجوء إلى عملٍ منفرد، قاد الدول الأخرى إلى تبني سياسة العقوبات ضد إيران. كما عملت هذه الإدارة على رزمة أكبر من الخيارات الدبلوماسية

والسياسية والاستخباراتية للتأثير في تقدم البرنامج النووي في إشارة واضحة إلى الانتقال من صيغة الجمود الأيديولوجي الذي تمثل في بدايات إدارة الأزمة العراقية، إلى صيغة أكثر ميلًا إلى حشد المجتمع الدولي ضد إيران، مع الإبقاء على سياسة عزل النظام الإيراني وتطويقه داخليًا وخارجيًا. في حين استخدمت إدارة أوباما سياسة الانخراط والضغط، أي العمل وفق سياسة العصا والجزرة لمحاولة وقف تداعيات تحول إيران إلى دولة تملك سلاحًا نوويًا وما يحمله هذا الخيار من نتائج كارثية على المصالح الأميركية في المنطقة. كما استخدمت هذه الإدارة الخيارات السياسية والاقتصادية والاستخباراتية المتاحة كلها لتحقيق نتائج أفضل في ظل عدم القدرة على منع إيران من الاستمرار بتطوير برنامجها النووي، والتأثير تدريجًا في الحالة الإيرانية من داخلها من خلال دعم التيار الإصلاحي الإيراني، أو العمل على إيجاد أو استثمار حالات التوتر الإثنية والمذهبية في إيران نفسها، أو بين إيران وجيرانها.

- أما في حالة الأزمة مع سورية فاتسم تعاطي إدارة بوش بمحاولة زيادة الضغط على سورية إلى أقصى مدى ممكن، من خلال لبنان والعراق لزعزعة النظام، والتهديد المستمر العلني والمُبطّن باستخدام القوة أو النموذج العراقي لإيجاد حالة جديدة في سورية، أو من خلال دعم المناوئين لسورية في لبنان، واستخدام القرارات الدولية المتتالية لزيادة عزلته. أما إدارة أوباما فقاربت الأزمة مع سورية على مرحلتين: **الأولى** اتسمت بمحاولة التأسيس لنمط أكثر براغماتية في العلاقة بسورية من خلال الزيارات التي قام بها عدد من المسؤولين الأميركيين والضغط لانتزاع مواقف محددة منها. والمرحلة **الثانية** تمثلت بالعمل على التأثير في النظام السوري من خلال دعم المظاهر الاحتجاجية التي بدأت في آذار/مارس 2011، ودفع الدول الأوروبية وبعض الدول الإقليمية وأطراف المعارضة السورية إلى تُبنى مواقف مناهضة للقيادة السورية، ومن ثم العمل من داخل مجلس الأمن الدولي لإصدار قرار ضد سورية ربما يُبنى عليه خيارات أخرى لتغيير النظام.

- عملت كلتا الإدارتين على استخدام الأزمة اللبنانية عامل ضغط على سورية وإيران، واستخدمت في سبيل ذلك إدارة بوش القرارات الدولية والتأييد الأوروبي لمواقفها تجاه الأزمة اللبنانية وما يتبعها من محاصرة سورية والتأثير فيها، كما عملت على اختبار سياسة القوة في إدارة الأزمات، من خلال الدعم الكبير للحرب التي شنّتها «إسرائيل» على لبنان في تموز/يوليو 2006، ومن ثم عملت على تشويه صورة حزب الله اللبناني وتجريده من التأييد الشعبي، وتحميله مسؤولية مباشرة أو غير مباشرة عن اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، للضغط على كلٍ من سورية وإيران وتجريدهما من أحد أبرز حلفائهما في المنطقة. وكذلك أبقت إدارة أوباما على هذا الخيار، ولوّحت به في وجه حزب الله وسورية في الوقت نفسه، لكنها حاولت التأثير في الأزمة بمزيد من الانخراط في أطراف الرابع عشر من آذار. وعندما اندلعت الحوادث في سورية (2011)، رأت إدارة أوباما أن العمل من داخل لبنان للتأثير في سورية وإيران يُعد مضيعة للوقت بعد أن لاحت فرصة كبيرة للتأثير في سورية من داخلها، وفي إيران بالتالي.

مما سبق نجد أن إدارة أوباما لم تُحدث تبدّلًا جوهريًا في الخيارات الأميركية لمعالجة أزمات المنطقة، وإنما أبقت على عناصر جمّة من النمط السابق في التعاطي، بعد إضافة أدوات جديدة تمثلت بمحاولة حشد المجتمع الدولي خلفها لتشكيل رأي عام عالمي يدعم القرارات الأميركية تجاه أي أزمة من هذه الأزمات، كما قللت - نوعًا ما - من لغة التهديد المباشر باستخدام القوة العسكرية لإدارة هذه الأزمات، ونظرت إلى هذه الأزمات ككلٍ واحد يجب العمل من داخلها لإدارتها في معظم الحالات.

على الرغم من الاختلاف الفكري بين المدرستين الجمهورية والديمقراطية اللتين ينتمي إليهما الرئيسان بوش وأوباما، واختلاف ترتيب أولويات السياسة الأميركية في المنطقة، إلا أن كلتا الإدارتين نظرت إلى أزمات المنطقة من وجهة نظر تتسم بضرورة التدخل المباشر في هذه الأزمات، وذلك نظرًا إلى تأثيرها المتزايد في المصالح الحيوية الأميركية في المنطقة والعالم، وما تمثله

من تهديد واضح على الأمن الأميركي. لكن الاختلاف بين المدرستين يكمن في أسلوب التعاطي مع هذه الأزمات؛ فالإدارة الجمهورية وفريق المحافظين الجدد، على وجه التحديد، يرى أن وضع أميركا ومكانتها العالمية يسمحان لها باستخدام القوة في إدارة هذه الأزمات، كما يعطيانها الحق في تجاهل الدول الكبرى والمجتمع الدولي ومؤسساته وصوغ توجه يُستمد من هذا التفوق. في حين ترى الإدارة الديمقراطية أن استخدام الأدوات المختلفة السياسية والدبلوماسية والعسكرية إن لزم الأمر يكفل الوصول إلى نتائج أقل تأثيرًا في الولايات المتحدة وأبعد مدىً على هذه الأزمات.

عالج بحثنا هذا على مدى ثلاثة فصول الإشكالية الأساس التي تمحورت حول دراسة الأبعاد السياسية والاستراتيجية لسياسة الولايات المتحدة في إدارة الأزمات الدولية في الشرق الأوسط، وذلك بدراسة أربعة نماذج محددة لأزمات دولية في المنطقة، لمقارنة الممارسة السياسية بالبيئة الفكرية والنظرية التي تنطلق منها سياسة الولايات المتحدة الأميركية في إدارتها أزمات الشرق الأوسط، وهل كان هنالك من فروق جوهرية بين الإدارات الأميركية الجمهورية والديمقراطية في نظرتها إلى هذه الأزمات وطريقة إدارتها؟

برز من خلال البحث في الخيارات التي انتهجتها إدارتا الرئيسين بوش وأوباما النتائج التالية:

• انتهجت كلتا الإدارتين بشكل عام نظرية الواقعية السياسية في إدارة الأزمات في المنطقة، لكن إدارة بوش الجمهورية اعتمدت على عدد من المفاهيم والرؤى الأيديولوجية في التعامل مع أزمات المنطقة نتيجة تأثير تيار المحافظين الجدد في إدارته، فتراجعت الأبعاد البراغماتية لمصلحة النظرة الدينية التي ترى أن الولايات المتحدة قوة يجب على العالم الخضوع لها، وأن هذه القوة والرسالة التي تحملها مستمدة من رؤية دينية وقومية متعصبة.

• أدخلت إدارة أوباما أساليب أكثر براغماتية إلى طريقة تعامل الولايات المتحدة مع الأزمات في الشرق الأوسط نتيجة تأثير تيار الليبرالية الجديدة

الذي يرى أن دور الولايات المتحدة يجب أن يتسم بقدر أكبر من المرونة، والحاجة إلى الابتعاد عن استفزاز الدول الأخرى، والحذر من استخدام القوة العسكرية في الأماكن التي يمكن للأدوات الدبلوماسية والسياسية أن تكون ذات تأثير أكبر، على ألا يؤثر ذلك في المصالح الأميركية في المنطقة، وألا يسمح للتهديدات الجدِّية بالتطور لتشكل خطرًا على الأمن القومي الأميركي.

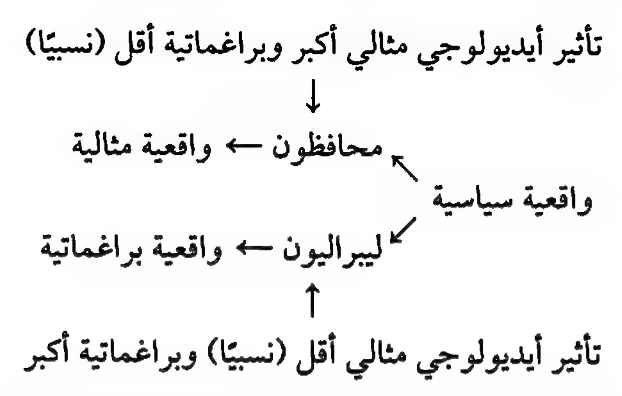
• لوحظ تنامي دور العامل الديني داخل تيار الليبرالية الجديدة نتيجة تأثير العوامل الداخلية الأميركية، لكن هذا الدور لم يُجسَّد بصورة واضحة في السياسة الخارجية الأميركية لإدارة الأزمات في المنطقة، بل عُبّر عنه بصور أخرى، كالتدخل الإنساني المتزايد ومحاولات نشر الديمقراطية في المنطقة بأسلوب التدرج، ومن خلال الأدوات السياسية والاستخباراتية السرية، والقوة العسكرية إن لزم الأمر، ومحاولة إيجاد توافق دولي على استخدامها في مثل هذه الحالات؛ فالنيوليبراليون يرون أن التدخل لنشر الديمقراطية لا يعني إزالة الأنظمة فحسب، بل أيضًا الاهتمام بما سيحل محلها. بخلاف المحافظين الجدد الذين يرون أن مهمة الولايات المتحدة الأساس تكمن في إزالة هذه الأنظمة «الشريرة» من دون وضع استراتيجية محددة لإعادة بناء الفراغ الذي سينتج من هذه العملية.

• النيوليبراليون هم على غرار المحافظين الجدد في النظر إلى أهمية القوة في إدارة الأزمات، لكن ما يُميّزهم هو بعض التحفظ على الحالات التي يمكن أن ينجح فيها استخدام القوة؛ فهم أكثر براغماتية في النظر إلى استخدام القوة، ويرون أنه يجب استخدام الوسائل المتاحة كلها بطريقة تتلاءم مع البيئة المحلية وحالة كل أزمة على حدة. إضافة إلى ذلك، يُدرك النيوليبراليون عجز المؤسسات الدولية عن إدارة الأزمات في المنطقة، لكنهم يعلمون أن القيام بأي عمل تحت مظلة تلك المؤسسات يكسبه قيمة وشرعية أوفر.

• على العكس من المحافظين الجدد، يدرس النيوليبراليون بشكل أعمق المردود السيئ على الولايات المتحدة عندما تتحدى الاتفاقات الدولية وترفض

القضايا التي تحظى بإجماع دولي، لذلك يستخدمون الأدوات المختلفة لإيجاد إجماع دولي، ولو في حدوده الدنيا، لتوفير مظلة دولية للتدخل في الأزمات المختلفة. يؤمن النيوليبراليون باستخدام «القوة الذكية»، أي ذلك المزيج من القوة الليّنة والقوة الصارمة لتحقيق أهداف الولايات المتحدة في التدخل في هذه الأزمة أو تلك. بينما لا يولي المحافظون الجدد كثيرًا من الأهمية للقوة الليّنة المتمثلة بالأدوات الدبلوماسية والاستخباراتية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية، على الرغم من أنهم يستخدمونها في كثير من الحالات لتحقيق الغايات النهائية للتدخل في أزمات الشرق الأوسط.

نرى أن الجمهوريين (المحافظين الجدد) والديمقراطيين (النيوليبراليين) يعتمدون الواقعية السياسية كإطارٍ عام لنظريتهم في إدارة الأزمات عمومًا وإدارة أزمات الشرق الأوسط خصوصًا. لكن المحافظين الجدد يتأثرون بالعامل الأيديولوجي المثالي بشكل أكبر من النيوليبراليين؛ بينما يزداد تأثير نمط التفكير البراغماتي لدى النيوليبراليين مقارنة بالمحافظين الجدد.



إذًا، يمكن القول إن الممارسة السياسية في إدارة الأزمات تستند عند الجمهوريين إلى ما يمكن تسميته «الواقعية المثالية» التي تتسم ببعض سمات البراغماتية، لكن ما يُميّزها هو البعد المثالي الأيديولوجي المتأثر بتيار المحافظين الجدد. بينما تستند الممارسة السياسية للديمقراطيين إلى ما يمكن تسميته «الواقعية البراغماتية» التي تتسم ببعض سمات المثالية الأيديولوجية، ويغلب عليها التصور البراغماتي المتأثر بالتيار النيوليبرالي.

على مستوى التحليل الجزئي (Micro Analysis) أيضًا، لوحظ أن كلا الطرفين يستخدم نظرية المباراة (Game Theory)، لكن الديمقراطيين أميَل إلى استخدام لعبة ورطة السجناء مع ما تمثله من مساومة وتهديد واتصال ومفاوضات. بينما يشير تحليل سلوك الجمهوريين السياسي إلى أنهم أكثر ميّلًا إلى استخدام لعبة «الكتكوت» في ظل إحساسهم بقوة الولايات المتحدة وقدرتها على ردع أي خصم عن الوصول إلى نقطة اللاعودة في حال التصادم المباشر معها.

يضاف إلى ما سبق أهمية العامل الشخصي وأثره في القرارات المتعلقة بالأزمات؛ إذ يفرض كل رئيس أميركي نمطًا خاصًا لاستجابته أو استباقه الأزمات، وبذلك تؤدي شخصيته وعلاقته بالسلطة التشريعية وتأييد الرأي العام له دورًا كبيرًا في عملية صنع القرار المتعلق بالأزمات.

المراجع

1 - العربية

كتب

أسبيرغ، موريل. **الإدارة الأوروبية للصراع في الشرق الأوسط: نحو مقاربة أكثر فعالية**. بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2009. (أوراق كارنيغي)

أندرلين، شارل. **أسرار المفاوضات الإسرائيلية - العربية، 1917-1997: سلام أو حرب**. ترجمة صياح الجهيم. 2 ج. دمشق: دار الفاضل للتأليف والنشر، 1998.

أوتاواي، مارينا [وآخرون]. **الشرق الأوسط الجديد**. بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام، 2008.

أولبرايت، مادلين. **الجبروت والجبار: تأملات في السلطة والدين والشؤون الدولية**. مقدمة بقلم بيل كلينتون؛ ترجمة عمر الأيوبي. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007.

إيلسيا، جينيفر [وآخرون]. **سلطة الكونغرس في الحد من العمليات العسكرية**. واشنطن: خدمة أبحاث الكونغرس، 2007.

بارزي، تريتا. **حلف المصالح المشتركة: التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة**. ترجمة أمين الأيوبي. بيروت: الدار العربية للعلوم، 2008.

بدوي، أحمد زكي. **معجم المصطلحات السياسية والدولية: إنجليزي - فرنسي - عربي.** تقديم سعد الفطاطري. القاهرة: دار الكتاب المصري، 1989.

بريجنسكي، زبيغنيو. **الاختيار، السيطرة على العالم أم قيادة العالم.** ترجمة عمر الأيوبي. بيروت: دار الكتاب العربي، 2004.

______. **رقعة الشطرنج الكبرى: الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية.** ترجمة أمل الشرقي. عمان: الدار الأهلية، 1999.

البزاز، حسن. **إدارة الأزمة بين نقطتي الغليان والتحول.** بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2001.

بولتون، جون. **الاستسلام ليس خيارنا دفاعًا عن أمريكا في الأمم المتحدة والعالم أجمع.** ترجمة عمر الأيوبي. بيروت: دار الكتاب العربي، 2008.

تايلر، برادلي أ. **السلام الأميركي والشرق الأوسط: المصالح الاستراتيجية الكبرى لأميركا في المنطقة بعد 11 أيلول.** ترجمة عماد فوزي شعيبي. بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004.

تشومسكي، نعوم. **الدول المارقة: حكم القوة في الشؤون الدولية.** ترجمة محمود علي عيسى. دمشق: دار الكتاب العربي، 2003.

______ [وآخرون]. **الحرب الأمريكية على العراق.** ترجمة ناصر ونوس. دمشق: دار البلد، 2003.

تقرير المعرفة العربي للعام 2009: نحو تواصل معرفي منتج. دبي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2009.

تنيت، جورج. **في قلب العاصفة السنوات التي قضيتها في السي آي إيه.** ترجمة عمر الأيوبي. بيروت: دار الكتاب العربي، 2007.

تيمرمان، كينيث آر. **العد العكسي للأزمة: المواجهة النووية المقبلة مع إيران.** بيروت: دار العلم للملايين، 2006.

جلال، شوقي. **العقل الأميركي يفكر: من الحرية الفردية إلى مسخ الكائنات.** ط 2. بيروت: الانتشار العربي، 1997.

حداد، ريمون. **العلاقات الدولية: نظرية العلاقات الدولية، أشخاص العلاقات الدولية، نظام أم فوضى في ظل العولمة**. تقديم الشاذلي القليبي. بيروت: دار الحقيقة، 2000.

حمادة، أمل. **الخبرة الإيرانية: الانتقال من الثورة إلى الدولة**. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008.

دالدر، أيفو، نيكول نيسوتو وفيليب غردون. **هلال الأزمات: الاستراتيجية الأميركية - الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير**. ترجمة حسان البستاني. بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006.

دايار، جوين. **الفوضى التي نظموها الشرق الأوسط بعد العراق**. ترجمة بسام شيحا. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007.

دجيرجيان، إدوارد ب. **الخطر والفرصة: رحلة سفير أمريكي في الشرق الأوسط**. ترجمة السيد عليوه. بيروت: دار الكتاب العربي، 2009.

دورتي، جيمس وروبرت بالتسغراف. **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. ترجمة وليد عبد الحي. الكويت: مؤسسة كاظمة للنشر، 1985.

دويتش، كارل و. **تحليل العلاقات الدولية**. ترجمة محمود نافع؛ مراجعة نور الدين الزراري. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1982.

ديبل، تيري ل. **استراتيجية الشؤون الخارجية: منطق الحكم الأمريكي**. ترجمة وليد شحادة. بيروت: دار الكتاب العربي، 2009.

روس، دنيس. **فن الحكم: كيف تستعيد أميركا مكانتها في العالم**. ترجمة هاني تابري. بيروت: دار الكتاب العربي، 2008.

ريتر، سكوت. **استهداف إيران**. ترجمة أمين الأيوبي. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007.

زكريا، فريد. **عالم ما بعد أميركا**. ترجمة بسام شيحا. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009.

زيسر، إيال. اعرف كيف يفكر الإسرائيليون: باسم الأب: بشار الأسد السنوات الأولى في الحكم. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005.

سسكند، رون. نظرية الواحد في المئة: بحث في العمق في تعقب الولايات المتحدة الأمريكية لأعدائها عبر تطبيق نظرية الواحد في المئة التي ابتدعها نائب الرئيس الأمريكي ديك شيني في الحرب على الإرهاب. ترجمة ميشيل دانو. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007.

سلامة، غسان. أميركا والعالم: إغراء القوة ومداها. ترجمة مصباح الصمد؛ مراجعة المؤلف. ط 2. بيروت: دار النهار، 2006.

السيد حسين، عدنان. نظرية العلاقات الدولية. ط 2. بيروت: دار أمواج، 2003.

شفاليه، جان جاك. المؤلفات السياسية الكبرى من ماكيافل إلى أيامنا. ترجمة إلياس مرقص. بيروت: دار الحقيقة، 1980.

الشوربجي، منار. كيف ينتخب الرئيس الأمريكي؟: قيود وتعقيدات وأشياء أخرى. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2008.

صاصيلا، محمد عرب. أنظمة الحكم المعاصرة. ط 2. دمشق: جامعة دمشق، 1998.

عايش، حسني. أمريكا الإسرائيلية وإسرائيل الأمريكية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2006.

العماري، عباس رشدي. إدارة الأزمات في عالم متغير. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1989.

الغريب، فنسان. مأزق الإمبراطورية الأميركية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

فرج، أنور محمد. النظرية الواقعية في العلاقات الدولية. السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007.

فريدمان، آلان. شبكة العنكبوت: التاريخ السري لكيفية تسليح البيت الأبيض للعراق بصورة غير قانونية. دمشق: دار الجديد، 1997.

فيليكس، أنطونيا. **كوندي: قصة نجاح كوندوليزا رايس**. ترجمة سعيد الحسنية. بيروت: الدار العربية للعلوم، 2007.

قرم، جورج. **انفجار المشرق العربي: من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق، 1956-2006**. ترجمه عن الفرنسية محمد علي مقلد؛ حققه نسيب عون؛ راجعه المؤلف. بيروت: دار الفارابي، 2006.

كارتر، أشتون ووليام بيري. **الدفاع الوقائي: استراتيجية أمريكية جديدة للأمن**. ترجمة أسعد حليم. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2001.

كيسنجر، هنري. **مذكرات كيسنجر في البيت الأبيض، 1968-1973**. ترجمة خليل فليحان. 4 ج. ط 5. دمشق: دار طلاس، 1999.

ـــــــ. **هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية؟: نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين**. ترجمة عمر الأيوبي. بيروت: دار الكتاب العربي، 2002.

اللباد، مصطفى. **حدائق الأحزان: إيران وولاية الفقيه**. ط 2. القاهرة: دار الشروق، 2007.

ليفريت، فلاينت. **وراثة سورية: اختبار بشار بالنار**. ترجمة عماد فوزي شعيبي. بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005.

متري، طارق. **مدينة على جبل؟: عن الدين والسياسة في أميركا**. مقدمة غسان تويني. ط 2. بيروت: دار النهار، 2005.

ميكائيل، براء. **السياسة الأميركية في الشرق الأوسط**. ترجمة رندة بعث. دمشق: دار المركز الثقافي، 2007.

نافع، بشير. **المشروع الأميركي في العراق أربع سنوات من الفشل**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2007.

نيكسون، ريتشارد. **نصر بلا حرب، 1999**. إعداد وتقديم محمد عبد الحليم أبو غزالة. ط 3. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات والنشر، 1991.

هنتنغتون، صموئيل ب. **من نحن؟: التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية**. ترجمة حسام الدين خضور. دمشق: دار الرأي، 2005.

هويدي، أمين. **الفرص الضائعة: القرارات الحاسمة في حربي الاستنزاف وأكتوبر: حقائق تنشر لأول مرة مع ثماني وثائق سرية**. بيروت: شركة المطبوعات، 1992.

واينر، تيم. **إرث من الرماد: تاريخ السي آي إيه**. ترجمة أنطوان باسيل. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2010.

ودورد، بوب. **بوش محاربًا**. ترجمة سمر القاضي. الرياض: مكتبة العبيكان، 2003.

دوريات

أكنبري، جون. «طموح أميركا الإمبريالي.» **شؤون الأوسط** (بيروت): العدد 110، ربيع 2003.

باقادر، أبو بكر. «الرؤية المتبادلة بين الإسلام والغرب من زاوية إنسانية.» **شؤون الأوسط**: العدد 108، خريف 2002.

بيترسون، بيتر وأدوارد دجيرجيان. «استراتيجية لإعادة تنشيط الدبلوماسية العامة لأميركا.» **المستقبل العربي** (بيروت): السنة 26، العدد 297، تشرين الثاني/ نوفمبر 2003.

تشومسكي، نعوم. «واشنطن فوق القانون الدولي أميركا «الدولة المارقة».» ترجمة رندة بعث. **مجلة دراسات استراتيجية**: العددان 6-7، خريف 2002 - شتاء 2003.

الحاج صالح، ياسين. «سلطة وإرهاب وإسلام في الشرق الأوسط» **الآداب** (بيروت): السنة 51، العددان 1-2، كانون الثاني/ يناير - شباط/ فبراير 2003.

خليل، محمود. «إعادة توزيع القوات الأمريكية في الشرق الأوسط» **السياسة الدولية** (القاهرة): العدد 157، تموز/ يوليو 2004.

«الدستور العراقي الموقت». **شؤون الأوسط**: العدد 114، ربيع 2004.

دويك، عبد الغفار. «سياسة التسلح في إسرائيل.» **شؤون الأوسط**: العدد 106، ربيع 2002.

شينيو، باسكال. «فرنسا والتوازنات الدولية.» **شؤون الأوسط**: العدد 109، شتاء 2003.

عبد العال، حسن. «بريطانيا وفكرة الشرق الأوسط.» **الفكر السياسي (دمشق)**: العددان 11-12، خريف - شتاء 2001.

علوي، مصطفى. «نموذج الإدارة الرشيدة للأزمة الدولية.» **الفكر الاستراتيجي العربي (بيروت)**: العددان 6-7، كانون الثاني/ يناير - أيار/ مايو 1983.

غيوم، إكزافيه. «العلاقات الدولية.» ترجمة قاسم مقداد. **الفكر السياسي**: العددان 11-12، خريف - شتاء 2001.

القصاب، عبد الوهاب. «الأمم المتحدة والتسلح العراقي.» **شؤون الأوسط**: العدد 106، ربيع 2002.

الكيلاني، هيثم. «قياس قوة الدولة.» **المستقبل العربي**: السنة 13، العدد 146، نيسان/ أبريل 1991.

لين، كريستوفر. «إعادة صياغة الإستراتيجية الأمريكية الكبرى.» ترجمة أديب شيش. **الفكر السياسي**: العددان 4-5، شتاء 1998-1999.

النابلسي، محمد. «العلاقات العربية - الإيرانية بعد الحرب الأفغانية.» **شؤون الأوسط**: العدد 109، شتاء 2003.

نجم، مفيد. «النظام الدولي الجديد: الإمكانات وغياب الإستراتيجية والمعايير» **الفكر السياسي**: العددان 4-5، شتاء 1998-1999.

نهرا، فؤاد. «مفهوم الأزمة الدولية في النظام العالمي الجديد.» **معلومات دولية (دمشق)**: العدد 57، 1998.

ونوس، ناصر. «توسيع الهيمنة الأميركية بأي وسيلة ممكنة (ميشيل ألبرت يحاور نعوم تشومسكي)» **مجلة دراسات إستراتيجية**. (جامعة دمشق): العدد 5، صيف 2002.

يمين، ميشال. «العلاقات الروسية الإيرانية: مشاكل وتطلعات.» **شؤون الأوسط**: العدد 114، ربيع 2004.

وثائق

أبو الفضل، محمد. «العلاقات السورية - الإيرانية وواشنطن والملفات المفتوحة.» (شبكة فولتير (موقع إلكتروني)، 1/ 9/ 2005): <www.voltairenet.org/ auteurl122041>

«باراك أوباما الرئيس الرابع والأربعون للولايات المتحدة.» (مكتب برامج الإعلام الخارجي، وزارة الخارجية الأميركية، واشنطن، 2009).

«بوش: الدبلوماسية هي الخيار الأول مع إيران.» (بي بي سي، 9/ 5/ 2006). على الموقع الإلكتروني: <www.news.bbc.co.uk/hi/arabic/news_475000>.

«تقرير: خطة أمريكية لتنفيذ عمليات سرية ضد إيران.» (بي بي سي، 29/ 6/ 2008). على الموقع الإلكتروني: <www.news.bbc.co.uk/hi/arabic/ news_478000>.

«فاعلون أميركيون يدعمون الديمقراطية في الشرق الأوسط.» على الموقع الإلكتروني: <www.CarnegieEndowment.org>.

ليتل، جين. «الله ليس جمهوريًا.» (بي بي سي، 3/ 11/ 2006). على الموقع الإلكتروني: <www.bbcarabic.com>.

ماضي، محمد. «إلى أين تتجه العلاقات السورية الأمريكية.» (سويس إنفو (موقع إلكتروني)، 1/ 5/ 2007): <www.swissinfo.ch.ara>.

«واشنطن تفكر في الحوار مع سورية وإيران بشأن العراق.» (بي بي سي، 13/ 11/ 2006). على الموقع الإلكتروني: <www.news.bbc.uk/hi/arabic/ newssid_ 614000>.

2- الأجنبية

Books

Aaron, David (ed.). *Three Years after: Next Steps in the War on Terror*. Santa Monica, CA: Rand, 2005. (Conference Proceedings)

Alterman, Jon B. and John W. Garver. *The Vital Triangle: China, the United States, and the Middle East*. Washington, DC: Center for Strategic and International Studies (CSIS), 2008. (Significant Issues Series; v. 30, no. 2)

Arrighi, Giovanni [et al.]. *Chaos and Governance in the Modern World System*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1999. (Contradictions of Modernity; 10)

Baker, James A. and Lee H. Hamilton. *The Iraq Study Group Report*. Washington, DC: Vintage Books, 2007.

Baker, James A. and Thomas M. DeFrank. *The Politics of Diplomacy: Revolution, War, and Peace, 1989-1992*. New York: Putnam, 1995.

Beinart, Peter. *The Good Fight: Why Liberals and Only Liberals Can Win the War on Terror and Make America Great Again*. New York: HarperCollins Publishers, 2006.

Brecher, Michael and Jonathan Wilkenfeld. *A Study of Crisis*. Ann Arbor; [Great Britain]: University of Michigan Press, 2000.

Chomsky, Noam. *Interventions*. London: Penguin Books, 2007.

Cordesman, Anthony H. *The Myth or Reality of US Energy Independence*. Washington, DC: Center for Strategic and International Studies (CSIS), 2013.

_________, *The Obama Administration and U.S. Strategy: The First 100 Days*. Washington, DC: Center for Strategic and International Studies (CSIS), 2009.

_________, *Security Challenges and Threats in the Gulf: A Net Assessment*. Washington, DC: Center for Strategic and International Studies (CSIS), 2008.

_________, *The US, Israel, the Arab States and a Nuclear Iran*. Washington, DC: Center for Strategic and International Studies (CSIS), 2008.

Dhillon, Navtej and Tarik Yousef (eds.). *Generation in Waiting: The Unfulfilled Promise of Young People in the Middle East*. Washington, DC: Brookings Institution Press, 2009.

Dobbins, James [et al.]. *Occupying Iraq: A History of the Coalition Provisional Authority*. Santa Monica, CA: RAND Corp., 2009.

Dougherty, James E. and Robert L. Pfaltzgraff. *Contending Theories of International Relations*. Philadelphia: Lippincott, 1971.

Dupuis, Martin and Keith Boeckelman. *Barack Obama, the New Face of American Politics*. Westport, Conn.: Praeger, 2008. (Women and Minorities in Politics)

Ferguson, Niall. *Colossus: The Rise and Fall of the American Empire*. London: Alan Lin, 2004.

Fingar, Thomas (ed.). *Global Trends 2025: A Transformed World*. Washington, DC: National Intelligence Council, 2008.

Freedman, Lawrence. *A Choice of Enemies: America Confronts the Middle East*. London: Weidenfeld and Nicolson, 2008.

Fukuyama, Francis. *America at the Crossroads: Democracy, Power, and the Neoconservative Legacy*. New Haven: Yale University Press, 2006. (Castle Lectures in Ethics, Politics, and Economics)

Garnham, David. *Studies in International Conflict and Crisis Management*. Abu Dhabi, UAE: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2000.

George, Alexander L. (ed.). *Avoiding War: Problems of Crisis Management*. With Contributions by Yaacov Bar-Siman-Tov [et al.]. Boulder, Colo.: Westview Press, 1991.

_________. *Presidential Decision Making in Foreign Policy: The Effective Use of Information and Advice*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1980. (Westview Special Studies in International Relations)

Gerges, Fawaz A. *America and Political Islam: Clash of Cultures or Clash of Interests?*. Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 1999.

Green, Jerrold D., Frederic Wehrey and Charles Wolf. *Understanding Iran*. Santa Monica, CA: RAND, 2009. (Rand Corporation Monograph Series)

Lesch, David W. (ed.). *The Middle East and the United States: A Historical and Political Reassessment*. Oxford: Oxford University Press, 1996.

Lord, Kristin M. *Voices of America: U.S. Public Diplomacy for the 21st Century*. Washington, DC: Brookings, 2008. On the Web: <www.brookings.edu>.

Morgenthau, Hans J. *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*. New York: Macgrawhill, 1948.

O'Connor, Brendon (ed.). *American Foreign Policy Traditions*. Sydney: U.S. Studies Center University of Sydney, 2009.

Oliker, Olga [et al.]. *Russian Foreign Policy: Sources and Implications*. Santa Monica, CA: RAND Project Air Force, 2009.

Reich, Robert B. *Tales of a New America*. New York: Random House, 1987.

Snyder, Glenn H. *International Crisis Bargaining: Crisis Insights from Behavioral Research*. New York: Free Press, 1972.

Tanter, Raymond and Richard H. Ullman (eds.). *Theory and Policy in International Relations*. Washington, DC: Center of International Studies, 1972.

Teitelbaum, Lorne. *The Impact of the Information Revolution on Policymakers' Use of Intelligence Analysis*. Santa Monica, Calif.: RAND, 2005. (Dissertation; RGSD-186)

Waltz, Kenneth N. *Realism and International Politics*. London: Routledge, 2008.

_________. *Theory of International Politics*. New York: Macgrawhill, 1979.

Woodward, Bob. *Plan of Attack*. New York: Simon and Schuster, 2004.

Young, Oran R. *The Intermediaries: Third Parties in International Crises*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1967.

Periodicals

Aron, Leon. «The Putin Doctrine.» *Foreign Affairs*: March 2013. On the Web: <http://www.foreignaffairs.com/articles/139049/leon-aron/the-putin-doctrine>.

Arumi, Ana Maria [et al.]. «Americans Wary of Creating Democracies Abroad.» *Public Agenda Confidence in U.S. Foreign Policy Index* (New York): vol. 2, Winter 2006.

Boot, Max. «Think Again: Neocons.» *Foreign Policy* (Washington): January-February 2004.

Fuller, Graham E. «The Hizballah - Iran Connection: Model for Sunni Resistance.» *Washington Quarterly*: vol. 30, no. 1, Winter 2006-2007.

Haass, Richard N. and Martin Indyk. «Beyond Iraq: A New U.S. Strategy for the Middle East.» *Foreign Affairs*: January - February 2009. On the Web: <www.foreignaffairs.org/20090101faessay88104>.

Kagan, Robert. «End of Dreams, Return of History.» *Policy Review*: August-September 2007. On the Web: <www.hoover.org/publications/policyreview/85512>.

Lewis, Julian. «International Terrorism: The Case for Containment.» *Joint Force Quarterly*: no. 65, April 2012.

Lieber, Robert J. «Existential Realism after the Cold War.» *Washington Quarterly*: vol. 16, no. 1, Winter 1993.

Nasser Mohajer and Mehrdad Vahabi, «The Islamic Republic of Iran and Its Opposition.» *Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East*: vol. 31, no. 1, 2011.

Russett, Bruce M. «The Calculus of Deterrence.» *Journal of Conflict Resolution*: vol. 7, no. 2, June 1963.

Sestanovich, Stephen. «What Has Moscow Done?: Rebuilding U.S.-Russian Relations.» *Foreign Affairs*: November-December 2008. On the Web: <www. foriegnaffairs.org>.

«Seven Questions: Richard Perle's Advice for Barack Obama.» *Foreign Policy*: November 2008. On the Web: <www.foreignpolicy.com>.

Simon, Steven and Jonathan Stevenson. «The Hezbollah Problem.» *Democracy*: no. 17, Summer 2010.

_________. «The Road to Damascus.» *Foreign Affairs*: May-June 2004.

«U.S. Imperial Ambitions and Iraq.» *Monthly Review*: vol. 54, no. 7, December 2002.

Zizek, Slavoj. «Iraq's False Promises.» *Foreign Policy*: January-February 2004.

Documents

Addis, Casey L. «Lebanon: Background and U.S. Relations.» (CRS Report, Congressional Research Service, Washington, DC, November 2009).

Barnes, Riley [et al.]. «Assessing the Strength of Iranian Opposition Groups.» (Report of the Bush School of Government and Public Service for the RAND Corporation's Intelligence Policy Center, Texas, 2012).

Boemeke, Manfred F. «Anticipation Total War.» On the Web: <www.ess.vwe.ac.uk/ genocide/reviewsw53

Caldwell, Dan. «The Cuban Missile Affair and the American Style of Crisis Management.» (Washington, DC, March 1989).

Cordesman, Anthony H. «The New US Strategy, the FY2013 Defense Budget, Sequestration, and the Growing Strategy-Reality Gap.» (Report, Center for Strategic and International Studies, Washington, DC, 2012). On the Web: <www.csis.org>.

Egel, Daniel and Djavad Salehi-Isfahani. «Youth Exclusion in Iran: The State of Education, Employment and Family Formation.» (Middle East Youth Initiative Working Paper; 3, Wolfensohn Center for Development, School of Government, Washington, DC, September 2007).

Indyk, Martin S. «United Nations should lead the effort against Syria.» (Brookings, Washington, DC, 23 October 2005). On the Web: <www.brookings.edu/opinions/2005/1023>.

«Iran: U.S. and International Sanctions Have Adversely Affected the Iranian Economy.» (Report to the Chairman, Committee on Homeland Security and Governmental Affairs, U.S. Senate, United States Government Accountability Office, Washington, DC, February 2013).

Khalaji, Mehdi. «U.S. Support for the Iranian Opposition.» (Policy Watch; 1258, Washington Institute for Near East, Washington, DC, 9 July 2007).

Mair, Victor H. «Danger + Opportunity = Crisis.» (Pinyin.info, [September 2009]). On the Web: <www.pinyin.info/chinese/crisis.html>.

Maloney, Suzanne «Iran: Recent Developments and Implications for U.S. Policy.» (Testimony, Brookings, Washington, DC, 29/7/2009). On the Web: <www.brookings.edu/testimony/2009/0722>.

Montopoli, Brian «Barack Obama's Inaugural Address.» (CBS News, 20/1/2009). On the Web: <www.cbsnews.com/stories/2009/01/20>.

«An Overview of O.F.A.C. Regulations Involving Sanctions against Iran.» (U. S. Department of the Treasury, Washington, DC, 23/1/2012).

Pan, Esther. «Syria, Iran, and the Mideast Conflict.» (Council on Foreign Relations, New York, 18 July 2006). On the Web: <www.cfr.org/publication/11122/syria_iran_and_the_mideast_conflict>.

«Remarks by President Obama and President Sleiman of Lebanon after Meeting.» (White House, Office of the Press Secretary, Washington, DC, 14 December 2009). On the Web: <www.thewhitehouse.gov>.

«Resolution 1636 (2005): Adopted by the Security Council at its 5297th Meeting, on 31 October 2005.» (S/RES/1636/2005). On the Web: <www.un.org>.

Saab, Bilaly. «Syria Seeks Change: On Its Own Terms.» (Article, Brookings, Washington, DC, 17/11/2008). On the Web: <www.brookings.edu/2008/1117_syria_saab.aspx>.

Sharp, Jeremy M. «Syria: Background and U.S. Relations.» (CRS Report, Congressional Research Service, Washington, DC, 26 April 2010).

Silver, Hilary. «Social Exclusion: Comparative Analysis of Europe and Middle East Youth.» (Working Paper; 1, Wolfensohn Center for Development at the Brookings Institution, Washington, DC; Dubai School of Government, Dubai, 2007).

«U.S. National Security Strategy, 2002.» On the Web: <www.georegebush_whitehouse.gov/nsc/nss/2002>.

«U.S. National Security Strategy, 2006.» On the Web: <www.georgewbush-whitehouse.archives.gov/nsc/nss/2006>.

فهرس عام

-ت-

-س-

-ش-

-ص-

-م-

-ن-